INSTITUTE FOR PALESTINE STUDIES
Anis Nsouli Street, Verdun
P.O.Box: 11-7164. Beirut, Lebanon
Cable: DIRASAT
Tel./Fax: 868387, 814193
Cellular (Tel. & Fax):
(1 - 212) 478 2809

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

مؤسسة عربية مستقلة تأسست عام ١٩٦٣ غايتها البحث العلمي حول مختلف جوانب القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني. وليس للمؤسسة أي ارتباط حكومي أو تنظيمي، وهي هيئة لا تتوخى الربح التجاري.

وتعبّر دراسات المؤسسة عن آراء مؤلفيها، وهي لا تعكس بالضرورة رأي المؤسسة أو وجهة نظرها.

شارع أنيس النصولي ـ متفرع من شارع فردان
ص. ب: ٧١٦٤ ـ ١١. بيروت ـ لبنان
برقياً: دراسات
هاتف/ فاكس: ٨٦٨٣٨٧، ٨١٤١٩٣
خليوي (هاتف وفاكس):
(١ ـ ٢١٢) ٤٧٨ ٢٨٠٩

الإهـداء

إلى مَن ربّاني صَغيرًا وَشَدّ أزْري كَبيرًا
وَالدِي المَرحُوم الذي لَم يُكتب لهُ أن
يَعيش حَتّى يَرىٰ باكورة كُتُبي
فوافَتهُ المنيّة في الأوّل مِن حزيران/يُونيُو ١٩٨٦

أعلام فلسطين

في أواخر العهد العثماني

(١٨٠٠ - ١٩١٨)

A'lām Filasṭīn fī awākhir al-'ahd al-'uthmānī (1800-1918)
'Ādil Mannā'

The Notables of Palestine at the end of the Ottoman period (1800-1918)
'Adel Manna'

الطبعة الأولى: القدس، ١٩٨٦
الطبعة الثانية: بيروت، نيسان/أبريل ١٩٩٥

أعلام فلسطين

في أواخر العهد العثماني

(١٨٠٠ - ١٩١٨)

عادل منّاع

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

المحتويات

تقديم

إنه لمن دواعي سروري أن أقدم هذا الكتاب لقراء العربية؛ فهو يملأ فراغاً طالما شعر الباحثون العرب به، ولا سيما أبناء فلسطين منهم، كما شعر بنقصانه الباحثون والمتخصصون بتاريخ هذا البلد. فعلى الرغم من أن الفترة التي يشملها هذا الكتاب كانت فترة تحوّل كبير في تاريخ فلسطين، فإنها لم تحظ بعدُ إلا باهتمام جزئي من قِبل الباحثين والمؤرخين العرب. كما أن أسماء أعلام وأعيان هذه الفترة تكاد تكون أسماء غريبة على أبناء هذا الجيل، لكأن هؤلاء الأعيان ما عاشوا قبل بضعة أجيال فقط. وعليه، فإن مبادرة الدكتور عادل منّاع إلى وضع هذا الكتاب أتت في محلها؛ فهي توفر للباحث في تاريخ فلسطين أواخر العهد العثماني مرجعاً أساسياً، وهي تعرّف أبناء هذا الجيل إلى تراجم أسلافهم، وتساعدهم في فهم ماضيهم القريب.

إن أدب التراجم من التقاليد المتبعة بين المؤرخين العرب. وقد قدم هؤلاء للمكتبة التاريخية العربية، منذ القرون الوسطى، مؤلّفات كثيرة تحمل تراجم لأعلام وأعيان مختلف العصور الإسلامية، أو لأعيان القرن الهجري الذي سبقهم. وقد امتاز بذلك في العهد العثماني مؤرخون دمشقيون كثيرون، منهم نجم الدين الغزي، والحسن البوريني (وهو من أصل فلسطيني)، ومحمد أمين المحبي، وخليل المرادي، وعبد الرزاق البيطار صاحب كتاب «حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر» (الموافق للقرن التاسع عشر الميلادي). لقد ترجم هؤلاء لأعلام العالم الإسلامي وأوردوا كلهم، باستثناء البيطار، تراجم للكثيرين من أعيان المدن والبلدات الفلسطينية في القرون الثلاثة الأولى للحكم العثماني، الأمر الذي يساعدنا في تكوين صورة ما عن تاريخ البلد في إبان تلك الفترة. أما البيطار، فلم يترجم لأحد من أعيان فلسطين اللهم لبعض أعيان آل الدجاني في يافا، وكان قد نزل في ضيافتهم مرة، وللشيخ محمد بدير من أهل القدس[1] (توفي سنة ١٢٢٠هـ/ ١٨٠٥ ـ ١٨٠٦م). وقد كرس له نصف صفحة فقط، على الرغم من كونه من كبار علماء هذه الديار في بداية القرن الماضي. أما الكثيرون من أعيان البلد، ممن أدّوا دوراً في تاريخه وشغلوا مناصب علمية ـ دينية أو حكومية على جانب كبير من الأهمية،

---

(١) عبد الرزاق البيطار، «حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر»، ٣ أجزاء (دمشق، ١٩٦١ ـ ١٩٦٣). راجع الجزء ٣، ص ١٣٥١.

فقد أغفل البيطار ذكرهم، على قربهم منه، وتغاضى حتى عن الإشارة إليهم لسبب نجهله. وعليه، فإن الدكتور عادل يتناول في كتابه هذا أعلام فترة لم يترجم لهم مؤرخو عصرهم بكثير أو قليل، ولم يعيروهم الاهتمام.

ويعكس تصرف البيطار هذا، الداعي إلى الاستغراب، نجد خليل المرادي، مؤرخ القرن الثاني عشر الهجري[٢] (الموافق تقريباً للقرن الثامن عشر الميلادي)، وحرصاً منه على إيراد تراجم موثوق بها لأعيان بيت المقدس يبعث، خلال تجميعه لمواد كتابه، إلى مفتي القدس آنذاك، الشيخ حسن بن عبد اللطيف الحسيني،[٣] طالباً إليه «تحرير رؤساء وعلماء وشعراء القدس الشريف وذكر... مشايخهم... وما كانوا عليه من رتب ومناصب وغيرها...»[٤] وقد قام الشيخ حسن بهذا العمل خير قيام. وأورد المرادي في كتابه الكثير من تراجم علماء القدس وأعيانها في القرن الثامن عشر، معتمداً على المخطوط الذي أرسله الشيخ حسن إليه. فشتّان ما بينه وبين البيطار.

ولعل مجموعة الشيخ حسن، التي تم تحقيقها ونشرها مؤخراً،[٥] هي باكورة الإنتاج التاريخي في فلسطين في العصر الحديث، أو على الأقل أول ما كُتب في أدب التراجم فيها. ففي الفترة التي كتب الشيخ حسن هذه المجموعة، أو بعدها بقليل، وضع كما يبدو ميخائيل الصباغ كتابه عن الشيخ ظاهر العمر، حاكم عكا والجليل (توفي سنة ١٧٧٥)، ووضع عبود الصباغ كتاباً موجزاً لا يزال مخطوطاً في الموضوع ذاته. بينما نجد إبراهيم العورة يضع في منتصف القرن التاسع عشر كتاباً عن ولاية سليمان باشا، خليفة الجزار على إيالة صيدا (ومركزها آنذاك عكا). ولا يزال هذا الكتاب مصدرنا الوحيد بشأن تلك الفترة.[٦] وبعبارة أُخرى، نجد أنه قامت حركة تدوين للتاريخ المحلي في نهاية القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر، لكن منذ النصف الثاني من هذا القرن حتى أوائل القرن العشرين، لم ينشأ مؤرخ فلسطيني واحد، أو على الأقل لم يصل إلينا أي عمل لكاتب فلسطيني، سواء في حقل البحث التاريخي أو في حقل التراجم. إذاً فيما عدا كتاب إبراهيم العورة، كان القرن التاسع عشر في

---

(٢) عنوان الكتاب: «سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر»، ٤ أجزاء (القاهرة، ١٢٩١هـ - ١٣٠١هـ).
(٣) راجع ترجمته في هذا الكتاب، ص ١٠٩.
(٤) من رسالة خليل المرادي إلى الشيخ حسن، وهي في حيازة الأستاذ المحامي سعيد الحسيني - القدس.
(٥) عنوانها: «تراجم أعيان أهل القدس في القرن الثاني عشر». ومؤخراً، قام سلامة النعيمات، من الجامعة الأردنية، بتحقيق هذا المخطوط، بإرشاد الأستاذ الدكتور عدنان بخيت، وتم نشره في عمان.
(٦) عنوانه: «تاريخ ولاية سليمان باشا العادل»، حققه ونشره قسطنطين الباشا (حريصا، ١٩٣٦).

معظمه فترة عقيمة ضنّت على الأجيال اللاحقة بمؤلفين ومصنفين دونوا وقائع البلد أو ترجموا لأعيانه. ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن هذا البلد تمتع، في الفترة التي سبقت الاحتلال المصري بقيادة إبراهيم باشا بن محمد علي (١٨٣١ ـ ١٨٤١)، بدرجة من الحكم المحلي، وهو ما أوجد الدافع ووفر المادة للكتابة التاريخية. لكن البلد خسر هذا الحكم بعد ذلك الاحتلال، ووقع تحت حكم مباشر جديد بأسلوبه وأهدافه، سواء كان ذلك من الحكم المصري أو من الحكم العثماني الذي تلاه. وصاحب عملية التجديد في الحكم هذه تحولات اقتصادية واجتماعية غيّرت النظام الاجتماعي والسياسي السابق. كانت هذه إذاً فترة انتقال في تاريخ البلد شغلت الناس عن التدوين والتصنيف. هذا من جهة، ومن الجهة الأُخرى، فإن الحكم الجديد لم يكن نابعاً منهم وإنما كان مفروضاً عليهم. ولذلك، فإن عدم التدوين ربما أشار إلى عدم الرضا عن مجرى الأحداث والأوضاع الجديدة.

أما القرن العشرون، فقد شهد النصف الأول منه الكثيرين من المؤرخين الفلسطينيين الذين تناولوا تاريخ البلد بالبحث، كإحسان النمر،[٧] وعارف العارف،[٨] وعثمان الطبّاع،[٩] وأسعد منصور،[١٠] وعمر الصالح البرغوثي، وغيرهم. وتتميز مؤلّفات هؤلاء بدرجة كبيرة من الأصالة، ولا سيما ما كتبه النمر والطبّاع، لكنها ذات طابع محلي، تبحث في تاريخ مدينة أو في تراجم أعيانها. وأحياناً تبدأ البحث فيها من العصور القديمة، كمؤلّفات عارف العارف. في أية حال، كانت ثروة تاريخية لا بأس فيها بالنسبة إلى فلسطين. ونحن نعتبر كتاب الدكتور عادل حلقة أُخرى من ذلك الجهد، ومرحلة جديدة من العناية بتاريخ البلد. فهو أولاً يتركز في الحقبة الأخيرة من العهد العثماني، أي في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وهي فترة لم يتناولها أحد بالبحث كما ذكرنا. وهو يقدم لنا ثانياً تراجم لأعيان البلد عامة، لا لأعيان هذه المدينة أو تلك. فهو بالتالي يتجاوز مرحلة التاريخ المحلي إلى مرحلة أعمّ تشمل فلسطين بجميع مدنها وبلدانها ونواحيها. وثالثاً، فلقد قدم لهذه الطبعة الثانية من كتابه بمقدمة تاريخية طويلة ألقت ضوءاً على مجرى الأحداث، وهو ما يساعد

---

(٧) له: «تاريخ جبل نابلس والبلقاء»، ٤ أجزاء (نابلس، ١٩٦١ ـ ١٩٧٥)، وكان الجزء الأول قد طبع أول مرة في دمشق سنة ١٩٣٨.

(٨) له عدة مؤلفات تاريخية، منها: «المفصل في تاريخ القدس» (القدس، ١٩٦١)؛ «تاريخ غزة» (القدس، ١٩٤٣)؛ «تاريخ بئر السبع وقبائلها» (القدس، ١٩٣٤).

(٩) له: «إتحاف الأعزة بتاريخ غزة»، جزآن، لا يزال مخطوطاً في حيازة عائلة المؤلف في غزة.

(١٠) له: «تاريخ الناصرة» (القاهرة، ١٩٢٤).

في فهم تراجم الأعيان الذين هم مادة هذا الكتاب.[١١]

لقد سمّى الدكتور عادل كتابه «أعلام فلسطين»، وانحصر الأمر في إيراد تراجم لأعيان هذا البلد ليس إلا، وعليه، فإنه يخرج من منطلق رؤية فلسطين كبلد ذي كيان خاص قبل أن يولد ذلك الكيان فعلاً. فهل يصح ذلك تاريخياً، أم أنه ينظر إلى الأمس بمنظار اليوم؟

إن المؤلف، في رأيي، على حق فيما كتب. فمع أن اسم «فلسطين» لم يطلق على هذا البلد طوال العهد العثماني، كما لم يكن يوماً وحدة إدارية واحدة، وإنما كان مقسماً إلى ألوية (سناجق بالتركية، ومفردها سنجق) تتبع إيالة صيدا أو إيالة دمشق، ثم أصبح بعد سنة ١٨٦٥، ولفترة قصيرة، جزءاً من ولاية سوريا، ولم يظهر على الخريطة السياسية كياناً منفرداً إلاّ بعد الحرب العالمية الأولى، فإنه نتيجة التحولات الإدارية والسياسية التي طرأت بعد سنة ١٨٤١، بدأت تظهر فيه صورة لكيان منفرد كانت القدس مركزاً إدارياً له. ولم نلمس مثل هذا التطور في القرون السابقة.

لم تكن القدس خلال القرون الثلاثة الأولى من الحكم العثماني ذات أهمية سياسية أو إدارية خاصة، وإنما كانت مركزاً للواء صغير شمل القدس والخليل وضواحيهما فقط. وقد تفوقت عليها إدارياً وسياسياً كل من غزة في القرن السادس عشر، ونابلس في القرن الثامن عشر، وعكا بين سنتي ١٧٥٠ و١٨٣١. لكن أهمية القدس كانت تنبع دائماً من مركزها الديني الخاص الذي ميّزها من غيرها من المدن الفلسطينية. وتقديراً لمركزها هذا، وتمييزاً لها، جعلها العثمانيون مركزاً لقاضٍ شرعي عثماني، على غرار مكة والمدينة ودمشق. وقد امتدت صلاحيات هذا القاضي من جنين إلى غزة، وكان يعيّن من قبله في النواحي الواقعة ضمن هذه المنطقة أو تلك قضاة شرعيين (عُرفوا باسم نواب، ومفردها نائب). أي أن القدس كانت في العهد العثماني مركزاً قضائياً رئيسياً لمعظم أنحاء فلسطين، من دون أن يتبع ذلك نفوذ سياسي أو سلطة إدارية.

أما بعد سنة ١٨٤١، فقد أصبحت القدس، بالإضافة إلى ذلك، مركزاً إدارياً وسياسياً يفوق في أهميته مركز أية مدينة أُخرى في فلسطين. ففي بداية ذلك القرن، كما ذكرنا، كانت عكا صاحبة المركز الإداري والسياسي الرئيسي للألوية الفلسطينية، وشمل حكم واليها لواء غزة ـ يافا (منذ أوائل القرن التاسع عشر)، ووصل نفوذه أحياناً إلى القدس ونابلس. لكن عكا أخذت في التقهقر بعد سقوطها في يد إبراهيم باشا سنة

(١١) لا بد من الإشارة هنا إلى كتاب عرفان أبو حمد الهواري، «أعلام من أرض السلام» (يعني فلسطين)، وقد صدر في حيفا سنة ١٩٧٩. وهو مجموعة تراجم لأعلام ينتمون إلى المدن الفلسطينية منذ العصور الأولى للتاريخ الإسلامي.

١٨٣٢. وبعد خروج هذا الأخير من سوريا وفلسطين في أوائل سنة ١٨٤١، حلّت بيروت محل عكا مركزاً لإيالة صيدا. ونظراً إلى بُعد بيروت عن الألوية الفلسطينية، وربما لأسباب أُخرى، وحّد الحكم العثماني العائد إلى البلد ألوية القدس ونابلس وغزة في لواء واحد، أو في متصرفية واحدة، وجعل مدينة القدس المركز الإداري لها. أي أن القدس أصبحت مركزاً لجميع المنطقة الواقعة بين وادي عارة وجنين شمالاً وشبه جزيرة سيناء جنوباً. وكان لقب متصرفها: «متصرف ألوية القدس ونابلس وغزة». وحتى بعد أن انفصل عنها لواء نابلس والبلقاء (سنة ١٨٥٨) ليعود لواء منفرداً تابعاً لوالي صيدا، أبقت متصرفية القدس على لواءي القدس وغزة اللذين ضمّا أقضية يافا وغزة والخليل وأريحا ثم بئر السبع. أي أن سلطة متصرفها شملت وسط فلسطين وجنوبها.

ثم إنه في صيف سنة ١٨٧٢، ولسبب نجهله، قام الباب العالي بفصل متصرفية القدس هذه عن ولاية سوريا لتصبح سنجقاً أو لواء «مستقلاً»، أي تابعاً رأساً لنظارة الداخلية في إستنبول كتبعية دمشق وبيروت وحلب. وكان سكان القدس في هذه المرحلة أكثر عدداً من سكان أية مدينة أُخرى في فلسطين، وتمتع متصرفها بمركز خاص تفوّق بأهميته على مركز متصرف نابلس أو متصرف عكا.[١٢]

وبالإضافة إلى هذا المركز الإداري الذي تميز عن باقي المدن الفلسطينية، أصبحت القدس قبل أن ينتصف القرن التاسع عشر، مقراً للكثيرين من القناصل الأوروبيين، وهذا تطور جديد لم تشهده القدس قبلاً، وقد تساوى مركزها بذلك مع دمشق وحلب أيضاً. ومن الجدير بالذكر أن صلاحيات هؤلاء القناصل كانت تشمل أنحاء فلسطين كافة، من صفد وعكا في الشمال إلى غزة في الجنوب، ولم تتقيد بالتقسيمات الإدارية العثمانية للبلد.

بعبارة أُخرى، فإن تطور مدينة القدس في القرن التاسع عشر لتصبح مركزاً إدارياً وسياسياً رئيسياً في البلد من جهة، ونظراً إلى أهمية متصرفيتها وسعتها بالنسبة إلى متصرفية نابلس وعكا، ونظراً إلى فصلها عن ولاية سوريا لتصبح على اتصال مباشر بالباب العالي من جهة أُخرى، فلقد ساعد ذلك ـ في رأينا ـ في تبلور فكرة كيان فلسطيني خاص. ولا نبعد عن الحقيقة إذا اعتبرنا مدينة القدس ومتصرفيتها الأساس الذي نشأت فلسطين عليه كبلد قائم في حد ذاته، في إثر سقوط الإمبراطورية العثمانية. لا بل إن اسم «فلسطين»، الذي كان يجري على ألسنة الأجانب وفي كتبهم ووثائقهم

(١٢) راجع مقالتي: B. Abu-Manneh, «Jerusalem in the Tanzimat Period...,» *Die Welt des Islams*, Vol. 30 (1990), pp. 1- 44.

مدلولاً جغرافياً لبلد يقع بين نهر الأردن والبحر، جرى استعماله محلياً أيضاً بالمدلول ذاته قبل نهاية الحكم العثماني. ولا أدل على ذلك من إنشاء الصحافي عيسى العيسى لجريدة في سنة ١٩١١ دعاها «فلسطين».

وبمعنى آخر، فإن تسمية الكتاب الذي بين أيدينا باسم «أعلام فلسطين» يتفق والمسيرة التاريخية لهذا البلد، ولا يناقض الواقع كثيراً.

* * *

والدكتور عادل منّاع مؤرخ عربي ناشىء، يتركز تخصصه في تاريخ فلسطين في العصر العثماني، ويمتاز عمله بالدقة وبتحري الحقائق؛ فهو ذو كفاءة علمية عالية. والحق يقال إن هذا الكتاب هو ثمرة جهد طويل في جمع المعلومات وتصنيفها، سواء كان ذلك من مخطوطات أو من سجلات المحاكم الشرعية أو الوثائق العائلية، أو من غيرها من المراجع والمصادر. وإني إذ أحيي المؤلف على هذا الجهد، أرجو أن يثير هذا الكتاب اهتمام القارىء والمثقف العربي عامة والفلسطيني خاصة، من أجل مواصلة البحث في الموضوع، وأن يكون الكتاب بالنسبة إلى الأخ عادل فاتحة عهد لبحوث كثيرة في هذا المضمار؛ فنحن أحوج ما نكون إلى البحث في ماضينا، وتقصي حقائقه وتحليله وفهمه. وبالمدى الذي ندرس فيه تاريخ بلدنا ونتفهمه تتوثق الرابطة بينه وبيننا، ولا بد من أن نبذل أقصى جهدنا في ذلك، والله ولي التوفيق.

بطرس أبو منّه
جامعة حيفا

مُقَدمَة الطبعَة الثانيَة

مضى أكثر من سبعة أعوام على إصدار الطبعة الأولى من هذا الكتاب من قِبل جمعية الدراسات العربية في القدس. وقد حالت الأوضاع دون إصدار الطبعة الثانية كما كان متفقاً عليه مع إدارة الجمعية. وكان بعض المراجعين للطبعة الأولى قد أشار إلى بعض الثغرات، التي قررت معالجتها قبل إصدار هذه الطبعة. ولئن كان المبنى العام للكتاب لم يتغير بصورة جذرية، فإن التعديلات التي أُدخلت تستحق الإشارة والتنويه.

إن الكتب التي تترجم لأعلام عصر من العصور وبلد من البلاد لا يمكن أن تكون بديلاً من كتابة تاريخ ذينك الزمان والمكان؛ فالتراجم الموجزة للنخبة تتمحور حول دور بعض الشخصيات القيادية، ولا تعالج تاريخ المجتمع ككل. ومع أن المعلومات المتوفرة في شأن الأعلام تعطينا صورة معينة للبلاد والمجتمعات والعصور التي عاشت فيها الشخصيات المترجم لها، فإن هذه الصورة تبقى جزئية، تضيء جانباً وتترك جوانب أخرى في الظلال. إن الأعلام هم أشبه ما يكونون بالأشجار الشامخة داخل غابة كثيفة ملآنة بأشجار أُخرى وشجيرات وأعشاب وصخور وغيرها من المركّبات الأساسية لحياة الغابة المتشابكة. وفصْلنا للأشجار الشامخة عن محيطها، وتسليط الأضواء عليها، لا يعطيانا صورة شاملة ومتكاملة للغابة. لذا، وجدت من المفيد والضروري أن أقدم لهذه الطبعة بمدخل تاريخي، فيه عرض موجز لأبرز الأحداث السياسية والتحولات الاجتماعية في فلسطين خلال القرن الأخير من الحكم العثماني. إذ لعل هذا المدخل يساعد القارىء في وضع تراجم الأعلام في موقعها الصحيح ضمن الإطار التاريخي للزمان والمكان.

ضمت الطبعة الأولى من الكتاب تراجم لمئتين وثلاثين شخصية بارزة في تاريخ فلسطين، في أواخر العهد العثماني. وقد أشار البعض إلى التمثيل الكثيف لفئة علماء المدن وأعيانها في مقابل ندرة المترجم لهم من مشايخ البدو وقلة تمثيل أعلام الريف، على الرغم من كون هؤلاء أغلبية السكان الساحقة. وقد حاولتُ، ضمن إعادة النظر في اختيار الأعلام المترجم لهم، سد بعض النواقص بقدر ما تسعفني المراجع والمصادر إلى ذلك سبيلاً. وضمن هذه المراجعة قررت حذف ثلاث وعشرين شخصية، معظمها من العلماء والأعيان الذين يذكرهم مصدر واحد فقط، وعلى نحو مقتضب. والشخصية الوحيدة التي تشذ عن هذه القاعدة، ومع ذلك تم حذفها، هي ترجمة نجيب عازوري.

فمع أن عازوري عمل في متصرفية القدس أعواماً، فإن همه واهتمامه لم يكونا فلسطين وأهلها. ولم تكن القدس بالنسبة إليه وطناً وإنما إحدى المحطات التي توقف فيها، ولم تشغله كثيراً فيما بعد. لذا قررت الاستغناء عن الترجمة له في كتابي هذا.

في المقابل، فقد قمت بإضافة تراجم لتسع شخصيات توفرت لدي المعلومات بشأنها، وذلك بعد إعادة التدقيق في المراجع والمصادر التي نُشر بعضها بعد صدور الطبعة الأولى من الكتاب. والشخصية الوحيدة التي لا ينطبق هذا الحكم عليها هي عبدالله باشا، والي عكا (١٨١٩ ـ ١٨٣٢)، الذي لم تنقصني المعلومات عنه من قبل. فعبدالله باشا، على الرغم من أصول عائلته المملوكية، ولد في عكا وأمضى معظم أعوام حياته فيها. لذا فإنه يختلف عن رجال الإدارة العثمانيين الذين كانت الدولة ترسلهم إلى فلسطين فترة محدودة ثم ينتقلون إلى المحطة التالية من مهنتهم في الإدارة والحكم. لذا وجدت من الضروري أن تشمله هذه الطبعة كأحد أعلام فلسطين البارزين. وإجمالاً، فإنه بعد الإضافة والحذف يصبح عدد الأعلام المترجم لهم في الكتاب مئتين وستة عشر عَلَماً.

ومن الشخصيات الأُخرى المضافة إلى أعلام هذه الطبعة، يجدر الإشارة إلى ثلاثة من مشايخ البدو في منطقة بئر السبع. لقد ضمت الطبعة الأولى من الكتاب تراجم لاثنين من زعماء البدو فقط هما: عايش الوحيدي من منطقة غزة، وعقيلة آغا الحاسي الذي استوطن الجليل الأسفل مع عشيرته وعمل هناك في خدمة الإدارة العثمانية. لذا، فإن الترجمة لثلاثة أعلام من عربان بئر السبع تشكل إضافة مهمة، تسد ثغرة تم الإشارة إليها في مراجعة الكتاب. وبصورة عامة، فإن عملية تحقيق الكتاب شملت إضافة معلومات جديدة توفرت لدى المؤلف من مصادر مختلفة، وتصحيح أخطاء أُخرى وقعت في الطبعة الأولى. ومع أني على يقين من أن هذا العمل ما زال بعيداً عن الكمال والشمول، فإني بذلت جهداً في سد معظم الثغرات التي أشار إليها بعض المراجعين والقراء المهتمين بتاريخ فلسطين، فلهم الشكر.

لقد حافظت في هذه الطبعة أيضاً على ترتيب الأعلام المترجم لهم ترتيباً أبجدياً بحسب اسم العائلة. وهكذا، يجد الباحث والمهتم بتاريخ بعض الأُسر جميع أفراد العائلة الواحدة، الذين تقلدوا الزعامة والوظائف المهمة، بسهولة ومن دون عناء. ومع أن كتب التراجم في العصور السالفة اتبعت أسلوباً آخر باعتماد الاسم الشخصي، فقد أصبحت الطريقة الحديثة التي اعتمدتها شائعة مقبولة لما فيها من ميزات لا حاجة إلى الإطالة في شرحها. وقد قمت في هذه الطبعة بإجراء بعض التغييرات في ترتيب الأعلام من العائلة الواحدة بحسب الأجيال الزمنية ليسهل على القارىء تمييز علاقة القرابة بين أفراد الأسرة، ولإبراز التقليد السائد في ذلك العهد، وهو انتقال الوظائف بالوراثة في كثير من

الأحيان. علاوة على ذلك، أضفت إلى بعض الأُسر مقدمة تتعلق بتاريخها السابق للقرن الثامن عشر للتعريف بها. كما أن هذه الإضافة كانت ضرورية في بعض الأحيان للتمييز بين بعض العائلات التي حملت الاسم نفسه في مدن مختلفة من فلسطين، كأسرتي الحسيني في القدس وغزة. وعلى الرغم من ذلك، فإن التراجم في هذا الكتاب تبقى أساساً، لأعلام من تلك العائلات وليست تاريخاً لها. وكتابة تاريخ متسلسل لتلك الأُسر، التي أدت دوراً مهماً في تاريخ فلسطين خلال قرون متتالية، مهمة منفصلة ما زالت تنتظر من يقوم بها لإضاءة جانب آخر في تاريخ المجتمع الفلسطيني.

لقد وجدت التشجيع والتعاون من بعض المؤسسات والأفراد الذين كان لهم فضل في إتمام هذه الدراسة. وأخص بالذكر الدكتور المرحوم إسحق الحسيني والدكتور بطرس أبو منه والأستاذ حيدر الخالدي والشيخ أسعد الإمام، الذين لم يبخلوا عليّ بما عندهم من معلومات، وبما تحتويه مكتباتهم من وثائق وكتب. أما جمعية الدراسات العربية، فكان لها فضل خاص في رعايتها لهذه الدراسة وإصدارها الطبعة الأولى منها؛ فلإدارتها وموظفيها الذين ساهموا في إنجاح هذا العمل الشكر الجزيل. وأخيراً، أود تقديم شكري وتقديري لمؤسسة الدراسات الفلسطينية التي شجعتني على تنقيح الطبعة الأولى كي تقوم بطباعتها مجدداً، وإيصالها إلى أكبر عدد من قراء العربية. وإني إذ أرى ثمرة أخرى من عملي في طريقها إلى النور، ليسعدني أن أذكر فضل زوجتي، رفيقة الدرب التي تحملت معظم أعباء البيت وتربية أولادنا الثلاثة، وشدت من أزري في ساعات ضعفي. ومع شكري لجميع المذكورين أعلاه وغيرهم من الذين ساهموا، بصورة أو بأُخرى، في إتمام هذا العمل ونشره، فإني أبقى طبعاً المسؤول الوحيد عن النواقص التي فاتني القيام بإصلاحها على الرغم من فرصة التنقيح التي مُنحت.

عادل مناع

القدس، صيف سنة ١٩٩٤

مدخل إلى تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني (١٨٠٠ ـ ١٩١٨)

كان لحملة نابليون على مصر، ثم على بلاد الشام، والأحداث المرتبطة بالمحاولات العثمانية ـ البريطانية لإخراج الفرنسيين من مصر أثر واضح في تاريخ المنطقة. ومع أن آثار هذه الحملة في فلسطين ظلت هامشية إذا ما قورنت بانعكاساتها على تاريخ مصر، فإنها تبقى مفترق طرق تاريخياً. لذا، فإن اختيارنا لمطلع القرن التاسع عشر بداية للمرحلة الأخيرة من الحكم العثماني، التي نترجم في هذا الكتاب لأعلامها البارزين، له ما يبرره بالنسبة إلى تاريخ فلسطين. فالقرن الأخير من الحكم العثماني شهد تحولات جذرية، لا على مستوى العلاقات السياسية والاقتصادية فحسب، بل أيضاً على مستوى الساحة الداخلية بالنسبة إلى أنماط الحكم والإدارة في ظل سياسة التحديث والتنظيمات العثمانية. وأما نهاية الحكم العثماني المرتبطة بأعوام الحرب العالمية الأولى واحتلال الجيش البريطاني لفلسطين، فتشكل خاتمة لعهد طويل امتد أربعة قرون ونيف.

على الرغم من أهمية الحكم العثماني للمنطقة العربية ومن طول مدته، فإن الدراسات الجادة التي تتناول تاريخ ذلك العهد ما زالت قليلة، بل نادرة. وينطبق هذا الحكم على البلاد العربية عامة، وعلى فلسطين خاصة. لقد وُصِم الحكم العثماني، بقرونه الأربعة، بعصر الانحطاط والتأخر والظلم والفساد، وما إلى ذلك من التعميمات والأحكام الجاهزة والجائرة. وهذه الأوصاف، التي أصبحت شائعة، لا تعتمد على توثيق أو دراسات جادة لمختلف مراحل الحكم العثماني.[1] وإذا كان المجال لا يتسع هنا لمعالجة تلك الأحكام الجاهزة المغرضة، فإننا سنكتفي في الصفحات التالية برسم الخطوط العريضة لملامح المرحلة الأخيرة من ذلك العهد في القرن التاسع عشر. فالدارس لتاريخ المنطقة العربية خلال ذلك القرن يجد تنوعاً واختلافات مهمة في مجرى الأحداث وتطوراتها التاريخية، بين منطقة وأُخرى. كما أن تاريخ بلد ما ـ فلسطين مثلاً ـ

---

(١) راجع في هذا الشأن المقالة التالية: Beshara B. Doumani, «Rediscovering Ottoman Palestine: Writing Palestinians into History,» *Journal of Palestine Studies*, Vol. XXI, No. 2, Winter 1992, pp. 5-28.

تأثر، بأشكال مختلفة، بالسياسات المطبقة بين مرحلة وأُخرى في أواخر العهد العثماني. ولعل القارىء يجد في هذه المقدمة التاريخية الموجزة شيئاً من تصحيح الصورة المشوهة، ومدخلاً يساعده في وضع الشخصيات المترجم لها في هذا الكتاب، في إطارها التاريخي الصحيح سياسياً واجتماعياً وثقافياً.

لقد شهدت فلسطين في القرن الأخير من الحكم العثماني تحولات جذرية شملت شتى مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ولم تحظ هذه التحولات المهمة، التي تسارعت منذ أواسط القرن التاسع عشر، بالاهتمام الكافي من الباحثين في تاريخ فلسطين الحديث.[٢] فتاريخ فلسطين، وتاريخ البلاد العربية عامة، في العهد العثماني، ما زالا بحاجة إلى مزيد من الدراسات التاريخية الجادة. ومن دون ذلك، تبقى تلك الفترة ضائعة بين تمجيد ومديح في بعض الكتابات الإسلامية الأيديولوجية، وتشويه وتسطيح في الكتابات القومية والاستشراقية الكلاسية.

١ ـ تحولات جذرية

انعكست التحولات الجذرية، الاقتصادية منها والسياسية والاجتماعية، خلال القرن التاسع عشر على الناحية الديموغرافية. فقد قدر عدد سكان فلسطين في بداية القرن بنحو ٢٨٠,٠٠٠ نسمة، سكن معظمهم في الريف، بينما شكل سكان المدن نسبة الخُمس تقريباً وشكل البدو أقل قليلاً من الخُمس. وكانت المدن الرئيسية، التي يزيد عدد سكانها على عشرة آلاف نسمة، هي عكا والقدس ونابلس وغزة، بينما كانت الخليل ويافا وجنين وصفد وطبريا وحيفا مدناً صغيرة يسكن كلاً منها بضعة آلاف فقط. وبكلمات أُخرى، فإن عدد السكان في فلسطين، في أوائل القرن التاسع عشر، كان شبيهاً جداً بما كانت الحال عليه في أواسط القرن السادس عشر، مع بعض الاختلافات الطفيفة. وخلال ثلاثة قرون من الحكم العثماني، ظلت الزيادة والنقصان في عدد سكان البلد محدودين جداً بسبب ارتفاع نسبة الوفيات. وقد تركزت الكثافة السكانية حتى أواسط القرن التاسع عشر في المناطق الجبلية، بينما لم يسكن الساحل والأغوار والسهول الداخلية إلا القليل من الفلاحين والعربان الذين تنقلوا فيها مع مواشيهم بحثاً عن المراعي والمياه.

---

(٢) أفضل ما نُشر حتى الآن عن تاريخ فلسطين، في تلك الفترة، كتاب: ألكزاندر شولش، «تحولات جذرية في فلسطين، ١٨٥٦ ـ ١٨٨٢»، نقله عن الألمانية كامل جميل العسلي (عمان: الجامعة الأردنية، ١٩٨٨).

لكن النصف الثاني من القرن التاسع عشر شهد ازدياداً مطرداً في عدد السكان نتيجة تحسن الأحوال الاقتصادية والصحية والثقافية. فقد ارتفع عدد سكان فلسطين مع نهاية ذلك القرن إلى نحو ٦٠٠,٠٠٠ نسمة، أي أكثر من ضعف عددهم في بدايته. وكانت الفترة الممتدة بين الخمسينات ونهاية السبعينات هي مرحلة التحول الديموغرافي الكبير. فقد قدر ألكسندر شولش أن عدد سكان فلسطين ارتفع، في تلك الفترة، من ٣٥٠,٠٠٠ نسمة إلى ٤٨٠,٠٠٠ نسمة. وجاءت هذه الزيادة السكانية غير العادية، مقارنة بالفترات السابقة، نتيجة طبيعية للتحولات الجذرية في شتى مجالات الحياة والتي ترافقت مع سياسة الإصلاحات أو التنظيمات العثمانية في تلك الفترة. وإذا كانت الزيادة السكانية قد شملت شتى المناطق، فإن مدن الساحل، مثل حيفا ويافا، والقرى في السهول، ولا سيما السهول الساحلية، كانت أكثر استفادة من غيرها. فقد نشأت قرى جديدة في تلك المناطق، وتضاعف عدد سكان الخِرَب والقرى الصغيرة القديمة، وازدهرت المدن التي أصبحت مرافىء مهمة للعلاقات التجارية والثقافية مع أوروبا.

وكانت الدولة العثمانية قد بدأت سياسة الإصلاحات ثم التنظيمات في العاصمة إستنبول ثم في كل الولايات خلال القرن التاسع عشر. وكان لسياسة التحديث على النمط الأوروبي بالغ الأثر في نمط الإدارة ومؤسسات الحكم القائمة في فلسطين، مثل غيرها من المناطق المجاورة. وإذا كان المجال لا يتسع هنا لعرض مراحل الإصلاحات وتطبيق سياسة التنظيمات وآثارها في السكان، فإننا سنكتفي بالإشارة إلى أبرز الملامح الرئيسية للتغييرات الإدارية التي تركت بصماتها على النخب المشاركة في الحكم وفي الإدارة المحلية.

كانت الحملة الفرنسية على مصر، ثم على بلاد الشام، صدمة قوية أدت إلى اهتزاز الكثير من القناعات التي آمن بها أفراد النخب السياسية والثقافية في المشرق العربي. فالإيمان بالتفوق العسكري والحضاري الإسلاميين على أوروبا المسيحية، منذ القضاء على الوجود الصليبي في المنطقة، تزعزع أمام الزحف الفرنسي العسكري ومواجهة بعثة العلماء المرافقين لنابليون. لكن فشل الفرنسيين في اختراق تحصينات عكا، ثم انسحابهم السريع إلى مصر، جعلا آثار هذه الحملة محدودة جداً بالنسبة إلى فلسطين خاصة، وإلى بلاد الشام عامة.

وقد أدت الحملة الفرنسية دوراً مهماً في إضعاف الحكم المملوكي في مصر، وهو ما فتح المجال بعد سنة ١٨٠١ لصعود نجم محمد علي باشا، الذي أصبح حاكم بلاد النيل ومؤسس مصر الحديثة. وبعد أن ثبّت محمد علي حكمه في مصر انتهج سياسة من الإصلاحات التي وضعت حجر الأساس لبناء الدولة المركزية الحديثة على النمط الأوروبي. أما في بلاد الشام، بما فيها فلسطين، فقد عادت الأمور إلى مجاريها،

ولم يكن لإصلاحات السلطان محمود الثاني أثر مهم؛ فكانت العقود الثلاثة الأولى من القرن التاسع عشر استمراراً طبيعياً لأنماط الحكم والإدارة التي سادت المنطقة في القرن الذي سبقه.

كانت فلسطين في تلك الفترة مقسمة إلى خمسة ألوية تابعة لولايتي صيدا ودمشق. وفي حين أن ألوية جنين ونابلس والقدس ظلت تابعة لولاية الشام، فإن مناطق الجليل والساحل (لواء يافا وغزة) كانت تحت سلطة ولاة عكا (أو صيدا رسمياً). لكن هؤلاء عززوا نفوذهم في جميع أنحاء فلسطين، واستغلوا ضعف ولاة الشام وعدم استقرار حكمهم. وقد استفاد بعض العائلات المتحكمة في ألوية نابلس والقدس من التنافس بين حكام عكا ودمشق لتقوية مراكز حكمها والتعاون مع هذا الوالي أو ذاك بحسب مصالحها. وقد حافظت عكا على تفوقها، وساهمت الحملة الفرنسية أيام الجزار وبروز محمد علي وطموحاته إلى التوسع في زيادة أهمية المدينة استراتيجياً. وقد برزت هذه الظاهرة أيام حكم عبدالله باشا، الذي تدخل أكثر من مرة في شؤون نابلس والقدس بطلب رسمي من السلطان (أنظر ترجمته في هذا الكتاب). ولما تأكدت الدولة من نيات محمد علي، الزحف عسكرياً لاحتلال بلاد الشام، أضافت ألوية جنين ونابلس والقدس إلى مجال نفوذ عبدالله باشا رسمياً سنة ١٨٣٠. وهكذا، تم توحيد فلسطين إدارياً مرة ثانية، وكانت الدولة قد وحدتها في إبان الحملة الفرنسية. أما الحكم المصري، فقد أدخل تعديلات إدارية لم يعمر بعضها طويلاً بعد عودة الحكم العثماني. وقد خسرت عكا مكانتها التي اكتسبتها منذ عهد ظاهر العمر الزيداني، وتدهورت مكانتها السياسية والاقتصادية، الأمر الذي كان له بالغ الأثر في فئة النخبة فيها.

وعلى الرغم من بعض الإصلاحات التي حاول الحكم المصري إدخالها خلال الثلاثينات، فإن آثارها المباشرة كانت محدودة جداً. فقصر المدة الزمنية لحكم محمد علي (١٨٣٢ ـ ١٨٤٠)، والمعارضة الشديدة التي واجهها، وتمثلت في ثورة سنة ١٨٣٤، لم يمهلا هذا الحكم لتطبيق إصلاحات وسياسات مشابهة لتلك المطبقة في مصر. فالبنية الأساسية للإدارة والسياسة والاقتصاد في فلسطين لم تتغير بصورة جذرية. ولذلك، فإن أعوام الحكم المصري كانت صدمة أخرى خلخلت البنيان القائم، لكنها لم تنجح في هدمه وبناء بنية جديدة، بديلة. وحاول العثمانيون، الذين كانوا قد بدأوا تطبيق إصلاحات شبيهة في أنحاء إمبراطوريتهم، تنفيذ مثل هذه السياسة في بلاد الشام بعد عودتهم إليها، لكن المحاولة لم تلق نجاحاً كبيراً ولم تتغلب على معارضة النخب المحلية إلاّ منذ أواسط الخمسينات، بعد انتهاء حرب القرم.

واختمرت عوامل التغيير وأسبابها، فأخذت الدولة العثمانية تطبّق سياسة التنظيمات وبحزم منذ أواخر الخمسينات؛ فكان قانون الأراضي لسنة ١٨٥٨، ثم قانون الولايات

لسنة ١٨٦٤، وإقامة مؤسسات الحكم والإدارة المحلية والبلدية الحديثة، معالم أساسية على طريق هذه السياسة العثمانية الجديدة. وترافقت التنظيمات العثمانية مع عملية اندماج فلسطين في السوق الرأسمالية العالمية، فازداد النفوذ الاقتصادي والسياسي الأوروبي في أنحاء مختلفة من البلد. وكثّفت المؤسسات الدينية والخيرية التبشيرية أنشطتها في فلسطين، وساهمت منذ الستينات في نشر الثقافة الغربية بين سكان البلد. أما سياسة المركزية الإدارية وبناء مؤسسات الحكم الحديثة، فقد كان لها أكبر الأثر في بلورة البنية الاقتصادية والاجتماعية والتركيبة النهائية لفئة النخبة، صاحبة النفوذ في المجتمع الفلسطيني الحديث، عشية الحرب العالمية الأولى. وهكذا، أضحت فترة ١٨٥٦ ـ ١٨٧٨ مرحلة التحولات الجذرية الحقيقية والتي تزامنت مع بداية اختمار الفكر الصهيوني الذي بدأ البعض تنفيذه من خلال الهجرة والاستيطان في فلسطين منذ بداية ثمانينات القرن الماضي.

تركت سياسة التنظيمات العثمانية بصماتها على مختلف أنحاء فلسطين، في الريف والمدينة. كما أن مؤسسات الدولة العثمانية أخذت تتعامل مع مختلف فئات المجتمع، وتقدم لها بعض الخدمات التعليمية والصحية وغيرها في مقابل مطالبتها بتقديم بعض الواجبات، مثل التجنيد للجيش، إضافة إلى دفع الضرائب. وقد خسر الريف قدراً كبيراً من الحكم الذاتي الذي تمتع به أجيالاً كثيرة تحت زعامة مشايخه المحليين. أما سكان المدن، ولا سيما النخبة منهم، فكانوا أكثر استفادة من سياسة التنظيمات. وكانت القدس أكثر مدن فلسطين استفادة من الإصلاحات الجديدة، إذ أصبحت عاصمة لمتصرفية مستقلة عن ولاية سوريا، تشمل حدودها معظم أنحاء فلسطين منذ سنة ١٨٧٢.[٣] وقد تقدمت القدس على سائر مدن فلسطين إدارياً وديموغرافياً، وأصبحت بمثابة عاصمة فلسطين الرسمية والفعلية منذ أواسط السبعينات. كما أن النفوذ الأوروبي والهجرة اليهودية ساعدا في تعزيز هذا التحول، فأصبحت المدينة المقدسة للديانات السماوية الثلاث ميداناً للتنافس في إعمار القدس وازدهار مؤسساتها التعليمية والدينية والصحية، وغيرها.

وعلى الرغم من التغير الذي طرأ على سياسة السلطان عبد الحميد الثاني بعد سنة ١٨٧٨، مقارنة بالفترة السابقة، فإن ذلك لم يغير، بالنسبة إلى سكان فلسطين، مجرى الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ففي العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، تسارعت خطى النهضة الثقافية واليقظة القومية، على الرغم من

---

(٣) B. Abu-Manneh, «Jerusalem in the Tanzimat Period...,» *Die Welt des Islams,* Vol. 30 (1990), pp. 43 - 44.

ملاحقة رجال السلطان عبد الحميد الثاني لنشطاء تلك الحركات. كما ازداد النفوذ الأوروبي سياسياً واقتصادياً، وتوغل الوجود العسكري الاستعماري في المنطقة العربية. وكان لاحتلال مصر من قِبل بريطانيا سنة ١٨٨٢ أهمية خاصة بالنسبة إلى تاريخ فلسطين، وخصوصاً أن ذلك ترافق مع بداية الهجرة والاستيطان الصهيونيين. وقد كثف زعماء الحركة الصهيونية العالمية، مع الوقت، من محاولاتهم لكسب ود الدول الأوروبية ودعمها لمشروعهم. والتقت المصالح البريطانية الاستعمارية مع المصالح الصهيونية في إبان الحرب العالمية الأولى فنتج من ذلك وعد بلفور في الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧. وهكذا سقطت فلسطين أمام الزحف البريطاني مع انتهاء الحكم العثماني، الذي امتد أكثر من أربعة قرون، كان لها أكبر الأثر في تحديد البنية السياسية والاجتماعية لسكان فلسطين، ولا سيما فئة النخبة المسيطرة.

وانعكست الإصلاحات الإدارية في فترة التنظيمات، وتحسُّن أوضاع الأمن والاندماج الاقتصادي للمنطقة في السوق الرأسمالية العالمية، على أوضاع الزراعة والتجارة في أنحاء مختلفة من فلسطين. فقد أصبحت الأرض ثروة يتزاحم الكثيرون على امتلاكها والاستثمار في غرسها وزراعتها. وتنافس الفلاحون والتجار في امتلاك أراضي السهول والأغوار بعد أن كانت مهملة ومتروكة أجيالاً طويلة. وأخذ سكان الجبال، الذين تزايد عددهم، ينزلون إلى أراضي الساحل والسهول، فزرعوا وسكنوا في مناطق لم تكن آهلة. كما نشطت التجارة، ولا سيما في المدن الساحلية، فازدهرت حيفا ويافا، وتقدمتا على عكا وغزة وغيرهما من المدن الفلسطينية الداخلية، كصفد وطبريا وجنين والخليل.

وشددت الدولة من قبضتها المركزية على إدارة البلد وحكمه فقضت على نفوذ مشايخ الريف، وخصوصاً في جبال فلسطين الوسطى، من جنين شمالاً حتى الخليل جنوباً. وأصبحت المدن، وبصورة خاصة القدس، عواصم إدارية ذات أهمية أكبر كثيراً من ذي قبل، حتى بالنسبة إلى قرى الريف الفلسطيني. وأخذت الدولة على عاتقها بعض شؤون التعليم والصحة والمواصلات وغيرها من الخدمات التي تقدمها مؤسسات الدولة الحديثة. وتنبه علماء المدن وأعيانها لرياح التغيير والفرص الجديدة التي انفتحت أمامهم لتعزيز نفوذهم. فأرسل كثير من الأهلين أولادهم إلى المدارس العصرية، واندمجوا في مؤسسات الحكم الحديثة. كما أنهم انخرطوا في أعمال التجارة مع الأسواق الأوروبية. لكن الأهم من ذلك كله هو أن كثيرين منهم شرعوا في شراء الأراضي، أو في الحصول عليها بطرق أُخرى مختلفة، فأصبح عدد كبير منهم في عداد كبار الملاك، شبه الإقطاعيين. وهكذا اختل التوازن السياسي ـ الاقتصادي الذي كان سائداً بين الريف والمدينة أجيالاً عديدة، واتسعت الفجوات الطبقية والهوة الاجتماعية والثقافية بين أهل المدن والفلاحين.

وبينما استفاد أعيان المدينة وتجارها من التحولات الجذرية، في فترة التنظيمات العثمانية، فإن الفلاحين وأصحاب الحِرف والصنائع وغيرهم من الفئات الشعبية كانوا الخاسرين. إذ أدت التبعية الاقتصادية للسوق الرأسمالية إلى غزو البضائع الأوروبية المصنعة للأسواق المحلية في مقابل تصدير المحاصيل الزراعية والمواد الخام إلى أوروبا. وهكذا خسر الكثيرون من أصحاب الحرف والصنائع اليدوية مصادر رزقهم، إذ لم يكن في وسعهم منافسة البضائع الرخيصة الصنع. كما أن ارتفاع مستوى المعيشة على نحو غير متواز أدى إلى ازدياد الفجوات الطبقية بين الأغنياء الجدد والفئات الشعبية. لكن الفلاحين كانوا، في معظم الأحيان، الخاسر الرئيسي بفعل سياسة التنظيمات العثمانية وانعكاساتها على السوق المحلية. فقد خسر الكثيرون منهم أراضيهم، التي تسلط التجار والمرابون وبعض أعيان المدن عليها. كما خسر الفلاحون ومشايخهم نفوذهم السياسي والقدر الكبير من الحكم الذاتي، الذي تمتع الريف الفلسطيني به، ولا سيما في مناطق جبال فلسطين الوسطى.

٢ ـ انعكاس التحولات الجذرية على فئة النخبة

انعكست التحولات الجذرية، التي أشرنا إليها بإيجاز، على نوعيات أعلام فلسطين وهوياتهم في أواخر العهد العثماني. ففي النصف الأول من القرن التاسع عشر أدى مشايخ القرى والنواحي دوراً سياسياً واقتصادياً مهماً تعدى، في كثير من الأحيان، الريف الفلسطيني إلى المدن. فقد شغل البعض منهم، وخصوصاً في جبل نابلس، مناصب مهمة في الإدارة المحلية والحكم الذاتي الواسع الذي تمتع سكان فلسطين به، ولا سيما في المناطق الجبلية. هذا الدور لمشايخ الريف تم القضاء عليه من قبل الدولة بالتعاون مع أعيان المدينة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. كما أن النخبة الثقافية تبدلت، فبرز الكتّاب والصحافيون والأدباء من خريجي المدارس الحكومية والتبشيرية الحديثة، وحلوا مكان العلماء من خريجي الأزهر وغيره من المدارس الإسلامية التقليدية. وهكذا، نشأت نخبة ثقافية جديدة أخذت دور العلماء التقليديين، وخصوصاً مشايخ الطرق الصوفية، والذين فقدوا سيطرتهم على شؤون الثقافة والتعليم. ومع أن المجتمع ككل لم يشهد تغييراً جذرياً نحو العلمانية، فإن رياح التغيير في هذا الاتجاه كانت قد بدأت تهب في ذلك العهد. وكان تمثيل المسيحيين كبيراً بين النخبة الثقافية الجديدة وفئة التجار، ولا سيما في المدن الساحلية. وقد هاجر بعض هؤلاء من لبنان واستوطن فلسطين فأصبح جزءاً لا يتجزأ من سكانها، وأدى دوراً مهماً في النهضة الثقافية المحلية وفي مقارعة الحركة الصهيونية ومحاربتها، وخصوصاً

بعد انقلاب الشبان الأتراك سنة ١٩٠٨.

وعلى الرغم مما قلناه عن التحولات الجذرية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فإنه يجب عدم إغفال الكثير من الاستمرارية في البنية الاجتماعية والثقافية الأساسية في تلك الفترة. فنسبة التعليم ظلت ضئيلة محدودة في بعض عائلات المدن. وكان نصيب المرأة من التعليم ضئيلاً جداً، وكذلك مشاركتها في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية خارج المنزل. كما أن فلسطين لم تشهد ثورة صناعية، وإنما استوردت البضائع الجاهزة، فظلت عملية التحديث سطحية عموماً، فيها الكثير من التقليد والقليل من الابتكار والتجديد. وبقيت البنية الزراعية وعلاقاتها التقليدية سائدة في ثقافة المجتمع، وأضيف إليها الارتباط بالسوق الرأسمالية العالمية في علاقات غير متوازنة بين الطرفين. وهكذا، دخلت فلسطين القرن العشرين بعد أن تخلخل بنيانها التقليدي، وظهرت بدايات جديدة للتغيير من دون أن يؤثر ذلك جذرياً في ثقافة المجتمع وهويته، إذا استثنينا فئة صغيرة من سكان المدن. ويمكن القول إن الأغلبية الساحقة من السكان تأثرت سلباً بتلك التغييرات التي استفادت منها قلة فازدادت الفجوات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بين معظم فئات المجتمع من جهة والنخبة التي ابتعدت عن القاعدة الشعبية العريضة من جهة أُخرى.

وكانت بدايات النهضة الثقافية، ثم بوادر اليقظة القومية، ظاهرة محدودة النطاق ومقصورة على بعض رجالات النخبة في المدن في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ ـ ١٩٠٨). ولم تقتصر هذه الفئة على أبناء الطوائف المسيحية الذين درسوا في المؤسسات التعليمية الحديثة التي أقامها المبشرون، بل إن عدداً لا بأس فيه من أبناء عائلات العلماء والأعيان دخل هذه المدارس فأدى دوراً مهماً في النهضة الثقافية. وكان آل الخالدي في القدس خير مثل لذلك؛ إذ أيد هؤلاء سياسة التنظيمات، واندمجوا في المناصب الحكومية المهمة خارج فلسطين. وكان أبرزهم رئيس بلدية القدس وعضو مجلس المبعوثان عن متصرفية القدس سنة ١٨٧٧ ـ ١٨٧٨، يوسف ضياء، ورائد النهضة الثقافية والكتابة التاريخية ورجل السياسة وعضو البرلمان العثماني الثاني، روحي الخالدي. لكن عدد هؤلاء في المجتمع الفلسطيني ظل، كما ذكرنا، محدوداً حتى نهاية الحكم العثماني. وظلت الثقافة الدينية هي السائدة في معظم فئاته، على الرغم من انحسار تأثير الحركات الصوفية في أوائل القرن العشرين.

٣ ـ هوية المجتمع من خلال أعلامه

قدمت للقارىء هذا المدخل التاريخي لعله يجد فيه عوناً في قراءة أفضل لتراجم

مئتين وستة عشر من أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني. والسؤال الذي يتبادر إلى الأذهان هو : إلى أي مدى تمثل هذه المجموعة من أعلام النخبة السائدة في فلسطين شتى قطاعات المجتمع؟

لقد وُجِّهت إلى الطبعة الأولى من الكتاب انتقادات من هذا القبيل، وأشير فيها إلى أن عدداً كبيراً من الشخصيات المترجم لها هو من العلماء من خريجي الأزهر وغيره من المدارس الإسلامية التقليدية. ومع أن تمثيل هذه الفئة تناقص قليلاً، بسبب عملية الحذف والإضافة من أجل إصدار هذه الطبعة الجديدة من الكتاب، فإن الصورة لم تتغير جذرياً؛ فالعلماء من سكان المدن (لا من سكان الريف، لأن الريف مقبرة العلماء بحسب قول أهل ذلك العصر) شكلوا النخبة الثقافية الاجتماعية بلا منازع. ولم يكن هناك رجال علم في ذلك العهد سواهم. لكن الأهم من ذلك أن علماء كثيرين أدوا، ولا سيما في النصف الأول من القرن التاسع عشر، دوراً سياسياً وإدارياً مهماً في أجهزة الحكم المحلية. فبالإضافة إلى وظائف القضاء والإفتاء ونقابة الأشراف والخطابة والإمامة والتدريس وغيرها، فإنهم كانوا أعضاء بارزين في دواوين الحكام ومجالس الإدارة. كما اشتغل بعضهم في التجارة وتولى إدارة الأوقاف والمؤسسات الدينية والخيرية التي قدمت خدمات أساسية للسكان.

وكانت الوظائف الحكومية وعضوية مجالس الحكم والإدارة تعود على أصحابها بالمال والنفوذ، في حين أن أموال التجارة وحدها لم تكن تضمن النفوذ والمركز الاجتماعي إذا لم تقترن بالمناصب الحكومية. كما أن التجارة في النصف الأول من القرن التاسع عشر ظلت محدودة ومقصورة على عدد صغير من العائلات القديمة صاحبة النفوذ. وتغير هذا الوضع إلى حد كبير مع نشوء المدن الساحلية وتغير طرق التجارة، وهو ما سمح بالحراك الاجتماعي ودخول فئات جديدة إلى هذه النخبة. لذا نجد أن تمثيل فئة التجار في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ازداد في الأعلام المترجم لهم في هذا الكتاب كانعكاس للتحولات الاقتصادية والسياسية على أرض الواقع. وعلى الرغم من ذلك، فقد ظلت هذه الفئة من الطبقة الوسطى محدودة العدد والنفوذ إذا ما قارناها بفئة العلماء والأعيان من العائلات القديمة التي حافظت على مكانتها ونفوذها.

والمتتبع لتراجم العلماء في هذا الكتاب يلاحظ بسهولة ظاهرتين بارزتين يجدر الوقوف عليهما وتفسيرهما. الظاهرة الأولى هي أن علماء بيت القدس يشكلون القسم الأكبر من هذه الفئة. فحصة القدس في هذه المجموعة تعادل عدد العلماء من غزة ونابلس وباقي المدن الفلسطينية مجتمعة. صحيح أن سجلات المحكمة الشرعية في القدس، إضافة إلى كتب التاريخ والتراجم، تساعدنا في الوصول إلى معرفة المعلومات المتعلقة بعلماء القدس أكثر من غيرهم، لكن السبب الرئيسي لهذه الظاهرة هو أن أعلام

القدس هم من الأفندية أو الأفنديات، بحسب قول إحسان النمر.[٤] فبينما اتجه الكثيرون من عائلات نابلس وغزة إلى الانخراط في الفرق العسكرية ومناصب الإدارة والحكم (آغوات وبكوات)، فإن المقدسيين اتجهوا إلى العلم والمناصب الدينية. ولقد كان لأهمية القدس الدينية ووجود الأماكن المقدسة والمؤسسات التعليمية المتعددة فيها دور كبير في هذا الاختيار منذ بداية الحكم العثماني حتى نهايته. لقد اهتم العثمانيون دائماً بأن يكون حاكم لواء القدس أو متسلمها موظفاً عثمانياً غير محلي. ولقد حدث شذوذ عن هذه القاعدة من فترة إلى أُخرى، لكن بصورة عامة، حُرم أبناء العائلات المحلية حكم لواء القدس، بعكس نابلس وغزة مثلاً. لذا اتجهت أنظار العائلات المقدسية إلى تولي الأوقاف والمناصب الدينية المهمة، مثل القضاء والإفتاء ونقابة الأشراف. وكانت عائلة الحسيني، التي احتكرت الإفتاء والنقابة في أواخر العهد العثماني، خير مثال لاستغلال هذه الوظائف من أجل المحافظة على مركزها وزعامتها حتى بعد فترة التنظيمات العثمانية. بل إن هذه العائلة وسعت نفوذها، وخصوصاً في إبان عهد السلطان عبد الحميد، فتسلم أفرادها مناصب الإدارة والحكم في البلدية ومؤسسات المتصرفية؛ فكان طبيعياً أن يتزعم هؤلاء الحركة الوطنية الفلسطينية في فترة الانتداب البريطاني.

أما الظاهرة الأُخرى فترتبط بتغير الأزمان والسياسات في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. فبعد أن كانت العلوم في النصف الأول من ذلك القرن علوماً دينية أساساً، فإن افتتاح المدارس التبشيرية والحكومية الحديثة أنشأ جيلاً جديداً من المثقفين أقدر على خدمة الدولة وتولي مناصب الحكم والإدارة. لذا نجد أن عدد العلماء بين الأعلام البارزين قد انخفض، واتجه الكثيرون من عائلات العلماء والأعيان إلى التأقلم مع متطلبات العصر، فأرسلوا أولادهم لتلقي العلوم الحديثة. أما العلماء الذين اكتفوا بثقافتهم الدينية، ولا سيما الصوفية منها، فقد خسروا بالتدريج مركزهم السياسي وكثيراً من هيبتهم، ولم يبق لهم إلاّ مكانتهم الاجتماعية. وينعكس هذا التحول في هوية النخبة بصورة واضحة على عدد العلماء من خريجي الأزهر وغيره من المدارس الإسلامية في أواخر القرن التاسع عشر، قياساً بأوائله وأواسطه.

وإذا كان نصف أعلام القدس من العلماء الأفندية، فإن نصفهم الآخر من رجال الإدارة والتجار والمثقفين الجدد، من أدباء وصحافيين وغيرهم. أما جبل نابلس، الذي تمتع بقدر أكبر من الحكم الذاتي حتى أواسط القرن التاسع عشر، فكان معظم أعلامه من البكوات والآغوات الذين شغلوا مناصب الحكم والإدارة. كما أن العائلات الريفية

---

(٤) إحسان النمر، «تاريخ جبل نابلس والبلقاء» (نابلس، ١٩٧٥)، الجزآن الأول والثاني.

القوية (آل الجرار وعبد الهادي والقاسم وغيرهم) كانت تشارك بقوة في الصراع بشأن السلطة، بما في ذلك وظيفة متسلم اللواء. ولا نجد لهذه الظاهرة مثيلاً في جبل القدس، حيث الفجوة والحواجز بين الريف وسكان المدينة واضحة وواسعة. فعائلات أبو غوش والسمحان واللحام وغيرها لا تجد طريقاً إلى أداء دور مهم في مدينة القدس نفسها، وتكتفي عادة بتعزيز نفوذها في نواحيها. ويمكن تتبع هذه الظاهرة ودراستها بصورة جيدة من خلال الشخصيات المترجم لها في هذا الكتاب. من هنا، فإنه يمكن القول إن أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني يعكسون، إلى حد كبير، المعالم الحقيقية للمجتمع الذي عاشوا فيه وكانوا نخبته في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة.

وإذا انتقلنا إلى معالجة الانتماء الإقليمي أو الجغرافي لأعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني، بشيء من التفصيل، نجد أن لواء القدس والخليل يحظى بحصة الأسد (٧٩ علماً من مجموع ٢١٦). أما لواء غزة ويافا، الذي يضم منطقة الساحل الفلسطيني حتى حدود مصر، إضافة إلى منطقة بئر السبع، فإنه يحتل المكان الثاني (٥٦ علماً من مجموع ٢١٦). كما أن لمنطقة نابلس وجنين تمثيلاً يتلاءم تقريباً مع حجمها السكاني والسياسي (٤٨ علماً من مجموع ٢١٦). أما المنطقة الوحيدة التي جاء تمثيلها في الأعلام ضعيفاً فهي شمال فلسطين الذي يضم حيفا، وعكا، والجليل بمدنه صفد وطبريا والناصرة (٣٣ من مجموع ٢١٦). فعلى الرغم من وجود خمس مدن في هذه المنطقة، وهو عدد يفوق عدد مدن أي لواء آخر في أواخر العهد العثماني، فإن حصتها من فئة النخبة ظلت قليلة نسبياً. وهذه ظاهرة تحتاج إلى تفسير أو تبرير حتى لا يعتقد القارىء أنها نتيجة محاباة أو انحياز.

إن السبب الأول لضآلة عدد أعلام حيفا والجليل يعود إلى النقص في المحفوظات والمراجع التي تشكل المادة الخام لكتابة التاريخ. فقد ضاعت سجلات المحاكم الشرعية في صفد وعكا وطبريا والناصرة، بينما حُفظت في القدس ونابلس ويافا. كما أن حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ وتهجير السكان العرب من معظم تلك المدن ساهما في ضياع أوراق العائلات وتاريخها. إلاّ إن افتقاد المحفوظات والمصادر ليس العامل الوحيد والأساسي لهذا التمثيل الضعيف، إذا استثنينا مدينة صفد التي لم أنجح في العثور على معلومات لترجمة أي واحد من أعلامها. ففي الجليل، المنطقة الجبلية المشابهة لجبال القدس ونابلس، لم تتمكن عائلات مشايخ الريف من المحافظة على مكانتها ونفوذها. فقد قوّض ظاهر العمر الزيداني دور تلك العائلات، ولم يسمح حكام عكا ـ وخصوصاً الجزّار ـ بتوسيع هامش الحكم الذاتي للسكان في هذه المنطقة. وهكذا ظل الحكم مركزياً في الجليل حتى مجيء الحملة المصرية ثم

عودة العثمانيين الذين طبقوا سياسة التنظيمات. وإضافة إلى ذلك، فإن مدينتي صفد وطبريا تأخرتا اقتصادياً وسياسياً، وتقدمت عكا فترة نصف قرن، ثم تدهورت مكانتها وتقدمت بيروت عليها. لذا، فإنه خلافاً لمدن القدس ونابلس وغزة، لم تنعم مدن شمال فلسطين بالاستقرار والاستمرارية لعدة قرون تحت الحكم العثماني. هذا الاستقرار كان العامل الرئيسي لتراكم الثروة في أيدي بعض العائلات، ولاحتكار وظائف الحكم والإدارة التي انتقلت في كثير من الأحيان من الآباء إلى الأبناء.

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى نشوء جيل جديد من المؤرخين الفلسطينيين يقومون بدراسات وأبحاث تاريخية، هي في غاية الأهمية، تساعدنا في تغطية بعض الفجوات في تاريخ القرى والمدن الصغيرة التي تشكل أغلبية السكان خلال العهد العثماني. فقد كان لرسالة الدكتور محمود يزبك غير المنشورة عن «حيفا في أواخر العهد العثماني» دور مهم في تمكني من إضافة تراجم اثنين من علماء حيفا وأعيانها إلى هذا الكتاب (الصلاح والخطيب). لكن بالإضافة إلى الدراسات الجامعية، هناك عدد لا بأس فيه من المثقفين يكتب دراسات شاملة عن قراه. هذه الكتب والدراسات تغني معرفتنا بتاريخ فئات شعبية ومناطق فلسطينية ظلت مغمورة فترة طويلة. كما أن تراكم مثل هذه الأبحاث يمكن أن يشكل مادة أساسية لدراسات عامة ومقارنة، بالإضافة إلى إنقاذ الكثير من المعلومات الشفهية والوثائق المخطوطة من خطر النسيان والضياع.

ويبرز التمثيل غير المتساوي لفئات مختلفة من السكان إذا قارنا عدد الأعلام من البدو في الطبعة الأولى من الكتاب (اثنان فقط) بأعلام المدن، وهم الأغلبية الساحقة. والسبب الرئيسي لذلك هو مسألة المصادر والمراجع المكتوبة، كما أشرنا. كذلك فإن البدو في فلسطين عاشوا خارج حدود سلطة الدولة أو على أطرافها معظم فترة العهد العثماني، فكان التوثيق لدورهم الاقتصادي والسياسي ضعيفاً. كما أن حياة البداوة لم تساعد في نشوء علماء أو مثقفين بين العربان، فكان الشيخ عايش الوحيدي وعقيلة آغا الحاسي اللذان اكتسبا نفوذاً إدارياً وسياسياً في منطقتيهما هما الوحيدان اللذان نجحا في اختراق حواجز كتب ومحفوظات المدينة لتصل أخبارهما إلى الأجيال اللاحقة. وقد حاولت إصلاح عدم التوازن الصارخ، ونجحت في إضافة تراجم ثلاثة أعلام جدد من منطقة بئر السبع هم مشايخ أبو مدين والعطاونة والهزيل. ومع ذلك، فإن تمثيل البدو الذين شكلوا نحو خُمس السكان ظل ضعيفاً في هذا الكتاب، كما هو في معظم الكتابات التاريخية.

أما بالنسبة إلى الريف الفلسطيني، الذي شكل الأغلبية الساحقة من السكان، فإن تمثيله جاء ضعيفاً في هذه الطبعة أيضاً (٤٥ علماً من مجموع ٢١٦). لكن اللافت للنظر أيضاً هو أن أغلبية هؤلاء الأعلام أدت دورها القيادي في النصف الأول من القرن التاسع

عشر. فحتى تلك الفترة، كان هناك نوع من التوازن السياسي ـ العسكري بين الريف والمدينة في ظل الاستقلال الذاتي الذي تمتع السكان به، وخصوصاً في جبال فلسطين الوسطى. فقد أدت عائلات أبو غوش والسمحان واللحام والعمرو في لواء القدس، والجرار وعبد الهادي والقاسم والجيوسي والبرقاوي في جبال نابلس، دوراً مهماً في حكم وإدارة الريف الفلسطيني. بل إن بعض هذه العائلات في جبل نابلس نجح في تسلم أعلى المناصب الإدارية في المدينة، كمتسلمية نابلس وجنين. لكن سياسة التنظيمات العثمانية قوضت مكانة مشايخ الريف بالتدريج ونقلت صلاحياتهم إلى رجال الحكم والإدارة العثمانية في المدينة. وهكذا اختل التوازن السياسي ثم الاقتصادي بوضوح لمصلحة المدن على حساب الريف، الذي تم تقويض استقلاله الذاتي سياسياً واقتصادياً.

وقد تأقلم بعض العائلات الريفية القوية مع ضرورات العصر، فهاجر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر أفراد منها إلى المدن وأصبحوا جزءاً لا يتجزأ من نخبتها. والأمثلة لذلك كثيرة في جبل نابلس، منها عائلات القاسم والجيوسي والبرقاوي وعبد الهادي، وعائلة الماضي في حيفا. لكن عائلات أُخرى كثيرة بقيت في قراها، وخسرت زعامتها ونفوذها تماماً. والأمثلة لذلك كثيرة في جبال القدس مثل أبو غوش والسمحان واللحام، والعمرو والعزة في جبل الخليل، والجرار في جبل نابلس، وغيرها. هذه العائلات التي حكمت نواحي الريف وتمتعت بقدر كبير من الحكم الذاتي والنفوذ السياسي والاقتصادي لم يبق لها من ذلك كله إلاّ الذكرى التاريخية. وقد برز اختلال التوازن لمصلحة المدينة ونخبتها في الحركات القومية التي نشأت في مطلع القرن العشرين في أنحاء بلاد الشام. وفي فلسطين ظهر ذلك جلياً في تركيبة قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية خلال الانتداب البريطاني. فمع أن الانتقال إلى عهد الانتداب أفرز متغيرات وتحديات جديدة، فإن النخبة السياسية لم تشهد تغيراً جذرياً، فحافظت فئة أعيان المدن، وعلى رأسها مدينة القدس، على دورها وقيادتها بلا منازع.

لقد ازدادت الفجوات السياسية والاقتصادية والهوة الثقافية اتساعاً بين المدينة والريف خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. كما احتدم التنافس بين عائلات النخبة بشأن المناصب الإدارية من جهة، والفرص الاقتصادية الجديدة التي أفرزتها سياسة التنظيمات من جهة ثانية، والاندماج في السوق الرأسمالية العالمية من جهة ثالثة. وهكذا، وجد المجتمع الفلسطيني نفسه أقل تماسكاً وأكثر تشرذماً مع مطلع القرن العشرين، ومع ظهور التحديات الاستعمارية والصهيونية بعد الحرب العالمية الأولى. فالنخب السياسية ظلت إقليمية وعشائرية مبعثرة، كما كانت خلال أواخر العهد العثماني. وقد عرف الحكم البريطاني كيف يستغل عدم تماسك المجتمع

الفلسطيني وتشرذم قيادته وعشائريتها في سبيل تمرير سياساته، ومنها سياسة دعم المشروع الصهيوني. وما الصراعات بين المجلسيين والمعارضة، أو الحسينيين والنشاشيبيين، أيام الانتداب، إلا استمرار وتأجيج لصراع القيس واليمن، والمنافسة العائلية بشأن السلطة والثروة في أواخر العهد العثماني.

نخلص إلى القول إنه على الرغم من أن هذا الكتاب يترجم لأفراد ولا يؤرخ لمجتمع بأكمله أو لمدن وفئات اجتماعية محددة، فإن تراجم هؤلاء الأعلام تعطي، إلى حد كبير، صورة صادقة لتاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني. ومع أنه ليس للفئات الشعبية ولا للمرأة أي تمثيل في تراجم الأعلام، فإن هذا الغياب في حد ذاته تعبير عن طبيعة المرحلة التاريخية التي يعالجها الكتاب. ومع إيماننا بأهمية كتابة تاريخ المرأة وجميع الفئات الشعبية غير الممثلة في النخب السياسية والثقافية، فإن ذلك لا يقلل من أهمية وضرورة التعرف إلى أعلام فلسطين في ذلك العهد. بل إننا لا نبالغ إذا قلنا إن دراسة النخبة وكشف تركيبتها وأدوارها لا يقلان أهمية عن كتابة تاريخ المجتمع ككل، بقدر ما تسعفنا المصادر والمراجع التاريخية المتوفرة لذلك.

أبو السعود، محمد أفندي

(١١٤٨ ـ ١٢٢٨هـ/ ١٧٣٥ ـ ١٨١٣م)

عالم أزهري، مفتي الشافعية، وشيخ مشايخ الطرق الصوفية الخلوتية والقادرية في الديار القدسية. سافر في آخر حياته إلى الآستانة بطلب من شيخ الإسلام، ولم يمكث طويلاً بعد وصوله إليها فمات ودفن فيها.

هو محمد أفندي بن تاج الدين أبو السعود، من أكارم أعيان القدس كما جاء في مخطوط حسن الحسيني لتراجم علماء القدس في القرن الثاني عشر الهجري. وقال عنه أيضاً: «مولانا السعيد الكامل الرشيد، مولانا مهذب القلوب، ومهذب الأخلاق، المقرب المحبوب، لحضرة الخلاق، الذي نشأ من عنوان شبابه في عبادة مولاه وترقى مراقي الأحباب حتى بلغ مناه.» درس في الأزهر، وأخذ طريق الخلوتية عن شيخ المشايخ في الديار المصرية الشيخ محمد الحفني، وكذا أخذ تلك الطريقة والخلافة عن «مولانا وسيدنا وابن سيدنا محمد كمال الصديقي.» وكان للعائلة زاوية في دارها هي الزاوية الفخرية، وطريقتها منسوبة إلى القطب المشهور الشيخ عبد القادر الجيلاني. ولذا أصبح محمد أفندي في نهاية القرن الثاني عشر الهجري خليفة السادات الخلوتية والقادرية في القدس. قام بإحياء الأذكار ليلاً ونهاراً، ووصِفَ بأنه صاحب كرامات وأشعار. وقد أخذ عليه العهد خلق كثير من أكابر القوم.

أصبح محمد أفندي أحد علماء القدس ذوي النفوذ. وقد برز ذلك أيام الحملة الفرنسية على فلسطين، حيث وردت الفرمانات والمراسيم باسم ثلاثة من علماء القدس البارزين وهم: المفتي الحنفي حسن الحسيني، والشيخ محمد البديري، والشيخ محمد أبو السعود. وقد حاز الشيخ أبو السعود على مختلف المناصب والوظائف في المؤسسات الدينية والأوقاف، وأورث قسماً كبيراً منها لابنه أحمد أفندي، وأحفاده الثلاثة، أولاد ابنه مصطفى المتوفى سنة ١٢٢١هـ/ ١٨٠٦م. وقد تقلد ابناه أحمد ومصطفى المناصب العالية وسارا على خطى والدهما.

ذكره جودت باشا في تاريخه سنة ١٢٢٨هـ/١٨١٣م (المجلد العاشر، الصفحة ١٢٦)، وذلك أن شيخ الإسلام عبد الله أفندي درى زاده كان يبحث ذات يوم في الآستانة مع قاضي عسكر الأناضول موسى أفندي الخالدي عن المشايخ والعلماء

ليحضرهم إلى العاصمة. فذكر له الشيخ محمد أفندي أبو السعود، وأثنى عليه، فطلب منه أن يحضره إلى دار السعادة. فتوجه موسى أفندي إلى القدس وأحضره وأنزله في دار تجاه بيت شيخ الإسلام، قرب جامع الفاتح. وكان الشيخ أبو السعود هرماً فلم يستطع التوجه إلى سراي السلطان. ورعاية للقاعدة «القادم يزار»، عزم السلطان محمود على زيارته ثم عدل لأن الشيخ كان مغمى عليه. ومات الشيخ أبو السعود في تلك السنة، ودفن في تربة أبي أيوب الأنصاري في العاصمة العثمانية.

(١) أحمد سامح الخالدي، «أهل العلم بين مصر وفلسطين» (القدس، د .ت.).
(٢) حسن الحسيني، «تراجم أهل القدس في القرن الثاني عشر» (مخطوط في المتحف الفلسطيني «روكفلر» في القدس، ونسخة أخرى في المتحف البريطاني في لندن).
(٣) سجل المحكمة الشرعية في القدس.

أبو السعود، أحمد أفندي

قاضي الشافعية في القدس في الربع الأول من القرن التاسع عشر، وأحد العلماء البارزين، ومن أصحاب النفوذ السياسي والاجتماعي في ذلك العهد.

هو أحمد بن محمد أفندي أبو السعود، العالم وشيخ مشايخ الطرق الصوفية. عُيِّن قاضياً للشافعية بعد وفاة أخيه مصطفى سنة ١٢٢١هـ/١٨٠٦م، الذي شغل ذلك المنصب أعواماً. بقي أحمد أفندي في وظيفة القضاء مدة طويلة، وبرز عالماً من العلماء ذوي النفوذ الواسع. وقد استعان ولاة الأمور به أحياناً لجمع الضرائب وحفظ النظام في القدس ولوائها. ففي سلخ شهر شعبان ١٢٤٠هـ/أواسط نيسان (أبريل) ١٨٢٥م، أرسل عثمان آغا كتاباً إلى قاضي القدس وعلمائها ومتسلمها وأعيانها بشأن ضرائب ذلك العام. وكان عثمان آغا في ذلك التاريخ وكيلاً معتمداً من قِبل والي الشام (كتخدا)، وقائد الحملة العسكرية لجمع الضرائب في المنطقة (سر عسكر الدوره). وصل عثمان آغا إلى مدينة نابلس وواجه صعوبات في جمع الضرائب المترتبة على المنطقة. فأرسل علماء القدس وأعيانها إلى عثمان آغا رسالة يطلبون فيها عدم توجهه بالعساكر إلى طرفهم. كما تعهدوا توريد الضرائب المطلوبة من لواء القدس لخزينة الدولة إلى نابلس. وكان على رأس متعهدي جمع الضرائب وإرسالها إلى نابلس «جناب الشيخ الحاج أحمد أفندي أبو السعود أفندي زاده.» واستجاب عثمان آغا لهذا المطلب وعدل عن قدومه بنفسه على رأس جيشه لجمع تلك الضرائب، وذلك «لأجل راحة الفقراء وعدم الثقلة على الرعايا»، كما جاء في وثائق سجل المحكمة الشرعية.

لم أعثر على تاريخ وفاته، لكن أولاد أخيه مصطفى تسلموا الوظائف والرياسة مع عمهم منذ العشرينات.

---

(١) حسن الحسيني، «تراجم أهل القدس في القرن الثاني عشر» (مخطوط).

(٢) سجل المحكمة الشرعية في القدس.

أبو السعود، محمد تاج الدين

(توفي سنة ١٢٦٧هـ/ ١٨٥٠م)

متولي وقف الحرمين الشريفين (القدس والخليل)، ونقيب الأشراف، ثم رئيس مجلس الشورى في القدس، وأحد أعيان المدينة البارزين.

هو محمد تاج الدين مصطفى بن محمد أفندي أبو السعود. توفي مصطفى سنة ١٢٢١هـ/ ١٨٠٦م وجدّهما في قيد الحياة، فورث محمد تاج الدين مع أخويه عثمان ورشيد وظائفه ونفوذه. لكن الأحفاد لم يكتفوا بالوظائف الدينية فاتجهوا إلى المناصب والأعمال التي تعزز مكانتهم الاقتصادية والسياسية. ففي سنة ١٢٢٨هـ/ ١٨١٣م عُين محمد تاج الدين أفندي نقيباً للأشراف بدلاً من عمر أفندي الحسيني مدة شهور قليلة. ولم يكن هذا التعيين في تلك السنة مصادفة، فقد جاء نتيجة لزيارة جده محمد أفندي للآستانة ووقوف موسى أفندي الخالدي، قاضي عسكر الأناضول، وراء تلك الترتيبات. لكن محمد تاج الدين لم يبق في المنصب مدة طويلة، ونجح عمر أفندي الحسيني في استعادته لنفسه.

كانت تلك هي المرة الأولى التي تولى فيها محمد تاج الدين وظيفة نقيب الأشراف، لكنها لم تكن الأخيرة. وفي ٢٣ ربيع الأول ١٢٣١هـ/ ٢٢ شباط (فبراير) ١٨١٦م تزوج تاج الدين، «نقيب الأشراف سابقاً ومتولي وقف الخليل والصخرة المشرفة حالاً، بمخطوبته محبوبة بنت موسى أفندي الخالدي قاضي عسكر الأناضول.» وقد قوى هذا النسب مركز ونفوذ محمد تاج الدين فأصبح في العقدين التاليين المنافس الأول لعمر أفندي الحسيني على وظيفة نقابة الأشراف.

كان والد محمد تاج الدين، مصطفى أفندي، ملتزماً جباية الضرائب في أوقاف الحرمين في نهاية القرن الثامن عشر. وفي سنة ١٧٩٩ عُين مصطفى وكيلاً لمباشرة أمور الوقف إلى أن يظهر متول للوقف من طرف الدولة العلية. وكان هذا التعيين، أيام حملة نابليون على البلد، شذوذاً عن القاعدة التي اتبعتها الدولة في تعيين رجل عسكري تركي في ذلك المنصب. وكانت أوقاف الصخرة المشرفة وخليل الرحمن من أوسع وأغنى الأوقاف في فلسطين، ولذا، فحين تولاها محمد تاج الدين بعد وفاة والده، فإنها فتحت له المجال لتوطيد مركزه وتوسيع نفوذه. وقد اتصل بعبد الله باشا، والي عكا، وناب عنه في محاكمات وقضايا مختلفة عرضت أمام قاضي القدس. وهكذا نجح في تعزيز مركزه

الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ليصبح أحد الأعيان البارزين في القدس في ذلك العهد. ففي ٥ رمضان ١٢٤٠هـ/ ٢٣ نيسان (أبريل) ١٨٢٥م كفل محمد آغا سيرزلي، متسلم القدس، ومحمد أفندي أبو السعود الشيخ إبراهيم أبو غوش في تسديد مبلغ ١٦,٥٤٥ غرشاً لخزينة مصطفى باشا، والي الشام. وقد دفع إبراهيم المذكور ١٢,٤٠٠ غرش فقط. وطولب إبراهيم أبو غوش بتسديد المبلغ الباقي (٤١٤٥ غرشاً) إلى سيرزلي لكونه أدى المبلغ إلى خزينة الشام بالتمام والكمال. وقد حكم القاضي على أبو غوش، الذي اعترف بوقائع الدعوى، بدفع المبلغ الباقي إلى المدعي سيرزلي. هذه الحادثة تبين مدى نفوذ محمد تاج الدين وتداخله في قضايا السياسة وجمع الضرائب من مشايخ النواحي، مثل عمه أحمد أفندي.

سنة ١٨٣٤، وبعد القضاء على التمرد ضد الحكم المصري، نفي محمد تاج الدين مع جملة من علماء وأعيان القدس إلى مصر لتعاونهم مع الثوار. وفي سنة ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م كان رئيساً لمجلس الشورى ونقيباً للأشراف في القدس. وكان في سنة ١٢٦٢هـ/ ١٨٤٦م حياً نشيطاً في حياة المدينة السياسية والاجتماعية، بحسب وثائق المحكمة الشرعية.

وقد ورث أخوه عثمان مكانته ووظيفته في تولية الأوقاف في آخر حياته. ولم أعثر على وثيقة تثبت تاريخ وفاته بدقة، لكن في بداية سنة ١٢٦٧هـ/أواخر سنة ١٨٥٠م ذُكر اسمه أول مرة في سجل المحكمة الشرعية مسبوقاً بكلمة المرحوم.

خلّف محمد تاج الدين ثلاثة أولاد هم: خليل وعلي ومحمد أبو بكر، وقد ورث الأخير مكانته الدينية في الزاوية الفخرية مع لقب شيخ مشايخ الصوفية.

(١) سجل المحكمة الشرعية في القدس.

(٢) عارف العارف، «المفصل في تاريخ القدس» (القدس، ١٩٦١).

(٣) S.N. Spyridon (ed.), *Annals of Palestine 1821-1841* (Jerusalem, 1938).

أبو السعود، طاهر أفندي

(توفي سنة ١٩٢١)

مفتي الشافعية في القدس منذ سنة ١٣٢١هـ/ ١٩٠٣م، بعد وفاة الشيخ يوسف الإمام. كان عالماً شارك في الأنشطة الأدبية والسياسية لذلك الجيل، كما أبدى اهتماماً خاصاً بعلم الفلك والتوقيت.

هو طاهر بن عبد القادر بن رشيد بن محمد أبو السعود، كان والده مدرساً في الزاوية الفخرية فسار طاهر على خطى والده، وأصبح من مشايخ الحرم وعلمائه البارزين في أواخر القرن الماضي. وشارك باستمرار في المجالس التي كانت تجتمع للتداول في الشؤون الأدبية والاجتماعية والسياسية التي شغلت علماء القدس في ذلك العصر. وفي أواخر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٣ وقّع عدد من علماء بيت المقدس برقية إلى الصدارة العظمى والمشيخة الإسلامية ونظارة المعارف بشأن أوضاع الأوقاف المزرية في فلسطين وإهمال الحكومة لها.

اهتم الشيخ طاهر بعلم الفلك والتوقيت فعمل مزولة شمسية في أحد أضلاع قبة مسجد الصخرة، في الجهة الجنوبية الشرقية من القبة. كما ألف كتاباً في علم الفلك يشتمل على «أوقات العبادات وبيان تقويمات»، طبعه في الآستانة سنة ١٣٢٠هـ/ ١٩٠٢ ـ ١٩٠٣م. وكانت عائلة أبو السعود التي ارتفع نجمها في النصف الأول من القرن التاسع عشر، قد خسرت مكانتها إلى حد كبير في النصف الثاني من القرن، وتقدمت عليها عائلات مقدسية أُخرى. وقد شارك الشيخ طاهر أبو السعود في عضوية اللجنة الإدارية للجمعية الإسلامية المسيحية في القدس سنة ١٩١٩. توفي في القدس سنة ١٩٢١ عن عمر يناهز الستين عاماً.

---

(١) بيان نويهض الحوت، «القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧ ـ ١٩٤٨» (بيروت، ١٩٨١).

(٢) طاهر أبو السعود، «سالنامه دهرية مفيدة» (طبع سنة ١٣٢٠هـ/ ١٩٠٢ ـ ١٩٠٣م).

(٣) يعقوب يهوشوع، «الصحافة العربية في فلسطين في العهد العثماني» (القدس، ١٩٧٤).

(٤) مقابلة مع المرحوم توفيق أبو السعود، وأوراق عائلية خاصة.

أبو غوش، إبراهيم

أحد زعماء آل أبو غوش في النصف الأول من القرن التاسع عشر. تولى مع أخيه جبر زعامة بني مالك وقيادة صف اليمن مدة طويلة، ولذلك لقبا بمشايخ جبل القدس. وشارك في ثورة سنة ١٨٣٤ على الحكم المصري في فلسطين، فسجنه إبراهيم باشا في عكا. وعقد الأخير صفقة مع آل أبو غوش أطلق إبراهيم بموجبها وعين أخاه جبر متسلم (حاكم) سنجق القدس في مقابل انسحابهما من صفوف الثوار، الأمر الذي أضعف تلك الثورة وسهل على إبراهيم باشا عملية القضاء على التمرد.

يتفق معظم المصادر والمراجع العربية والأجنبية على أن أصل آل أبو غوش من العساكر الشراكسة، قدموا إلى البلد مع الفتح العثماني. وفي القرن السادس عشر عيّنتهم الدولة لحراسة الطريق الرئيسية بين يافا والقدس، فسكنوا قرية العنب وبنوا مركزهم فيها. وأصبح آل أبو غوش بعد ذلك من العائلات الإقطاعية القوية في المنطقة وزعماء صف اليمن في جبل القدس.

ويرتبط اسم العائلة بقرية العنب ومشيختها منذ أواسط القرن الثامن عشر. وقد برز في أواخره الشيخ عيسى أبو غوش الذي يعتبر مؤسس العائلة. وفي نهاية القرن الثامن عشر توفي عيسى أبو غوش، زعيم العائلة، وخلّف أولاده الأربعة، عثمان وإبراهيم وجبر وعبد الرحمن، الذين أصبحوا مؤسسي فروع آل أبو غوش الرئيسية حتى يومنا هذا.

وبعد وفاة عثمان البكر ورثه إبراهيم في زعامة العائلة ومشيخة ناحية بني مالك. وذلك منذ أواخر سنة ١٢٢٦هـ/ ١٨١١م على الأقل. ففي ذلك التاريخ يرد اسمه في سجل المحكمة الشرعية في القدس مقروناً بلقب شيخ مشايخ نواحي القدس. ووطد إبراهيم زعامته على المنطقة بالتعاون مع إخوته وأقاربه، واصطدم في سبيل ذلك مع العائلات الإقطاعية المنافسة، وعلى رأسها آل سمحان، زعماء صف القيس في جبل القدس. واستمرت المناوشات بين الصفين مدة طويلة، وكانت المعارك بينهم تتجدد بين الفينة والأخرى، لكن التفوق فيها كان غالباً لآل أبو غوش في ذلك العهد.

وكان لمشايخ النواحي التزام جمع الضرائب في مناطقهم، فقوّى ذلك مركزهم الاقتصادي والاجتماعي أيام ضعف الإدارة والحكم العثماني في المنطقة. فقد جمع هؤلاء ثروة كبيرة من وظيفتهم تلك، بالإضافة إلى ضريبة الخفر التي كانوا يجبونها من أهل

الذمة المارين على الطريق بين القدس ويافا. وقد وصل مركز إبراهيم وعائلته أوجه في النصف الأول من القرن الماضي. وحين قام تمرد في القدس على الحكم العثماني في فترة ١٨٢٤ ـ ١٨٢٦ لم يستطع ولاة الشام وعكا إعادة احتلال المنطقة مدة طويلة. ولم ينجح عبد الله باشا، والي عكا، في ذلك إلا بعد استمالة إبراهيم أبو غوش وجماعته وتعهدهم فتح الطريق أمام جنوده. وفعلاً تقدم جيشه إلى القدس. وبعد حصار قصير للمدينة فتحت سلماً وعاد الحكم فيها إلى والي الشام.

وحين تقدمت جيوش محمد علي باشا لاحتلال فلسطين في أواخر سنة ١٨٣١، طلب إبراهيم أبو غوش الأمان، وقدم الطاعة للحاكم الجديد. وكانت سياسة محمد علي وحكمه للمنطقة يتناقضان ومصالح آل أبو غوش منذ البداية. فقبل فتح عكا أصدر إبراهيم باشا الأوامر إلى علماء القدس وأعيانها بإبطال ضريبة الغفر والأموال المفروضة على الكنائس والأديرة. وأدت هذه السياسة إلى التذمر والسخط بين عائلات العلماء والأعيان في لواء القدس، فتخوف إبراهيم باشا من قيام ثورة قبل تمكنه من المنطقة. لكن إبراهيم باشا أتم احتلال الشام وأقام حكماً مركزياً قوياً كانت نتيجته الحتمية تضييق الخناق على نفوذ مشايخ الإقطاع في المناطق الريفية، أمثال أبو غوش. ولذا، حين قامت الثورة على الحكم المصري في فلسطين سنة ١٨٣٤ اشترك فيها آل أبو غوش وعلى رأسهم إبراهيم وأخوه جبر. وألقى إبراهيم باشا القبض على الأخوين وألقاهما في سجن عكا. لكن محمد علي توصل معهما إلى اتفاق ينسحبان بموجبه من الثورة في مقابل العفو عنهما وإعادتهما إلى زعامتهما وتعيين جبر متسلماً على القدس. وفعلاً نفذ الاتفاق ونجح الحكم المصري في القضاء على الثورة في جبل القدس، وعين جبر متسلماً على اللواء في صيف سنة ١٨٣٤. ولما كان إبراهيم في ذلك الحين عجوزاً هرماً، قام أخوه جبر بالدور الرئيسي في الزعامة والمشيخة. وبقي إبراهيم في قيد الحياة حتى سنة ١٨٣٦ على الأقل؛ إذ يذكر اسمه مع أخيه جبر في حجج بيع وشراء عديدة تم تسجيلها في سجل المحكمة الشرعية في القدس. وتضعضع نفوذ آل أبو غوش في المنطقة موقتاً في إبان الحكم المصري؛ وتوفي إبراهيم في أواخر الثلاثينات، لكن ابنه مصطفى قام بدور مهم بعد عودة الحكم العثماني في الأربعينات، كما سيجيء تفصيل ذلك في ترجمته.

---

(١) إبراهيم العورة، «تاريخ سليمان باشا العادل» (صيدا، ١٩٣٦).

(٢) أسد رستم، «المحفوظات الملكية المصرية»، ٤ أجزاء (بيروت، ١٩٤٠ ـ ١٩٤٣).

(٣) سجل المحكمة الشرعية في القدس.

(٤) James Finn, *Stirring Times* (London, 1878).

أبو غوش، جبر

(توفي سنة ١٨٤٢)

متسلم (حاكم) لواء القدس سنة ١٨٣٤ ـ ١٨٣٥، أيام الحكم المصري، وزعيم ناحية بني مالك، وشيخ مشايخ جبل القدس، ورئيس صف اليمن مع أخيه إبراهيم في العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي.

هو جبر بن عيسى أبو غوش. تولى مع أخيه إبراهيم زعامة ناحية بني مالك، ومشيخه جبل القدس، وقيادة صف اليمن بعد وفاة أخيه عثمان. وكان إبراهيم أكبر من جبر سناً، ولذا برز اسمه مرات أكثر في الوثائق التاريخية في العشرينات. أما في الثلاثينات، ومع تقدم إبراهيم في السن، احتل جبر مكانه رسمياً في الزعامة. وفي أيام ثورة سنة ١٨٣٤، وحين تمت الصفقة بين محمد علي وآل أبو غوش (أنظر التفصيلات في ترجمة إبراهيم)، عُين جبر متسلماً للواء القدس. وكان هذا التعيين سابقة مهمة في تاريخ القدس، إذ لم تجر العادة من قبل أن يُعين أحد مشايخ نواحي جبل القدس حاكماً على اللواء كما حدث مراراً في جبل نابلس. وقد جاء في أمر التعيين الموجه إلى علماء القدس وأعيانها ما يلي: «بحسب الاقتضاء قد فوضنا متسلمية القدس الشريف لعهدة الشيخ جبر أبو غوش فالمراد بوصوله لطرفكم تكونوا معه يداً واحدة وحالاً واحدة ويكون بينكم مسموع الكلام مرفوع المقام. وتعرفوه متسلماً من طرفنا بتعاطي أمور أحكام بلدتكم كما يوافق الأصول بالأمور العرفية ومطابقاً للشرع الشريف بالأمور الشرعية.»

بيد أن حكم جبر أبو غوش على لواء القدس لم يستمر طويلاً؛ فبعد أن استتب الأمن في المنطقة، لم يعد محمد علي بحاجة إلى استمالة آل أبو غوش إلى جانبه. ثم أن تصرفات جبر لم ترض رجال الإدارة المصرية، فأرسل محمد شريف باشا العرائض في حقه إلى القاهرة، وطلب عزله عن الحكم وتعيين حسين آغا بدلاً منه. في البداية لم يوافق حاكم مصر على إبعاد جبر عن منصبه «لأن الوقت غير مناسب لهذا الإجراء.» وطلب محمد علي من رجال الإدارة في بلاد الشام غض الطرف لأن «جبر أبو غوش رجل ذو أشياع وأتباع.» لكن لم يمض وقت طويل حتى عُزل عن الحكم في غرة ربيع الثاني ١٢٥١هـ/ ٢٧ تموز (يوليو) ١٨٣٥م. وعين علي محسن أفندي، من أجداد آل

درويش، في القدس حاكماً موقتاً إلى حين تعيين متسلم جديد.

وبعد عزله عن الحكم قدم جبر أبو غوش العرائض والالتماسات إلى محمد علي كي يعينه متسلماً على القدس ثانية «لأنه أضحى بلا مورد.» لكن الحكم المصري لم يكن معنياً بإعادة جبر إلى منصبه، فعين له مرتباً من خزينة الدولة يرتزق منه كسباً لرضا جماعته. وقبل تعيين المرتب جرى فحص وتدقيق على دخل أبو غوش من الأتاوات وضريبة الغفر التي كان يجبيها من أديرة القدس وحجاج النصارى المارين بقرية العنب، فبلغ أكثر من أربعين كيساً في السنة. وصدر، بعد ذلك، مرسوم من عكا لعلي آغا محسن، وكيل متسلم القدس، بتاريخ ٢٤ رجب ١٢٥١هـ/ ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٣٥م بـ «أن يصرف لجبر أبو غوش ماهية شهرية مقدارها ألف غرش ابتداء من غرة شهر شعبان.»

وهكذا اشترى الحكم المصري ولاء آل أبو غوش وسكوتهم في مقابل هذا المرتب الشهري لزعيمهم. ولقد ضعف نفوذ القيادات العشائرية الريفية كثيراً أيام الحكم المصري للبلد. وكانت ثورة سنة ١٨٣٤ محاولة فاشلة من جهتها لإعادة العجلة إلى الوراء.

عاش جبر أبو غوش آخر حياته على المرتب الذي عينته الخزينة المصرية. وحين تجددت المعارك بين السلطان العثماني وجيوش محمد علي في بلاد الشام، انضم أبو غوش إلى رجال العشائر التي انقضت على مؤخرة العساكر المنسحبة. وكان آل أبو غوش يطمعون آنذاك في إعادة نفوذهم إلى سابق عهده، تحت العثمانيين، لكن جبر أبو غوش كان شيخاً هرماً، فانتقلت القيادة إلى جيل جديد من أبناء العائلة كان على رأسه مصطفى بن إبراهيم أبو غوش. أما جبر فتوفي سنة ١٨٤٢، أو قبل ذلك بقليل. وقد استنتجت ذلك من وثيقة في سجل المحكمة الشرعية بتاريخ ١٢ ربيع الأول ١٢٥٨هـ/ ٢٣ نيسان (أبريل) ١٨٤٢م. ففي تلك الوثيقة يطالب عبد الله بن جبر أبو غوش بدين والده على الحاج رجب الجعبري الخليلي، وكان ألف غرش، ليوزعها على الوارثين. ورد المدعى عليه بأنه دفع المبلغ المذكور إلى جبر أبو غوش قبل وفاته بأربعة أعوام. وقد خلّف جبر خمسة أولاد هم: عبد الله ومحمد وبشير وعبد العزيز وأسعد، لكن الزعامة انتقلت بعد وفاة جبر إلى ابن أخيه مصطفى إبراهيم أبو غوش، كما ذكرنا سابقاً.

---

(١) أسد رستم، «الأصول العربية لتاريخ سوريا في عهد محمد علي»، ٥ أجزاء (بيروت، ١٩٣٠ ـ ١٩٣٤).

(٢) أسد رستم، «المحفوظات الملكية المصرية»، ٤ أجزاء (بيروت، ١٩٤٠ ـ ١٩٤٣).

(٣) سجل المحكمة الشرعية في القدس.

أبو غوش، عبد الرحمن

(توفي سنة ١٢٤٤هـ/ ١٨٢٩م)

أحد أولاد الشيخ عيسى أبو غوش الأربعة، الذين أصبحوا مؤسسين لفروع العائلة الرئيسية في قرية العنب. تعاون مع أخويه الأكبر منه سناً، إبراهيم وجبر، شيخي ناحية بني مالك وصف اليمن في جبل القدس في أوائل القرن التاسع عشر. توفي صغير السن خلال عودته من الحج.

هو عبد الرحمن، أحد أصغر إخوة الشيخ عيسى أبو غوش، زعيم صف اليمن في جبل القدس. وتشير وثائق المحكمة الشرعية العديدة إلى أنه كان يساعد أخويه الأكبر منه سناً، عثمان ثم إبراهيم، شيخي ناحية بني مالك والقيّمين على حراسة الطريق بين يافا والقدس. وقد زار الرحالة البريطاني ريتشاردسون القدس في أواخر العقد الثاني من القرن التاسع عشر. وذكر ذلك الرحالة أن عبد الرحمن كان مرافقهم والمسؤول عن حراسة قافلتهم خلال تجوالها في المنطقة. ويبدو أن تعاوناً وثيقاً كان يربط آل أبو غوش في تلك الفترة مع آل الحسيني بزعامة نقيبهم عمر أفندي. فقد ذكر ريتشاردسون أن إبراهيم أبو غوش وأخاه عبد الرحمن كانا يحضران كثيراً إلى القدس. كما أن عبد الرحمن هو الذي جاء بالدعوة من نقيب الأشراف عمر أفندي إلى ريتشاردسون لزيارة منزل عمر أفندي النقيب. وضمن وظائف عبد الرحمن الأُخرى، ذكرت سجلات المحكمة الشرعية في القدس التولية والنظر على الأوقاف القروية، مثل «وقف جامع الشيخ علي الجديري الكاين بقرية الأترون من أعمال مدينة الرملة.»

توفي عبد الرحمن في مقتبل العمر سنة ١٢٤٤ هـ/١٨٢٩م، وهو على طريق عودته من الحج الشريف. وكان قد جعل نجله أحمد وصياً شرعياً على باقي أولاده القاصرين حينئذ. وادعى هؤلاء بعد وفاة والدهم بأعوام أن أخاهم أحمد تسلط على مخلفات والدهم، بما فيها حصتهم من الميراث. وقد جاء في إحدى الوثائق (سجل رقم ٣١٨، ص ١٠٦) أن عبد الرحمن توفي عن أربع زوجات وثمانية أولاد من الذكور وسبع بنات.

وكان عبد الرحمن قد ترك لأولاده، بحسب ادعاء الإخوة، ١٢٠٠ جرة زيت، و١١٠٠ مد حنطة، وثمانين رأس غنم، وأربع عشر قدراً، وستة رؤوس من الخيل، و«ستين كاسة وستين صحناً وخمسة مواعين وماية ألف قرش»، عدا الأراضي والدور.

وأنكر أحمد ادعاء إخوته، لكنه اضطر إلى مصالحتهم وتقسيم بعض مخلفات والده عليهم.
وهذه الدعوى النادرة بين مشايخ القرى، الذين سوّوا خلافاتهم عادة خارج أبواب المحكمة الشرعية، بحسب العادات العرفية، تشير بوضوح إلى الثروة الكبيرة التي كان عبد الرحمن جمعها، مثل غيره من مشايخ القرى والنواحي، في ذلك العصر الذي أدّوا فيه دوراً سياسياً وإدارياً مهماً في حكم مناطقهم.

---

(١) سجلات المحكمة الشرعية في القدس.

(٢) R. Richardson, *Travels Along the Mediteranean*, Vol. II (London, 1822).

أبو غوش، عثمان

شيخ ناحية بني مالك، وزعيم صف اليمن في جبل القدس في أواخر القرن الثامن عشر والعقد الأول من القرن التاسع عشر.

هو الابن البكر للشيخ عيسى ووارثه في الزعامة في نهاية القرن الثامن عشر. حاول توسيع نفوذ عائلته على حساب المناطق المجاورة فاصطدم بآل السمحان، زعماء صف القيس، ودارت بين الصفين نزاعات دموية متكررة. كما اشترك في النزاعات مع مشايخ ناحية بني حسن، وكان اسمه في رأس قائمة المشايخ الذين حضروا في جمادى الأولى ١٢١١هـ/١٧٩٦م الصلح العشائري بين أهالي ناحية بني حسن وجيرانهم العراقبة والتعامرة والوادية. ويتضمن سجل المحكمة الشرعية في القدس بعد ذلك التاريخ الكثير من الحجج والوثائق التي تتعلق بأحوال جبل القدس يتصدرها اسم عثمان أبو غوش مع ألقاب شيخ ناحية بني مالك أو شيخ مشايخ جبل القدس وغيرها. وأيام الغزو الفرنسي لفلسطين سنة ١٧٩٩، حضر عثمان على رأس شيوخ ناحية بني مالك، وتعهد أمام القاضي بتجنيد خمسمئة محارب لمقاتلة الجيش الفرنسي. ونجح في المحافظة على زعامة العائلة ونفوذها كما كانت أيام والده، بل استطاع توسيعها. وبعد تولي محمد آغا أبو نبوت الحكم في يافا، حالفه عثمان أبو غوش فحاربا معاً عشائر القيس في غزة وجبل القدس. وحقق الحليفان نجاحاً في حربهما تلك، فقُتل الشيخ سليم الوحيدي، ثم تخلصا بعد ذلك من سعيد بن السمحان. وهكذا ضعف صف القيس فترة قصيرة، لكن الحروب تجددت بين الطرفين فيما بعد. أما عثمان، فقد توفي، كما يبدو، في أواخر سنة ١٢٢٦هـ/ ١٨١١م. وتولى الزعامة بعده أخوه إبراهيم ثم أخوه جبر.

---

(١) سجل المحكمة الشرعية في القدس.

(٢) S. Macalister & E.W.G. Masterman, «Occasional Papers of the Modern Inhabitants of Palestine,» in *Palestine Exploration Fund*, 1905, pp. 343-356; 1906, pp. 33-50.

أبو غوش، مصطفى بن إبراهيم

(توفي سنة ١٢٨٠هـ/١٨٦٣ ـ ١٨٦٤م)

رجل الحرب والاقتتال العشائري في منتصف القرن الماضي. زعيم ناحية بني مالك وصف اليمن في جبل القدس في الفترة التي حاولت السلطات العثمانية تنفيذ سياسة الإصلاحات وإقامة الحكم المركزي القوي في المنطقة، فأدى ذلك إلى نزاعات وحروب مستمرة مع المشايخ والأعيان.

تقلد مصطفى مشيخة ناحية بني مالك وزعامة صف اليمن بعد وفاة عمه جبر في بداية الأربعينات. وكانت تلك الفترة حساسة ومصيرية بالنسبة إلى القيادات العشائرية الريفية؛ إذ نجحت السلطات المصرية في الثلاثينات في إضعاف نفوذ تلك القيادات، وفرضت حكماً مركزياً فعالاً وقوياً. ولذا حين انسحب المصريون حاولت تلك الزعامات الريفية العودة إلى مواقعها وفرض الأمر الواقع قبل تثبيت مواقع الحكم العثماني. وقاد مصطفى أبو غوش حملة واسعة لإعادة نفوذ عائلته على جبل القدس، فاصطدم بالسلطات والزعامات المحلية المنافسة، وتجددت في الشمال، من ناحية بني مالك، المعارك مع آل سمحان ومؤيديهم من صف القيس.

تغلب مصطفى أبو غوش على منافسيه من الشمال، وثبّت حكمه، فاضطرت السلطات العثمانية إلى الاعتراف بالأمر الواقع وتسليمه مسؤولية حماية طريق المسافرين بين القدس ويافا في مقابل مرتب شهري. لكن المعارك العشائرية لم تتوقف؛ فقد برز منافس جديد لآل أبو غوش هو عثمان اللحام، شيخ ناحية العرقوب. ولمدة طويلة وقفت السلطات العثمانية موقف المتفرج من تلك الصراعات، التي أودت بحياة الكثيرين وزرعت الخراب في نواحي جبل القدس. بل إن السلطات كانت تشجع الصراعات بالخفاء، متبعة سياسة «فرق تسد» التقليدية. وهكذا انتشرت الفوضى وعم النهب والقتل في ظل غياب قوة الدولة أعواماً عدة. وفي سنة ١٨٤٦، قام محمد قبرصلي باشا بحملة عسكرية واسعة النطاق لفرض السلطة العثمانية مجدداً على جبل القدس والخليل. ونجح قبرصلي باشا في إلقاء القبض على أقوى زعيمين في متصرفية القدس، وهما: عبد الرحمن العمرو ومصطفى أبو غوش، ونفيهما من البلد. ولم يدم اعتقال مصطفى في منفاه أكثر من عام واحد؛ فقد نجح في الهرب والتسلل إلى المنطقة، وعقد صلحاً مع

آل سمحان سنة ١٨٥١، وعاد إلى حروبه ضد عثمان اللحام، شيخ ناحية العرقوب. واستمر مصطفى أبو غوش في قيادة صف اليمن وزعامة المنطقة خلال الخمسينات رغم أنف السلطات العثمانية.

تزوج مصطفى أبو غوش أخت سليمان النشاشيبي، أحد تجار القدس البارزين، كما تزوج عثمان، نجل سليمان، ابنة عمته كريمة الحاج مصطفى. وفي بداية الستينات كان مصطفى في قيد الحياة وزعيماً قوياً معترفاً به، لكن الدولة العثمانية انتهجت بعد انتهاء حرب القرم طريقاً جديدة. فضمن الإصلاحات الإدارية لإقامة الحكم المركزي وإضعاف القيادات المحلية الريفية والعشائرية، قامت بحملة أُخرى قوضت فيها المشيخات المحلية. وكان مصطفى في ذلك الحين مسناً، فلم يستطع أن يقاوم الحملات العسكرية العثمانية الجديدة، فشهدت الستينات دوراً جديداً في تاريخ البلد.

توفي مصطفى أبو غوش سنة ١٢٨٠هـ/ ١٨٦٣- ١٨٦٤م، كما تشهد بذلك الكلمات المنقوشة على نصب قبره في وسط قرية أبو غوش. وفي ٢٣ جمادى الأولى ١٢٨٣هـ/ ٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٦٦م ورد ذكر ولديه إبراهيم ومحمد آغا أبو غوش، ابني «المرحوم الشيخ مصطفى أبو غوش» في دعوى لهما على أحد أهالي قرية قطنة. وبوفاة مصطفى انتهى دور مهم في تاريخ البلد شارك مشايخ النواحي فيه بصورة فعالة في حكم البلد. ومع أن آل أبو غوش حافظوا بعد ذلك على مشيخة بني مالك، فإن نفوذهم وسلطتهم أضحيا محدودين وضعيفين إذا ما قورنا بما كانا عليه في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

واشتهر في نهاية القرن الماضي من هذه العائلة الشيخ عبد الله أبو داود. فقد شارك سنة ١٨٩٨ وفوداً من قرى بني مالك في استقبال الإمبراطور الألماني عند زيارته للقدس. لكن نفوذ العائلة في العقود الأخيرة من الحكم العثماني أصبح رمزياً إذا ما قورن بمكانتها ودورها خلال النصف الأول من القرن الماضي.

---

(١) Moshe Ma'oz, *Ottoman Reforms in Syria and Palestine 1840-1861* (Oxford, 1968);

ميخائيل أساف، «تاريخ العرب في فلسطين تحت حكم الصليبيين والمماليك والأتراك» (بالعبرية) (تل أبيب، ١٩٤١).

(٢) سجل المحكمة الشرعية في القدس.

(٣) James Finn, *Stirring Times* (London, 1878).

أبو مدين، الشيخ فريح

(١٨٧١ ـ ١٩٥٥)

أحد مشايخ عربان الحناجرة، ومن أبرز أعلام منطقة بئر السبع في أواخر العهد العثماني وفترة الانتداب البريطاني. تولى المناصب الإدارية، وأهمها رئاسة بلدية بئر السبع، ومثّل تلك الناحية في المؤسسات الإدارية والاستشارية في القدس.

هو فريح بن فرحان بن حسين أبو مدين. وعشيرة أبو مدين فخذ من الحناجرة يقال إنهم جاؤوا إلى فلسطين عن طريق شرق الأردن منذ بداية الفتوحات الإسلامية. وقد نزلت هذه العشيرة في منطقة غزة، في الأراضي الواقعة على شاطىء البحر، بين مدينة غزة ودير البلح.

ولد فريح أبو مدين سنة ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م، وتربى يتيماً لأن والده توفي وهو طفل صغير السن. وكان والده قد قُتل في المعركة التي دارت رحاها بين عشائر التياهة والترابين سنة ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م، ودفن في الظاهرية. ومع أنه نشأ يتيماً، فقد تقدم في الزعامة والرئاسة حتى عين سنة ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م عضواً في مجلس إدارة بئر السبع، وبقي في هذا المنصب حتى الحرب العالمية الأولى. وفي أثناء الحرب غدا مأموراً لجباية الحبوب للجيش العثماني، الذي كان مرابطاً في جنوب فلسطين. ولما هجر العربان منازلهم، بأمر من الحكومة العثمانية، ونزلوا السواحل ليكونوا بعيدين عن ميادين القتال، بسبب تقدم الجيش الإنكليزي، لم يستطع فريح أبو مدين اللحاق بعشيرته بسبب مرض أقعده، فاعتقله الإنكليز وأخذوه إلى دير البلح، ووضِع في معتقل الأسرى. وتعرف مدير الاستخبارات الإنكليزية إليه وقدمه إلى الضباط الإنكليز فأكرموه وقربوه إليهم. وسمح الإنكليز له بأن يحصد زرع المهاجرين من عشيرته، وساعده في ذلك عدد كبير من أهالي خان يونس وبني سهيلة ودير البلح. وبقي في دير البلح حتى انتهاء الحرب العالمية الأولى، فرجع إلى منازل عشيرته وصار شيخاً لها. وفي سنة ١٩٢٢ عين رئيساً لبلدية بئر السبع، وأنعمت الحكومة البريطانية عليه بوسام الإمبراطورية من درجة عضو فخري. ثم عين عضواً في المجلس الاستشاري، الذي أنشأه هربرت صموئيل، المندوب السامي الأول (سنة ١٩٢٣)، وصار مندوباً عن بئر السبع. كما أنه كان خلال العشرينات عضواً في محكمة العشائر في منطقة بئر السبع، ومن مشايخ

العربان البارزين خلال فترة الانتداب البريطاني. وقد لجأت عائلته إلى قطاع غزة عقب حرب فلسطين [١٩٤٨]، وتوفي فيها سنة ١٩٥٥.

---

(١) نعوم شقير، «تاريخ سيناء» (مصر، ١٩١٦).

(٢) عارف العارف، «بئر السبع وقبائلها» (القدس، ١٩٣٤).

(٣) مقابلة مع حفيده المحامي فريح أبو مدين (تموز/يوليو ١٩٩٤).

أبو المرق، محمد باشا

(توفي سنة ١٢٢٧هـ/ ١٨١٢م)

غزّي، من عامة الناس، دخلت عائلته خدمة الدولة العثمانية فتسلم بعض أفرادها مناصب عالية في الإدارة المحلية. أما محمد باشا فقد حكم منطقة جنوب فلسطين (ألوية القدس ويافا وغزة) مرتين على الأقل، واصطدم بأحمد باشا الجزار والي عكا. ثم أوكلت إليه مهمة محاربة الوهابيين وفتح طريق الحج، لكنه لم ينفذ المهمة، فغضبت الدولة عليه وطردته من الحكم. تولى حكم سيواس (ديار بكر). ثم توطن حلب في آخر حياته وقُتل فيها، كما يبدو، سنة ١٨١٢، بأمر من السلطان.

هو محمد بن علي آغا بن شعبان أبو المرق «من عامة الناس وابن عرب»، على حد قول المؤرخ اللبناني حيدر الشهابي. ويضيف عثمان الطبّاع في «تاريخ غزة» أن جده الأعلى كان من جراكسة مماليك الأمير سنجر الجاولي، نائب غزة.

خدم محمد مع والده حكام غزة من آل مكي، وخصوصاً حسين باشا مكي. وقد عُين والده متسلماً لغزة ثم القدس، وسافر هو إلى الآستانة غير مرة، وتعرف هناك إلى رجال الدولة، وسعى للحصول على حكم غزة والقدس وتوابعهما. لكن طموحه أثار أحمد باشا الجزار، الذي تمكن من أخيه أحمد آغا وقتله، فهرب إلى الآستانة، وانتمى هناك إلى رجال الصدر الأعظم يوسف ضياء باشا.

ولما حضر يوسف باشا على رأس الجيش العثماني لإخراج الفرنسيين من مصر سنة ١٢١٦هـ/ ١٨٠١م، اصطحب محمداً إلى بلاد الشام، ثم إلى مصر، وولاه عليها. لكن هذا التعيين أثار حفيظة المماليك وعساكر الترك؛ «إذ كانت مقامات ابن العرب عند ابن الترك مخفوضة وراياتهم منقوضة» على قول الشهابي. وبقي محمد أبو المرق مع حاشية الوزير الأعظم يوسف باشا حتى استدعاه السلطان سنة ١٨٠٢. وقبل مغادرته المنطقة عينه الوزير المذكور متصرفاً لألوية القدس وغزة ويافا. ولم يخف عن الجزار مغزى هذا التعيين الذي قصدت الدولة به التضييق على امتداد حكمه وتوسعه، فقرر التخلص من محمد أبو المرق، الذي عُين في تلك المدة والياً على الشام وأميراً للحج،

فسارع الجزار إلى إرسال جيوشه لمحاصرة يافا لمنعه من الوصول إلى منصبه في دمشق. وتدخلت الدولة وطلبت من الجزار إعادة جيوشه وفك الحصار لكن من دون جدوى، فاضطرت إلى إعادة عبد الله باشا العظم والياً على الشام.

بقي محمد أبو المرق محاصراً مدة طويلة بانتظار نجدة عسكرية من الدولة العثمانية، لكنه يئس في النهاية، وفر بحراً إلى اللاذقية، ومنها إلى حلب. ويروي الجبرتي أنه في ١٤ شوال ١٢١٧هـ وصلت الأخبار من الجهات الشامية بشأن هروب محمد باشا أبو المرق من يافا واستيلاء عساكر أحمد باشا الجزار عليها، وذلك بعد حصاره فيها عاماً واحداً أو أكثر.

وفي تلك المدة (١٨٠٣ـ ١٨٠٤) تنقل محمد أبو المرق بين ديار بكر وحلب. وكان واليها آنذاك إبراهيم باشا المحصّل، الذي تزوج ابنته. ثم عين إبراهيم باشا والياً على دمشق، فجاء محمد أبو المرق إلى المدينة ضمن حاشية الباشا. ولما توفي الجزار في السنة نفسها (١٨٠٤) وصل الاثنان، بحسب أمر السلطان، إلى مشارف عكا لاستخلاصها وحكمها. لكن الدولة العثمانية غيّرت موقفها وعينت سليمان باشا، أحد مماليك الجزار، خلفاً له على عكا. في تلك الفترة واجهت الدولة تحدياً سياسياً ودينياً تمثل في احتلال الوهابيين للحجاز ومنعهم المسلمين من أداء فريضة الحج إلا وفق شروطهم. وانتهز أبو المرق الفرصة وقدم إلى الدولة عرضاً تعهد فيه بفتح بلاد الحجاز وتسليك طريق الحج شرط أن يُعطى حكم يافا وغزة والرملة واللد والقدس ودعماً مادياً قدره ٧٥٠٠ كيس (الكيس يساوي ٥٠٠ غرش أسدي).

جاء محمد أبو المرق إلى المنطقة وضبط الألوية التي وُجهت عليه سنة ١٢٢٠هـ/ ١٨٠٥م. وأخذ يتظاهر بالتحضير لقيام الحملة على الحجاز من غزة، عن طريق معان. وطالت مدة التجهيز للحملة. وكانت الدولة كلما حثته على الإسراع تذرع بالصعوبات ووعد بقرب خروجه في مهمته. ومضى أكثر من عام واحد ولم يفعل أبو المرق شيئاً لفتح طريق الحج للمسلمين. وبدلاً من ذلك شدد قساوته على الحجاج المسيحيين، فازدادت الشكاوى من ظلمه وقساوته. وتوجه الأهالي بالشكاوى إلى والي صيدا، سليمان باشا العادل، فكتب له هذا ينصح له وينهاه عن أفعاله، فلم يرتدع. وعندما مر الوقت، واقتنعت الدولة بأن أبو المرق خدعها واستغل أموالها، حل غضب السلطان عليه، وصدرت الفرمانات بتوبيخه وتعزيره. ومن جملة ما جاء فيها: «إنه قد كثر شاكوك وقل شاكروك ولذلك صرت مستحق القصاص على ما قدمته يداك.»

وألقى السلطان على والي صيدا، سليمان باشا، مهمة محاربة محمد أبو المرق

وإنزال أقصى العقوبة عليه. واستعان سليمان باشا بمشايخ المناطق المجاورة لمحاربة أبو المرق الذي تحصن في يافا، وأرسلت الأوامر من عكا إلى يوسف الجرار والشيخ عبد الهادي أبو بكر، شيخ وادي الشعير، ومشايخ بني صعب، وغيرهم، فانضموا إلى جيش الوالي. وطالت مدة الحصار على أبو المرق في يافا، فقرر سليمان باشا إرسال قوة جديدة بقيادة محمد آغا أبو نبوت لإتمام المهمة وفتح المدينة. وتدخل محمد علي، حاكم مصر، عند السلطان وشفع لأبو المرق لكن من دون جدوى، وحين يئس هذا هرب من يافا بحراً مرة أُخرى، ووصل إلى مصر، حيث نزل ضيفاً على واليها.

بقي محمد أبو المرق في ضيافة محمد علي عدة شهور، لكنه حين يئس من وساطة مضيفه لدى الباب العالي، سافر إلى حلب حيث كانت له هناك علاقات قديمة، كما ذكرنا. وعاش في حلب أعواماً عدة حتى اتُّهم بإثارة الفتن بين الإنكشارية ووالي المدينة، فأُعدم بموجب فرمان سلطاني سنة ١٢٢٧ هـ/ ١٨١٢م، بحسب رواية الشهابي. لكن إبراهيم العورة ذكر في تأريخه لسليمان باشا العادل ما يناقض رواية الشهابي. فحين توفي علي باشا، نائب الوالي، جاء المعزون إلى عكا من جميع البلاد المجاورة. ومن ضمن التعزيات ذكر المؤلف كتاب تعزية من محمد باشا أبو المرق أشار فيه إلى ضيق حاله وحاجته، فأرسل سليمان باشا له جواباً لطيفاً وأهداه ٧٥٠٠ غرش. وفي السنة التالية أيضاً (١٢٣٢هـ/ ١٨١٦- ١٨١٧م) أرسل أبو المرق تحريراً ثانياً بخط يده يلتمس المساعدة. ومن جملة ما كتبه بيت شعر يقول فيه:

من عود الناس إحسانا ومكرمة ... لا يعتبنّ على من لحّ في الطلب

وذكر العورة أن سليمان باشا جاوبه جواباً لطيفاً هذه المرة أيضاً، وأرسل إليه إكرامية بقيمة ٧٥٠٠ غرش، فكانت تلك الرواية آخر ما وصلنا من أخباره. وهكذا، بينما اتفق المصدران على أن أبو المرق أنهى حياته في حلب مغضوباً عليه من الدولة وفقير الحال، فإنهما اختلفا في سنة وفاته. ولو اعتمدنا على هذين المصدرين فقط لكان علينا الاختيار بين الروايتين، وكنت أميل إلى رواية العورة. لكن سجل المحكمة الشرعية يعطي الجواب الفصل في هذه المسألة، ولا يترك مجالاً للحدس أو التخمين. فالصفحات الأخيرة من السجل رقم ٢٩٥، والصفحات الأولى من السجل الذي يليه، حافلة بالفرمانات والأوامر والحجج المتعلقة بتركة محمد باشا أبو المرق والي جدة سابقاً. وقد صدرت الفرمانات والأوامر لكشف وتسجيل أملاك وعقارات أبو المرق في

محرم ١٢٢٨هـ/كانون الثاني (يناير) ١٨١٣م، وهو ما يؤكد رواية الشهابي من أن أبو المرق أُعدم بأمر سلطاني في نهاية سنة ١٢٢٧هـ/سنة ١٨١٢م.

---

(١) إبراهيم العورة، «تاريخ سليمان باشا العادل» (صيدا، ١٩٣٦).

(٢) حيدر أحمد الشهابي، «لبنان في عهد الأمراء الشهابيين»، الجزء الثاني (بيروت، ١٨٣٣).

(٣) عبد الرحمن الجبرتي، «عجائب الآثار في التراجم والأخبار»، الجزء الثاني (بيروت: طبعة دار الفارس).

(٤) عثمان الطبّاع، «إتحاف الأعزة في تاريخ غزة»، الجزء الثاني (مخطوط).

(٥) سجل المحكمة الشرعية في القدس.

أبو نبوت، محمد باشا

(توفي سنة ١٨٣٣)

أحد مماليك أحمد باشا الجزار، ومتسلم مدينة يافا ولواء غزة بعد محمد أبو المرق بين سنتي ١٨٠٧ و ١٨١٩. تميزت مدة حكمه في المنطقة بإعادة الأمن والاستقرار والبناء بعد فترة طويلة قاست فيها المنطقة، ومدينة يافا بالذات، الغزوات والدمار وعدم الاستقرار. عُزل عن منصبه فهرب إلى مصر ومنها إلى إستنبول، حيث عُيّن حاكماً على ولاية سالونيك في اليونان.

حين توفي أحمد باشا الجزار في عكا سنة ١٨٠٤، كان محمد أبو نبوت أحد مماليكه المتقدمين سناً ومكانة. وعندما عُين سليمان باشا خلفاً للجزار، خدم أبو نبوت الوالي الجديد وأصبح أحد أعوانه المقربين. وفي سنة ١٢٢٢هـ/١٨٠٧م جاءت الأوامر السلطانية إلى سليمان باشا بمحاربة محمد أبو المرق وإخراجه من يافا. وكان أبو نبوت يشغل منصب أمين الجمرك في عكا. ولما استعصى فتح المدينة على جيش سليمان باشا أرسله هذا على رأس قوة عسكرية جديدة لإتمام المهمة فنفذها بنجاح. ولما وصلت البشائر إلى عكا عيّنه الوالي متسلماً للواء غزة ويافا، وحثه في كتاب التعيين على الاجتهادِ بـ «راحة العباد وعمار البلاد».

استقام محمد أبو نبوت في يافا، وأخذ فعلاً في إعادة الأمن والاستقرار إلى المدينة النازفة، مع نشاط واسع في ترميم وإعمار ما دمر في الأعوام الماضية. وبالإضافة إلى نشاطه العمراني داخل المدينة، قاد بنفسه الحملات العسكرية على العربان الذين توغلوا في المناطق الآهلة لإعادتهم إلى الصحراء، وحقق بعض النجاح في ذلك. وثار عليه سليمان الوحيدي، شيخ عربان صف القيس، فاتفق أبو نبوت مع عثمان أبو غوش على محاربته، ونصبا له كميناً قرب يافا فقُتل وأُلقيت جثته في البحر. لكن نجاحه هذا ضد البدو كان موقتاً، لأن المهمة كانت صعبة للغاية وتحتاج إلى الكثير من المال والرجال لمتابعتها. ففي سنة ١٢٢٤هـ/١٨٠٩م وصل إلى منطقة غزة عرب الهنادي من مصر، وكانوا يعملون في تأمين طريق الحج بين القاهرة والحجاز. فلما تعطل الحج بسبب الوهابيين، ضاق العيش عليهم في الصحراء، فتوغلوا من سيناء إلى منطقة غزة. وحاول أبو نبوت صدهم، وقاد حملة عسكرية عليهم، لكن قواته هُزمت في المعركة التي نشبت بين الطرفين، ونجا بنفسه بأعجوبة. فانسحب، وأرسل في طلب النجدة من سليمان

باشا، لكن هذا لم يسعفه، فاضطر إلى السكوت عنهم والعودة إلى يافا.

واستمر عرب الهنادي في الانتشار في منطقة غزة حتى وصلوا إلى منطقة يافا من دون أن يستطيع محمد أبو نبوت ردعهم وردهم على أعقابهم. وفي سنة ١٢٢٨هـ/ ١٨١٣م نهب هؤلاء العربان قافلة تجارة مصرية تحمل الكثير من الأموال والبضائع، فأثار ذلك حفيظة محمد علي واستياءه. وأرسل إعلاماً إلى سليمان باشا بهذا الشأن، وطالبه بالعمل على رد البضاعة، فتوترت العلاقات بين الطرفين، ووجّه سليمان باشا العساكر مع أبو نبوت لمحاربتهم، لكن العربان تغلبوا عليهم وردوهم على أعقابهم.

اتجه محمد أبو نبوت إلى إعمار مدينة يافا وتحصينها من الداخل بعد فشله في إبعاد خطر البدو تماماً عن المنطقة. فأقام في سنة ١٨١٠ جامع يافا الكبير المعروف باسمه، وأنشأ في جانبه بئراً وسبيلاً. ولما كان المسجد والسبيل بحاجة إلى مصروفات وخدمة، حبس عليهما الأوقاف الكثيرة من البيوت والأراضي والدكاكين لصيانة المسجد وخدمته. ثم رأى أن تلك الأوقاف غير كافية، فقام بترميم المسجد وتوسيعه على حسابه، وأجرى الماء إليه، وفرشه بأنواع البسط، ورتب له الموظفين، وزاد في مرتبات الوظائف السابقة حتى صار «نزهة للناظرين وتحفة للعابدين». ثم إنه اشترى من ماله محلات جديدة وألحقها بوقف الجامع والسبيل، كما أنشأ خاناً جديداً «يشتمل على سبعة دكاكين بداخله وأربع طباق وساحة سماوية» وألحقها كلها بالوقف المذكور.

استمر محمد أبو نبوت في البناء وإعمار المدينة، فأنشأ السبيل المحمودي وبئراً جديدة في جانب الجامع الكبير، ثم أنشأ مدرسة في جوار المسجد وألحق بها مكتبة، وعين لها علماء وطلبة ومصدرين، ورتب لهم ما يكفيهم. كما أوقف عليهما الطواحين السبع الكائنة في أرض المر، على نهر العوجا، شمالي يافا، والتي اشتراها (وأعمرها بعد خرابها) من مشايخ ناحية جماعين أمثال قاسم الأحمد وموسى عثمان وغيرهما. واستمرت يافا في تقدمها العمراني أيام أبو نبوت، فدبت فيها الحياة والنشاط بعد فترة طويلة من الركود والاندثار. واهتم أبو نبوت بتحصين المدينة مع إنشاء الأبنية والمساجد والخانات. فقد عمّر ورمم أبراجها وأسوارها التي دكتها مدافع الغزاة. ثم وضع عليها المدافع التي أُحضرت خصيصاً من طرابلس وعكا. ولتأمين المدينة من الغزاة، حفر خندقاً خارج السور، من جهة البر، كما أقام سداً منيعاً على الميناء ليمنع تدفق مياه البحر على الحوانيت والبيوت المجاورة. وقد قام عماله بإحضار الحجارة لإنشاءاته تلك من حصون وأبنية قيسارية المندرسة.

وكان محمد أبو نبوت على علاقات حسنة بسليمان باشا العادل والي صيدا. ولما أُضيفت إليه ولاية دمشق وطرابلس أيضاً، بالوكالة، سنة ١٨١٥ عينه سليمان باشا متسلماً لدمشق حتى يحضر والي المدينة من الآستانة. وقد جاء سليمان باشا لزيارة يافا

أيام حكم أبو نبوت فخرج هذا مع عساكره لاستقباله في أم خالد، نحو ثلاثين كيلومتراً شمال يافا. وقد سرّ الوالي لما شاهده من إعمار المدينة وتحصينها، لكنه خشي في الوقت نفسه من طموح أبو نبوت ونجاحه.

وأخذت العلاقات تتدهور بينهما بعد ذلك. فلقد كان أبو نبوت يعتبر نفسه مساوياً لسليمان باشا، ومن رجاله المقربين، ويأمل بأن يحل مكان علي باشا، نائبه ومعاونه المقرب، بعد وفاته سنة ١٨١٥م. لكن سليمان باشا، بمشورة صرافه ومستشاره الحميم، حاييم فرحي، نصّب عبد الله باشا مكان والده فذهبت آمال أبو نبوت أدراج الرياح. وفي سنة ١٨١٦ زار كوسا كيخيا، أحد كبار رجال الدولة، فلسطين، وسافر إلى يافا والقدس، فأكرمه أبو نبوت جداً، آملاً بمساعدته عند الباب العالي للحصول على رتبة «الباشاوية». وحين عاد كيخيا إلى الآستانة أرسل إلى أبو نبوت الهدايا مع رتبة قبوجي باشي. أما رتبة الوزارة فأُعطيت لعبد الله باشا؛ غريمه في عكا، فانغم من ذلك كثيراً. وحين التمس أبو نبوت الإذن من سليمان باشا في تحصين مدينة يافا وإنشاء سور من ناحية البحر، أذن له في ذلك. كما أنه التمس لصهره كنج أحمد آغا تعيينه متسلماً للقدس، فكان له ذلك أيضاً. وكانت الشكاوى ضد أبو نبوت وتصرفاته في يافا تصل أحياناً إلى ديوان سليمان باشا في عكا فيغض الطرف عنها. لكن في سنة ١٢٣٣هـ/ ١٨١٧ ـ ١٨١٨م وقع بين أبو نبوت وقنصل الإنكليز في يافا، يوسف دميان، خلاف. ولما رفع القنصل قضيته أمام سليمان باشا و «الدولة العلية»، التي حكمت له، انغاظ أبو نبوت لكنه رضي بالحكم مكرهاً.

ولقد استاء محمد أبو نبوت، كما ذكرنا، من تعيين عبد الله باشا معاوناً للوالي في عكا بدلاً منه، وكان يعلم بأن ذلك حدث بتدبير ومشورة حاييم فرحي. وعندما تكدرت العلاقات بين الطرفين، أخذ عبد الله باشا وفرحي يغريان الوالي لعزل أبو نبوت عن الحكم ويحرضان عليه في كل مناسبة. وتخوف سليمان باشا من بعض مظاهر الاستقلال التي كان أبو نبوت يطالب بها لنفسه. كما أنه اقتنع بتعيين ابن أخيه مصطفى بك على يافا، وبدأ يضع الخطة لذلك.

وفي سنة ١٢٣٤هـ/ سنة ١٨١٩م كان أبو نبوت خارج المدينة مع عساكره لمرافقة قافلة الحج الشامي، فلما عاد إلى المدينة وجد أبوابها مقفلة في وجهه والجند يمنعونه من دخولها. فلما علم بأن سليمان باشا أقاله وعين مصطفى بك مكانه عاد إلى غزة وأخذ يجمع أمواله وأمتعته من يافا والقدس وغزة وغيرها، وحملها على أكثر من ٢٧٠ جملاً، ورحل إلى مصر بلا زوجته، ابنة كنج أحمد آغا، وأولادها الصغار، إذ أبقاهم في بيت المقدس.

وانتهى بذلك دور محمد آغا أبو نبوت في تاريخ فلسطين، لكنه استمر في بقاع

أُخرى من الدولة العثمانية. فقد أقام وحاشيته في القاهرة، فأكرمه محمد علي، وتوسط له عند الباب العالي، فصدرت له الدعوة للحضور إلى الآستانة.

وفي غرة صفر ١٢٣٥هـ/ ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨١٩م «سافر محمد آغا المعروف بأبي نبوت الشامي إلى دار السلطنة»، على قول الجبرتي في تاريخه. ووصل أبو نبوت إلى العاصمة العثمانية، وقدم الطاعة والهدايا للسلطان ودائرته، وكانت ثورة اليونان قد نشبت فعينته الدولة حاكماً على ولاية سالونيك، فأبلى في محاربة الثوار اليونان. وتنقل بعد ذلك في مناصب الإدارة والحكم في الإمبراطورية، إلا إنه لم يعد إلى فلسطين.

وأما وفاة محمد أبو نبوت، فلا نعلم أين ومتى حدثت بالضبط، ولعلها كانت في نهاية سنة ١٨٣٣ أو بداية سنة ١٨٣٤. ففي كانون الثاني (يناير) ١٨٣٤، أصدر محمد علي باشا، حاكم مصر، أمراً إلى ابنه إبراهيم، فاتح بلاد الشام، بأن يعين مبلغاً من المال قدره ألف غرش شهرياً من خزينة الدولة لأرملة أبو نبوت، «لأنها محتاجة وليس لها من يأخذ بيدها ويساعدها.»

اشتهر أبو نبوت بذكائه، وقضى بين الناس وحكمهم بالعدل، لكنه تميز، مثل الكثيرين من أمثاله حكام ذلك العصر، بالشدة والقسوة ونهب الأموال، مع اهتمامه بتأمين الطرق والقضاء على السرقات والقلاقل. كما أنه تميز عن غيره من حكام فلسطين في ذلك العهد باهتمامه بالبناء والإعمار، فنمت يافا وازدهرت بعد عهد طويل من القلاقل والدمار وعدم الاستقرار، منذ أواخر القرن الثامن عشر.

---

(١) إبراهيم العورة، «تاريخ سليمان باشا العادل» (صيدا، ١٩٣٦).

(٢) حيدر أحمد الشهابي، «لبنان في عهد الأمراء الشهابيين»، الجزء الثالث (بيروت، ١٨٣٣).

(٣) أسد رستم، «المحفوظات الملكية المصرية»، ٥ أجزاء (بيروت، ١٩٣٠ - ١٩٣٤).

(٤) عبد الرحمن الجبرتي، «عجائب الآثار في التراجم والأخبار»، الجزء الرابع (القاهرة، ١٨٨٠).

(٥) عبد اللطيف الطيباوي، «محاضرات في تاريخ العرب والإسلام»، ط٣ (دار الأندلس للطباعة والنشر، ١٩٨٢).

(٦) سجل المحكمة الشرعية في القدس.

أبو الهدى، أحمد أفندي

مفتي نابلس، ثم قاضيها الشرعي أعواماً كثيرة في منتصف القرن الماضي.

كانت عائلة أبو الهدى التاجي من العائلات التي برزت في تاريخ فلسطين وظهر فيها علماء شغلوا مناصب الإفتاء والقضاء في نابلس وعكا ويافا والرملة وغيرها. وفي سنة ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م عين أحمد أفندي مفتياً في نابلس أيام القلاقل في أواخر الحكم المصري على البلد. وحين انتقل حكم فلسطين وبلاد الشام إلى العثمانيين مجدداً في الأربعينات، استمر أحمد أفندي في منصبه. وجاءه في سنة ١٢٦٤هـ/ ١٨٤٧ ـ ١٨٤٨م كتاب التعيين من شيخ الإسلام ليكون قاضياً في نابلس (سجل القدس الشرعي رقم ٣٣٠، ص١١٦). ويبدو أن توليه منصب القضاء كان لمدة قصيرة، فقد عاد إلى الإفتاء، وبقي فيه مدة طويلة، حتى السبعينات من القرن الماضي.

---

(١) إحسان النمر، «تاريخ جبل نابلس والبلقاء»، الجزء الأول (نابلس، ١٩٧٥).
(٢) أسد رستم، «الأصول العربية لتاريخ سوريا»، الجزء الخامس (بيروت، ١٩٣٤).
(٣) سجل المحكمة الشرعية في القدس.
(٤) سجل المحكمة الشرعية في نابلس.

أبو الهدى، محمد أفندي

(توفي سنة ١٨٣٢)

قاضي عكا ومفتيها أعواماً طويلة في أوائل القرن الماضي.

ذكره العورة مراراً في تأريخه لسليمان باشا العادل، ولا سيما في معرض حديثه عن علي آغا، نائب الوالي ومعاونه (كتخدا)، وندمائه من العلماء. ومحمد أفندي من أسرة ذات وجاهة قديمة في فلسطين تعرف بأسرة التاجي. تولى الإفتاء والقضاء في إبان عهد سليمان باشا العادل وعهد خلفه عبدالله باشا في عكا. وقد قتل بأمر من إبراهيم باشا بعد فتح المدينة في ربيع سنة ١٨٣٢، وذلك لأنه كان يحض عبد الله باشا على مواصلة القتال وعدم التسليم. وسلمه عبدالله باشا، طوال شهور الحصار، مالية خزينته، وفوض إليه توزيع مرتبات العساكر عليهم وعلى أهلهم.

ورث ابنه عبدالله أفندي مكانة والده في عكا، فكان قاضياً في الخمسينات. واشتهر سنة ١٨٦٠ بموقفه من الصراعات الطائفية التي نشبت في أنحاء مختلفة من بلاد الشام. ففي عكا والجليل عاش المسلمون والمسيحيون بسلام قروناً طويلة، فلم تنتقل عدوى الاضطرابات الطائفية من لبنان إلى شمال فلسطين.

---

(١) إبراهيم العورة، «تاريخ سليمان باشا العادل» (صيدا، ١٩٣٦).

الإمام، عبد الغني أفندي

(توفي سنة ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٦م)

مفتي وإمام الشافعية في القدس، ومدرس في مدارسها في الربع الأول من القرن التاسع عشر.

هو عبد الغني بن محمد صالح بن عبد الرحيم، الشهير نسبهم بابن قاضي السلط ثم الإمام الحسيني فيما بعد. سكنت عائلته القدس بعد إخراج الصليبيين منها، ولقب أفرادها بابن قاضي السلط لأن أحد الأجداد تولى القضاء في السلط، على ما يبدو. تولى عبد الغني الإمامة وإفتاء الشافعية، بالإضافة إلى التدريس في الربع الأخير من القرن الثامن عشر. وسبق لوالده أن شغل تلك الوظائف. فلما توفي انتقلت إليه سنة ١١٧٠هـ/ ١٧٥٦ - ١٧٥٧م. وقد عمّر عبد الغني أفندي طويلاً ونقل وظيفة إفتاء الشافعية إلى نجله محمد صالح منذ أواخر القرن الثامن عشر، وبقيت له الإمامة والتدريس. وقد وقف في غرة رجب ١٢٣٠هـ/ الأول من آذار (مارس) ١٨١٥م وقفية كبيرة اشتملت على أملاك وعقارات كثيرة في القدس والقرى المجاورة، وحسبها على ولده محمد صالح وذريته من الذكور. كما شرط في وقفه لزوجته مفتية بنت يحيى الإمام في المسجد الأقصى ستين غرشاً من ريع الوقف مدى حياتها. ويظهر من تلك الوقفية أن المدرسة والزاوية الأمينية كانتا سكناً متوارثاً لأبناء العائلة، ولذا اهتم الواقف بأن يعود الوقف عليها إذا ما انقرضت ذرية الواقف من الذكور والإناث. وهكذا نقل عبد الغني الإمام قبل وفاته أملاكه وعقاراته ومعظم وظائفه لابنه الوحيد محمد صالح، كما أورثه سكن العائلة في المدرسة الأمينية التي دفن فيها، واستمرت في الانتقال بين أبناء العائلة حتى يومنا هذا. وكانت وفاة عبد الغني في أواخر ربيع الثاني ١٢٤٢هـ/ أواخر سنة ١٨٢٦م.

---

(١) إبراهيم العورة، «تاريخ سليمان باشا العادل» (صيدا، ١٩٣٦).

(١) سجل المحكمة الشرعية في القدس.

الإمام، محمد صالح أفندي

(توفي سنة ١٢٤٣هـ/ ١٨٢٨م)

مفتي وإمام الشافعية في القدس، ومفتي الحنفية في يافا مدة قصيرة.
أزهري، درس الحديث واهتم بعلم الفلك والتوقيت، بالإضافة إلى الفقه.

هو محمد صالح بن عبد الغني، درس في الأزهر، وسافر مرات إلى الآستانة. ورث إفتاء الشافعية عن والده في وقت مبكر من حياته، سنة ١٢٠٧هـ/ ١٧٩٢م. وبقي مفتياً للشافعية في القدس ثلاثة أعوام، ثم انتقل المنصب إلى عبدالله أفندي الأزهري. وفي تلك الفترة سافر، على ما يبدو، إلى الآستانة، ولما رجع عُين في سنة ١٨١٨هـ/ ١٨٠٣م نائباً لقاضي القدس الشرعي. وكان هذا التعيين غير العادي لشافعي في منصب للحنفية (وكان يشغله عادة آل الخالدي) نقطة تحول مهمة في حياة محمد أفندي. فقد خرج عن وظائف العائلة المتوارثة في إمامة وإفتاء الشافعية، وحاول الوصول إلى مناصب أعلى في الدولة العثمانية. فعُين في العام التالي مفتياً حنفياً في مدينة يافا، بينما عين والده عبد الغني مفتياً للشافعية في القدس. وبقي محمد أفندي مفتياً للحنفية عدة أعوام، حتى رفع، وعاد إلى القدس. وجرى رفع والده عن إفتاء الشافعية أيضاً. وفي ذي القعدة ١٢٣٢هـ/ ١ أيلول (سبتمبر) ١٨١٧م تزوج مخطوبته تاجية، بنت السيد عبد الرحمن أبي الهدى التاجي. وكان له حينها خمسة أولاد هم: عبد الغني ويوسف وغالب وأسعد ونسب. وقد ولدت له تاجية فيما بعد أمين وشقيقته سلمى اللذين عين القاضي الشرعي لهما نفقة عند وفاة محمد أفندي في أوائل سنة ١٨٢٨م.

سافر محمد أفندي بعد رفعه عن الإفتاء في يافا، إلى الآستانة، حيث تقرب إلى كبار العلماء، وعلى رأسهم يحيى بك بن بيرى زاده، قاضي عسكر الأناضول. وأمضى أكثر من سبعة أعوام في العاصمة العثمانية، كتب خلالها رسالتين في علم الفلك ومعرفة الأوقات الشرعية. ويظهر أنه كتب رسالته الثانية «تمكين النفحة الحبيبية في معرفة الأوقات الشرعية» بعد أن تقدم في السن، لأنه يقول في أولها: «راجياً من الله العود إليه وبقاء بقية العجز بمسجده الأقصى الشريف.» وفعلاً عاد إلى القدس وعمل في التدريس، كالسابق، في مدارس القدس كالطشتمرية والأمينية والصلاحية. كما أنه بقي متصوفاً خلوتياً يصرف جزءاً كبيراً من وقته في حجرات الزاوية الأمينية. وهكذا استمر

ملازماً دروسه وزاويته القائمة في الجهة الشمالية من الحرم الشريف، حتى توفي ودفن فيها سنة ١٢٤٣هـ/١٨٢٨م.

(١) سجل المحكمة الشرعية في القدس.

(٢) سجل المحكمة الشرعية في يافا.

(٣) مقابلة مع الشيخ محمد أسعد الإمام الحسيني، وأوراق عائلية في حيازته.

(٤) محمد صالح الحسيني، «تمكين النفحة الحبيبية في معرفة الأوقات الشرعية» (كتاب مخطوط في علم الفلك والأوقاف الشرعية، منه نسخة في الجامعة العبرية، وأُخرى في حيازة الشيخ أسعد الإمام).

الإمام، محمد أسعد أفندي

(١٢٢٦ ـ ١٣٠٨هـ/ ١٨١١ ـ ١٨٩٠م)

عالم أزهري، ومفتي وإمام الشافعية في القدس في النصف الثاني من القرن الماضي. قرض الشعر، ودرّس في الأقصى ومدارس الحرم القدسي الشريف، وتتلمذ عليه الكثيرون من رجالات القدس المشهورين في أواخر العهد العثماني، أمثال يوسف ضياء وياسين الخالدي، وغيرهما.

هو محمد أسعد بن محمد صالح أفندي، أصغر الذكور من زوجة أبيه الأولى ابنة حسين أفندي الخالدي. ولد في رمضان ١٢٢٦هـ/ ١٨١١م وأرسله والده بعد دراسته الأولى في القدس إلى الأزهر، فأمضى فيه نحو عشرة أعوام عاد بعدها إلى موطن أجداده سنة ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣ ـ ١٨٣٤م. باشر التدريس في الزاوية الأمينية، مقر أبناء العائلة، كما عُين إماماً في الأقصى وناظراً على أوقاف والده وجده. وبعد وفاة الشيخ سعيد الخلفاوي، مفتي الشافعية، في ١٧ محرم ١٢٥٠هـ/ ٢٦ أيار (مايو) ١٨٣٤م، عُين خلفاً له في تلك الوظيفة التي شغلها آباؤه وأجداده من قبله. وبقي في مناصبه تلك أكثر من أربعين عاماً، حتى نقلها إلى ابنه يوسف نظراً إلى تقدمه في السن وضعف بصره. واستمر في تدريس الحديث وتفسيره، بالإضافة إلى علوم الأصول والبيان. ودرس عليه في الحرم الكثيرون من علماء القدس وأعيانها في أواخر العهد العثماني. ومن بين هؤلاء رؤوف باشا، متصرف المدينة، في أوائل الثمانينات. وكان رجال الحكم والسياسة يقدرون الشيخ ويحترمونه؛ وقد أنعم قنصل روسيا عليه بوسام شرف. وكان شاعراً ضاع معظم شعره، وحُفظ قليله، ومنه قصيدة كتبها في رثاء محمد علي أفندي الخالدي، قاضي القدس، وتلاها ابنه يوسف في ٢٨ صفر ١٢٨١هـ/ ١٢ آب (أغسطس) ١٨٦٤م، ومطلعها:

الله باق والأنام تزول ... وقضاؤه في خلقه مقبول

وقد أمضى أعوامه الأخيرة معتكفاً معظم وقته في الزاوية الأمينية، مدرساً في الأقصى يساعده ابنه يوسف في القيام بوظائف إمامة وإفتاء الشافعية. وكان الشيخ خليل التميمي، مفتي الخليل، من أصدقائه الحميمين، وقد حُفظ بعض مراسلاتهما، ومعظمها

شعر، في أوراق العائلة. وتوفي الشيخ محمد في ربيع الآخر ١٣٠٨هـ/ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٩٠م، ودفن في مدفن أجداده في المدرسة الأمينية.

---

(١) أسد رستم، «الأصول العربية» (بيروت، ١٩٣٠ ـ ١٩٣٤)، الجزء الثاني.
(٢) سجل المحكمة الشرعية في القدس.
(٣) مقابلة مع الشيخ محمد أسعد الإمام الحسيني، وأوراق عائلية في حيازته.
(٤) وثائق عائلية في المكتبة الخالدية في القدس.

الإمام، يوسف أفندي

(١٢٦٦ ـ ١٣٢١هـ/ ١٨٤٩ ـ ١٩٠٣م)

إمام ومفتي الشافعية في القدس في أواخر العهد العثماني، ومدرس الحديث والتفسير في المسجد الأقصى ومدارس الحرم باللغتين العربية والتركية.

هو نجل الشيخ أسعد الإمام. درس على والده وعلى غيره من علماء القدس علوم اللغة العربية والفقه وغيرها. وسار على خطى والده، وأخذ يقوم مقامه في إمامة الشافعية في سن مبكرة. وكان له صوت رخيم ساهم في اختياره وارثاً لوالده في وظائف الإمامة ثم إفتاء الشافعية. وحين توفي محمد علي أفندي الخالدي وكتب والده قصيدة في رثائه أوكل نجله لتلاوتها أمام العلماء والأعيان في الأقصى، وكان ابن خمسة عشر عاماً فقط. وقد كان للقصيدة وطريقة إلقائها وقع قوي في نفوس الحاضرين فـ «تهاطلت من الأعين العبرات وتزايدت من الأعيان التلهفات والحسرات وتصاعدت من أكباد السادة الحاضرين الزفرات.» وقد ذكر كل من عبد الرحمن ياغي وصاحب كتاب «كنز الرغائب» أن الشيخ يوسف الإمام كتب الشعر لكن معظمه ضاع. وبالإضافة إلى مساعدة والده في الوظائف الدينية، اتجه يوسف أفندي إلى الوظائف الحكومية، فعمل في رئاسة تحرير النفوس، ثم عينه مجلس إدارة القدس مديراً لصندوق الأيتام في المدينة، وذلك في ذي الحجة ١٢٨٤هـ/ ١٨٦٩م. وأعطي النياشين المجيدية تقديراً لعمله في دائرة تحرير النفوس، ورتبة إزمير المجردة من شيخ الإسلام سنة ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٣م تقديراً لعلمه وخدماته للدولة والدين. وفي سنة ١٣٠٥هـ/ ١٨٨٧ ـ ١٨٨٨م جاءته براءة التعيين الرسمية مفتياً للشافعية. وبعد وفاة والده الشيخ أسعد استمر في تدريس الحديث وتفسير القرآن في الأقصى، فكان من مشايخ الحرم البارزين في أواخر القرن الماضي حتى وفاته سنة ١٣٢١هـ/ ١٩٠٣م. وقد نجا من التلف والضياع كتاب مخطوط ليوسف أفندي أطلعني الشيخ محمد أسعد الإمام عليه، مع بعض أوراق العائلة. وأما شعره وكتاباته الأُخرى فقد ضاعت مثل معظم تراث ذلك العهد وأوراقه.

---

(١) عبد الرحمن ياغي، «حياة الأدب الفلسطيني الحديث من أول النهضة حتى النكبة» (بيروت، ١٩٦٨).

(٢) مقابلة مع الشيخ محمد أسعد الإمام الحسيني، وأوراق عائلية في حيازته.

(٣) سجل المحكمة الشرعية في القدس.

البديري، محمد أفندي

(١١٦٠ ـ ١٢٢٠هـ/ ١٧٤٧ ـ ١٨٠٥م)

مؤسس عائلة البديري في القدس وفلسطين عامة. عالم أزهري، وشيخ الطريقة الخلوتية، وأحد أعلام القدس البارزين في إبان حملة نابليون. تولى التدريس والإرشاد وإحياء الأذكار في الأقصى، وفي بيته الملاصق لسور الحرم من الجهة الغربية، عند باب المجلس.

هو محمد بدير بن سيرين، الشهير بابن حبيش الشافعي المقدسي. هاجرت عائلته من المغرب واستوطنت بيت المقدس، كما يبدو، في النصف الأول من القرن الثامن عشر. ولد في حدود سنة ١١٦٠هـ، وقدم والده به إلى مصر وهو ابن سبع سنين، فقرأ القرآن وحضر دروس الشيخ عيسى البراوي فتفقه عليه. وأمضى في القاهرة أعواماً كثيرة يدرس في الأزهر وفي غيره من دور العلم، على مشايخه مثل: الترزي والأجهوري والدمنهوري والفارسكوري، وغيرهم. واتصل بالشيخ محمود الكردي الكوراني (العراقي)، شيخ الخلوتية، فلقنه الذكر ولازمه مدة حتى ألبسه التاج، على قول الجبرتي، وجعله من حملة خلفاء الخلوتية، وأمره بالتوجه إلى بيت المقدس، فقدم إليها وسكن في الحرم. واتهمه أحد أعيان القدس بالسحر والتسبب في حرق بيته، وهدده بالقتل، فلازم داره ولم يخرج منها مدة طويلة. وتوسط أهل القدس بالصلح بينهما، وكتب محمد أفندي رسالة طويلة يدافع بها عن نفسه وينفي التهمة. وفي أثناء إقامته في القدس تولى التدريس والإرشاد في مختلف العلوم، وعقد حلقات الذكر في داره. وكان حاد الذهن وله فهم جيد في ما يدرس، فأقبل الناس عليه وصار له القبول عند الأمراء والوزراء. وقبلت شفاعته عندهم مع الابتعاد عن قبول المناصب الرسمية، لكن أحواله المادية تحسنت بسرعة كما تثبت ذلك حجج البيع والشراء والوقفيات في سجلات المحكمة الشرعية. وحج من بيت المقدس سنة ١١٩٣هـ/ ١٧٧٩م، وأصيب في العقبة بجروح في عضده، وسُلب ما عليه، وتحمل تلك المشقات بجلد وصبر. وقد وصف تلك الحادثة بالتفصيل تلميذه حسن بن عبد اللطيف الحسيني، مفتي القدس، في تراجمه لعلماء بيت المقدس، فلا حاجة إلى تكرارها في هذا المقام. ومن الحجاز «رجع المترجم لمصر واستقام مدة ورجع للقدس وأكمل الحول وأربعة أشهر إلى أن ختم الجرح والعظم لَحَم.»

واستمر محمد أفندي في مزاولة التدريس وإقامة الأذكار في الحرم القدسي وما حوله، فذاع صيته وانتشر فضله، والجميع له مذعن ومسلم بلا إنكار. وعلى قول تلميذه حسن الحسيني: «فإن رمت الحديث والتفسير فهو في ذلك المفرد التحرير وأما فقه المذاهب الأربع، ففي مسائله المشكلة رتع، وأما علم الفلك، فله قد ملك. وهو البحر في كل العلوم والمفرد في المنطوق والمفهوم.» وفي وصف تواضعه يقول تلميذه المذكور: «ليس له ادعاء بل ينسب نفسه بالتحقير ويتواضع للصغير والكبير. إن وعظ أحيا قلوب السامعين وألان القلوب القاسين.» ولمحمد أفندي تآليف كثيرة منظومة ومنثورة لكنها بقيت مخطوطة، ضاع بعضها وحبس البعض الآخر في الصناديق والخزائن حتى الآن. ومن نظمه قصيدة في هزيمة نابليون في عكا تتألف من ١٥٧ بيتاً من بحر البسيط مأخوذة من معاني قصيدة نظمها صاحبه السيد علي الرشيدي، المدرس في جامع الأنوار في عكا، ومطلعها:

الله أكبر دين الله قد نصرا	وأشرق النصر في الآفاق وانتشرا
وكان هذا بفضل الله منتظرا	بنصر أحمد باشا سيد الوزرا

والقصيدة طويلة، كما ذكرنا، فيها ذكر لواقعة الحملة الفرنسية «وأوصاف الطايفة الخبيثة وما هي عليه ثم قدومها إلى مصر وما تم لها فيها حتى قدومها إلى هذه البلاد... ثم هروبها من عكا عند يأسها من الظفر بمطلوبها.» وفي القصيدة أيضاً «البشارة بأن الله جل شأنه سيفتح مصر ويكشف عنها ما حل بها من رجس هذه الطايفة الطاغية.»

ومما يدلل على مكانته وعلو شأنه في تلك الأيام، على الرغم من عدم تسلمه المناصب الحكومية الرسمية، أن الفرمانات والأوامر أيام الحملة الفرنسية كانت توجه إلى القدس وهي تحمل اسمه مع أسماء المفتي حسن أفندي الحسيني، والشيخ محمد أبو السعود الذي مر معنا ذكره. وقد بقي محمد أفندي في القدس يدرّس ويعظ ويرشد ويقيم الأذكار حتى وافته المنية في ٢٧ شعبان ١٢٢٠هـ/ ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٠٥م، فدفن في داره التي بقيت مسكناً لأفراد العائلة وزاوية للصوفية أجيالاً كثيرة.

---

(١) إسحق موسى الحسيني، «علم من بيت المقدس»، بحث ألقي على مجمع اللغة العربية في القاهرة (شباط/ فبراير ١٩٧٦).

(٢) حسن الحسيني، «تراجم أهل القدس في القرن الثاني عشر» (مخطوط).

(٣) عبد الرحمن الجبرتي، «عجائب الآثار في التراجم والأخبار»، ٤ أجزاء (القاهرة، ١٨٨٠).

(٤) سجل المحكمة الشرعية في القدس.

(٥) وثائق وأوراق عائلية مختلفة.

البديري، عبدالله أفندي

ابن الشيخ محمد أفندي ووارثه في معظم وظائفه، والمتولي والناظر على أوقافه. نفي مع بعض علماء القدس وأعيانها إلى مصر لمشاركتهم ودعمهم لثورة سنة ١٨٣٤. وحين عُفي عن معظمهم وأعيدوا إلى موطنهم رفض المصريون إطلاقه، فبقي مبعداً عن القدس مدة طويلة.

درس على والده وبعض علماء بيت المقدس، وتولى التدريس والمشيخة للطريقة الخلوتية بعد وفاة والده. وكان له أخ أصغر منه سناً اسمه عثمان.

حين توفيت السيدة غصون، ابنة حسن حبيش... في أواخر سنة ١٢٢٨هـ/ ١٨١٣م، انحصر إرثها في شقيقتها صفية وفي ولدي ابن عمها، وهما عبدالله أفندي وأخوه عثمان. كما ذكر في الوثيقة نفسها أنها باعت ما خصها من العقارات، من جهة زوجها مصطفى البديري، من ابن عمها الشيخ محمد البديري في مقابل سكنها في داره من سنة ١٢٠٣ إلى سنة ١٢٢٨هـ.

هكذا ورث عبدالله وأخوه عثمان عقارات كثيرة لا من والده فقط بل من بعض أقربائه من آل البديري أيضاً. واستمر عبد الله في إدارة الأوقاف التي حبسها والده والغرف التي أعدها لحفظ القرآن الشريف والعلم ولفقراء الصوفية. وفي أواخر سنة ١٢٣٩هـ/ ١٨٢٤م التمس من عبدالله باشا، والي صيدا، أن يأمر بالمساعدة للطلبة والفقراء في تلك الغرف، كما كان الأمر أيام والده. واستجاب عبدالله باشا لطلبه، وأمر بتعيين خمسة أرطال من الخبز و«صطلين جوربه يومياً من جانب التكية العامرة.»

ومما يعزز الرواية التي تُرجع أصل العائلة إلى بلاد المغرب هو أن عبدالله أفندي عُين مدة قصيرة متولياً لأوقاف المغاربة، وعلى رأسها وقف أبو مدين الغوث في القدس. وحين قامت ثورة سنة ١٨٣٤ على الحكم المصري في فلسطين، شارك عبدالله فيها، الأمر الذي أثار غضب السلطات المصرية عليه فنفي مع غيره من علماء القدس وأعيانها. لكن حين عُفي عن معظم العلماء والأعيان رفض محمد علي وابنه إبراهيم إطلاق عبدالله أفندي لاعتباره محرضاً خطراً على الحكم المصري. وهكذا أمضى عبدالله أفندي أعواماً طويلة في المنفى ولم يعد إلى البلد، كما يبدو، وتوفي بعيداً عن

موطنه، إذ لم أجد له ذكراً في الوثائق وسجلات المحكمة الشرعية حتى بعد انتهاء الحكم المصري وعودة العثمانيين إلى حكم البلد في الأربعينات.

(١) أسد رستم، «المحفوظات الملكية المصرية»، ٤ أجزاء (بيروت، ١٩٤٠ ـ ١٩٤٣).
(٢) سجل المحكمة الشرعية في القدس.

البرقاوي، عيسى

(توفي سنة ١٨٣٤)

شيخ ناحية وادي الشعير في لواء نابلس.

ورث عيسى البرقاوي المشيخة في المنطقة عن أبيه وجده، وهو المتبِّع في ذلك العهد شبه الإقطاعي. كما اشترك في النزاعات العشائرية على مراكز القوى والحكم في نابلس والنواحي. وكان في تلك النزاعات حليفاً لبيت طوقان ضد آل الجرار وآل عبد الهادي. وكان لواء نابلس تابعاً لوالي الشام لكن والي عكا الأقرب إلى المنطقة كان يتدخل لفض تلك النزاعات العشائرية ولجمع الضرائب من جبل نابلس. وحين توطد الحكم المصري في البلد سنة ١٨٣٢، انتُهجت سياسة جديدة أضعفت نفوذ مشايخ النواحي والعائلات الإقطاعية لمصلحة الحكم المركزي القوي. ولذا شارك عيسى البرقاوي سنة ١٨٣٤ في الثورة التي قامت في جبال نابلس والقدس والخليل ضد الإجراءات والإصلاحات الجديدة. ولما نجح إبراهيم باشا في دحر الثوار، فرَّ عيسى مع آل القاسم وغيرهم إلى جبال الخليل، ومنها إلى الكرك. لكن إبراهيم باشا نجح في القبض عليه وقتله مع غيره من كبار زعماء الثورة، فهدأ البلد حتى نهاية الثلاثينات.

---

(١) إحسان النمر، «تاريخ جبل نابلس والبلقاء»، الجزء الأول (نابلس، ١٩٧٥).
(٢) إبراهيم العورة، «تاريخ سليمان باشا العادل» (صيدا، ١٩٣٦).
(٣) أسد رستم، «الأصول العربية لتاريخ سوريا»، ٤ أجزاء (بيروت، ١٩٣٠ ـ ١٩٣٤).

البرقاوي، يوسف أفندي

(توفي سنة ١٩٠١)

مدرس المذهب الحنبلي في الأزهر، ثم شيخ رواق الحنابلة هناك، وأحد علماء مصر البارزين في أواخر القرن التاسع عشر.

هو الشيخ يوسف أبو جفال الصلاحي، من قرية برقة في لواء نابلس. درس في الأزهر في وقت ندر وجود الحنابلة بين الشوام في ذلك الجامع الجامعة. وبعد تخرجه عمل هناك في التدريس، وتفوق في تدريس المذهب الحنبلي، فعين شيخاً لرواق الحنابلة في أواخر القرن التاسع عشر. كما أصبح أحد أعضاء مجلس إدارة الأزهر في أول إنشائه على عهد الشيخ محمد عبده. ويذكر المؤرخ لجبل نابلس أن الشيخ يوسف عُين أيضاً شيخاً لرواق الشوام وأنه توفي سنة ١٣١٤هـ/١٨٩٦ ـ ١٨٩٧م. والأغلب أن تلك المعلومات غير دقيقة لأن الحنابلة كان لهم رواق خاص غير رواق الشوام. وشغل الشيخ يوسف منصب شيخ رواق الحنابلة كما ذكر ذلك الدكتور رمضان في مقالته المثبتة أدناه. وتوفي في القاهرة في ١٩ شوال ١٣١٨هـ/٩ شباط (فبراير) ١٩٠١م، أي بعد أربعة أعوام من التاريخ الذي ذكره إحسان النمر. وعُرف الشيخ يوسف بين علماء الأزهر بكنيته النابلسي، وكان معاصراً للشيخ عبد الرحمن مظهر النابلسي في أواخر القرن الماضي، الذي قل فيه ذهاب حنابلة بلاد الشام لإكمال دراستهم في الأزهر.

---

(١) إحسان النمر، «تاريخ جبل نابلس والبلقاء»، الجزء الرابع (نابلس، ١٩٧٥).

(٢) مصطفى رمضان، «رواق الشام بالأزهر إبان العصر العثماني»، المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، الجزء الثاني (دمشق، ١٩٧٨)، ص ١٧ ـ ٩٧.

بسيسو، أحمد

(توفي سنة ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م)

شيخ العلماء والطرق الصوفية في مدينة غزة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. عمل في التدريس والخطابة والإمامة، وخدم الطرق الصوفية ونشرها في بلده وخارجه، وترك مصنفات كثيرة.

هو أحمد أبو المعالي ابن الحاج بن سالم بسيسو. ولد في غزة، في محلة الشجاعية، نحو سنة ١٢٤٠هـ/ ١٨٢٤ ـ ١٨٢٥م، ونشأ فيها وتربى في حجر والده. ثم حفظ القرآن، وأخذ في طلب العلم وتحصيله في غزة، وخدم الطرق الصوفية وهو حديث السن. وأخذ الطريقة الخلوتية البكرية عن العلامة مفتي الشافعية الشيخ محمد نجيب النخال، وتزوج أول مرة سنة ١٢٥٨هـ/ ١٨٤٢م. وفي سنة ١٢٦١هـ/ ١٨٤٥م رحل إلى الجامع الأزهر، ودرس على العلامة الشيخ خليل الرشيدي، والفقيه الشيخ محمد المنصوري، ومفتي الديار المصرية الشيخ أحمد التميمي الحنفي، وشيخ الحنفية محمد الرافعي، ومفتي مكة المشرفة السيد محمد الكتبي، والشيخ إبراهيم الباجوري، وغيرهم. وبقي على ذلك عشر أعوام ثم درّس وصنّف في الأزهر وانتفع به كثيرون من العلماء. ولما أراد الارتحال من الأزهر والعودة إلى غزة أجازه مشايخه بالإجازات والأسانيد بخطوطهم وأختامهم حفظها في مجلّد صغير عنده. ووصل إلى غزة في تمام ربيع الثاني ١٢٧١هـ/ مطلع سنة ١٨٥٥م، وبنى غرفة في مسجد السيدة رقية، وعكف فيها على التدريس والتصنيف والإفتاء. وصرف معظم أوقاته في كتب التفسير والحديث والفقه والتصوف. وقد أخذ الطرق الصوفية عن العلامة محمد القاوقجي الطرابلسي، والشيخ أحمد السلاوي المغربي، ولبس في مصر خرقة الصوفية، وأجازه مشايخه في الإرشاد في سائر البلاد. وأخذ الطريقة الصوفية عنه عدد كبير من علماء غزة ومن أقاربه. ثم التفت إلى خدمة الطرق ونشرها خارج غزة، فقام بعدة رحلات إلى مصر وغيرها، فنشر فيها الطرق وربى المريدين، وأقام الخلفاء والنقباء حتى بلغ عدد مريديه وتلامذته عشرين ألفاً ونيِّف.

وظائفه

باشر الشيخ أحمد أول أمره الكتابة في المحكمة الشرعية، ثم رُفع منها وآلت إليه

سنة ١٢٩٦هـ/١٨٧٨ ـ ١٨٧٩م وظيفة الإمامة والخطابة والتدريس في جامع شهاب الدين أحمد بن عثمان. ثم في سنة ١٣١٥هـ/١٨٩٧ ـ ١٨٩٨م آلت إليه رئاسة مجلس المعارف، وبقي فيها نحو خمسة أعوام، ثم استقال منها، وعرضت عليه رئاسة مجلس الأوقاف فلم يقبلها. وقد حج أربع مرات، وبنى عدة دور، وتملك عدة قطع من الأراضي، وتزوج عدة نساء، ورزق بأولاد وذرية واسعة. ومع تقدمه في السن لم تفتر همته، فكان يراجع ويطالع ويحرر ويكتب ويفتي. ثم اعتراه مرض ألزمه بيته نحو سنة حتى توفاه الله في ليلة الثلاثاء الموافق ١٨ جمادى الأولى ١٣٢٩هـ/١٧ أيار (مايو) ١٩١١م، عن نحو تسعين سنة هجرية. ودفن في غزة، في تربة التفليس إلى جوار مزار الشيخ أبي الكاس. وخلفه ولده الشيخ عمر، الذي درس في الأزهر وقام مقام والده في الإمامة والخطابة والتدريس، وصار خليفة ومرشداً للمريدين.

مصنفاته

وظهرت للشيخ أحمد مصنفات منها: «حاشية على شرح القطر» لابن هشام، وحاشية على شرح ألغاز ابن هشام طبعت في مصر، وحاشية على شرحه «مزيل الخفا والغموض عن مهمات علم العروض»، وشرح العقيدة الإسلامية، وشرح مولا البرزنجي النظم، ومنهاج الحق فيما يتعلق بمولد وآباء سيد الخلق، وشرح وظيفة النفحات الندية وطبعت في مصر، ورسالة المقاصد الحميدية فيما يتعلق بنصرة السادة الصوفية، وشرح منظومة العلامة الشيخ حسين الدجاني، مفتي يافا، فيما يتعلق بتحويل المريد، والفتاوى الحميدية، جمع فيها ما وقع له من الحوادث وأجاب عنها، وديوان شعر، وتاريخ كشف النقاب في سكان غزة وما حواليها من الأعراب، ورسائل ومصنفات أُخرى بخط يده.

(١) عثمان الطبّاع، «إتحاف الأعزة في تاريخ غزة»، الجزء الثاني (مخطوط).

بسيسو، خليل أفندي

(١٢٧٧ ـ ١٣٥٨هـ/ ١٨٦٠ ـ ١٩٣٩م)

الوجيه الكبير، رئيس بلدية غزة لعام واحد في بداية القرن الحالي، ثم ممثل غزة وبئر السبع في مجلس عموم القدس سنة ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م، ثم القاضي في محكمة البلدية بعد الاحتلال البريطاني.

هو خليل بن يوسف بن الحاج أحمد بسيسو. ولد في غزة سنة ١٢٧٧هـ/ ١٨٦٠ ـ ١٨٦١م، واشتغل أولاً في التجارة والزراعة مثل والده، وتملك أراضي واسعة، ثم عُين رئيساً لمجلس البلدية مدة عام واحد تقريباً. عمل في فرع «جمعية الاتحاد والترقي» في غزة بعد الانقلاب العثماني، وكان أحد قادة هذا الفرع مع أحمد عارف الحسيني والحاج سعيد الشوا والشيخ محيي الدين عبد الشافي. وذكر عارف العارف في «تاريخ غزة» أن ابنه البكر، عاصم، كان عضواً في «المنتدى الأدبي» في الآستانة سنة ١٩٠٩، وعضو جمعية «العلم الأخضر» في العاصمة العثمانية أيضاً سنة ١٩١٢. وفي سنة ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م اختير خليل أفندي ممثلاً لغزة وبئر السبع في مجلس عموم القدس. وبعد الاحتلال البريطاني عُين قاضياً في محكمة البلدية، وبقي أحد أعيان غزة البارزين حتى وفاته سنة ١٣٥٨هـ/ ١٩٣٩م. وقد ذكر العارف أيضاً أن خليل أفندي كان أول من أدخل استعمال الجرار الزراعي في منطقته سنة ١٩١١م.

---

(١) عارف العارف، «تاريخ غزة» (القدس، ١٩٤٣).

(٢) عثمان الطباع، «إتحاف الأعزة في تاريخ غزة»، الجزء الثاني (مخطوط).

تفاحة، عباس أفندي

نقيب الأشراف في نابلس في السبعينات من القرن الماضي، وأحد أعيان المدينة ذوي النفوذ في ذلك العهد.

تولى النقابة بعد السيد أحمد تفاحة سنة ١٢٩٢هـ/ ١٨٧٥م، وكان صاحب نفوذ ومكانة عالية في مدينة نابلس. وقد ظهر ذلك في الصدام الذي وقع بينه وبين المتصرف. ويروي إحسان النمر، في تاريخه لجبل نابلس والبلقاء، أنه وقع نفور وخصام بينهما فأودع المتصرف ولدي النقيب السجن. وشاع الخبر في المدينة فهاجت. واتفق أعضاء مجلس الإدارة على وقف الاجتماعات، وأصبحت المدينة في حالة غليان خطرة. وحين شعر المتصرف بنتائج فعلته عمل بنصيحة أحمد بك القاسم واعتذر للنقيب وصالحه. وإرضاء له عين ابنه الشيخ محمد قاضياً على جبل عجلون، وأعطيت للشيخ عمر صلاحية مراقب عرائض المتصرفية لقاء جعل رسمي. وهكذا عاد الأمن والهدوء إلى المدينة، وظل الشيخ عباس نقيباً للأشراف في نابلس طوال السبعينات وبعض العقد الذي تلاه. وفي الحرب العالمية الأولى حارب أولاده عبد الرحيم وشاكر ومصطفى مع الدولة العثمانية وانسحبوا مع جيشها من فلسطين، ولم يرجعوا إلى نابلس.

---

(١) إحسان النمر، «تاريخ جبل نابلس والبلقاء»، الجزء الثالث (نابلس، ١٩٧٥).

(٢) أكرم الراميني، «تاريخ نابلس في القرن التاسع عشر»، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمّان.

تفاحة، محمد رفعت أفندي

آخر نقباء الأشراف في نابلس، ومن دعاة السلطان عبد الحميد ومؤيدي الدولة العثمانية حتى آخر أيامه بعد الاحتلال البريطاني.

هو محمد رفعت بن محمد أفندي بن عباس أفندي تفاحة الحسيني. ورث منصب النقابة ورئاسة العائلة من والده محمد أفندي. وفي ربيع ١٢٣٢هـ/ ١٩٠٥م قتل ابن عمه محمد نجيب تفاحة برصاص ضباط الجمارك فثارت نابلس، وكان هو على رأس المهيجين. وهجم الأهالي على السرايا للإمساك بالقتلة، وكادت تقع مذبحة كبرى لولا تدخل العقلاء والوسطاء، على قول إحسان النمر. وكان محمد رفعت يقرض الشعر، وقد زار الآستانة مرات، وقابل السلطان عبد الحميد وأسمعه قصيدة مدح رائعة. وأصبح من أكبر دعاة السلطان عبد الحميد في نابلس والمنطقة في ذلك العهد، الذي بدأ فيه التململ القومي ونقد السياسة العثمانية. واعتقله الإنكليز مع آخرين بعد احتلالهم البلد، وسيق إلى مصر حيث سجن ثلاثة عشر شهراً. وبشفاعة عزت باشا العابد، الذي لجأ إلى مصر قبل إعلان الدستور، أطلق المعتقلون. وكان محمد رفعت يتهجم على الإنكليز داخل المعتقل، فرفضوا إطلاقه حتى كفله محمد نمر النابلسي بكفالة مالية قدرها ألف جنيه، فأطلقوه وعاد إلى نابلس. ولم يبرز اسمه بين نشيطي الحركة الوطنية أيام الانتداب. لكنه كان من بين زعماء المؤتمر الإسلامي للدفاع عن المسجد الأقصى والأماكن الإسلامية المقدسة سنة ١٩٢٨.

---

(١) إحسان النمر، «تاريخ جبل نابلس والبلقاء»، الجزء الثالث (نابلس، ١٩٧٥).

(٢) بيان نويهض الحوت، «القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧ - ١٩٤٨» (بيروت، ١٩٨١).

(٣) عبد الرحمن ياغي، «حياة الأدب الفلسطيني الحديث» (بيروت، ١٩٦٨).

التميمي، أحمد أفندي

واعظ، وفقيه، ونحوي، وصوفي، وأديب، ومفتي الحنفية في الديار المصرية والمدرس في جامعة الأزهر.

ولد الشيخ أحمد ونشأ في مدينة أجداده، الخليل. جاور الأزهر فتفقه على الشيخ حسن الجبرتي وأخذ الحديث وغيره عن الشيخ السيد مرتضى الزبيدي، ثم رجع إلى بلده، وصار مفتيها وأبرز علمائها. وبعد أن فتح إبراهيم باشا بلاد الشام التقى الشيخ أحمد وأعجب بمواهبه وقدراته العلمية فاصطحبه إلى مصر، حيث عُين مفتياً للحنفية فيها. وبقي الشيخ أحمد في منصب الإفتاء في الديار المصرية مدة طويلة من الزمن، ودرس في الأزهر فتخرج على يديه الكثيرون. وفي سنة ١٢٦٣هـ/١٨٤٧م توجه إلى إستنبول، تلبية لدعوة السلطان عبد المجيد خان، لحضور ختان أنجاله، فقابل هناك كبار رجال الدولة وعلمائها. وفي تلك المناسبة التقى السلطان وقدم إليه كتاب «إرشاد الملوك في الوعظ والأخلاق»، الذي فرغ من تأليفه في العام نفسه. وحين رجع إلى مصر، بعد انتهاء زيارته للعاصمة العثمانية، كتب في ذلك رسالة سمّاها «الرحلة الرومية».

لم نعثر على أخبار الشيخ أحمد بعد عودته من زيارة الآستانة، ومنها سنة وفاته. ومن تراجم علماء غزة ومدن فلسطينية أُخرى نعلم بأنه استمر في التدريس في الأزهر، ولا سيما في رواق الشوام. ورُزق ولدين هما: محمد الفاضل، الأديب، وعبد الرحمن، المبذر المتلاف الذي بذّر معظم ثروة والده الطائلة.

وبالإضافة إلى المؤلفات التي ذكرناها أعلاه، كان للشيخ أحمد المصنفات التالية:

١ ـ «نجاح الأرواح في أحكام النكاح»، وقد فرغ منه في ربيع الثاني ١٢٣٩هـ/أواخر سنة ١٨٢٣م.

٢ ـ «رسالة في التصوف».

٣ ـ «الفوائد الزكية في اعراب الاجرومية».

---

(١) عبد الرزاق البيطار، «حلية البشر في أعيان القرن الثالث عشر»، ٣ أجزاء (دمشق، ١٩٦١ ـ ١٩٦٣).
(٢) عثمان الطبّاع، «إتحاف الأعزة في تاريخ غزة»، الجزء الثالث (مخطوط).
(٣) عمر كحالة، «معجم المؤلفين» (دمشق، ١٩٥٧ ـ ١٩٦١).
(٤) مصطفى الدباغ، «بلادنا فلسطين»، الجزء الثاني.

التميمي، خليل أفندي

(١٢٢٩ ـ ١٣١٧هـ/ ١٨١٤ ـ ١٩٠٠م)

فقيه وأديب وشاعر ومفتي الخليل في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وأحد علماء فلسطين البارزين في ذلك العهد.

هو ابن الشيخ أحمد التميمي الخطيب، مفتي الديار المصرية. جاور الأزهر، وأجازه الشيخ إبراهيم الباجوري، والكامل السقا، والشيخ عليش، وعمه الشيخ التميمي، وغيرهم من العلماء والأعلام. وحين توجه عمه المفتي المذكور إلى الآستانة لحضور ختان أنجال السلطان عبد المجيد سافر معه. وفي أثناء وجوده هناك حصل على منصب مفتي مدينة الخليل بمساعدة عمه، على ما يبدو. وعاد إلى موطنه وتسلم منصب الإفتاء. وقد وقفت على حجة تعيينه المسجلة في سجلات المحكمة الشرعية في القدس بتاريخ ٢١ ذي القعدة ١٢٦٣هـ/ ٣١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٤٧م. وبقي الشيخ خليل في منصبه خمسين عاماً ونيِّف. وكان على قدر كبير من التقوى والصلاح، وكانت الفتاوى تأتيه من المدن القاصية والدانية، فيجيب عنها شعراً، على مجرى علماء ذلك العهد. وقد زاره في الخليل صاحب «حلية البشر» الذي ترجم له في كتابه فقال: «وقد اجتمعت به في الخليل سنة ١٢٨٩ هجرية حين توجهت لزيارة الحرم الأقصى فرأيت رجلاً فضله فوق شهرته وأخلاقه الجميلة قد زادته رفعة إلى رفعته مع عبادة وتقوى.» وانقطع آخر حياته عن الأشغال، ولازم بيته لا يخرج منه إلا لصلاة الجمعة، لكبر سنه وضعف جسمه. ولم يزل في بلده الخليل يفتي ويدرّس حتى توفاه الله في أواخر رمضان ١٣١٧هـ، ودفن في مدفن أجداده. وله نثر وشعر كثيران وصلنا بعضهما وضاع معظمهما لأنهما لم يُجمعا ولم يطبعا.

---

(١) عبد الرزاق البيطار، «حلية البشر في أعيان القرن الثالث عشر» (دمشق، ١٩٦١ ـ ١٩٦٣).
(٢) سجل المحكمة الشرعية في القدس.
(٣) وثائق وأوراق عائلية في حيازة الشيخ أسعد الإمام الحسيني، وفي المكتبة الخالدية.

التميمي، محمد بن أحمد أفندي
(١٨٢٤ ـ ١٩٢٤)

الشاعر الأديب، وابن مفتي الحنفية في الديار المصرية، وأول من أبرز رواية بالعربية سماها «أم حكيم».

ولد في الخليل، موطن أجداده، وسافر وهو صغير السن مع والده إلى مصر في الثلاثينات من القرن الماضي. درس على والده وكثيرين من علماء الأزهر في ذلك العهد، وجعل اهتمامه في الأدب والشعر. سافر إلى الآستانة مع والده، وتعرف فيها إلى كبار العلماء والأدباء. كما تعرف في مصر إلى أفاضل الرجال، ومنهم الأديب والخطيب الثوري عبد الله النديم، وكتب شعراً في مدحه. أما أهم أعماله الأدبية فهي رواية «الدر النظيم في قصة أم حكيم»، التي طبعت في القاهرة سنة ١٨٨٨. وله أيضاً ديوان شعر بعنوان «ديوان الصفا». توفي ودفن في القاهرة سنة ١٩٢٤.

(١) عبد الرحمن ياغي، «حياة الأدب الفلسطيني الحديث» (بيروت، ١٩٦٨).
(٢) «أعلام الأدب والفن»، الجزء الثاني.
(٣) حنا أبو حنا، «دار المعلمين الروسية في الناصرة» (القدس، ١٩٩٤).

التميمي، محمد بن موسى أفندي

قاضي نابلس في العقد الثاني من القرن التاسع عشر.

عُين بعض أفراد هذه العائلة الخليلية العريقة في مناصب الإفتاء والقضاء خارج مدينة خليل الرحمن، مثل نابلس وغيرها من المدن الفلسطينية. وكان والده الشيخ موسى قاضياً في المدينة في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، ومن ألد أعداء مصطفى باشا آل طوقان. وقد أورثه والده تلك الوظيفة كما أورثه الخصومة مع آل طوقان. وفي عهده في القضاء في نابلس وقعت معارك وحروب دامية بين صف آل النمر والجرار من جهة وصف آل طوقان بزعامة متسلم اللواء موسى بك. وتوسط المصلحون، وبينهم القاضي، للصلح بين الصفين، وتم ذلك فعلاً في ربيع الأول ١٢٣٩هـ/ أواخر سنة ١٨٢٤م، عند توقيع عقد الصلح في المجلس الشرعي أمام القاضي محمد موسى أفندي.

ومن هذه العائلة في نابلس اشتهر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الشيخ بكر التميمي. فقد حارب التبشير في بلده، وألف في سبيل ذلك كتاباً سماه «السيف الصقيل»، وهو عبارة عن مناظرة دينية.

(١) إحسان النمر، «تاريخ جبل نابلس والبلقاء» (نابلس، ١٩٧٥).

(٢) أكرم الراميني، «تاريخ نابلس في القرن التاسع عشر»، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان.

الجابي، حسن بك بصري

الحاكم العسكري للواء يافا في فترة ١٩١٤ ـ ١٩١٦.

نفّذ حسن بك سياسة قمعية خوفاً من انتشار التذمر والثورة على الدولة العثمانية في إبان الحرب العالمية الأولى. ففي تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٦ قام بنفي خمسة وأربعين شخصاً من أعيان يافا وزعاماتها. وقد أبعد هؤلاء مع عائلاتهم إلى القدس أول الأمر ثم إلى الشام وحلب، ومن هناك إلى تركيا. وكان ساعده الأيمن في سياسته تلك بهاء الدين، القائمقام، وقاما معاً بملاحقة المؤسسات الصهيونية وأنشطتها فأصدرا الأوامر بنفي اليهود أصحاب الجنسيات الأجنبية. وقد عمر خلال حكمه في يافا مسجداً أثار ضجة سياسية في الأعوام الأخيرة بسبب اعتزام السلطات الإسرائيلية هدم جامع حسن بك. ثم تراجعت السلطات عن نيتها، واتفق على ترميم الجامع وإعماره، فبقي له هذا الأثر في يافا.

---

(١) «كتاب تراجم شخصيات من فلسطين، ١٧٩٩ ـ ١٩٤٨» (تل أبيب، ١٩٨٣).

جار الله، محمد أفندي

قائمقام قضاء بئر السبع في بداية القرن الحالي، وأحد أعيان القدس الأثرياء الذين بنوا بيوتاً فخمة خارج السور في حي الشيخ جراح، بالقرب من منزل الحاج رشيد النشاشيبي.

عائلة جار الله من الأُسر المقدسية العريقة. نزل جدها شمس الدين أبو اللطف محمد بن علي الحصكفي بيت المقدس سنة ٨١٩هـ/١٤١٦م (الأنس الجليل). وعُرفت العائلة في بادىء أمرها بالحصكفي، نسبة إلى موطنها الأصلي، ثم أبو اللطف، وأخيراً جار الله، لسكنها بالقرب من الحرم الشريف. وقد ظهر من أفراد العائلة خلال العهد العثماني علماء بارزون تولوا الإفتاء والقضاء والتدريس في المدينة وخارجها. لكن آل الحسيني وغيرهم تقدموا عليهم في أواخر العهد العثماني. وفي سنة ١٩٠٠ أنشأت الدولة العثمانية قضاء إدارياً مستقلاً عن غزة في بئر السبع، وتولى محمد أفندي إدارة القضاء بعد اثنين من الأتراك سبقاه في هذا المنصب. وقد أُجريت في عهده إصلاحات كثيرة، منها تأليف مجلسين، واحد للإدارة وآخر للأمور البلدية. كما قدمت الدولة لكل عائلة بدوية أرادت التوطن في بئر السبع دونماً من الأرض لتبني عليها داراً للسكن. هذا بالإضافة إلى إقامة دار للحكومة وقشلاقاً للجنود. ورُسمت أيضاً خريطة للمدينة الجديدة على الطراز الحديث. وقام بهذا العمل المهندسان سعيد النشاشيبي ومساعده راغب النشاشيبي. وقد تولى الإدارة بعد محمد أفندي السيد توفيق الغصين وكيلاً، وكان محمد أفندي من أثرياء القدس، فأقام لعائلته بيتاً فخماً سنة ١٨٩٠، في جوار دار الحاج رشيد النشاشيبي (بالقرب من فندق إمباسدور اليوم). ثم انضم إليه بعض أفراد العائلة، وعلى رأسهم أخوه محمود ثم أولاده: علي وحسام وجمال. ولعائلة جار الله أملاك وعقارات كثيرة في البلدة القديمة وفي قرى يالو، وزكريا، والأدهمية، وغيرها. كما اشتهرت هذه العائلة قروناً عدة بالعلم، فكان منها المفتون والقضاة. وفي القرن التاسع عشر تأخرت حال هذه العائلة وتقدمتها عائلات أُخرى من بيت المقدس مثل عائلتي الحسيني والخالدي.

---

(١) شمعون لندمان، «أحياء أعيان القدس خارج أسوارها في القرن التاسع عشر» (تل أبيب، ١٩٨٤).

(٢) عارف العارف، «تاريخ بئر السبع» (القدس، ١٩٣٤).

(٣) مصطفى الدباغ، «بلادنا فلسطين»، الجزء الأول، القسم الثاني.

الجاعوني، يوسف آغا

«جبه جي»، أي المسؤول عن مستودع الأسلحة في قلعة القدس، وأحد قادة التمرد في المدينة في فترة ١٨٢٤ ـ ١٨٢٦م.

الجاعوني نسبة إلى الجاعونة، إحدى قرى بلاد صفد. جاء أفراد هذه العائلة إلى بيت المقدس بعد القضاء على الصليبيين فتوطنوا المدينة، وظهر منهم علماء بارزون أيام المماليك والعثمانيين. لكن عائلات أُخرى ظهرت عليها فتأخرت حال هذه الأسرة العريقة في أواخر العهد العثماني.

منذ أواخر القرن الثامن عشر، على الأقل، برزت في القدس، وفي غيرها من المدن الفلسطينية وبلاد الشام عامة، ظاهرة دخول بعض أفراد العائلات العربية المحلية في سلاح «اليرلية»، أي فرقة الإنكشارية المحليين. وعائلة الجاعوني كانت إحدى هذه العائلات التي اتجه بعض أفرادها إلى الجندية. فقبل يوسف آغا برز اسم أحد أقربائه، حسن آغا، الذي أصبح «جبه جياً» في القدس. وبعد وفاة حسن تسلم يوسف آغا هذا المنصب، على عادة ذلك العهد في نقل الوظائف إلى الابن أو الأخ أو أحد الأقارب. وحين انتشر التذمر سنة ١٨٢٥ بين أهالي القدس ونواحيها، بسبب سياسة والي الشام مصطفى باشا في رفع الضرائب إلى الضعف وجمعها بقوة السلاح، نشب تمرد شامل بين أهل المدينة والفلاحين. وحين كان متسلم القدس خارج الأسوار مع جنوده يحاول إخماد ثورة التعامرة وأهالي بيت لحم وبيت جالا، ثار أهل القدس وأغلقوا المدينة في وجهه. وبعد ثلاثة أيام من محاولات المتسلم وجنوده دخول المدينة المحصنة، من دون جدوى، اضطر إلى الانسحاب إلى الرملة وطلب النجدة من عبد الله باشا، حاكم عكا. ووافق عبد الله باشا على مد يد العون إلى متسلم المدينة بحسب طلب السلطان، وإعادتها إلى حكم والي الشام، الذي كان مشغولاً في مهمات قافلة الحج السنوية. ووصل جيش عبد الله باشا، وحاصر المدينة وقصفها بمدافعه، فبدأ تذمر سكانها ولم يتحملوا الحصار والقصف مدة طويلة. وكان قائدا التمرد داخل القدس يوسف آغا وأحمد آغا العسلي الدزدار، قائد قلعة القدس، وقد تخوفا من عاقبة تمردهما وطردهما رجال الدولة وجنودها من المدينة وسجنهما الآخرين، فماطلا لكسب الوقت على الرغم من ضغوط الأهالي من أجل التسليم. وبتوسط علماء المدينة وأعيانها، خضعت المدينة وفتحت أبوابها بشرط العفو عن المتمردين وحفظ حياتهم بوعد من قائد الجيش

المحاصر، وكيل حاكم عكا. وهكذا انتهى التمرد. أما قائداه يوسف آغا وأحمد آغا الدزدار فأرسلا إلى عكا. وهناك عفي عنهما مع نفيهما وإبعادهما عن بيت المقدس. ففُرضت الإقامة الإجبارية على يوسف آغا في مدينة الرملة، أما الدزدار فنفي إلى نابلس. وبينما رجع الأخير إلى القدس بعد مدة قصيرة وأدى دوراً تاريخياً مهماً فيها، قضى الأول نحبه، كما يظهر، بعيداً عن المدينة، ولم نسمع عنه بعد ذلك شيئاً.

(١) S. N. Spyridon (ed.), *Annals of Palestine 1821-1841* (Jerusalem, 1938).

(٢) سجل المحكمة الشرعية في القدس.

(٣) عثمان الطبّاع، «إتحاف الأعزة في تاريخ غزة» (مخطوط).

الجرار، يوسف آغا

(توفي سنة ١٢٢٣هـ/١٨٠٨م)

متسلم لواء جنين في العقدين الأخيرين من القرن الثامن عشر، ومتسلم لواء نابلس عدة مرات، ومن أبرز أعلام جبل نابلس في ذلك العهد، وأكثرهم نفوذاً حتى لُقب بـ «سلطان البر».

برزت هذه العائلة، مثل الكثيرين من مشايخ الريف الفلسطيني، خلال القرن الثامن عشر. فقد تقدمت هذه العائلة من مشيخة الناحية إلى التنافس على زعامة جبل نابلس ومتسلمية جنين ونابلس وتزعمت صف القيس في النزاع على النفوذ والسلطة ضد تحالف صف اليمن في المنطقة.

وكان لآل الجرار معقل حصين هي قلعة سانور، وكان يوسف الجرار أحد مشايخ جبل نابلس ومتسلماً للواء جنين. وقد حصن القلعة وبسط نفوذه في المنطقة حتى أصبح يعتبر وارثاً لآل طرباي. وتحالف مع آل النمر في نابلس ضد آل طوقان، فعين مراتٍ متسلماً على لواء نابلس بالإضافة إلى حكمه على جنين.

في سنة ١٢٠٤هـ/١٧٨٩ ـ ١٧٩٠م عُين أسعد بك طوقان بن مصطفى باشا متسلماً لنابلس بدلاً من يوسف آغا، فوقع العداء بين آل الجرار وآل طوقان. واشتهر يوسف آغا بشجاعته وحكمته، وشارك في مقاومة جبل نابلس لحملة نابليون على البلد. وحين جاء الصدر الأعظم، يوسف ضياء باشا، لطرد الفرنسيين من الديار المصرية، أرسلت الفرمانات والمراسيم إلى يوسف الجرار، متسلم جنين، وخليل بك طوقان، متسلم نابلس، تحثهما على نجدة جيش السلطان والمشاركة في تلك الحرب. كما أن سليمان باشا، والي صيدا، استعان بيوسف آغا لمحاربة محمد باشا أبو المرق لإخراجه من يافا وقتله، بحسب الفرمانات السلطانية وفتوى شيخ الإسلام. وكان يوسف آغا قد عُين قبل ذلك، في سنة ١٢٢٠هـ/١٨٠٥ ـ ١٨٠٦م، متسلماً للواء نابلس، بالإضافة إلى جنين، ثم عُزل عن نابلس وأعيد موسى بك طوقان إلى منصبه، وبقي له الحكم في جنين فقط. وهكذا بقي يوسف آغا متسلماً لجنين حتى وافته منيته سنة ١٢٢٣هـ/أواخر سنة ١٨٠٨م.

وقد أدى دوراً مهماً في تاريخ المنطقة في ذلك العهد، وقوّى من مكانة آل الجرار

ونفوذهم. كما وطد حكمهم في لواء جنين، وأورث ذلك إلى ولديه أحمد وعبد الله من بعده لكنهما أضاعاه، كما ذكرنا ذلك سابقاً.

(١) إبراهيم العورة، «تاريخ سليمان باشا العادل» (صيدا، ١٩٣٦).
(٢) إحسان النمر، «تاريخ جبل نابلس والبلقاء»، الجزء الأول (نابلس، ١٩٧٥).
(٣) سجل المحكمة الشرعية في نابلس.

الجرار، أحمد آغا اليوسف

(توفي سنة ١٢٣٥هـ/ ١٨٢٠م)

كبير آل الجرار، ومن مشايخ جبل نابلس البارزين في العقد الثامن من القرن التاسع عشر.

تولى والده يوسف الجرار متسلمية نابلس وجنين عدة مرات حتى وفاته سنة ١٨٠٨م. وفي تلك المدة كان أحمد يساعده في الحكم وكيلاً له في نابلس أو في مهمات عينية أخرى. وبعد وفاة والده ورث مع أخيه محمد مكانته ودوره في الحكم. لكن برزت في تلك الفترة في جبل نابلس قوة شخصية موسى بك طوقان الذي تسلط على لواء نابلس وجنين أيضاً. وأدت تلك المنافسة القوية بشأن الحكم إلى اشتعال الحروب بين آل طوقان وآل الجرار، يساعدهم آل النمر وآل عبد الهادي. وقد تدخل ولاة عكا أكثر من مرة للمصالحة بين الصفين، ووقف سفك الدماء، إلا إن القتال كان يتجدد بين الفينة والأخرى. وفي سنة ١٢٣٥هـ/أوائل سنة ١٨٢٠م عزل والي الشام موسى بك طوقان عن حكم نابلس وولى مكانه متسلماً منافسه أحمد آغا الجرار. لكن القدر لم يسعف أحمد آغا طويلاً، فوافته المنية بعد أشهر قليلة من تعيينه. وبموته فقد آل الجرار زعيمهم، وفقد آل النمر نصيراً مهماً في حربهم على آل طوقان، بحسب قول المؤرخ لجبل نابلس والبلقاء. وفعلاً كانت وفاة أحمد آغا ضربة قوية لزعامة آل الجرار ومكانتهم في جبل نابلس وجنين، وتقدم عليهم بعد ذلك آل عبد الهادي واحتلوا مكانهم.

---

(١) إبراهيم العورة، «تاريخ سليمان باشا العادل» (صيدا، ١٩٣٦).

(٢) إحسان النمر، «تاريخ جبل نابلس والبلقاء»، الجزء الأول (نابلس، ١٩٧٥).

(٣) سجل المحكمة الشرعية في نابلس.

الجرار، عبد الله آغا

(توفي سنة ١٨٣٤)

أصغر أبناء «سلطان البر» يوسف آغا الجرار، ومتسلم لواء نابلس عشية الاحتلال المصري. شارك في ثورة سنة ١٨٣٤، وألقى إبراهيم باشا القبض عليه وأعدمه في تلك السنة.

تسلم عبد الله الجرار قيادة آل الجرار في جبل نابلس بعد وفاة أخيه الأكبر أحمد آغا سنة ١٨٢٠. لكنه كان شاباً طائشاً، لم يتسم بالحكمة والتعقل، فساهم في تقويض مكانة آل الجرار وإضعاف مكانتهم في جبل نابلس. وقد تسلم حكم لواء جنين فكان حليفاً للشيخ حسين عبد الهادي ومنافساً لأسعد بك طوقان.

في سنة ١٢٤٤هـ/١٨٢٨ ـ ١٨٢٩م نجح في الحصول على متسلمية نابلس، الأمر الذي أغاظ غريمه أسعد بك. ولما لم يسرع عبد الله الجرار في تقديم الطاعة لعبد الله باشا، حاكم عكا، في أواخر سنة ١٨٣٠، قرر هذا فتح قلعة سانور وهدمها. واستعان عبد الله باشا بالأمير بشير الشهابي فأتى بجموع جبل لبنان وعساكر عكا، وفاجأ سانور وحاصرها. ولما طال الحصار، ولم يستطع أحد من مشايخ نابلس إمداد القلعة المحاصرة، اضطر عبد الله آغا إلى الاستسلام، فهدمت القلعة وأُخذ عبد الله آغا أسيراً إلى قلعة عكا. ثم غيّر عبد الله باشا رأيه، بسبب الأخبار المتواردة عن تجهيزات محمد علي لفتح بلاد الشام، فأطلقه وعيّنه في حزيران (يونيو) ١٨٣١ متسلماً لجنين. وبعدها بفترة قصيرة، في صفر ١٢٤٧هـ/١ تموز (يوليو) ١٨٣١م، جاءه تعيين رسمي من الدولة العثمانية متسلماً للواء نابلس، بينما عُيّنَ الشيخ حسين عبد الهادي متسلماً لجنين.

ولما نجح جيش إبراهيم باشا المصري في فتح البلاد تقدم آل عبد الهادي وقاسم الأحمد على غيرهم، وخسر عبد الله الجرار حكمه، فشارك سنة ١٨٣٤ في قيادة الثورة، مع آل القاسم وغيرهم، على الحكم المصري الذي أضعف نفوذ العائلة شبه الإقطاعية. وانتقل مع الثوار من نابلس إلى جبل القدس ثم إلى الخليل، ومن هناك انسحبوا إلى الكرك. فلحق إبراهيم باشا بهم وألقى القبض عليهم، وأعدم عبد الله الجرار مع غيره

في عكا ودمشق، فكانت تلك ضربة موجعة أُخرى لمكانة آل الجرار ونفوذهم في ذلك العهد.

(١) إحسان النمر، «تاريخ جبل نابلس والبلقاء»، الجزء الأول (نابلس، ١٩٧٥).
(٢) سليمان أبو عز الدين، «إبراهيم باشا في سوريا» (بيروت، ١٩٢٩).
(٣) أسد رستم، «المحفوظات الملكية المصرية» (بيروت، ١٩٤٠ ـ ١٩٤٣).
(٤) سجل المحكمة الشرعية في نابلس.

الجرار، أحمد آغا

حفيد أحمد آغا اليوسف، حاول في الأربعينات والخمسينات من القرن التاسع عشر إعادة آل الجرار إلى زعامتهم وحكمهم في جبل نابلس لكنه فشل في ذلك.

فقد تقدم آل عبد الهادي على غيرهم من عائلات المنطقة أيام الحكم المصري. فلما عاد الحكم العثماني في بداية الأربعينات ظن أحمد آغا أن الفرصة حانت لإعادة عائلته إلى مركز الصدارة. وبعد أن حارب آل عبد الهادي وآل الجرار في صف واحد ضد آل طوقان في العشرينات، اتهم الشيخ حسين عبد الهادي بالتآمر على حلفائه سنة ١٨٣٠ والتسبب بقتل عبد الله الجرار سنة ١٨٣٤. وهكذا أشعل أحمد آغا حرباً جديدة على آل عبد الهادي في الخمسينات. لكن آل الجرار انقسموا إلى فريقين، الأمر الذي أضعف موقفهم في تلك الصراعات. وفي سنة ١٨٥٩ وقف أحمد آغا إلى جانب الجيش العثماني ضد آل عبد الهادي، الذين تحصنوا في قريتهم، عرابة. وكان يأمل بذلك أن تعود عائلته إلى مكانتها وحكمها في المنطقة. وقاد حروبه تلك من معقل العائلة في قرية جبع المتحكمة في الطريق الرئيسية بين نابلس وجنين. لكن آمال أحمد آغا خابت بسرعة. فبعد احتلال عرابة وهدمها، وجه العثمانيون سهامهم إلى سائر العائلات شبه الإقطاعية في المنطقة. فاعتُقل أحمد آغا نفسه مع آخرين من آل الجرار، وسيقوا إلى بيروت. وهكذا حقق العثمانيون خطتهم في استعادة الحكم المركزي المباشر على جبل نابلس، وفشلت آخر محاولة لآل الجرار في العودة إلى زعامتهم وحكمهم.

---

(١) إحسان النمر، «تاريخ جبل نابلس والبلقاء»، الجزء الأول (نابلس، ١٩٧٥).
(٢) سجل المحكمة الشرعية في نابلس.

الجزار، الشيخ عبد الله

(١٨٥٥ ـ ١٩٣٩)

أزهري، مفتي عكا وقاضيها في أواخر العهد العثماني وفي عهد الانتداب، ومؤسس المدرسة الأحمدية في أروقة جامع الجزار في عكا.

ولد عبد الله الجزار في مدينة عكا، وتحدر من أسرة جاءت فلسطين من المغرب العربي. ولذا، فهو لا يمت إلى أحمد باشا الجزار، حاكم عكا، بصلة قربى، وقد جاءه اسمه من الجامع الذي ارتبطت حياته به في عكا. درس علومه الابتدائية في كتاتيب المدينة ومدارسها، وأصبح منشداً في حلقات الذكر الشاذلية التي انضم إليها، وأخذ الطريقة الشاذلية عن الشيخ نور الدين اليشرطي، الذي ما لبث أن أرسله إلى الأزهر طلباً للعلم. ثم عاد إلى مسقط رأسه حاملاً شهادة العالمية، ضليعاً في اللغة العربية والفقه. فعُين مدرساً وخطيباً وإماماً في جامع الجزار في عكا. ثم التحق بالعمل في المحكمة الشرعية كاتباً، وتدرج في سلك القضاء حتى أصبح قاضياً شرعياً في عكا، فمفتياً للمدينة في أواخر العهد العثماني. وبعد الاحتلال البريطاني ظل في الإفتاء، وعينه المجلس الإسلامي الأعلى قاضياً شرعياً، فجمع بين الوظيفتين في إبان الانتداب أيضاً. وعلاوة على ذلك، فقد أسس المدرسة الأحمدية (نسبة إلى أحمد باشا الجزار، الذي أنشأ الجامع) في أروقة الجامع، فتخرج فيها رهط من الطلبة كان له شأن في المجتمع العربي الإسلامي في فلسطين وخارجها.

والذين اتصل حبلهم بحبل الشيخ الجزار وتتلمذوا عليه عرفوا فيه سمات الهيبة والوقار، وخبروه فقيهاً وراوية للحديث وحافظاً للنصوص، ومرجعاً في شؤون الفتوى، وتقياً صالحاً يهابه مواطنوه ويحترمه طلابه. وكان يتلو السيرة النبوية ليلة عيد المولد النبوي بصوت مؤثر رخيم. توفي في عكا ودفن في مقبرة الشيخ مبارك في المدينة. وقد حقق وطبع في عكا سنة ١٩٢٨ «رسالة الربيع بن الليث»، والأرجح أن لديه آثاراً مخطوطة لم تطبع وذهبت أدراج الرياح بذهابه من هذه الدنيا، على قول يعقوب العودات في كتابه «أعلام الفكر».

---

(١) يعقوب العودات، «أعلام الفكر والأدب في فلسطين» (عمان، ١٩٧٦).

(٢) بيان نويهض الحوت، «القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧ ـ ١٩٤٨» (بيروت، ١٩٨١).

الجعفري، محمد أفندي بن هاشم

(توفي سنة ١٢٢٨هـ/ ١٨١٣ ـ ١٨١٤م)

هو ابن الشيخ هاشم الجعفري الملقب بزيتون. تعلم في نابلس ثم في دمشق، وتضلع في المذهب الحنبلي حتى أصبح من أعلامه. وقد عين قاضياً في محكمة القدس الشرعية، على قول إحسان النمر، واختير لمناظرة علماء نجْد، فظهر أمره وكاد يقضي هو وصاحبه الشيخ إسماعيل القدومي هناك لولا أن الأمير سعود حماهما وأعادهما سالمين. وبعد رجوعهما أرسلا إليه كتاباً من العقيدة للسفاريني.

كان الشيخ محمد ورعاً زاهداً، ترك ثروة كبيرة لولده عمر، وبنى داراً فخمة جر إليها الماء، وأقام حولها حديقة لطيفة زاخرة بالأشجار والأزهار. وقد جاء في كتاب «مختصر طبقات الحنابلة» عن هاشم الجعفري في نابلس ما يأتي: «وبنو هاشم أبو الجعفري في نابلس بيت علم ومجد قديماً وحديثاً ونسبتهم إلى سيدنا جعفر بن أبي طالب.»

برز من هذه الأسرة أيضاً محمد مرتضى أفندي، الذي تولى غير مرة نقابة الأشراف في نابلس خلال العقدين الثالث والرابع من القرن التاسع عشر. وقد انتقلت النقابة أيامه إلى أسرة تفاحة وبقيت فيهم حتى نهاية الحكم العثماني.

---

(١) إحسان النمر، «تاريخ جبل نابلس والبلقاء»، الجزء الثاني (نابلس، ١٩٦١).

(٢) أكرم الراميني، «تاريخ نابلس في القرن التاسع عشر»، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان.

الجعفري، الشيخ منيب هاشم
(١٢٧٢ ـ ١٣٤٣هـ/ ١٨٥٥ ـ ١٩٣٥م)

نابلسي، أزهري، فقيه كبير وصاحب الفتاوى الشهيرة، تولى القضاء وعضوية مجلس تدقيق المؤلفات فعضوية محكمة التمييز في الأستانة.

هو منيب ابن السيد محمود بن مصطفى بن عبدالله بن محمد هاشم الجعفري. ولد في نابلس، وتلقى دروسه فيها على أخيه الشيخ حسين وعلى الشيخ عبدالله صوفان. ثم ذهب إلى الأزهر الشريف وتلقى العلوم فيه على علمائه البارزين، أمثال الشيخ محمد الأنبابي، والشيخ إبراهيم السقا، والشيخ محمد الأشموني، والشيخ أبي العز، وغيرهم. وقرأ على أساتذته الفقه وأصوله وعلم الكلام والتفسير والحديث والصرف والنحو والمنطق والبلاغة وغيرها، فأظهر ذكاءه واجتهاده.

وبعد خمسة أعوام أمضاها في الأزهر طلباً للعلم، أجازه أساتذته على الرغم من صغر سنه. وذُيلت الإجازة بهذه الأبيات:

ما شئت سله ترى منه البدائع في	كل الفنون بإتقان وإحصاء
واعجب لفضل كبير جازه صغر	عنه المشايخ في عجز وإعياء
تلك البداية فانظر ما نهايته	ما أقدر الله في صنع وإنشاء
فما رأيت نظيراً في فضائله	بل مثل فضل (منيب) لا يرى الرائي

عاد الشيخ منيب إلى نابلس يحمل شهادة العالمية من الأزهر، وعمل في التدريس. وكان أخوه الشيخ حسين مفتي نابلس إذ ذاك، فأرسله في مهمة له إلى الآستانة، وتعرف هناك إلى المشيخة الإسلامية. ونال تقدير مشايخها وإعجابهم فعُين عضواً في مجلس تدقيق المؤلفات. وبعد عامين اختير قاضياً شرعياً في طرابلس الشام، نُقل بعدها إلى لواء «قرة سي» في الأناضول، ثم إلى بنغازي في ليبيا وكيلاً للقضاء الشرعي، ثم عُين قاضياً شرعياً فيها. وعاد بعد ذلك إلى نابلس فعُين مفتياً للمدينة، ومكث في وظيفته تلك أعواماً خمسة. ثم انتدبته المشيخة الإسلامية عضواً في محكمة التمييز في الآستانة، فلبى الطلب، وزاول عمله فيها مدة من الزمن. ثم استقال من وظيفته تلك وعاد عشية الحرب العالمية الأولى إلى بلده، حيث عين مفتياً ثانية، وظلّ يشغل منصب الإفتاء في نابلس

حتى وفاته فيها بتاريخ ٢٥ شعبان ١٣٤٣هـ/ ٢١ آذار (مارس) ١٩٢٥م.

كان الشيخ منيب حكيماً صائب الرأي يكره التحزب والتجامل، مؤيداً للعثمانيين ومدافعاً عن السلطان عبد الحميد وسياسته في المجالس التي يحضرها في المدينة. وقد ترك طائفة من المؤلفات الفقهية واللغوية ما برحت مخطوطة، وأشهرها التالية:

١ ـ رسالة منظومة عن العبادات والمعاملات في المذهب الحنفي.
٢ ـ كتاب في التقليد والتلفيق والاجتهاد.
٣ ـ رسالة عن القدر والاختيار، وسماها الكسب.
٤ ـ رسالة فلسفية في الكلام على وحدة الوجود.
٥ ـ نظم متن السنوسية (أرجوزة في علم الوضع).

كما أنه علق على كتاب «فتوى خانه الجديد»، وكتب رسائل أُخرى في علم البيان والتعليم وغيره.

(١) إحسان النمر، «تاريخ جبل نابلس والبلقاء»، الجزء الرابع (نابلس، ١٩٧٥).
(٢) عمر كحالة، «معجم المؤلفين» (دمشق، ١٩٥٧ ـ ١٩٦١).
(٣) يعقوب العودات، «أعلام الفكر والأدب في فلسطين» (عمان، ١٩٧٦).

الجماعي، نجم الدين أفندي الخطيب

(توفي سنة ١٢٢٢هـ/ ١٨٠٧م)

رئيس خطباء المسجد الأقصى عشرات الأعوام، ونقيب الأشراف، ومفتي الحنفية والشافعية في القدس فترات قصيرة.

هو نجم الدين بن بدر الدين الجماعي الكناني، أحد علماء القدس وأعيانها البارزين في أواخر القرن الثامن عشر. توفي والده سنة ١١٨٧هـ/ ١٧٧٣ ـ ١٧٧٤م، بعد أن تولى إفتاء الحنفية مدة طويلة. لكن منصب الإفتاء لم ينتقل إلى نجم الدين، الابن الوحيد للفقيد، بل إلى حسن أفندي الحسيني، لأسباب لا مجال لتحقيقها هنا. وقد ترجم حسن أفندي للشيخ نجم الدين في كتابه عن علماء بيت المقدس في القرن الثاني عشر الهجري، فقال: «توفي بدر الدين وترك ولده المجيد مولانا نجم الدين الوحيد. سلك مسلك أبيه المرحوم وتحلى بمحاسن الشيم من منطوق ومفهوم، فقيهاً فاضلاً فرضياً كاملاً، صفاته حسنة لطيفة وذاته مستحسنة شريفة، محبوباً للخلق، محبوب الخصال أحواله أكمل الأحوال. وتولى إفتاء الحنفية برهة وأقام بخدمتها على أكمل منوال وهو الآن من الأعيان محبوب القلوب خال عن العيوب.»

تولى نجم الدين بعد ذلك، في العقدين الأولين من القرن الثالث عشر الهجري، وظائف إفتاء الحنفية والشافعية ونقابة الأشراف فترات قصيرة. أما وظيفة رئيس خطباء الأقصى فقد بقيت عليه طوال تلك المدة، وانتقلت بعده في عائلته حتى غلب عليها اسم الخطيب فيما بعد. وقد عُين قبل وفاته بنصف عام تقريباً، وللمرة الأخيرة، مفتياً للحنفية، ولم يبق فيها طويلاً هذه المرة لوفاته في أوائل شهر شوال ١٢٢٢هـ/ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٠٧م. وترك لولديه محمد وعبد الرحمن عقارات وأملاكاً كثيرة ووظائف تولياها من بعده، على رأسها خطابة الأقصى. أما النقابة والإفتاء فتولاهما أبناء آل الحسيني.

---

(١) حسن الحسيني، «تراجم أهل القدس في القرن الثاني عشر» (مخطوط).

(٢) سجل المحكمة الشرعية في القدس.

الجماعي، نجم الدين بن عبد الرحمن

مفتي الحنفية في بيت المقدس مدة قصيرة، ورئيس الخطباء في المسجد الأقصى مدة أطول.

هو نجم الدين بن عبد الرحمن حفيد الشيخ نجم الدين. بعد وفاة عمه محمد أفندي انتقلت وظيفة رئيس الخطباء في الأقصى إلى والده عبد الرحمن. ولما كان والده شيخاً هرماً راح يساعده وينوب عنه في وظائفه أحياناً.

في سنة ١٨٤٠ عين نجم الدين أفندي واحداً من أربعة عشر عضواً ضمهم مجلس الشورى في القدس. لكنه لم يكتف بذلك، وحاول التدخل في شؤون الإفتاء والحكم ليضمن وظائف والده الهرم بعد وفاته. وأثار طموحه المنافسين والحاسدين فصدر إليه التنبيه بعدم التدخل في شؤون لا تعنيه. وعُين والده سنة ١٨٤٣ مفتياً للحنفية، وكان هو ينوب عنه في أدائها أحياناً. فصدر له التنبيه والتحذير ثانية في ٢٠ أيار (مايو) ١٨٤٤، بعدم دخول المحكمة الشرعية وعدم التدخل في أمور الإفتاء. وهدده حيدر باشا الوالي في كتابه أنه «رعاية لشيخوخة الأفندي والده ما عاملناه بالإبعاد عن البلدة.» وتوفي والده بعد أشهر قليلة، وعادت وظيفة الإفتاء إلى عائلة الحسيني، وبقي لنجم الدين منصب رئيس الخطباء في الأقصى. وهكذا حافظت العائلة على وظيفتها تلك في الأقصى حتى علق الاسم بها وسقط اسم الجماعي الذي عرفت به في العهد العثماني.

(١) سجل المحكمة الشرعية في القدس.

الجوزي، د. بندلي صليبا

(١٧٨١ ـ ١٩٤٢)

رائد الاستشراق في روسيا، اشتهر مؤرخاً عربياً كبيراً وباحثاً لغوياً. تولى كرسي اللغة العربية في جامعة قازان حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، ثم كرسي أستاذ اللغة العربية في جامعة باكو بعد الثورة الاشتراكية وزوال الحكم القيصري.

ولد بندلي الجوزي في مدينة القدس في ٢ تموز (يوليو) ١٨٧١. وقد توفيت والدته في أثناء الوضع، وتوفي والده، وكان يعمل نجاراً، بينما كان بندلي في السادسة من عمره.

تلقى بندلي علومه الابتدائية وقسماً من دراسته الثانوية في دير «الإشارة» الصليبي المعروف بـ «دير المصلبة» في القسم الغربي من القدس. ثم انتقل إلى مدرسة «كفتين»، من أعمال طرابلس الشام، وتمكن من اللغة العربية وهو في السابعة عشرة من عمره. وتفوق في دراسته الثانوية فأرسل سنة ١٨٩١ لاستكمال علومه الدينية في الأكاديمية الدينية في موسكو. ولم يرغب في الاستمرار هناك، فانتقل إلى «أكاديمية قازان» سنة ١٨٩٥، وحصل منها على درجة الماجستير في اللغة العربية والدراسات الإسلامية سنة ١٨٩٩. وكان موضوع أطروحته «المعتزلة».

عاد بندلي إلى القدس سنة ١٩٠٠ ليبقى فيها، لكن السلطات التركية أجبرته على مغادرة البلد والعودة إلى روسيا. وهناك تزوج يودميلا لورنشيتڤنا رويڤا، وذلك سنة ١٩٠٣. وقد رُزق سبعة أبناء، ثلاثة ذكور وأربع بنات، اهتم بتربيتهم وتعليمهم فاحتلوا فيما بعد المراكز المرموقة في الجامعات السوفياتية. وفي سنة ١٩٠٩ عاد إلى الشرق الأدنى في بعثة علمية لمدة عام كامل أشرف خلالها على رحلة الطلبة الروس إلى فلسطين. وفي رحلته تلك تعرف إلى الكثيرين من أدباء فلسطين في ذلك العهد، ومنهم إسعاف النشاشيبي وجميل الخالدي، صاحب المخطوطات، وخليل السكاكيني. كما تعرف في بيروت إلى المستشرق الروسي كراتشفوفسكي الذي أوقف حياته على البحث والتدقيق في آداب اللغة العربية. وفي السنة التي أقام معظمها في فلسطين (١٩٠٩) شاهد التأخر والجهل وظلم السلطات العثمانية والإقطاعيين السائرين في فلكهم، فأخذ ينشر الأفكار التحررية، ويحرض الناس على كسر القيود، والثورة على أوضاعهم.

وعاد بندلي الجوزي إلى جامعة قازان بعد انتهاء سنة البعثة، واستمر يدرس اللغة العربية والتاريخ الإسلامي فيها. وبعد زوال الحكم القيصري انتقل إلى مدينة باكو، وعُين أستاذاً للأدب العربي في جامعتها. وظل يدرّس اللغة العربية وآدابها هناك حتى وافته المنية سنة ١٩٤٢. وقد كتب الكثير من الدراسات، وتصدى للمستشرقين، وانتقد قصر نظرهم وتعصبهم. ومع ذلك فقد وصفه المستشرقون بأنه كان مرجعاً خصباً من مراجعهم، وعرف عندهم باسم پندلي (Pandali). ومن مؤلفاته كتاب «الحركات الفكرية في الإسلام»، الذي نال بفضله الدكتوراه من جامعة موسكو.

ولم ينس الدكتور الجوزي مسقط رأسه، بل عاد لزيارته سنة ١٩٢٧، ثم في سنة ١٩٣٠. وقد ألقى خلال زياراته تلك محاضرات قيمة في التاريخ والحركات الفكرية والاجتماعية والفلسفية عند العرب. وفي سنة ١٩٣٠ أيضاً زار القاهرة مع صديقيه خليل السكاكيني وعادل جبر، فاحتفى بهم أهل الفكر في وادي النيل. وكتب الجوزي أبحاثاً ومقالات نشرها في المجلات العربية، كـ «المقتطف» و «الهلال» و «النفائس العصرية»، وغيرها. وكان يتقن من اللغات، إلى جانب العربية والروسية، عدة لغات أخرى هي: الفرنسية والإنكليزية والألمانية واليونانية القديمة والتركية والفارسية. وكان أيضاً يجيد اللاتينية والعبرانية والسريانية، ويقرأ الإيطالية والإسبانية بطلاقة.

ترك بندلي الجوزي مجموعة كبيرة من المؤلفات العربية والروسية منها:

١ - «تاج العروس في معرفة لغة الروس».
٢ - «الأمومة عند العرب» (مترجم عن ديكلن الهولندي، طبع سنة ١٩٠٢).
٣ - «مبادىء اللغة العربية لأولاد الغرب» (جزآن).
٤ - «الإسلام والتمدن».
٥ - «علم الأصول عند الإسلام».
٦ - «الحركات الفكرية في الإسلام» (طبع سنة ١٩٢٨ في بيت المقدس).
٧ - «أصل الكتابة عند العرب».
٨ - «أصل سكان سوريا وفلسطين المسيحيين».
٩ - «جبل لبنان، تاريخه وحالته الحاضرة».
١٠ - «العلاقات الأنجلو - مصرية» (طبع سنة ١٩٣٠).
١١ - «المصطلحات العلمية عند العرب المعاصرين» (طبع سنة ١٩٣٠).
١٢ - «القاموس الروسي - العربي» (جزآن).
١٣ - «تاريخ كنيسة أورشليم».

ويقدر عدد مؤلفاته باللغة الروسية، بين موضوع ومنقول، بستة وعشرين مؤلفاً، وترك تسعة مخطوطات بالروسية ومخطوطين بالعربية.

(١) خير الدين الزركلي، «الأعلام» (بيروت، ١٩٨٠).
(٢) يعقوب العودات، «أعلام الفكر والأدب في فلسطين» (عمان، ١٩٧٦).
(٣) نصري صليبا الخوري، «المؤرخ الفلسطيني بندلي الجوزي»، «جريدة الاتحاد» (٢/٣/١٩٨٤)، ص٤، منقولاً عن: «فلسطين الثورة»، ١١/٢/١٩٨٤.

الجيوسي، الشيخ أحمد أبو عودة

شيخ ناحية بني صعب من بلاد نابلس، وكان في تلك الناحية قلعة حصينة، كانت معقلاً لآل الجيوسي، تعرف باسم قلعة صوفين.

كانت ناحية بني صعب تحت زعامة آل الجيوسي، لكن موسى بك طوقان، متسلم نابلس، حاول التخلص من منافسيه في نواحي لواء نابلس فضمن، بأمر سلطاني، مشيخة الناحية لأخيه محمد بك طوقان في أواخر العقد الأول من القرن الماضي. غير أن الشيخ أبو عودة الجيوسي لم يستسلم، فقاوم آل طوقان على الرغم من الأمر السلطاني الذي في يدهم. فجمع أعوانه وتمرد على موسى طوقان، ورفض دفع الضرائب المطلوبة إلى والي الشام. فاستعان الأخير بوالي صيدا، سليمان باشا، وفتح قلعة صوفين وأخرج سكانها منها وهدمها. وبعد ذلك سافر الشيخ أحمد إلى عكا، وترامى على أعتاب كتخدا الباشا علي بك، وترجاه في تدبير معاش له ولعياله ولابن عمه عساف، بعد أن خسروا مشيخة الناحية. فامتثل قائمقام الباشا لطلبه وعينّ له ولابن عمه ثلاث قرى في الناحية هي: كور، وباقة بني صعب، والفندق. والتزم الشيخ أحمد أن يكتفي بذلك وألاّ يحاول التعدي على باقي قرى الناحية أو مقارشتها. وقد شهد على هذا الاتفاق في عكا عدد كبير من مشايخ بلاد نابلس: الجرار والبرقاوي والجماعين، وغيرهم. وهكذا بقيت ناحية بني صعب لآل طوقان. وبعد وفاة محمد طوقان انتقلت إلى أسعد بك، ابن شقيق المتسلم موسى بك طوقان. لكن هذا التغيير كان موقتاً، فعاد آل الجيوسي إلى مشيختهم على الناحية في أواخر العقد الثالث. وكان شيخ الناحية هذه المرة عبد الوهاب الجيوسي، بحسب سجلات المحاكم الشرعية في نابلس.

---

(١) إبراهيم العورة، «تاريخ سليمان باشا العادل» (صيدا، ١٩٣٦).

(٢) سجل المحكمة الشرعية في نابلس.

الجيوسي، عبد اللطيف
(١٨٨٢ ـ ١٩٣٧)

كاتب وصحافي خضرم وواسع الاطلاع. كتب وعمل في الأندية الثقافية والأدبية في عهد آل عثمان وفي إبان الانتداب البريطاني.

ولد عبد اللطيف في كور، موطن آل الجيوسي في ناحية بني صعب (طولكرم)، ونشأ في بيئة محافظة. وبعد دراسته التمهيدية التحق بالمدرسة الإعدادية في نابلس. ومنها قصد بيروت، وانتسب إلى المدرسة السلطانية، ثم بارحها إلى إستنبول، ودخل «الكلية الملكية». اشتهر في العاصمة العثمانية أديباً باللغة التركية، وكان ينشر مقالاته في جريدتي «اقدام» و«طنين» التركيتين. وعُرف باطلاعه الواسع على التاريخ العربي والإسلامي. وخلال دراسته في الآستانة، انتسب إلى «المنتدى الأدبي» الذي كان آنذاك برئاسة عبد الكريم الخليل.

وبعد أن تخرج في «الكلية الملكية» في جامعة الآستانة، عُين مديراً لأحد أقضية حوران، فكان مثال الإداري الحازم والموظف النزيه. واستجابة لطلب والده، استقال من عمله وعاد إلى موطنه، حيث درّس وأرشد. وعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى عُين مديراً عاماً للتموين في قضاء طولكرم. وفي عهد الانتداب تيقظ لنيات الإنكليز وأطماع الحركة الصهيونية، فكتب ينبه إلى تلك الأخطار. كما دعا إلى التنظيم السياسي القائم على الدرس والتخطيط، وتأسيس المدارس وتحرير المرأة. وقد نشر معظم مقالاته الصحافية في جريدة «الكرمل» الصادرة في حيفا.

في مساء يوم ١١ أيار/مايو ١٩٣٧توفي هذا الشيخ الجليل في إثر اصابته بذبحة صدرية حادة، فخسر به الوطن العربي والشعب الفلسطيني كاتباً واعياً بعيد النظر ومرشداً اجتماعياً مثقفاً.

---

(١) يعقوب العودات، «أعلام الفكر والأدب في فلسطين» (عمان، ١٩٧٦).

حبيب حنانيا، جورجي

(١٨٥٧ ـ ١٩٢٠)

أديب وصحافي ومؤسس جريدة «القدس» التي عمل فيها أوائل الصحافيين والأدباء المقدسيين أمثال الشيخ علي الريماوي.

هو حفيد عيسى حبيب حنانيا، العضو المسيحي الوحيد في «محكمة التمييز»، أي المحكمة العليا في العهد العثماني. تلقى جورجي دروسه في صغره في مدرسة المطران غوبات، على جبل صهيون، ثم تابع تحصيله بعد ذلك تحصيلاً ذاتياً. وعمل في المطابع أعواماً عدة، ثم أحضر من أوروبا آلات جديدة للطباعة. وفي سنة ١٨٩٩ استأذن الحكومة المحلية في القدس لنشر جريدة عربية تخدم الدولة والبلد. لكن طلباته المتكررة لم تلق تجاوباً من السلطات، حتى قيام الانقلاب في تركيا سنة ١٩٠٨. وفي تلك المدة استمرت مطبعته في إصدار جريدة الحكومة الرسمية، ومطبوعات حكومية رسمية أخرى، بالإضافة إلى طبع ٢٨١ كتاباً بلغات مختلفة منها ٨٣ كتاباً عربياً.

ولما زال عهد عبد الحميد وأعيد الدستور، حصل جورجي على الرخصة التي طال انتظاره لها، وأصدر العدد الأول من جريدة «القدس» في أيلول (سبتمبر) ١٩٠٨. وكان يستأجر صحافيين لتحريرها، من بينهم الشيخ علي الريماوي، من الشخصيات الأدبية المعروفة والمرموقة في القدس قبل الحرب العالمية الأولى. وكانت نية جورجي أن يجعل جريدته التي كانت تصدر مرتين في الأسبوع جريدة يومية، لكن الأمر لم يتيسر له. وواجهت الجريدة مشكلات مادية فتأخرت حالها، وهو ما أدى في النهاية إلى هجرة جورجي إلى الإسكندرية. وهناك عمل في الطباعة والنشر أيضاً وعني بنشر تقويم سنوي أطلق عليه اسم «النتيجة القدسية لأبناء كنيسة الروم الأرثوذكسية». وفي مقدمة التقويم، الذي صدر سنة ١٩١٨، أعرب جورجي عن سروره «لسقوط القدس في يدي اللورد اللنبي، ولسقوط الاستبداد وارتفاع راية السلام والهدوء على يدي الحكومة البريطانية.» وأعرب عن أمله بأن تفتح أبواب المدينة المقدسة وأن تنتهي الحروب العالمية. فكان بذلك أحد الذين غرر الاستعمار البريطاني بهم وبهرهم سراب حريته وعهوده في ذلك العهد.

---

(١) أحمد خليل العقاد، «الصحافة العربية في فلسطين» (دمشق، ١٩٦٧).

(٢) يعقوب يهوشوع، «تاريخ الصحافة العربية في فلسطين في العهد العثماني» (القدس، ١٩٧٤).

(٣) يوسف خوري، «الصحافة العربية في فلسطين ١٨٧٦ ـ ١٩٤٨» (بيروت، ١٩٧٦).

حتحت، د. محمد توفيق

(١٢٩٩ ـ ١٣٥٢هـ/ ١٨٨١ ـ ١٩٣٤م)

الطبيب الحاذق، والحكيم الوطني الصادق، ابن الحاج يوسف بن فخر التجار عبد الرحمن جلبي بن الحاج إبراهيم حتحت.

ولد محمد توفيق في غزة، وتردد على المكاتب الابتدائية، وأتم تحصيله فيها سنة ١٣٠٩هـ/ ١٨٩١ ـ ١٨٩٢م. ثم درس مدة أربع سنوات في المكتب الرشدي في غزة، وانتقل بعدها إلى المدرسة العلمية في الجامع الكبير العمري في المدينة. وفي أواخر سنة ١٣١٦هـ/ بداية ١٨٩٩م، سافر إلى بيروت ودخل المكتب السلطاني، وأتم الدراسة فيه، ثم دخل مكتب الحقوق. وسافر إلى الآستانة لإكمال تحصيله في مكتب الحقوق لكنه التحق هناك بالكلية الطبية. وبقي فيها حتى أتم تحصيله وثابر على الجد حتى بلغ غايته، وحاز على الشهادة العالية في الطب. ثم ثابر على التمرين والتطبيق في المستشفيات الكبيرة في العاصمة العثمانية. ولما نشبت حرب البلقان، خدم مع الجيوش العثمانية برتبة طبيب ضابط، وبقي في الخدمة العسكرية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. وسبق أن عُين طبيباً في مكة في العهد العثماني، وحين قامت ثورة الشريف حسين في الحجاز استُخدم في جيشه حتى صار الطبيب الخاص للملك نفسه. وحج مرتين، وتزوج في مكة، سنة ١٣٣٦هـ/١٩١٨م، كريمة حسام الدين أفندي، مدير البريد والبرق في الحجاز. ثم استقال من الخدمة في البلاد الحجازية، وحضر مع عياله إلى غزة سنة ١٣٣٨هـ/ ١٩٢٠م، وصار يمارس مهنة الطب فيها. وكان يغلب عليه الزهد والقناعة، ويعطف على الفقراء والمساكين، ويعالجهم مجاناً، فصار محبوباً من جميع أهل غزة. وقد عينه المندوب السامي قاضياً فخرياً في محكمة البلدية في ٢٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٥. وبقي يخدم أهل بلده ويطببهم حتى ألمت به نزلة شديدة على الرئة والقلب لم تمهله سوى ثلاثة أيام، توفي بعدها يوم الأحد، الموافق ٢٨ رمضان ١٣٥٢هـ/ ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٤م. وكان الطبيب الغزّي الوحيد في ذلك العهد الذي تخرج في الكلية الطبية في العاصمة العثمانية، وعاد إلى بلده ليخدم أهله، فكان حزن الأهالي على رحيله عظيماً.

---

(١) عثمان الطبّاع، «إتحاف الأعزة في تاريخ غزة»، جزآن (مخطوط).

الحسيني، أحمد محيي الدين أفندي

(١٢٢٣ ـ ١٢٩٥هـ/١٨٠٨ ـ ١٨٧٨م)

العلامة والفقيه والأديب ومفتي غزة في النصف الثاني من القرن الماضي.

غلب لقب الحسيني، نسبة إلى الحسين بن علي، على الكثير من عائلات الأشراف في مدن فلسطين، ومنها غزة والقدس وغيرهما. قيل في عائلة عبد الحي إنها جاءت من طرابلس الشام وجعلت غزة موطنها منذ القرن الحادي عشر الهجري. لكن صاحب «إتحاف الأعزة» يقول إنه شاهد شجرة نسب العائلة التي تعود إلى الشيخ بدر الحسيني، دفين وادي النسور في القدس. تولى أولاد الشيخ عبد الحي وأحفاده القضاء والإفتاء في غزة جيلاً بعد جيل خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

أحمد محيي الدين هو الابن الوحيد للعلامة الشيخ عبد الحي، الذي انحصرت فيه الوظائف المهمة الثلاث: القضاء والإفتاء في مدينة غزة، والخطابة في الجامع الكبير العمري. ولد في غزة سنة ١٢٢٣هـ/ ١٨٠٨م، وتربى في حِجر والده. طلب العلم في غزة على الشيخ يوسف أبي زهرة، ومفتي الشافعية محمد نجيب النخال، وشيخ الحنفية صالح السقا. ثم رحل إلى الجامع الأزهر لإكمال تحصيله ودروسه فيه على علماء عصره الشيخ حسن القويسني، ومفتي الديار المصرية الشيخ أحمد التميمي الخليلي، وغيرهما. وأجازه مشايخه بالإفتاء والتدريس، وعاد إلى غزة سنة ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م، ومكث هناك نحو خمسة أعوام. فتنازل والده له عن وظيفة الإفتاء، وظهر فضله وارتفعت منزلته عند الحكام والعربان وأهل القضاء. وقد وصفه الشيخ الطباع الذي ترجم له أنه كان كمفتي الخليل الشيخ خليل التميمي، ومفتي دمشق السيد محمود أفندي حمزة، متضلعاً في الفقه، وله دراية تامة في الفتوى، فتواردت عليه الفتاوى من كل صوب. وقد جُمعت فتاواه في مجلد كبير لكنها ضاعت مثل معظم مخطوطات علماء هذا البلد. وكان له معرفة تامة في التاريخ والأدب، وعنده ملكة قوية في الشعر، واستحضار عظيم في المحاورات والمطارحات. كما كان له عناية بالمصالح العامة والأمور الخيرية، ويبذل همة زائدة في بناء جامع ومدرسة عند مزار السيد هاشم. واستحصل لهذا المشروع على معونة كبيرة من السلطان عبد المجيد، وحض الأعيان والأثرياء على المساهمة فيه حتى تم كما يريد. وكثر حساده، على عادة أهل البلد، فكادوا له حتى فُصل عن وظيفة الإفتاء

سنة ١٢٧٨هـ/ ١٨٦١م، وصدر الأمر بنفيه فاختار القدس وتوجه إليها، وأقام فيها مدة ثم عاد إلى غزة، وأعيد إلى وظيفته، لكن وُوجه باضطراب وحركات بسبب انتقاده للسياسة العثمانية الجديدة المتمثلة في التمغرب ومركزية الحكم في فترة التنظيمات. وأحس بالنفي ثانية سنة ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٥م، فسافر خلسة إلى مصر عن طريق العريش، وأقام فيها مع أنجاله نحو عام ونصف العام. وفي مصر، اتصل بالخديوي إسماعيل، وقدم له قصيدة مدح، فتوسط حاكم مصر له حتى صدر العفو عنه والترخيص له بالرجوع إلى غزة. وكان رجوعه في رمضان ١٢٨٣هـ/كانون الثاني (يناير) ١٨٦٧م، وأعيدت إليه وظيفة الإفتاء. وللمرة الثالثة قامت فتن ومفاسد حتى رفع من وظيفته وعُين مكانه الشيخ داود وتيدة البكرية. وأعيد إلى وظيفته بعد مدة، ثم، في سنة ١٢٩٣هـ/١٨٧٦م، فصل عنها ونفي إلى الشام، فنزل عند الأمير عبد القادر الجزائري بمزيد العناية والحفاوة. وفي سنة ١٢٩٤هـ/ سنة ١٨٧٧م عاد إلى غزة، وكانت الشدائد لا تزيده إلا إقداماً وجرأة لكنه لم يعمر طويلاً فكانت وفاته فيها في ٦ ذي القعدة ١٢٩٥هـ/ الأول من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٧٨م. ودفن في أعلى تربة باب البحر القديمة، المقابلة لمدفن الشيخ شعبان أبو القرون، وكُتب على ضريحه أبيات من الشعر أولها:

إن هذا قبر نجل المصطفى   محيي دين الله مفتي العصر أحمد

ورثاه جماعة من العلماء والفضلاء، منهم الشيخ راشد المظلوم والشيخ أحمد بسيسو بمرثيتين. وقد خلّف أنجالاً وأعلاماً أبرزهم حنفي أفندي، المفتي، وحسين أفندي.

---

(١) سليم عرفات المبيض، «غزة وقطاعها» (القاهرة، ١٩٨٧).

(٢) عثمان الطبّاع، «إتحاف الأعزة في تاريخ غزة»، الجزء الثاني (مخطوط).

الحسيني، حسين أفندي

(١٢٥٧ ـ ١٣٢٧هـ/ ١٨٤١ ـ ١٩٠٩م)

القاضي في صور وحيفا والخليل في أواخر العهد العثماني، وأحد علماء غزة وأعيانها، ونقيب الأشراف فيها مدة قصيرة.

ولد في غزة، وتربى في حِجر والده الشيخ أحمد محيي الدين وأمه عائشة أخت الشيخ عايش الوحيدي، شيخ عربان غزة، حتى صارت له معرفة في التاريخ والأدب والنظم والنثر. توجه إلى مصر مع والده الذي كان قد عزل عن وظيفته سنة ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٥م. وقد أمرت الدولة بإعدام حسين مع الشيخ سليمان الهزيل، شيخ عرب التياهة، فبقي في مصر مدة حتى استحصل على العفو عنه بوساطة إسماعيل باشا، خديوي مصر، وأعيان العلماء فيها. ثم توجه إلى الآستانة، وحاز فيها التوفيق والقبول، وأعاد وظيفة الإفتاء إلى والده، واستحصل على نيابة قضاء صور. فتوجه إليها ومكث فيها قاضياً ستة أعوام. ثم تولى نيابة قضاء حيفا ومكث فيها عامين. وعاد بعدها إلى غزة التي شهدت حركات ومفاسد كثيرة رحل بسببها إلى دمشق، ونزل مع والده عند الأمير عبد القادر الجزائري. ثم عاد إلى غزة سنة ١٢٩٤هـ/ ١٨٧٧م، وعُين فيها عضواً ومستنطقاً في محكمة البداية. ثم رفع من ذلك، وعُين فيما بعد رئيساً لمجلس البلدية في أول فترة تأليف المجلس، ثم ألغي ذلك المجلس أعواماً عدة. ولزم حسين مصالحه وأملاكه، وتعاطى مزارعه وأشغاله، وتملك أراضي في عدة قرى، واشترى بيارات في يافا، وأنشأ في جورة عسقلان بيارة حسنة، ومثلها في قرية دير البلح. ثم لزم ديوانه، لكبر سنه وبسبب مرضه مدة طويلة. وعين متولياً على وقف حسين باشا مكي، لأن جدته من ذريته، وتوجهت عليه وظيفة قائمقام نقيب السادة الأشراف. ثم صار يحب العزلة والإقامة في بياراته في قرية الجورة لحسن موقعها وطيب هوائها، وبقي فيها حتى توفي هناك ضحى يوم الأحد الموافق ١٣ شعبان ١٣٢٧هـ/ ٣٠ آب (أغسطس) ١٩٠٩م. ونقل إلى غزة ودفن في موضع مجاور لداره.

له نثر ونظم لم يُحفظا ولم يُجمعا، ورسالة في الحرية. وقد رثاه الشيخ محيي الدين عبد الشافي. ولم يخلف ذكوراً غير ولده محيي الدين باشا، الذي تولى نقابة الأشراف مدة قصيرة وتوفي سنة ١٣٤٨هـ/ ١٩٢٩ ـ ١٩٣٠م.

---

(١) عثمان الطبّاع، «إتحاف الأعزة في تاريخ غزة»، الجزء الثاني (مخطوط).

الحسيني، حنفي أفندي

(١٢٦٢ ـ ١٣٢١هـ/١٨٤٦ ـ ١٩٠٣م)

العالم الأجل والفقيه الوجيه، مفتي غزة وابن مفتيها.

ولد في غزة سنة ١٢٦٢هـ/ ١٨٤٦م، وحصَّل العلم على يدي والده أحمد محيي الدين، وابن عمه الشيخ عبد الرزاق، والشيخ نجيب النخال، والشيخ داود البكرية، والشيخ عبد اللطيف الخزندار، والشيخ سليم شعشاعة. ورحل مع والده إلى مصر سنة ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٥م، وحضر الدروس على علماء الأزهر، مثل الشيخ عبدالله الدرستاوي، والشيخ إبراهيم الزرو، وأضرابهما. ثم عاد إلى غزة، واعتكف بعد وفاة والده في غرفة كتبيته المشهورة في جامع السيد هاشم، واشتغل بالعلم، ودرس فيه وعين إماماً ومدرساً. ثم عُين سنة ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٢ ـ ١٨٨٣م رئيساً للمعارف، واشتهر فضله، ثم رفع منها سنة ١٣٠٤هـ/ ١٨٨٦ ـ ١٨٨٧م. وعين في العام التالي في وظيفة الإفتاء وأعيدت إليه رئاسة مجلس المعارف. كما عين رئيساً لمجلس الأوقاف. وقد تحسنت أوضاع المعارف والأوقاف في مدته، وبقي في وظائفه حتى سنة ١٣١٤هـ/ ١٨٩٦ ـ ١٨٩٧م، حين وقعت فتن ومفاسد، فرفع من وظائفه وأُلغيت وظيفة الإفتاء بعده. وبسبب الدسائس عليه، نُفي وأخوه عبد الحي وولده، إلى ولاية أنقرة، فأُخذوا إليها بحراً من يافا في ليلة ٢٦ رمضان ١٣١٥هـ/ ١٨ شباط (فبراير) ١٨٩٨م. وبقي حنفي منفياً إليها حتى وفاته بذات الرئة سنة ١٣٢١هـ/ ١٩٠٣م. ولم يعقب من الذكور غير ولده السيد أحمد عارف. وكانت هذه الفترة بداية لليقظة القومية التي ساهم فيها وابنه المذكور، فدفعا ثمناً باهظاً لمعارضتهما السياسة العثمانية.

---

(١) عثمان الطبّاع، «إتحاف الأعزة في تاريخ غزة»، الجزء الثاني (مخطوط).

(٢) إبراهيم السيد عيسى المصري، «مجمع الآثار العربية»، الجزء الأول (دمشق، ١٩٣٦).

الحسيني، عبد الحي أفندي

(توفي سنة ١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م)

خطيب الجامع الكبير في غزة، وعضو مجلس البلدية ومجلس الإدارة فيها. تخاصم مع الحكام في غزة والقدس حتى صدر الأمر بنفيه مع أخيه المفتي وولده سنة ١٣١٥هـ/ ١٨٩٨م.

هو عبد الحي بن الحاج أحمد محيي الدين. ولد في غزة، وطلب العلم فيها حتى تقدم بين الناس وظهر، وسافر إلى مصر والآستانة، وتنقل في البلاد، واكتسب فضلاً وأدباً. وعين عضواً في مجلس البلدية ومجلس الإدارة، وتولى الخطابة في الجامع الكبير موقتاً في بادىء الأمر، ثم آلت إلى عائلته بعد انقراض عائلة الخطيب الترماشي. وتفوق بحسن الخطابة، ووجهت إليه الرتب العلمية مثل «آية إزمير» ونيشان مجيدي. وتولى نظارة وقف آل رضوان لاستحقاقه فيه عن أمه الحاجة عالمة بنت بهرام بك. ثم تولى نظارة وقف حسين باشا مكي، وأناب عنه فيه الحاج نعمان عرفات القدوة.

ومارس عبد الحي كتابة التاريخ والأدب حتى صار له ملكة قوية في النثر والنظم. وكان يجل العلماء ويكرمهم ويباحثهم ويتودد إليهم. وصفا الوقت له ولأخيه المفتي مدة، ودان لهما الخاص والعام وأرباب الوظائف والحكام. ووشى بهما حسادهما إلى الدولة، وكثرت عليهما الشكاوى حتى رفع عبد الحي من وظيفته فتوجه إلى الآستانة سنة ١٣١٠هـ/ ١٨٩٢م. واتصل بالشيخ محمد أبي الهدى الصيادي، وأخذ عنه الطريقة الرفاعية، وصار من أجلّ خواصه، فلم يستفد أخصامهما من شكاياتهم. ثم تخاصم مع الحكام أمثال حسن بك، وجمال بك قائمقام غزة، وتوفيق بك متصرف لواء القدس. وتغلبت عليه الحدة وسرعة الغضب وحب النفوذ وعدم الخنوع، فكثرت عليه الضغائن والتشكيات حتى صدر الأمر بنفيه مع أخيه المفتي وولده. فأُخذوا من غزة في ليلة ٢٦ رمضان ١٣١٥هـ/ ١٨ شباط (فبراير) ١٨٩٨م إلى يافا ومنها في باخرة خاصة إلى أنقرة في بلاد الأناضول.

كتب عبد الحي مقالات ومحاورات وخطباً عديدة، وقصة مولد، وأرجوزة في المواعظ والحكم نظمها في أثناء وجوده في أنقرة. ثم صدر العفو عنه بعد موت أخيه ورجوع ولده. فحضر إلى غزة في شعبان ١٣٢٣هـ/ أواخر سنة ١٩٠٥م. واستولى عليه المرض العصبي وأثر في أعضائه ولسانه وبصره، فلزم بيته وأقل من الاجتماع إلى

الناس، وتوفي أصغر أولاده، وصفي، وهو في شبابه فعظم حزنه وزاد في مرضه حتى توفي في ليلة ١٦ صفر ١٣٣٠هـ/٥ شباط (فبراير) ١٩١٢م، ودفن في أعلى التربة المقابلة لمقبرة الشيخ شعبان في غزة. وخلفه ابنه الخطيب سعيد أفندي والمحامي المعروف فهمي أفندي.

(١) عثمان الطبّاع، «إتحاف الأعزة في تاريخ غزة»، الجزء الثاني (مخطوط).

الحسيني، أحمد عارف

(١٢٩٠ ـ ١٣٣٥هـ/ ١٨٧٣ ـ ١٩١٧م)

مفتي غزة حتى سنة ١٩١٢ حين اختير عضواً لمجلس المبعوثان العثماني في الآستانة. وكان من نشيطي الحركة القومية العربية فأعدمه الأتراك في القدس مع نجله مصطفى أفندي.

هو أحمد عارف بن حنفي أفندي الحسيني مفتي غزة. غضبت الدولة على والده لعدم انقياده لها فنفته ونُفي معه إلى ولاية أنقرة سنة ١٨٩٨. ودرس في غزة على والده، وعلى الشيخ عبد اللطيف الخزندار، والشيخ حامد السقا، والشيخ سليم شعشاعة. وفي مدة نفيه مع والده وعمه أتقن اللغة التركية. ولما صدر العفو عنه، بعد وفاة والده، عاد إلى غزة في صفر ١٣٢٣هـ/ نيسان (أبريل) ١٩٠٥م. استُقبل في موطنه استقبالاً عظيماً، ومدحه الشيخ محيي الدين عبد الشافي بقصيدة غرّاء. ثم عين عضواً في مجلس الإدارة سنة ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م، واستمال متصرف القدس إليه، وصارت له سطوة وكلمة نافذة، وانتُخب لوظيفة الإفتاء بعدما أُلغيت اثني عشر عاماً، منذ عزل والده عنها. كما عين خطيباً ومدرساً في جامع السيد هاشم، وأناب عنه عثمان الطبّاع في تلك الوظائف. ثم عين عضواً في المجلس العمومي في القدس، وانتخب عضواً في مجلس المبعوثان، وسافر إلى الآستانة يوم السبت ١٧ جمادى الأولى ١٣٣٠هـ/ ٤ أيار (مايو) ١٩١٢م، وقد اختاره لذلك حزب «الاتحاد والترقي». وفي الآستانة عمل مثل سائر أعضاء مجلس المبعوثان عن متصرفية القدس في مقارعة الصهيونية ومحاربة مشاريعها الرامية إلى شراء الأراضي والاستيطان في فلسطين. وقد نبه في مقالاته وخطبه إلى أن الصهيونية ليست خطراً على فلسطين فحسب، بل تشكل خطراً على الدولة العثمانية كلها. ولما نشبت الحرب العالمية الأولى اختير عضواً دائماً في المجلس العمومي في القدس عن غزة، فأقام فيها. ثم لاحقته السلطات العثمانية وحكمت عليه بألا يغادر القدس، فصار لا يخرج منها إلا بإذن لبعض مصالحه الضرورية. وفي محرم ١٣٣٥هـ/ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٦م صدر أمر بنفيه إلى بلاد الأناضول، فخاف أن تفتك الحكومة التركية به فأخذ إذناً وحضر إلى غزة لقضاء بعض مصالحه. وفي غزة رتب محاولة للهرب إلى حدود مصر، حيث يقيم جيش الإنكليز، لكن السلطات العثمانية قبضت عليه وعلى ابنه، وأعادتهما إلى السجن في غزة. وبعد أيام نُقل إلى القدس، ووضع في سجن

المسكوبية حتى صدر الحكم عليه شنقاً وعلى ولده رمياً بالرصاص لأن الثاني كان ضابطاً في الجيش العثماني. ونفذ فيهما الحكمان يوم الأربعاء الموافق ٢٣ ربيع الأول ١٣٣٥هـ/ ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩١٧م، ودفنا في القدس خارج باب الأسباط. وقيل إنه تلقى إعدام ابنه أمام عينيه بصبر وثبات، وقال لما قدموه إلى المشنقة «فلتحيى العرب». وفي عيد الفطر سنة ١٣٣٦هـ/ ١٩١٨م أقيمت لذكراه حفلة قومية، واتجه جمع غفير من أمام المحكمة الشرعية إلى ضريحه وضريح ولده مصطفى. وسار في المقدمة الحاكم العسكري الإنكليزي ومعاونه جبرائيل بك حداد. وفي الحفل تلا الشاعر الشيخ علي الريماوي قصيدة جاء فيها:

فديت بروحك الوطن المفدى ... فليت الظالمين به فداكا
فما قتلوك وقتشد لذنب ... ولكن ما رضخت إلى عداكا

وإجمالاً، فقد كان أحمد عارف من أعلام عصره البارزين في فلسطين. وامتاز بالذكاء، والجرأة، والإقدام، والسخاء، وكان يحب الشعر والأدب.

---

(١) إبراهيم السيد عيسى المصري، «مجمع الآثار العربية»، الجزء الأول (دمشق، ١٩٣٦).
(٢) عثمان الطبّاع، «إتحاف الأعزة في تاريخ غزة»، الجزء الثاني (مخطوط).
(٣) Neville J. Mandel, *The Arabs and Zionism Before World War I* (California, 1976).

الحسيني، بدر بن موسى الوفائي

(توفي بعد سنة ١٢٣٣هـ/ ١٨١٧ ـ ١٨١٨م)

عالم أزهري توطن القاهرة، وعمل في التدريس. وكان أحد العلماء غير المصريين القليلين الذين أدوا دوراً اجتماعياً وسياسياً مهماً في ذلك العهد. وكان أحد قادة ثورة القاهرة الشعبية في تشرين الأول (أكتوبر) ١٧٩٨. ولما أخمد الفرنسيون تلك الهبة الشعبية فر من وجههم. ثم عاد إلى القاهرة مع خروج الفرنسيين، وسكن حارة الحسينية ثانية، وبقي فيها إماماً وخطيباً ومدرساً حتى توفي ودفن هناك.

هو بدر الدين بن موسى بن مصطفى، المعروف بابن النقيب لأن جدوده تولوا النقابة في بيت المقدس حتى عُزلوا عنها بعد ثورة النقيب في أوائل القرن الثامن عشر.

وكانت عائلة الوفائي الحسيني (أو أولاد كريم الدين، على اسم أحد أجدادهم) تشغل مناصب بارزة في القدس وخارجها، مثل نقابة الأشراف، والإفتاء والقضاء خلال العهد العثماني. وفي أواخر القرن السابع عشر، آلت نقابة الأشراف في القدس إلى مصطفى، جد بدر الدين، ومن بعده لابنه البكر محمد. وتزعم هذا قيادة ثورة كبيرة ضد الحكم العثماني استمرت أكثر من عامين كانت سبباً لاضمحلال دور العائلة. وقد أُعدم النقيب، وهرب أخوه موسى إلى غزة. وعفت الدولة عن موسى وسمحت له بالعودة إلى القدس واستعادة أملاكه، لكنه ظل يتردد على غزة، وفيها ولد بدر الدين، وكان قاصراً سنة ١٧٣٩، بحسب وثائق المحكمة الشرعية.

هاجر بدر الدين مع أخيه الأكبر، علي، إلى القاهرة بعد وفاة والديهما في أواسط القرن الثامن عشر. وهناك أكملا تحصيلهما في الأزهر، وسكنا حي الحسينية، وأصبح علي من أبرز علماء مصر وذا منزلة خاصة عند أمراء مصر المماليك. فلما مات السيد علي سنة ١١٨٦هـ/ ١٧٧٢م ورث أخوه بدر الدين منزلته ومنزله. وقدَّم الأمير محمد بك أبو الذهب لبدر الدين خمسمئة ريال لتجهيز لوازمه. وجلس بدر الدين مكان أخيه في الدار، وتصدر لإملاء دروس الحديث في مسجد المشهد الحسيني، «وأقبلت عليه الناس ومشى على قدم أخيه»، على حد قول الجبرتي. ثم يضيف «وجرى على نسقه وطبيعته في مكارم الأخلاق وإطعام الطعام وإكرام الضيوف والتردد إلى الأعيان والأمراء والسعي في حوائج الناس والتصدي لأهل حارته وخطته في دعاويهم وفصل خصوماتهم وصلحهم

والذود عنهم ومدافعته المعتدى عليهم ولو من الأمراء والحكام. وصار مرجعاً وملجأ في أمورهم ومقاصدهم وصارت له وجاهة ومنزلة في قلوبهم ويخشون جانبه وصولته عليهم.» ثم إنه هدم الزاوية التي بناها أخوه سابقاً، وما بجانبها، وأنشأ مكانها مسجداً، وعمل فيه منبراً وخطبة، ورتب له إماماً وخطيباً وخادماً. وأنشأ إلى جانب المسجد داراً انتقل إليها بعياله، وترك الدار التي كانت سكنه مع أخيه لأنها كانت بالأجرة، وبنى لأخيه ضريحاً داخل المسجد ونقل رفاته إليه، وذلك سنة ١٢٠٥هـ/ ١٧٩٠ ـ ١٧٩١م.

الاحتلال الفرنسي

إن المكانة الخاصة التي كانت لبدر الدين بين أهل حارة الحسينية في أواخر القرن الثامن عشر هي التي أهلته، من دون شك، للدور القيادي الذي قام به في ثورة القاهرة الشعبية الأولى سنة ١٧٩٨. ومرة أُخرى، ننقل كلمات الجبرتي عن تلك الهبة الشعبية ودور بدر الدين فيها، فهو يقول:

> فلما كانت الحوادث في سنة ١٢١٣[هـ/ ١٧٩٨ ـ ١٧٩٩م] واستيلاء الفرنسيس على الديار المصرية وقيام الجهة الشرقية من أهل البلد وهي القومة الأولى التي قتل فيها دبوى قائمقام، تحركت في السيد بدر الدين المذكور الحمية وجمع جوعه من أهل الحسينية والجهات البرانية وانتبذ لمحاربة الإفرنج ومقاتلتهم وبذل جهده في ذلك. فلما ظهر الإفرنج على المسلمين لم يسع المذكور الإقامة وخرج فاراً إلى جهة البلاد الشامية وبيت المقدس وفحص عنه الإفرنج وبثوا خلفه الجواسيس فلم يدركوه. فعند ذلك نهبوا داره وهدموا منها طرفاً وأكمل تخريبها أوباش الناحية، وخربوا المسجد وصارت في ضمن الأماكن التي خربها الفرنسيس بهدم ما حول السور من الأبنية.

ويروي الجبرتي تفصيلات الهبة الشعبية وإخمادها في أماكن عدة من تاريخه لمصر أيام الاحتلال الفرنسي، لكن المجال لا يتسع هنا لذكرها طبعاً. وأعدم الفرنسيون خمسة من العلماء اتُّهموا بقيادة الثورة. أما بدر الدين فقد نجا من الإعدام، وحضر إلى بيت المقدس. وتثبت سجلات المحكمة الشرعية في القدس رواية الجبرتي من خلال الوثائق الكثيرة التي يذكر فيها اسم بدر الدين في الفترة ما بين سنتي ١٧٩٩ و ١٨٠١. ففي تلك الفترة قلده قاضي القدس عدة وظائف، منها الإمامة والكتابة والتدريس وقراءة القرآن والتولية على الأوقاف، وغيرها. كما تخبرنا إحدى الوثائق المؤرخة في ١٠ شعبان ١٢١٤هـ/ ٦ كانون الثاني (يناير) ١٨٠٠م أن بدر الدين تزوج في القدس مخطوبته الست

زليخا، بنت عبدالله أفندي. ومن المفيد هنا أن نذكر أنه كان حينها شيخاً في الستينات من عمره. ومع ذلك فإنه تمتع، كما يبدو، بصحة جيدة مكنته من المشاركة في قيادة ثورة القاهرة ثم الهرب إلى القدس والزواج فيها.

وعندما عقد اتفاق جلاء الفرنسيين عن مصر في ربيع سنة ١٨٠١، رجع بدر الدين إلى القاهرة مع جيش السلطان بقيادة الصدر الأعظم يوسف ضياء. ومرة أخرى نترك الجبرتي يروي قصة عودة بدر الدين إلى القاهرة: «فلما حضروا ثانية بمعونة الإنكليز وتم الأمر وسافر الفرنسيس إلى بلادهم ورجع المذكور إلى مصر وشاهد ما حصل لداره ومسجده من التخريب أخذ في أسباب تعميرهما وتجديدهما حتى أعادهما أحسن مما كانا عليه قبل ذلك. وسكن بها وهو إلى الآن بتاريخ كتابة هذا المجموع (١٢٢٠هـ/ ١٨٠٥ ـ ١٨٠٦م) قاطن بها ومحله مجمع شمل المحبين ومحط رحال القاصدين بارك الله فيه.»

بدر الدين ومحمد علي

والجبرتي يذكر بعض أخبار بدر الدين السياسية والاجتماعية قبل ذلك التاريخ، والتي تشير إلى أنه بقي شخصية قيادية مهمة في المجتمع القاهري بعد انسحاب الفرنسيين. ففي ربيع الثاني ١٢١٩هـ/ تموز (يوليو) ١٨٠٤م، أيام الفوضى السياسية والاضطرابات التي سبقت اعتلاء محمد علي الحكم في مصر، دخل المماليك وأتباعهم أحياء الحسينية والجمالية وغيرها، وعاثوا في تلك المناطق فساداً حتى هرب السكان وعمت الفوضى. عند ذلك «طلب جماعة من المماليك السيد بدر القدسي فخرج إليهم من داره خارج باب الفتوح فأخذوه عند البرديسي وإبراهيم بيك فأسرّ إليه إبراهيم بيك بأن يكون سفيراً بينهم وبين الباشا في الصلح معهم. قَبِل بدر الدين التوسط بين المماليك والباشا وركب إليه وبلغه مرادهم. لكن الباشا الذي أبدى موافقته في البداية لم يرق له اتصال المترجم [بدر الدين] بالمماليك العصاة فأعطى الأمر باحتجازه وسجنه. فلما شاع الخبر توسط في اليوم التالي كل من الشيخ السادات وعمر مكرم نقيب الأشراف. فوعد الباشا بإطلاق سراحه بعد خمسة أيام. ومرت الأيام الخمسة ولم يطلق سراح بدر الدين وكان متقدماً في السن فخاف عليه المشايخ والعلماء من سطوة العسكر وطلعوا مرة أُخرى عند الباشا وشفعوا في السيد بدر المقدسي فأطلقه ونزل إلى داره.»

تركت هذه الحادثة أثرها في الشيخ المسن بدر الدين فوقف بعدها عن التدخل في أمور الحكم والسياسة. والمرة الأخيرة التي يرد فيها اسم بدر الدين في «عجائب الآثار»

هي في أحداث سنة ١٢٢٥هـ/ ١٨١٠م. ففي صيف تلك السنة، وحين كان محمد علي يستعد لحملته على الحجاز لمحاربة الوهابيين، حضر رسول من عند السلطان وعلى يده أوامر وخلعة وسيف وخنجر وغيرها. وقام هذا الرسول بزيارة المشهد الحسيني مع حشد كبير من العلماء والأعيان ورجال الحكم. وفي تلك المناسبة «دعا السيد محمد المنزلاوي خطيب المسجد بدعوات للسلطان ولما فرغ دعا أيضاً السيد بدر المقدسي.»

أعوامه الأخيرة

كانت الأعوام الأخيرة من حياة بدر الدين غامضة لا نعرف عنها الكثير، مثلها مثل الأعوام الأولى من سيرته. فالجبرتي الذي سجل وفيات العلماء والأعيان حتى سنة ١٢٣٣هـ/ ١٨١٨م لم يعد إلى ذكر اسم بدر الدين. أما سجلات المحكمة الشرعية في القدس أيضاً فلا تساعدنا بصورة كافية في إلقاء الضوء على أيامه الأخيرة. فبعض الحجج المؤرخة سنة ١٢٢٣هـ/ ١٨٠٨م يتحدث عن وظائف قررها القاضي علي مصطفى، نجل الشيخ بدر الدين ابن النقيب، وهناك في حجج متأخرة سنة ١٢٢٦هـ/ ١٨١١م فراغ عن مبالغ من المال للسيدتين عايشة وزينب، كريمتي بدر الدين الحسيني. في تلك الوثائق سلسلة طويلة من الألقاب لبدر الدين مثل العلامة الأوحد، والفهامة المفرد، وعمدة العلماء. . . فرع الشجرة الزكية نقيب زاده في القدس سابقاً. لكننا لا نجد ذكراً فيها لكلمة المرحوم، وهو ما يؤكد أنه كان في قيد الحياة حتى أواخر العقد الثاني من القرن التاسع عشر. ومهما يكن تاريخ الوفاة الدقيق، فمما لا شك فيه أن بدر الدين ترك بعد رحيله أثراً مهماً في تاريخ مصر يذكر له: دوره في ثورة القاهرة على الفرنسيين، ومكانته الاجتماعية والسياسية والدينية في حارة الحسينية. كما أن المسجد الذي عمره في تلك الحارة بقي عامراً حتى سبعينات القرن الماضي على الأقل. فقد ذكره علي مبارك في خططه ضمن مساجد القاهرة «وهو بالحسينية في طرف البلد أنشأه السيد بدر الدين بن موسى بن مصطفى. . .» كما أن أفراداً من نسل بدر الدين كانوا في القاهرة في أواخر القرن الماضي. ففي مكان آخر من «خططه» يقول مبارك: «وللآن يعرف بيتهم ببيت بدر الدين المقدسي ولهم أوقاف تحت نظر السيد عبد الحميد أفندي من الذرية المستخدم اليوم بديوان الأوقاف.»

ويثبت بعض وثائق سجلات المحكمة الشرعية في القدس أسماء بعض أولاده، مثل نجله مصطفى، وابنتيه عايشة وزينب. وكان وكيل الأخيرتين خالهما مصطفى أفندي الخالدي. ولا ندري أخبار هؤلاء في القدس، فقد نجحت عائلة أُخرى (أولاد غضية الذين عُرفوا فيما بعد بالحسيني) في تسلم الإفتاء والنقابة وغيرهما من المناصب، فورثوا

بذلك دور ووظائف ونسبة الحسيني التي كانت لبدر الدين وأجداده، أولاد كريم الدين الوفائي.

---

(١) سجل المحكمة الشرعية في القدس.

(٢) حسن الحسيني، «تراجم أهل القدس في القرن الثاني عشر» (مخطوط).

(٣) عبد الرحمن الجبرتي، «عجائب الآثار في التراجم والأخبار»، ٤ أجزاء (القاهرة، ١٨٨٠).

(٤) علي مبارك، «الخطط التوفيقية لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة الشهيرة» (القاهرة ١٨٨٧ - ١٨٨٩).

(٥) عبد القادر جودة آل غضية، «سلالة آل غضية»، الطبعة الثانية (القدس، ١٩٩١).

الحسيني، حسن بن عبد اللطيف

(١١٥٦ ـ ١٢٢٤هـ/ ١٧٤٣ ـ ١٨٠٩م)

القاضي والنقيب في بيت المقدس لفترات قصيرة، ومفتي الحنفية فيها لأكثر من ثلاثين عاماً، في الربع الأخير من القرن الثامن عشر حتى وفاته. جُمع بعض فتاويه في مخطوط، كما ترك مخطوطاً بتراجم علماء القدس في القرن الثاني عشر الهجري. وقد حُقق فيها مؤخراً في رسالة ماجستير.

هو حسن بن عبد اللطيف بن عبد الله بن عبد اللطيف، الشهير نسبهم بابن غضية. وهذه العائلة من الأُسر المقدسية القديمة والعريقة. اشتهر منها كثيرون من القضاة والعلماء منذ القرن الخامس عشر. لكن دور العائلة في تاريخ فلسطين يعود بجذوره إلى بداية القرن الثامن عشر، بعد أن عُين أحد أفرادها نقيباً للأشراف عقب ثورة النقيب من آل الوفائي الحسيني. واستمرت وثائق المحكمة الشرعية خلال ذلك القرن تعيد نسبتهم إلى ابن غضية. لكن، وبعد أن عززت العائلة مكانتها ونفوذها وأضحت أبرز عائلات بيت المقدس، سقطت هذه النسبة إلى آل غضية واستعيض عنها بالحسيني. وهكذا ورثت هذه العائلة اسم الحسيني، إضافة إلى النقابة والإفتاء في القدس عن آل الوفائي الحسيني، الذين انقرضوا من المدينة.

ولد حسن بن عبد اللطيف في القدس سنة ١١٥٦هـ/ ١٧٤٣م، وتربى مع إخوته في حِجر والده نقيب الأشراف وشيخ الحرم القدسي. وذكر أساتذته في كتابه، وعلى رأسهم السيد مرتضى الزبيدي اليماني، شارح القاموس، وقرأ عليه علم النحو، وأخذ عنه الحديث سنة ١١٦٩هـ/ ١٧٥٥ـ ١٧٥٦م، حين جاء لزيارة القدس. ومن أساتذته أيضاً الشيخ التافلاتي، مفتي الحنفية في القدس، والعلامة محمد باعلوي، والشيخ أحمد المؤقت، والسيد علي القدسي بن موسى النقيب، ساكن مصر «لما شرف القدس لصلة الرحم». كما درس على الشيخ محمد البديري وعلى آخرين من علماء مصر وغيرها.

توفي والده السيد عبد اللطيف في ذي القعدة ١١٨٨هـ/ ١٧٧٥م عن عمر ناهز التسعين سنة. ولم يكن للسيد عبد اللطيف إخوة فانتقلت نقابة الأشراف إلى ابنه عبد الله، أكبر أولاده. وتولى حسن، الولد الثاني، إفتاء الحنفية منذ سنة ١١٨٩هـ/ ١٧٧٥م. وهكذا اجتمعت الوظائف الثلاث: شيخ الحرم، والنقابة، والإفتاء في أولاد السيد عبد

اللطيف. لكن العائلات المقدسية الأُخرى، مثل جار الله والجماعي والخطيب، نافستهم في منصبي الإفتاء والنقابة، وحصلت عليهما أحياناً. ثم تولى الشيخ محمد التافلاتي منصب الإفتاء لكنه توفي سنة ١١٩٢هـ/١٧٧٨م. وتولى حسن بعده منصب الإفتاء، وبقيت فتوى الحنفية في يديه بعد ذلك حتى وفاته سنة ١٢٢٤هـ/ ١٨٠٩م، ما عدا فترات قصيرة. وقد صاهر حسن أفندي كبار علماء عصره في القدس، مثل الشيخ أحمد أفندي المؤقت، ونجم الدين الجماعي، والشيخ محمد البديري. تلك المصاهرة ساعدت في تعزيز مكانته في القدس، فتولى بعد وفاة أخيه عبد الله نقابة الأشراف مدة قصيرة ومشيخة الحرم مدة أطول. وقد قام بدور قيادي مهم في الأحداث التي مرت على فلسطين وبيت المقدس، وخصوصاً في أثناء الحملة الفرنسية وما بعدها؛ فلا يخلو فرمان أو مرسوم في تلك المدة من ذكر حسن أفندي المفتي كواحد من أبرز الأعلام المساهمين في الحياة السياسية والاجتماعية في المنطقة. كما كان له دور مهم في توطيد مكانة عائلته في بيت المقدس وفلسطين عامة. فقد حافظ في حياته على ألا تخرج وظائف الإفتاء ونقابة الأشراف ومشيخة الحرم من أبناء العائلة، الأمر الذي عزز مكانة العائلة في الزعامة الدينية والاجتماعية، ثم السياسية في فلسطين في العهد الحديث.

وجمع حسن أفندي في حياته ثروة طائلة جعل معظمها أوقافاً أهلية وخيرية، ومنها مكتبة كبيرة جعلها لخدمة العلماء والطلبة في بيت المقدس. وطلب منه خليل المرادي، مفتي دمشق وصاحب «سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر»، كتابة ترجمة علماء القدس ففعل ذلك. وكان مخطوطه مصدراً رئيسياً للمرادي في تراجمه لعلماء بيت المقدس الذين شملهم في كتابه المذكور. كما ترك مجموعة كبيرة من الفتاوى التي سوّدها خلال فترة توليه لإفتاء الحنفية. وقد خلف ثمانية أولاد ذكوراً لكنهم كانوا قاصرين حين وفاته، فانتقلت وظيفة الإفتاء إلى طاهر أفندي، ابن أخيه عبد الصمد، وبقيت في أولاده وأحفاده. وأما نقابة الأشراف فانتقلت إلى عمر أفندي، الذي ستأتي ترجمته فيما بعد. وقد توفي حسن أفندي سنة ١٢٢٤هـ/ ١٨٠٩م.

---

(١) أوراق ووثائق عائلية خاصة.

(٢) بطرس أبو منّه، «أضواء جديدة على علو شأن العائلة الحسينية في القدس في القرن الثامن عشر»، «الشرق»، العدد ٣ (أيلول/ سبتمبر ١٩٧٩)، ص ١٥ ـ ٣٠.

(٣) سجل المحكمة الشرعية في القدس.

(٤) حسن الحسيني، «تراجم أهل القدس في القرن الثاني عشر» (مخطوط).

(٥) عبد القادر جودة آل غضية، «سلالة آل غضية»، الطبعة الثانية (القدس، ١٩٩١).

(٦) مجير الدين الحنبلي، «الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل» (عمان، ١٩٧٣).

الحسيني، طاهر أفندي

(توفي سنة ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٥ ـ ١٨٦٦م)

مفتي الحنفية في القدس لثلاثة عقود في النصف الأول من القرن التاسع عشر، وأحد علمائها ومدرسيها البارزين في ذلك العهد. وكان بعد ثورة سنة ١٨٣٤ ضمن من عوقبوا، نُفي إلى مصر وفُرضت عليه الإقامة الإجبارية، ثم أعيد إلى موطنه ووظيفته في الإفتاء بعد نحو عامين.

هو طاهر بن عبد الصمد بن عبد اللطيف الحسيني. برز اسمه بعد وفاة عمه المفتي حسن أفندي سنة ١٢٢٤هـ/ ١٨٠٩م. وفي ٢٧ شعبان من السنة ذاتها، الموافق ٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٠٩م، جاء مرسوم إلى القدس من والي الشام يقول فيه: «وصل عرض محضركم وأحاط علمنا ما أعرضتم بخصوص انتقال المرحوم السيد حسن أفندي إلى رحمة الله تعالى وأنكم استخرتم السيد محمد طاهر أفندي، بحسب وفور علمه ولياقته واستحقاقه إلى خدامة الفتوى الشريفة وأن الشرع الشريف [القاضي] نصبه قيمقام مفتي بطرفكم.» وبعد فترة قصيرة من السنة نفسها وافق شيخ الإسلام في الآستانة، وجاء التعيين الرسمي إلى طاهر أفندي مفتياً للحنفية في القدس. ومنذ ذلك التاريخ لم يقم منافس لطاهر أفندي على وظيفة الإفتاء حتى بداية الثلاثينات، فشغل المنصب أكثر من عقدين من دون توقف. وكان طاهر أفندي عالماً وقوراً، درس في الأزهر، كما يبدو، وتعرف هناك إلى كبار العلماء، أمثال: عبد الله الشرقاوي، وحسن العطار، وعبد الرحمن الجبرتي. وحافظ على تلك العلاقة بالمراسلة بعد عودته إلى بيت المقدس. كما زاره العلامة حسن العطار في بيته. ومما يدل على سعة علمه اهتمامه بالكتب وطلبه النادر منها من القاهرة. وقد درس في الأقصى وفي مدارس الحرم. وفي سنة ١٢٢٧هـ/ ١٨١٢م عُين مدرساً لِـ «صحيح البخاري» في قبة الصخرة. وهكذا حافظ طاهر أفندي لأكثر من عقدين على الزعامة الروحية في القدس بينما اهتم ابن عمه عمر أفندي النقيب بالقضايا المادية واليومية.

وبعد الاحتلال المصري سنة ١٨٣٢ تزعزعت مكانة العلماء والأعيان، وتقلص النفوذ الواسع الذي كان لأصحاب المناصب الكبيرة، أمثال طاهر. لذا دعم المفتي والنقيب ثورة سنة ١٨٣٤، على ما يبدو، فكان جزاؤهما النفي إلى مصر بعد إخماد

الثورة. وبعد عام من إبعاده عن موطنه، قُدمت عريضة من حرم المفتي إلى السلطات المصرية بوساطة إبراهيم باشا يستعطفن فيها ترتيب معاش لهن: «حال مفتي أفندي مشهور وفقره معلوم والآن مقيم في مصر بحسب الأمر الكريم المعظم ونحن ضاع حالنا ولا أحد يطلع علينا بإدارة معاشنا. ونحن سبعة عشر نفساً الموجودة في رقبته معاشنا عليه.» وقد أورد أسد رستم هذه العريضة في الوثائق التي جمعها في كتابه «المحفوظات»، وهي مؤرخة في ٢٢ ربيع الثاني ١٢٥١هـ/ ١٧ آب (أغسطس) ١٨٣٥م. وبعد أن تأكد المصريون من عودة الهدوء إلى المنطقة سمحوا للمفتي وآخرين من المبعدين بالعودة إلى موطنهم، وكان ذلك، كما يبدو، في أواخر سنة ١٢٥٢هـ/ أوائل سنة ١٨٣٧م. ففي ذلك التاريخ تتكرر الحجج والوثائق المسجلة في سجلات المحكمة الشرعية في القدس والتي تؤكد وجود طاهر أفندي في القدس وشغله منصب إفتاء الحنفية ثانية. وحتى خلال غيابه الاضطراري في مصر، لم تخرج وظيفة الإفتاء من العائلة، بل شغلها بالوكالة ابنه مصطفى. ولم تطل مدة مكوث طاهر طويلاً في بيت المقدس، وسافر إلى الآستانة بعيد عودة العثمانيين إلى البلد سنة ١٨٤١م، وعين للإفتاء مصطفى أفندي بالوكالة. وفي الآستانة أصبح طاهر أفندي من مقربي شيخ الإسلام عارف حكمت، الذي رفض السماح له بالعودة إلى القدس كي تستفيد العاصمة العثمانية من علمه ومعرفته. وحتى بعد وفاة شيخ الإسلام المذكور، أبقاه رجال السلطة في العاصمة، فكانت مكانته عظيمة بين العلماء والوزراء. وهكذا أمضى طاهر آخر عقدين ونيف من حياته في العاصمة العثمانية، حتى وفاته سنة ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٥-١٨٦٦م. أما وظيفة الإفتاء فانتقلت رسمياً في تلك المدة إلى ابنه مصطفى، الذي نقلها إلى ابنه طاهر ومنه إلى ولديه كامل والحاج أمين الحسيني.

---

(١) أسد رستم، «المحفوظات الملكية المصرية»، ٤ أجزاء (بيروت، ١٩٤٠- ١٩٤٣).

(٢) سجل المحكمة الشرعية في القدس.

(٣) شمعون لندمان، «أحياء أعيان القدس خارج أسوارها في القرن التاسع عشر» (تل أبيب، ١٩٨٤).

(٤) وثائق وأوراق عائلية خاصة.

الحسيني، عمر بن عبد السلام

(توفي سنة ١٢٦٦هـ/ ١٨٥٠م)

نقيب أشراف القدس ومعظم مدن فلسطين (جنين ونابلس ويافا وغزة) في النصف الأول من القرن التاسع عشر، ومن أبرز الشخصيات المؤثرة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية فيها. تخوف رجال الإدارة والحكم من سطوته ونفوذه، ونُفي بعد ثورة سنة ١٨٣٤ إلى مصر. ثم نُفي ثانية، بعد عودة العثمانيين سنة ١٨٤٣، لفترة قصيرة فورثه ابنه محمد علي في منصبه ومكانته.

هو عمر بن عبد السلام بن عبد الله بن عبد اللطيف. كان جده نقيباً للأشراف ومن الشخصيات البارزة وصاحبة النفوذ الواسع في أواخر القرن الثامن عشر. توفي والده عبد السلام صغير السن، في رجب ١٢١١هـ/ ١٧٩٧م، حين كان عمر شاباً صغيراً، فرعاه عم والده وجده لأمه حسن أفندي المفتي، ونقل إليه نقابة الأشراف رسمياً في غرة شوال ١٢١٤هـ/ ٢٦ شباط (فبراير) ١٨٠٠م. ومنذ ذلك التاريخ استقرت الوظيفة في عمر أفندي ونسله، ولم تخرج من بيتهم إلا لفترات قصيرة حتى نهاية القرن التاسع عشر. لكن عمر أفندي الذي شغل تلك الوظيفة خلال الثلث الأول من ذلك القرن أصبح من أبرز أعيان القدس، وتمثل ذلك في النفوذ السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي كان من نصيبه. ومثل أية شخصية مهمة وقوية في ذلك العصر، صاهر العائلات والشخصيات البارزة والمتحكمة في القدس ومدن فلسطين المجاورة. ومن بين هؤلاء: آل الخالدي والجماعي في القدس، وطوقان في نابلس، ومحمد باشا أبو المرق، والي يافا وغزة الذي تزوج أخت عمر أفندي.

مضافته وضيوفه

بعد وفاة جده المفتي حسن أفندي سنة ١٢٢٤هـ/ ١٨٠٩م، ورث عمر أفندي مكانته في الزعامة السياسية والاجتماعية، بينما تولى ابن عمه طاهر شؤون الإفتاء. وفي تلك الفترة زار القدس الشيخ حسن العطار، شيخ الأزهر في الثلاثينات، وترك لنا في أحد مخطوطاته وصفاً موجزاً لرحلته إلى بيت المقدس وضيافته في بيت عمر أفندي. ويقول العطار: «فنزلت في دار نقيبها السيد عمر أفندي وليس ثمة دار آهلة للواردين سواها.

وكان المذكور معزولاً عن نقابة الأشراف وله عادة ورثها عن سلفه الأقدمين عمل الموسم الموسوي بالتوجه لضريح السيد موسى الكليم... فيبذل الهمة مالاً وبدناً في إقامة شعائر الموسم وإطعام الطعام إلى انقضاء الموسم. فاتفق أن جاء المنصب قبل الموسم بيومين وعزل المتولي الذي كان لا يستحق هذه الوظيفة الشريفة، وكنت إذ ذاك بمنزله.» كما زار الرحالة البريطاني ريتشاردسون عمر أفندي وجلس في مضافته عدة مرات. وكان ريتشاردسون طبيباً، وكانت عينا عمر أفندي مصابتين بتلوث، فطلب مساعدة ضيفه، ففحصه وعالجه بإجراء عملية بسيطة. وقد وصف الرحالة البريطاني في كتابه عدة سهرات أمضاها في مضافة عمر أفندي، وحضرها كبار علماء المدينة وأعيانها، ومتسلمها أحياناً. ويقول ريتشاردسون إنه لم يكن أمراً نادراً أن يجتمع على مائدته المفتوحة للحجاج والزوار ثمانون شخصاً وأكثر، حتى أنه سمع عدة مرات شكوى النساء من كثرة العمل حين عالجهن.

دوره وشهرته

تعدى نشاط عمر أفندي ودوره مناصبه ومسؤولياته الرسمية: نقابة الأشراف، ومشيخة الحرم، ونظارة الموسم النبي موسى. ففي رجب ١٢٢٥هـ/آب (أغسطس) ١٨١٠م تسلم مبلغاً ضخماً قدره ٨٥,٥٠٠ غرش أسدي من يوسف باشا والي الديار الشامية، لصرفها في تعمير قناة السبيل الوارد من البرك إلى مدينة القدس. ولم يكن شيئاً نادراً أن يستعين حكام القدس وولاة الشام وصيدا بعمر أفندي لتنفيذ مهمات مختلفة. فوثائق المحكمة الشرعية في القدس تزدحم بالأمثلة لذلك. ويظهر أن نفوذ عمر أفندي ومكانته أثارا خوف رجال الدولة وحسد منافسيه وخصومه، فحاولوا عزله عن مناصبه مرات عدة، وصدر الأمر بالقبض عليه وإبعاده عن القدس. ويظهر أن من أسباب نفيه في بداية العشرينات علاقاته الجيدة بعبد الله باشا، حاكم عكا؛ إذ عفي عنه شرط قطع علاقاته بالمتمرد المذكور. وعلى الرغم من محاولات خصومه ومنافسيه، كان عمر أفندي يعود إلى وظائفه بعد مدة قصيرة. فقد أثبتت شبكة العلاقات المتشعبة والجيدة التي بناها آل الحسيني في ذلك العهد قيمتها وقدرتها على الدعم وحل الإشكالات. وهكذا تغلب عمر أفندي على منافسيه، واستمر في شغل وظائفه وتعزيز مكانته حتى بداية الثلاثينات.

ولما غزا جيش محمد علي بلاد الشام ووقف شهوراً أمام أسوار عكا، حاول ابنه إبراهيم الحصول على تأييد علماء القدس وأعيانها. لكن عمر أفندي لم يسرع إلى تقديم الطاعة، وحرض العلماء والأعيان على الغزاة. ففي رسالة كتبها يوحنا البحري إلى

الباشمعاون في مصر يشرح فيها حرج الموقف في القدس، يقول: «وكذلك يلزم إرسال متسلم (حاكم) بدل المتسلم الذي فيها الآن لأن متسلمها هو مأمور عمر أفندي ولا يعمل إلا بما يأمره فيه عمر أفندي.»

ونجح إبراهيم باشا في فتح عكا، فلم يبق أمام العلماء والأعيان في القدس بديل غير الخضوع والاستسلام للحاكم الجديد. لكن في ربيع سنة ١٨٣٤م تجمعت الأسباب، وحانت الفرصة للتمرد، فاشتركوا فيها، وكان بينهم عمر أفندي النقيب. ولما أُخمدت الثورة في جبال القدس كان عمر وابنه محمد علي والمفتي طاهر أفندي ضمن مجموعة المبعدين عن القدس إلى مصر. ويظهر أن العفو صدر سريعاً بالنسبة إلى محمد علي، نجل عمر، فعُين نقيباً بدلاً من والده، الذي بقي منفياً في مصر عامين تقريباً، حتى أُعيد إلى موطنه.

أعوامه الأخيرة

كانت تجربة ثورة سنة ١٨٣٤ والنفي بعدها ضربة لمكانة ونفوذ عمر أفندي وفئة الأعيان والعلماء بصورة عامة في فلسطين. ولما أعيد الحكم العثماني سنة ١٨٤١، كان عمر أفندي عجوزاً، فورث أولاده مكانته، يتصدرهم كبيرهم محمد علي. وعوضت الدولة عمر أفندي عما أصابه أيام الحكم المصري، فعينت له ولابنه النقيب مخصصات ٥٠٠ غرش شهرياً، بالإضافة إلى الصابون والحنطة والشعير. ولقد جمع عمر ثروة طائلة، وتعدى نشاطه الاقتصادي حدود مناصبه الرسمية وحدود لواء القدس. فقد استثمر أمواله في مدينة يافا، وفي استئجار أراضي أوقاف سنان باشا في منطقة الصرفند، من أعمال الرملة، وفي لواءي غزة وصفد. كما كانت لعمر أفندي مشيخة البصمة خانة ملكاً شخصياً مدى الحياة، بموجب براءة شريفة سلطانية.

كانت حياة عمر أفندي حافلة بتقلد المناصب الرسمية والدينية والاجتماعية، لكن نشاطه ونفوذه السياسي والاقتصادي كانا أوسع كثيراً من حدود وظائفه الرسمية. وقد خلف ثروته ومكانته لأولاده وأحفاده. أما هو فقد توفي في رجب ١٢٦٦هـ/ ١٨٥٠م على ما يبدو. وكان في حياته خير ممثل للنفوذ الواسع والمكانة العالية، التي وصل إليها العلماء والأعيان في فلسطين في ظل ضعف الدولة العثمانية وإداراتها المحلية. وعلى المستوى المحلي في القدس، فقد مثل عمر أفندي وابن عمه المفتي طاهر أفندي مرحلة وصل فيها نفوذ آل الحسيني إلى أوجه. وتأخر هذا النفوذ قليلاً في عهد الحكم المصري وسنوات التنظيمات العثمانية، لكن أحفادهما تمكنوا من المناصب والمراكز المهمة في متصرفية القدس في أواخر القرن التاسع عشر.

فكانت تلك الخلفية العائلية الطبيعية التي بنى الحاج محمد أمين الحسيني عليها زعامته القومية في فلسطين أيام الانتداب البريطاني.

---

(١) أوراق ووثائق عائلية خاصة.

(٢) أسد رستم، «المحفوظات الملكية المصرية»، ٤ أجزاء (بيروت ١٩٤٠ـ ١٩٤٣).

(٣) سجل المحكمة الشرعية في القدس.

(٤) علي مبارك، «الخطط التوفيقية» (القاهرة، ١٨٨٧ـ ١٨٨٩)، الجزء الرابع.

(٥) R. Richardson, *Travels Along the Mediteranean*, Vol. II (London, 1822).

الحسيني، مصطفى بن طاهر

(توفي سنة ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٥ ـ ١٨٦٦م)

هو جد الحاج محمد أمين الحسيني، ومفتي القدس منذ بداية الحكم المصري حتى وفاته.

كان والده طاهر أفندي من أبرز علماء القدس، ورث منصب الإفتاء عن عمه حسن أفندي، وشغله بلا انقطاع حتى بداية الثلاثينات من القرن الماضي. وكان موقف طاهر المفتي وابن عمه عمر أفندي النقيب معارضاً للاحتلال المصري وسياسته في القدس. وقد يكون ذلك من أسباب نقل الإفتاء إلى مصطفى بالوكالة أولاً ثم رسمياً بعد ثورة سنة ١٨٣٤. وبعد عودة الحكم العثماني سافر والده طاهر أفندي إلى الآستانة واستقر فيها، وضمن لابنه الإفتاء ما عدا فترات قصيرة تقلدها آخرون من علماء القدس، وخصوصاً عبد الرحمن الجماعي.

ومع أنه كان عضواً في مجلس الشورى في القدس، فإن مصطفى وآل الحسيني خسروا في فترة التنظيمات بعض نفوذهم، الذي كان لهم في الجيل السابق. لكن ذلك كان تأخراً موقتاً؛ إذ إنهم وسعوا نفوذهم وسطوتهم ثانية تحت حكم عبد الحميد الثاني وما بعده. ولذا، فإن الدور الأساسي الذي قام مصطفى به في تلك الفترة من سياسة التنظيمات تمثل أساساً في المحافظة على مصالح العائلة وثروتها وعلاقاتها، وهذا ما فعله بنجاح نسبي. فبينما تضرر أعيان الريف وخسروا استقلاليتهم، تعاون أعيان المدينة مع الحكومة، وحاولوا الاستفادة من السياسة الجديدة التي رفعت مكانة المدينة على حساب الريف.

---

(١) سجل المحكمة الشرعية في القدس.

(٢) أوراق ووثائق عائلية خاصة.

الحسيني، محمد علي أفندي

(توفي سنة ١٢٨٥هـ/١٨٦٨ - ١٨٦٩م)

نقيب أشراف القدس منذ سنة ١٨٣٤ لأكثر من أربعة عقود، حتى وفاته، وناظر النفوس، ومن أبرز أعيان القدس في ذلك العهد.

هو محمد علي بن عمر أفندي، نقيب أشراف القدس في الثلث الأول من القرن التاسع عشر. ولما نُفي والده إلى مصر مع بعض أعيان القدس وعلمائها بعد ثورة سنة ١٨٣٤، عُين محمد علي نقيباً على الأشراف، وبقي نقيباً حتى بعد عودة والده من المنفى. وقد يكون ذلك أحد شروط العفو عنه وإعادته إلى موطنه. وحتى بعد انتهاء الحكم المصري وعودة العثمانيين، استمر محمد علي في وظيفته، لكن الدولة عينت للاثنين مخصصات شهرية نقداً وعيناً تكريماً لهما. كما أصبح في بداية الأربعينات من أبرز أعضاء مجلس الشورى في القدس. وحين رفع قنصل فرنسا علم دولته فوق مبنى القنصيلة في القدس سنة ١٨٤٣، غضب المسلمون لهذه البدعة، واستبدت الحماسة بمحمد علي فأنزل العلم بنفسه من دون استئذان الدولة. وغضبت السلطات لهذا التصرف، فقبضت عليه وعلى والده عمر، وسيد محمد درويش أفندي، ومحمد أفندي الخالدي، باش كاتب المحكمة الشرعية، وسجنتهم في جزيرة قبرص مدة. وقد احتج محمد علي بأنه فعل ما فعل غضباً للعلم العثماني الذي لا يرفع غيره فوق المباني في بيت المقدس. وانتهى الأمر بعزل القنصل الفرنسي وتعيين آخر مكانه. أما المبعدون إلى قبرص، وبينهم محمد علي أفندي، فأُطلقوا وأعيدوا إلى القدس شرط ألا يعودوا إلى التدخل في شؤون الدولة والحكم. واهتم محمد علي بعقارات العائلة وأملاكها الواسعة، ومنها أراضي وقف سنان باشا التي كانت التزاماً لوالده. فعمر قرية فجة التابعة لصرفند، بعد خرابها، وصرف في ذلك نحو ٧٥ ألف غرش. واستمر محمد علي نقيباً على الأشراف معظم هذه المدة، ما عدا فترات قصيرة أُقصي فيها عن المنصب وعُين مكانه عبد الله العلمي، ثم عبد المطلب العلمي. وقبل وفاته نقل الوظيفة إلى ابنه رباح أفندي، الذي ورث منه أيضاً أموالاً طائلة، لكنه بذرها، كما سيشار إلى ذلك في ترجمته.

---

(١) أوراق ووثائق عائلية خاصة.

(٢) سجل المحكمة الشرعية في القدس.

(٣) James Finn, *Stirring Times* (London, 1878).

الحسيني، عمر فهمي

(توفي سنة ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٢ ـ ١٨٨٣م)

حفيد عمر أفندي نقيب الأشراف، ورئيس بلدية القدس، ومدير دائرة الطابو (الدفتر الخاقاني) مدة قصيرة.

لم يرث عمر فهمي النقابة لأنها انتقلت إلى عمه محمد علي ومنه إلى ابن عمه رباح أفندي. لكن فترة التنظيمات العثمانية وبناء المؤسسات الحكومية فتحت مجالات جديدة وجد عمر فهمي فيها مكاناً لطموحاته. فقد عمل في الوظائف الحكومية، وترقى فيها حتى أصبح مأموراً للدفتر الخاقاني في لواء القدس الشريف في بداية السبعينات. ولما أُعلن الدستور وجرت الانتخابات لاختيار نائب القدس في مجلس المبعوثان العثماني، رشح عمر فهمي نفسه ضد يوسف ضياء الخالدي، لكن هذا فاز عليه. وعوضه والي القدس عن خسارته بأن عينه رئيساً للبلدية. ولم تطل مدته في رئاسة البلدية، إذ عُين قائمقاماً في لواء غزة في بداية الثمانينات. وقد وصف عمر فهمي بأنه كان من دهاة الرجال وعقلائهم، ولو عمّر طويلاً لكان له قول ودور مهمان. لكن منيته وافته فجأة سنة ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٢ ـ ١٨٨٣م وهو في منصبه قائمقاماً في غزة. وقد خلف أربعة أولاد هم: عبد السلام، وخليل، وعلي، وعايشة، ورثوا عنه ثروة طائلة وسمعة حسنة. وقد برز بينهم عبد السلام (١٨٥٠ ـ ١٩١٥) الذي سار على خطى والده، وعين قائمقاماً في يافا في الأعوام الأخيرة من القرن الماضي. كما كان أديباً قرض الشعر وترك ديواناً مخطوطاً فيه مجموعة لطيفة من شعره.

---

(١) سجل المحكمة الشرعية في القدس.

(٢) عارف العارف، «تاريخ القدس» (مصر، ١٩٥١).

(٣) عبد السلام بن عمر الحسيني، «ديوان شعر مخطوط في مكتبة الأقصى».

(٤) عثمان الطبّاع، «إتحاف الأعزة في تاريخ غزة»، الجزء الأول (مخطوط).

الحسيني، موسى باشا

شقيق مصطفى أفندي المفتي، ووالد شكري وإسماعيل اللذين ستأتي ترجمتهما في هذا الكتاب. رئيس مجلس التجارة، وأحد أعضاء المجلس الكبير، ومن أثرياء القدس وتجارها البارزين.

ورث أخوه الإفتاء بينما اختار هو العمل في التجارة والمقاولات. وساعده في تحقيق النجاح الثروةُ التي ورثها والوظائف المهمة التي شغلها أقاربه في متصرفية القدس. وفي الستينات، شغل منصب رئاسة مجلس التجارة، بالإضافة إلى عضوية مجلس الإدارة الكبير. ثم عينه كامل باشا، متصرف القدس، رئيساً لمجلس بلديتها سنة ١٨٧٤ ورئيساً لمحكمة التجارة. ولما باشرت الدولة مشروع مد سكة الحديد بين يافا والقدس أُعطي مهمة توريد الخشب لهذا المشروع. وقد حاز على لقب الباشوية برتبة «ميرميران» في إحدى رحلاته إلى الآستانة. وتوفي في بداية التسعينات وخلف لأولاده الثلاثة، عارف، وشكري، وإسماعيل، ثروة طائلة وعلاقات جيدة مع رجال الدولة كانت لهم خير معين على بناء مستقبلهم.

---

(١) سجل المحكمة الشرعية في القدس.

(٢) مقابلة مع الدكتور إسحق الحسيني، وأوراق عائلية في حيازته.

الحسيني، سليم بن حسين

رئيس بلدية القدس، وعضو مجلس الإدارة في متصرفيتها، وأحد أعيان المدينة البارزين في أواخر العهد العثماني.

هو حفيد حسن أفندي، مفتي القدس في بداية القرن الماضي. وكان الابن الوحيد لوالده، فورث ثروته وعمل في التجارة والوظائف الحكومية. وفي الثمانينات اختير رئيساً لبلدية القدس، وشغل هذا المنصب مدة طويلة في العقد الذي تلاه أيضاً. ونفذ المجلس البلدي في عهد رئاسته الكثير من مشاريع التطوير في المدينة، ومنها رصف ساحة البراق والطرق المؤدية إليها وإلى الحرم الشريف. وبقي سليم في رئاسة البلدية حتى ٣١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٩٧، حين عُزل من وظيفته وعين بدلاً منه السيد ياسين الخالدي، في أعقاب إقالة متصرف القدس إبراهيم حقي وتعيين توفيق باشا في مكانه. وفي السبعينات شرع في بناء قصر فخم لعائلته بالقرب من منزل رباح أفندي الحسيني. والقصر مؤلف من طبقتين، لكن تخطيطه وعمارته أقرب إلى العمارة العربية التقليدية، وأصبح فيما بعد نواة مؤسسة دار الطفل العربي. وفي ٢٧ آذار (مارس) ١٨٩٩ كتبت «الثمرات» في عددها رقم ١٢٢٢ أنه في الانتخابات التي جرت في القدس نال محمد سليم أفندي الحسيني أكثرية الأصوات لعضوية مجلس الإدارة، وكان في حينها أنهى مدة خدمته في رئاسة البلدية التي انتقلت فيما بعد لاثنين من أولاده هما: حسين وموسى كاظم.

---

(١) يهوشوع بن أريه، «مدينة في مرآة عصر»، جزآن (بالعبرية) (القدس، ١٩٧٧ ـ ١٩٧٩).

(٢) يهوشوع پورات، «تطور الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨ ـ ١٩٢٩» (بالعبرية) (تل أبيب، ١٩٧١).

(٣) Birtha Vester-Spafford, *Our Jerusalem, An American Family in the Holy City 1881-1949* (New York, 1950).

الحسيني، طاهر أفندي بن مصطفى

(١٢٥٨ ــ ١٣٢٦هـ/ ١٨٤٢ ــ ١٩٠٨م)

والد الحاج أمين الحسيني، مفتي القدس في أواخر العهد العثماني.
قاوم نشاط الحركة الصهيونية في منطقة القدس منذ الثمانينات.

كان طاهر الابن الوحيد لوالده مصطفى أفندي، مفتي القدس منذ بداية الأربعينات. فلما توفي والده في غرة شعبان ١٢٨٢هـ/ ٢٠ كانون الثاني (يناير) ١٨٦٥م ورثه في وظيفة الإفتاء بلا منازع. وبقي مفتياً في القدس أكثر من أربعين عاماً متواصلة. وفي تلك المدة أقيمت متصرفية القدس، فتعززت مكانة بيت المقدس عاصمة فعلية للبلد، وهو ما قوى مكانة آل الحسيني ونفوذهم. واستعاد آل الحسيني مكانتهم الأولى بين عائلات القدس بعد أن تدهورت قليلاً في أعوام التنظيمات العثمانية. وفي الثمانينات، ومن ثم في التسعينات، شغل أفراد من آل الحسيني أهم المناصب في مدينة القدس ومتصرفيتها. فكان طاهر مفتياً، ورباح أفندي نقيباً للأشراف، وسليم حسين رئيساً للبلدية، وموسى أفندي رئيساً لمحكمة التجارة. ودعم المفتي سياسة السلطان عبد الحميد، فحاز على الرتب العليا، ومنها النيشان المجيدي الثاني في نيسان (أبريل) ١٨٩٩. وقد تنبه المفتي إلى أنشطة الحركة الصهيونية في بيت المقدس، وخصوصاً شراء الأراضي وحركة الإعمار والاستيطان، فقاومها منذ الثمانينات. وفي سنة ١٨٩٧ رأس لجنة للتحقيق في سياسة بيع الأراضي من اليهود في فلسطين. ونتيجة لعمل تلك اللجنة وقراراتها توقف بيع الأراضي أعواماً عدة في متصرفية القدس. ولم يقتصر اهتمام المفتي على الأمور السياسية، وإنما شمل أيضاً المجالات الثقافية والأدبية وسائر الشؤون العامة. وجعل بيته في الشيخ جراح مقراً لاجتماع رجال الأدب والسياسة من فلسطين وخارجها. وقد أقيم «قصر المفتي» في الأربعينات لكن المفتي طاهر رممه ووسعه وجعله قصراً فخماً للعائلة. وأهل بيت المقدس يعرفون هذا البيت في يومنا باسم «قصر المفتي»، كما يُعرف البستان الذي حوله باسم «كرم المفتي». وشغل طاهر أفندي وظيفة الإفتاء حتى وفاته سنة ١٩٠٨، فانتقلت الوظيفة إلى ولده كامل ثم إلى ولده أمين الحسيني.

---

(١) سجل المحكمة الشرعية في القدس.

(٢) يهوشوع بن أريه، «مدينة في مرآة عصر» جزآن (بالعبرية) (القدس، ١٩٧٧ ــ ١٩٧٩).

(٣) Neville Mandel, *The Arabs and Zionism Before World War I* (California, 1976).

الحسيني، رباح أفندي

(توفي سنة ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٦م)

هو رباح بن محمد علي بن عمر أفندي، من نقباء الأشراف بالوراثة، وأحد تجار القدس الأثرياء.

ورث رباح ثروة طائلة عن والده وجده، كما ورث وظيفة نقيب الأشراف. ولم يخلف ذكوراً، فانتقلت النقابة إلى أقربائه من آل الحسيني في أواخر العهد العثماني. عمل في التجارة. وفي نهاية الستينات من القرن الماضي باشر ببناء قصره الفخم بالقرب من مسجد الشيخ جراح. وقد عاش في ذلك القصر مع نسائه الأربع عيشة أسرة أبوية لكنه باع القصر مع الأراضي التي حوله فتحولت إلى الكولونية الأميركية. وضيّع معظم ثروته في أعوامه الأخيرة، ولم يخلف أولاداً فانتقلت نقابة الأشراف بعد وفاته إلى أحمد راسم، أحد أقربائه. لكن النقابة فقدت كثيراً من أهميتها في تلك الفترة، وتقدم عليها وظيفة الإفتاء التي ظلت في فرع طاهر الحسيني.

---

(١) سجل المحكمة الشرعية في القدس.

(٢) شمعون لندمان، «أحياء أعيان القدس خارج أسوارها في القرن التاسع عشر» (تل أبيب، ١٩٨٤).

(٣) Birtha Vester-Spafford, *Our Jerusalem, An American Family in the Holy City 1881-1949* (New York, 1950).

الحسيني، حسين سليم

(توفي سنة ١٩١٨)

شقيق موسى كاظم، ورئيس بلدية القدس في أوائل القرن الحالي، وأعوام الحرب العالمية الأولى. سلم مفاتيح المدينة لجيش الاحتلال البريطاني، وتوفي بعد ذلك ببضعة أسابيع.

كان والده سليم الحسيني رئيساً لبلدية القدس في الربع الأخير من القرن التاسع عشر. فورث هو، ثم أخوه موسى كاظم، ذلك المنصب بين سنتي ١٩١٠ و ١٩٢٠. وفي الانتخابات التي جرت لرئاسة البلدية سنة ١٩١٠، فاز حسين بأغلبية الأصوات، وهي ٦٤٨ صوتاً من مجموع ١٢٠٠ من المقترعين. وقد باشر عشية الحرب العالمية مشروع بناء شبكة المجاري للمدينة في جميع حاراتها. فقام لهذا الغرض بحملة لجمع التبرعات من الجوالي اليهودية في العالم. إلا إن هذا المشروع لم يتم في العهد العثماني بسبب نشوب الحرب.

اعتُبر حسين الحسيني من الشخصيات المعتدلة في موقفها من اليهود. ففي مقابلة لصحيفة «الاقدام» القاهرية في آذار/ مارس ١٩١٤، عشية الانتخابات للبرلمان العثماني، صرح بأن الحركة الصهيونية لا تشكل خطراً على فلسطين لأنها ليست حركة سياسية، والخطر هو في حركة الاستيطان، ولذا يجب سن القوانين الجديدة لمنع بيع الأراضي من اليهود.

وبعد بدء الحرب بقليل عينه جمال باشا، قائد الجيش الرابع، رئيساً للبلدية، وبقي في المنصب حتى الاحتلال البريطاني. وقد كان في رأس الوفد الذي خرج لتسليم مفاتيح المدينة لجيش أللنبي في ٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٧، بحسب الاتفاق مع متصرف المدينة التركي عزت باشا. ولم يعمر حسين بعد الاحتلال إلا بضعة أسابيع، توفي بعدها، فعُين أخوه موسى كاظم رئيساً للبلدية بين سنتي ١٩١٨ و ١٩٢٠.

---

(١) بيان نويهض الحوت، «القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧ ـ ١٩٤٨» (بيروت، ١٩٨١).

(٢) Neville, J. Mandel, *The Arabs and Zionism Before World War I* (California, 1976).

(٣) Birtha Vester-Spafford, *Our Jerusalem, An American Family in the Holy City 1881-1949* (New York, 1950).

الحسيني، شكري

(١٨٦٢ ـ ١٩١٦)

وكيل محاسبجية نظارة المعارف في الآستانة، ومن مؤسسي جمعية «الإخاء العربي العثماني» في العاصمة العثمانية سنة ١٩٠٨.

هو شكري بن موسى بن طاهر أفندي، مفتي القدس في النصف الأول من القرن الماضي. ولد في القدس ودرس العلوم التقليدية، ثم تعلم الفرنسية في السادسة عشرة. دخل جهاز الوظائف الحكومية ملازماً بقلم تحريرات متصرفية القدس. وفي سنة ١٢٩٧هـ/ ١٨٨١م عين عضواً في مجلس المعارف، وأسس جمعية المقاصد الإسلامية. وفي سنة ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥ ـ ١٨٨٦م سافر إلى الآستانة، وعين موظفاً مسؤولاً عن الديون العمومية في دائرة المال، ثم ترفع إلى قلم المحاسبة في نظارة المعارف. ترقى في المناصب الحكومية، وحاز النيشان المجيدي والرتب الأولى، ثم عين وكيلاً عاماً لدائرة محاسبة نظارة المعارف في العاصمة العثمانية.

عاش معظم سني حياته في الآستانة، وتعرف هناك إلى كبار الموظفين ورجال الدولة والفكر العربي. وفي آب (أغسطس) ١٩٠٨ عقدت جمعية «الإخاء العربي العثماني» اجتماعها الأول في الآستانة، وكان شكري من كبار مؤسسيها. وبعد تأسيس الجمعية في العاصمة، سعى شكري لفتح فروع لهذه الجمعية في البلاد العربية. وفي القدس كلف أخاه إسماعيل تلك المهمة، فقام هذا فعلاً بالدعوة إلى اجتماع في بيت موسى الخالدي. وفي الاجتماع تم انتخاب أول هيئة عاملة للجمعية من خمسة عشر عضواً، كان فيهم: المعلم نخلة زريق، وفيضي العلمي، وخليل السكاكيني، وغيرهم.

بقيت جمعية «الإخاء العربي العثماني» حتى نيسان (أبريل) ١٩٠٩، إذ قرر الاتحاديون الذين حكموا الإمبراطورية العثمانية حل الجمعيات التي أسستها جماعات لا تنتمي إلى الجنس التركي، وفي جملتها الجمعية العربية المذكورة بجميع شُعبها وجريدتها المسماة «الإخاء العثماني»، لمحررها شفيق مؤيد العظم.

وقد نص دستور الجمعية، التي لم تعش طويلاً، على المحافظة على أحكام الدستور، وتوحيد جميع العناصر في الولاء للسلطان، وتحسين أوضاع الولايات العربية على أساس المساواة الحقيقية مع الأجناس الأُخرى في الدولة، ونشر التعليم باللغة

العربية، وتنمية الشعور بالمحافظة على العادات العربية واتباعها. وكانت عضويتها مباحة للعرب على اختلاف أديانهم.

وكان شكري الحسيني أيام الحرب العالمية مفتشاً في دائرة المعارف في ولاية بيروت. وقد لاحق جمال باشا نشيطي الحركة القومية، وحكم على شكري الحسيني بالنفي إلى حلب، ومات شكري على الطريق في منطقة حماة، وكانت وفاته ودفنه في سنة ١٩١٦.

---

(١) بيان نويهض الحوت، «القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧ ـ ١٩٤٨» (بيروت، ١٩٨١).

(٢) جورج أنطونيوس، «يقظة العرب» (بيروت، ١٩٦٦).

(٣) محمد القباني، «الجوهر الدري في ترجمة حسيني زاده صاحب السعادة السيد شكري، مفتش المعارف في ولاية بيروت» (مخطوط).

الحسيني، إسماعيل

(١٨٦٠ ـ ١٩٤٥)

أحد أثرياء القدس ومن أعيانها البارزين في أواخر العهد العثماني، ومدير المعارف في أضنه ثم في القدس في ذلك العهد.

هو إسماعيل بن موسى بن طاهر الحسيني، مفتي القدس في النصف الأول من القرن الماضي. كان والده تاجراً ثرياً ورجل أعمال ناجحاً، جمع ثروة كبيرة وأورثها لأولاده عارف وشكري وإسماعيل. وقد ضمت ثروته أراضي واسعة في قرى لواء القدس، مثل عين سينيا، وغيرها. ولعلاقاته بالفلاحين، استعانت السلطات العثمانية به لجباية الضرائب منهم، ودخل سلك الوظائف الحكومية، وشغل منصب رئيس مجلس المعارف في أضنه ثم في القدس. وفي أيامه أقيمت أول مدرسة للبنات في القدس. وقد ساهم في تطوير المدارس والتعليم في أواخر العهد العثماني. لكن وظيفته في المعارف أيضاً ضمت مهمة مراقبة المطبوعات والصحف الصادرة في المتصرفية، فكان بذلك الأداة التنفيذية للسياسة العثمانية في هذا المجال.

وفي سنة ١٨٩٧ أقام إسماعيل بك بيتاً فخماً على أرض مساحتها خمسة دونمات في الشيخ جراح، في حارة الحسينية. وأقيم البناء وفق تخطيط أوروبي، وهو مؤلف من ثلاث طبقات من الحجر المقدسي الصقيل والجميل. وللمبنى مدخل فخم استقبل إسماعيل بك فيه القيصر الألماني أيام زيارته للقدس سنة ١٨٩٨. فكان ذلك الاستقبال الفخم، الذي اشترك فيه علماء القدس وأعيانها ورجال الحكومة التركية، يوماً مشهوداً وصفته السيدة برتا وِسْتر سْبَفُورد التي كانت تسكن مع عائلتها في بيت مجاور. وقد تحول المنزل فيما بعد إلى فندق سُمي «نيو أورينت هاوس».

وفي سنة ١٩٠١ كان إسماعيل بك مدير المعارف في القدس، فجمع ما اكتشفه العلماء الأجانب، ولا سيما الدكتور بليس، من العاديات في فلسطين، وأفرد لها ست حجرات في المدرسة السلطانية القائمة بإزاء الباب المعروف بباب هيرودوس، ونظمها هناك على أحسن طريقة. وكانت الغاية من إقامة هذا المتحف الصغير أن يجد العلماء في القدس فرصة لدرس تاريخ فلسطين منذ زمن الكنعانيين إلى أيام الدولة الرومانية. وفي سنة ١٩٠٨ كلفه أخوه شكري الحسيني تأسيس فرع لجمعية «الإخاء العربي العثماني» في القدس. فعقد اجتماعاً لعدد من أعيان القدس وشبابها المثقف، وأسس المجتمعون فرع

الجمعية في المدينة، وكان من زعمائها: نخلة زريق، وفيضي العلمي، وخليل السكاكيني، وغيرهم.

وبعد الحرب العالمية الأولى والاحتلال الإنكليزي للبلد، اتخذ إسماعيل بك موقفاً ودياً ومتعاوناً من الحكام الجدد، كما فعل مع من سبقهم. وشارك في الأنشطة والاجتماعات التشاورية الكثيرة التي عقدت سنة ١٩١٨ لاتخاذ موقف فلسطيني بشأن وعد بلفور ومستقبل فلسطين. وقد عقد عدد كبير من تلك الاجتماعات في بيته. وكان بعض هذه الاجتماعات بمبادرة من الإنكليز لتقريب وجهات النظر بين الفلسطينيين ورجال الحركة الصهيونية. ووافق إسماعيل بك على استقبال البعثة الصهيونية برئاسة وايزمن، والتي حضرت إلى البلد في نيسان/ أبريل ١٩١٨. كما أنه وافق فيما بعد على تأجير أرضه في عين سينيا ليعقوب شرتوك. وحصل على امتياز للتنقيب عن النفط في جنوب فلسطين من شركة «ستاندرد أويل». ووافق سنة ١٩٢٣ على إدراج اسمه بين أعضاء المجلس الاستشاري، الذي أراد الإنكليز تأسيسه في حينه. لكن عندما عارض معظم رجال الحركة الوطنية الفلسطينية إقامة المجلس سحب موافقته مع ثلاثة آخرين. وصرف إسماعيل بك حياته أيام الانتداب بعيداً عن السياسة ونشاط الحركة القومية، التي تزعمها أفراد آخرون من آل الحسيني، أبرزهم موسى كاظم والحاج أمين.

---

(١) بيان نويهض الحوت، «القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧ ـ ١٩٤٨» (بيروت، ١٩٨١).

(٢) سجل المحكمة الشرعية في القدس.

(٣) وثائق وأوراق عائلية خاصة.

(٤) Birtha Vester-Spafford, *Our Jerusalem, An American Family in The Holy City 1881-1949* (New York, 1950).

(٥) Yehoshua Porath, *The Emergence of the Palestinian-Arab National Movement, 1918-1929* (London, 1974).

الحسيني، سعيد بك

(١٨٧٨ ـ ١٩٤٥)

رئيس بلدية القدس، وعضو مجلس المبعوثان العثماني، ومن أوائل من تنبهوا إلى نشاط الحركة الصهيونية وعارضوها في فلسطين في العهد العثماني.

هو سعيد بن أحمد راسم بن سعيد بن حسن أفندي مفتي القدس حتى أوائل القرن التاسع عشر. ورث والده ثروة كبيرة واشتغل بالتجارة، ولما توفي سنة ١٨٩٩ خلف لأولاده الثلاثة (سعيد ورأفت وحسام الدين) أملاكاً كثيرة داخل مدينة القدس وخارجها.

ذكر بعض المصادر أن سعيد بك وُلد سنة ١٨٦٠، وهو قول ضعيف. والأصح أنه وُلد سنة ١٨٧٨. تعلم في مدارس القدس، ومنها مدرسة «الأليانس»، حيث درس العبرية. عمل موظفاً حكومياً، ولمعرفته اللغة العبرية عُين موظفاً في قسم الرقابة لمراجعة صحيفة عبرية محلية. وعقب ذلك تعرف عن كثب على الكتابات الصهيونية فأصبح من المعارضين لأنشطتها والمنبهين إلى أخطارها. وفي سنة ١٩٠٥، وكان رئيساً لمجلس بلدية القدس، أظهر مقاومته للصهيونية والهجرة اليهودية إلى البلد، وعمل من أجل منع بيع الأراضي من المنظمة الصهيونية ومؤسساتها في منطقة القدس.

في أيلول (سبتمبر) ١٩٠٨ اختير ممثلاً عن متصرفية القدس في البرلمان. وأبدى مواقفه تلك في المقابلات والتصريحات في الصحافة وخطاباته في مجلس المبعوثان، وخصوصاً سنة ١٩١١. وفي آذار (مارس) ١٩١٤ نشرت مجلة «الاقدام» الأسبوعية القاهرية مقابلة معه تعهد فيها مواصلة محاربة الصهيونية في البرلمان إذا أُعيد انتخابه. وانتقد الحكومة لتخلفها عن محاربة الصهيونية التي تشكل خطراً اقتصادياً وسياسياً على السواء. وفعلاً اختير لمجلس المبعوثان مرة أُخرى في نيسان (أبريل) ١٩١٤ عن متصرفية القدس. واستمر في تلك الدورة أيضاً يحذر من مخاطر الصهيونية على البلد. وكان يشدد على أن الخطر يشمل الدولة العثمانية أجمع لا فلسطين فقط، بينما شدد زميله روحي الخالدي على الخطر الصهيوني المباشر على متصرفية القدس وفلسطين. وفي أواخر الحرب العالمية الأولى انضم إلى الثورة العربية، وجاء إلى دمشق وعُين لفترة قصيرة وزيراً للخارجية في حكومة فيصل التي كان يرئسها رضا الركابي. ولما سقطت حكومة فيصل في دمشق سنة ١٩٢٠ عاد إلى القدس واعتزل العمل السياسي فترة

الانتداب البريطاني، إلا نادراً؛ ففي سنة ١٩٢٨ مثلاً كان عضواً في المؤتمر الإسلامي للدفاع عن المسجد الأقصى والأماكن الإسلامية المقدسة.

(١) «ذكرى استقلال سوريا» (مصر، ١٩٢٠).

(٢) سجل المحكمة الشرعية في القدس.

(٣) وثائق وأوراق عائلية خاصة.

(٤) Neville Mandel, *The Arabs and Zionism Before World War I* (California, 1976).

الحسيني، كامل أفندي

(توفي سنة ١٩٢١)

مفتي القدس في أوائل القرن الحالي. اختلف عن والده طاهر وأخيه الحاج أمين الحسيني بمواقفه المهادِنة من الصهيونية والبريطانيين.

ورث كامل أفندي والده طاهر في الإفتاء سنة ١٩٠٨، لكنه لم يرث شخصية والده ومواقفه السياسية؛ فلم يعرف عنه مقاومة نشاط الحركة الصهيونية والضغط على السلطات العثمانية لتنفيذ سياسة حازمة إزاء الاستيطان وبيع الأراضي. بل اشتهر بمواقفه المعتدلة والمهادِنة في هذا الشأن وعلاقاته الحسنة باليهود. ولما احتل الجيش البريطاني البلد اتبع كامل سياسة التعاون والصداقة مع الحكام الجدد. وكانت الفترة الأولى للاحتلال، منذ تسليم القدس حتى فرض الانتداب، فترة حرجة للسياسة البريطانية، ولا سيما بعد انتشار أمر وعد بلفور، الأمر الذي ضاعف من أهمية الدور المتعاون الذي قام مفتي القدس به مع الإنكليز. كما حضر اجتماعات التعارف والتفاهم مع بعض نشيطي الحركة الصهيونية، واشترك في حفل وضع حجر الأساس للجامعة العبرية، وذلك في حضور وايزمن واللورد بلفور. وقد كافأه الإنكليز على مواقفه تلك بتعيينه رئيساً لمحكمة الاستئناف الشرعية على الرغم من تعارض هذه الخطوة مع التقليد المتبع في الفصل بين وظيفتي الإفتاء والقضاء. كما عين رئيساً للجنة الوقف العليا، فأصبح مسؤولاً عن إدارة الأوقاف في أنحاء فلسطين. ولم يعمر طويلاً ليشاهد نتائج السياسة البريطانية في فترة الانتداب، فقد توفي في ٣١ آذار (مارس) ١٩٢١. وقامت السلطات البريطانية برعاية عائلته وقدمت لأفرادها معاشاً تقاعدياً أكبر كثيراً مما يستحقونه، بحسب قانون التقاعد العثماني. وقد كانت وفاته فاتحة الطريق أمام الحاج أمين الحسيني، أخيه من أمه، الذي ورث المنصب بمساعدة بعض رجال الإدارة الإنكليز لكنه اتبع سياسة مغايرة مع بريطانيا والصهيونية، كما نعلم.

---

(١) بيان نويهض الحوت، «القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧ ـ ١٩٤٨» (بيروت، ١٩٨١).

(٢) يهوشوع بورات، «تطور الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨ ـ ١٩٢٩» (بالعبرية) (تل أبيب، ١٩٧١).

(٣) يعقوب شمعوني، «العرب الفلسطينيون» (بالعبرية) (تل أبيب، ١٩٤٧).

حلاوة، حسن بن محمود

(توفي سنة ١٣٠٥هـ/ ١٨٨٧ ـ ١٨٨٨م)

أحد مشايخ الصوفية المشهورين في غزة وعموم فلسطين في أواخر القرن التاسع عشر.

ولد الشيخ حسن في غزة ودرس فيها. وكان على جانب كبير من الزهد والورع، فاعتكف في مزار الشيخ محمد العابد مدة، وأخذ الطريقة القادرية عن الشيخ حسن بن نمر العابد. ثم رحل إلى مصر وغيرها لزيارة الأولياء والصالحين، وأقام في نابلس نحو عامين. وأخبر بعض خواصه عنه أنه وصل إلى درجة القبطانية. ثم سكن في بيت المقدس واعتكف في غرفته في الحرم القدسي، وأقبل الناس عليه وصاروا يعتقدونه ويتبركون به ويأتونه بالهدايا والتحف، وهو يقدمها إلى تلاميذه وزواره. وكانت له علاقة جيدة بالأمراء والحكام، ومنزلة رفيعة عند متصرف القدس رؤوف باشا. وكان هذا يزوره ويتأدب معه والشيخ لا يخاطبه بغير اسمه. ومن تلاميذه البارزين الشيخ يوسف النبهاني. وبقي على اعتكافه في الأقصى وعلى علاقته بتلاميذه ومريديه حتى أصابه في آخر عمره داء الفالج وأقعده مدة. وبقي على مقداره واحترامه بين الناس حتى توفي سنة ١٣٠٥هـ/ ١٨٨٧ ـ ١٨٨٨م، وخلفه في غزة ابنه الشيخ محمد الصيّاد.

(١) عثمان الطبّاع، «إتحاف الأعزة في تاريخ غزة»، الجزء الأول (مخطوط).

حمّاد، الحاج توفيق

(١٨٦٣ ـ ١٩٣٤)

رئيس بلدية نابلس، وعضو مجلس المبعوثان العثماني، ومن أبرز القادة السياسيين في نابلس في أواخر العهد العثماني وبداية الانتداب.

عُين الحاج توفيق في بادىء أمره لرئاسة قلم كتاب المتصرفية. وكان آل حماد في صف واحد مع آل زعيتر والشكعة والمصري وقسم من آل عبد الهادي. وتزعم هذه الكتلة عباس أفندي الخماش حتى سُميت الجمعية العباسية. ولمّا توفي الشيخ عباس تسلم قيادة الكتلة الحاج توفيق حماد فسميت الحمادية. وقد رأس الكتلة المنافسة آل طوقان ومحمد عبده الغزاوي وآل النمر، وغيرهم. واشتدت الخلافات بين الصفين. وكان أركان الجمعية الحمادية كل من: أحمد العمد، ومحمد الشكعة (ثم ابنه أحمد)، وإبراهيم رزق المصري. وقد أيد الحاج توفيق السلطان عبد الحميد، وعارض الدستور، خلافاً لزعماء الكتلة المنافسة. وانتُخب لرئاسة البلدية قبيل الحرب العالمية الأولى ثم عضواً في مجلس المبعوثان العثماني. وأيام الحرب وقف في صف الدولة وعارض الثورة العربية. وظل على مواقفه تلك حتى بعد انتهاء الحرب والاحتلال البريطاني، فكان معادياً للإنكليز والصهيونية.

وفي سنة ١٩١٩ نشط في تنظيم ورئاسة الجمعية الإسلامية المسيحية في نابلس، والمؤتمر العام لتلك الجمعية. وبرز منذ سنة ١٩٢٠ زعيماً وطنياً في نابلس، وحضر المؤتمر العربي الثالث في ١٣ ـ ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٠. وشارك في المؤتمر السوري الفلسطيني في أيلول (سبتمبر) ١٩٢١، واختير نائباً لرئيس المؤتمر، ونائباً لرئيس اللجنة العربية للمباحثات مع الحكومة البريطانية في لندن. كما سافر ضمن البعثة التي حضرت إلى لندن سنة ١٩٢٣، وكان عضواً في اللجنة التنفيذية العربية. لكنه بدأ في تلك السنة الابتعاد عن العمل السياسي، ولم يشارك في المؤتمر الفلسطيني السادس الذي انعقد في حزيران (يونيو) ١٩٢٣. وانضم إلى حزب «الأهالي» بقيادة عبد اللطيف صلاح، وابتعد بالتدريج عن صف اللجنة العربية برئاسة الحاج أمين الحسيني حتى انضم إلى صفوف المعارضة. وفي بداية الثلاثينات انسحب من العمل السياسي وأمضى بقية حياته بعيداً عن مركز الأحداث حتى وفاته سنة ١٩٣٤. وربما كان آخر عمل شارك فيه

هو حضور المؤتمر الإسلامي العام في القدس سنة ١٩٣١. وقد اختير عضواً في اللجنة التنفيذية التي انبثقت من ذلك المؤتمر.

(١) إحسان النمر، «تاريخ نابلس والبلقاء»، الجزء الثالث (نابلس، ١٩٧٥).
(٢) بيان نويهض الحوت، «القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧ ـ ١٩٤٨» (بيروت، ١٩٨١).
(٣) «الموسوعة الفلسطينية»، المجلد الأول (دمشق، ١٩٨٤)، ص ٦٠٢ ـ ٦٠٣.
(٤) أكرم زعيتر، «وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩١٨ ـ ١٩٣٩» (بيروت، ١٩٧٩).

الخالدي، علي أفندي

(توفي سنة ١٢٣١هـ/ ١٨١٦م)

قاضي يافا وغزة، ثم رئيس كتاب المحكمة الشرعية في القدس، ومن أعلام القدس البارزين في أوائل القرن الماضي.

آل الخالدي من الأُسر المقدسية العريقة، اشتهرت بالعلم ومزاولة وظائف القضاء والكتابة في المحاكم الشرعية. عُرفت العائلة لعدة قرون باسم الديري، نسبة إلى قرية الدير، بالقرب من مردى، من قرى جبل نابلس. وقد أشار مجير الدين الحنبلي في تاريخه للقدس والخليل إلى عدد من أعلام هذه الأسرة، اشتهروا بالعلم وتقلد مناصب القضاء في القدس وخارجها. وحافظت الأسرة على مكانتها ودورها خلال العهد العثماني. وذكرت وثائق المحكمة الشرعية أسماء العشرات من العلماء والقضاة المنتسبين إلى آل الديري الخالدي. ومنذ القرن التاسع عشر سقطت نسبة الديري عن العائلة وعرفت بالخالدي فقط. وقد أشار الكثير من وثائق المحكمة الشرعية في العهد العثماني إلى أن الخالدي جاء من انتساب أفراد الأسرة إلى خالد بن الوليد. وعلى الرغم من الشك في مدى صحة هذا النسب تاريخياً، فإن المهم فيه أن العائلة، مثل غيرها من أسر بيت المقدس، اكتسبت شهرة ومكانة اجتماعية بارزة نتيجة لموقعها ودورها في القدس والمناصب العالية التي تقلدها بعض أفرادها على مر العصور.

ومنذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر، أخذت الأسرة، مثل غيرها من أُسر العلماء والأعيان، تبذل جهدها لاحتكار المناصب الرئيسية في محكمة القدس الشرعية وتنقلها، بالوراثة، إلى أبنائها. وكان صنع الله الخالدي رئيس كتّاب المحكمة الشرعية في القدس، وأولاده وأحفاده من بعده هم أبرز من ظهر من هذه الأسرة في تاريخ فلسطين الحديث.

وعلي أفندي هو علي بن محمد بن خليل بن صنع الله الخالدي. توفي والده سنة ١١٧٢هـ/ ١٧٥٨م وهو صغير السن، فرعاه أقاربه حتى شب. وأخذ يتعاطى وظيفة الكتابة في المحكمة الشرعية مثل آبائه وأجداده. فبدأ موظفاً في يافا والقدس، ثم عُيّن بعد ذلك رئيساً لكتّاب المحكمة الشرعية ونائباً للقاضي في القدس. وتشير وثائق سجلات المحكمة الشرعية إلى أنه شغل هذين المنصبين عدة أعوام خلال العقدين الأخيرين من القرن الثامن عشر. وقد ازداد نفوذ عائلات العلماء، ولا سيما آل الحسيني وآل الخالدي. وعُين أخوه

الأصغر، موسى أفندي، قاضياً شرعياً في القدس سنة ١٨٠١، فعين علي أفندي نائباً له في يافا ثم في غزة. ولما حصل موسى (أنظر ترجمته) على الوظائف القضائية العالية خارج القدس (قاضي المدينة المنورة ثم قاضي عسكر الأناضول)، عين علي أفندي مكانه في القدس. وبقي علي أفندي في وظيفته في المحكمة الشرعية مدة طويلة، وكان ينوب عن قضاة القدس قبل وصولهم إليها من الآستانة. ولما كان نائباً لقاضي القدس سنة ١٨٠٤، وتوفي الجزار في عكا، قام علي أفندي الخالدي بإعادة تعيين محمد آغا «متسلم غزة والرملة وأمين يافه». وقد اشتمل كتاب التعيين تبريراً لتدخل نائب القاضي في شؤون الإدارة والسياسة، «خوفاً من تعطيل الأموال الميرية وصيانة للفقراء والضعفاء والبرايا.» لكن هذه الخطوة المدعومة من العلماء، وكذلك من «وجوه وأعيان البيت المقدس الشريف»، كانت مؤشراً إلى ازدياد نفوذ وسطوة هذه الفئة في تلك المدة. ومن خلال عمله ومناصبه، وسع علي أفندي نفوذه واستغل ضعف الحكم العثماني، فأخذ يتدخل في أمور الحكم والإدارة في بيت المقدس. وحاولت السلطات العثمانية معالجة هذا الأمر أحياناً، فأبعدته عن وظيفته ونفته إلى خارج القدس أكثر من مرة. لكن ضعف الدولة وفساد أجهزتها كانا في مرحلة متقدمة، وكانت علاقات آل الخالدي متشعبة، فأعيد علي أفندي إلى منصبه في القدس، وبقي يشغله حتى وفاته في ١٩ ذي الحجة ١٢٣١هـ/ ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨١٦م، فورثه ابنه محمد علي. وقد فاق الابن أباه، ووسع نفوذ عائلته، وتولى هو وأخوته طاهر وسليمان وإبراهيم المناصب العالية في سلك القضاء.

(١) أوراق ووثائق في المكتبة الخالدية في القدس.
(٢) سجل المحكمة الشرعية في القدس.
(٣) سجل المحكمة الشرعية في يافا.
(٤) عثمان الطبّاع، «إتحاف الأعزة في تاريخ غزة»، الجزء الأول (مخطوط).
(٥) حسن الحسيني، «تراجم أهل القدس في القرن الثاني عشر الهجري» (مخطوط).
(٦) ناصر الدين الأسد، «محمد روحي الخالدي» (القاهرة، ١٩٧٠).

الخالدي، موسى أفندي

(١١٨١ ـ ١٢٤٧هـ/ ١٧٦٧ ـ ١٨٣٢م)

شيخ عالم، تولى القضاء في القدس ثم في المدينة المنورة حتى ارتقى إلى رتبة «الوزارة العلمية»، وهي وظيفة قضاء عسكر الأناضول في عهد السلطان محمود الثاني، الذي جعله من أقرب مقربيه.

هو موسى بن محمد بن صنع الله الخالدي، أخو علي أفندي رئيس الكتّاب في محكمة القدس الشرعية. ولد ليلة الثلاثاء ٢٠ ربيع الأول ١١٨١هـ/ ١٦ آب (أغسطس) ١٧٦٧م وترعرع في بيت مشهور بالعلم. درس على والده، وأخذ العلوم على يد كثير من علماء القدس البارزين في ذلك العهد، منهم الشيخ محمد البديري. كما أجازه في الطريقة الخلوتية والقادرية الشيخ كمال الدين الصديقي، ابن الشيخ مصطفى البكري، وخليفته الشيخ محمد أفندي أبو السعود. ورث أخاه الأكبر علي رئاسة الكتّاب عن والده، وعين موسى كاتباً في المحكمة الشرعية سنة ١١٩٨هـ/ ١٧٨٤م. وكانت الوظيفة المذكورة دون طموحاته، فسافر إلى مصر، ودرس في الأزهر ثم عُين قاضياً فيها. وعاد إلى القدس قبيل الحملة الفرنسية، وعُين رئيس كتاب المحكمة الشرعية ونائب الحاكم الشرعي فيها. وأيام الغزو الفرنسي، بقيادة نابليون، كان موسى أفندي في القدس في وظيفته تلك، الأمر الذي يثير الشك في صحة ما جاء في كتاب أحمد سامح الخالدي، «أهل العلم»، ونقله عنه «مؤرخ القدس» عارف العارف، من أن موسى أفندي أرسل منشوراً إلى أهالي البلد من الآستانة يحثهم على مقاتلة نابليون. فوثائق المحكمة في تلك الفترة كثيرة، وهي تشير في أكثر من مناسبة إلى أن موسى أفندي عاش في القدس في تلك المدة، والأرجح أن الأمر التبس على المؤرخين، إذ من المعروف أن موسى أدى دوراً مهماً في التحريض على غزوة إبراهيم باشا بن محمد علي في فترة ١٨٣١ـ ١٨٣٢، حين كان قاضي عسكر الأناضول في الآستانة، كما سيجيء تفصيل ذلك فيما بعد. وأيام الغزو الفرنسي قطعت الطريق بين القدس والآستانة مدة من الزمن، فعين أحمد باشا الجزار موسى قاضياً شرعياً في القدس بتاريخ ٦ محرم ١٢١٤هـ/ ١٠ حزيران (يونيو) ١٧٩٩.

وبعد انسحاب نابليون واستقرار الأمور في البلد، عاد موسى أفندي إلى رئاسة كتاب المحكمة الشرعية ونيابة قاضيها مدة عامين تقريباً، ثم فرغ عن وظيفته لأخيه علي

أفندي. وسافر موسى إلى الآستانة، واتصل هناك بالعلماء وشيخ الإسلام، فعُين في وظائف القضاء حتى تولى قضاء المدينة المنورة. ثم رجع إلى القدس وعُين للقضاء فيها ثانية وبصورة موقتة لفترات متقطعة. ورجع إلى الآستانة مجدداً وتقرب إلى كبار العلماء ورجال الحكم حتى عين قاضي عسكر الأناضول. وكان عالماً محققاً ومصنفاً مدققاً، فأجله العلماء، وقربه السلطان محمود الثاني إليه، وذلك في الفترة التي كان السلطان بحاجة إلى تعاون العلماء للقضاء على الإنكشارية وإجراء الإصلاحات في الدولة ومؤسساتها.

ولما زحف جيش محمد علي باشا على فلسطين لاحتلالها في أواخر سنة ١٨٣١، واندحر جيش الدولة العثمانية، اتصل موسى أفندي بعلماء القدس وأعيانها وحرضهم على جيش محمد علي. ولما توقف الجيش المصري شهوراً أمام أسوار عكا خاف إبراهيم باشا من عواقب الموقف في القدس، وكان عمر النقيب الحسيني، أبرز أعيان القدس وأوسعهم نفوذاً في المنطقة، صهره، زوج ابنته رقية. فأعلن موقفه المعادي لمحمد علي والمؤيد للسلطان. فتخوف إبراهيم باشا من نشوب ثورة في جبال القدس يشترك فيها أعيان المدينة ومشايخ الريف من آل السمحان وأبو غوش. لكن سقوط عكا وتقدم الجيش المصري لفتح دمشق وباقي بلاد الشام قطع الطريق على مثل تلك الخطوة. وأما موسى نفسه فقد أرسله السلطان محمود الثاني للفصل في حادثة مهمة وقعت بالقرب من أنطاكية سنة ١٢٤٧هـ/ ١٨٣٢م فتوفي فيها مسموماً في تلك السنة ودفن فيها. وقد ورد ذكره في تاريخ الوقائع العثمانية الرسمي، ويذكره كذلك جودت باشا في «تاريخه العثماني» عند ذكر تلك الحادثة.

كان موسى أفندي ذا خط حسن، وعقل راجح في الفقه، له فيه رسائل تدل على طول باعه فيه، كما كانت له اليد الطولى في الفلك والأزياج. وترك في القدس وقفاً كبيراً حبسه على أولاده وذريته. ولم يخلّف من الذكور سوى ولده مصطفى. وهو جد يوسف ضياء باشا الخالدي لأمه، وأبرز العلماء العرب الذين وصلوا إلى المراتب العالية في الدولة العثمانية. وقد ساهم كثيراً في تعزيز مكانة آل الخالدي، وربما كان له قسط مهم في ارتباط أفراد العائلة بسياسة الإصلاح التي بدأت منذ عهد السلطان محمود الثاني.

---

(١) أحمد تيمور، «أعلام الفكر الإسلامي في العصر الحديث» (القاهرة، ١٩٦٧).
(٢) أحمد سامح الخالدي، «أهل العلم بين مصر وفلسطين» (القدس، د. ت.).
(٣) أسد رسم، «المحفوظات الملكية المصرية»، ٤ أجزاء (بيروت، ١٩٤٠ـ ١٩٤٣).
(٤) سجل المحكمة الشرعية في القدس.
(٥) وثائق وأوراق عند آل الحسيني، وفي المكتبة الخالدية في القدس.

الخالدي، مصطفى أفندي

(١٢٠٢ ـ ١٢٦١هـ/ ١٧٨٧ ـ ١٨٤٥م)

قاضي المحكمة الشرعية في القدس والمدرس في اسكي دار في العاصمة العثمانية، حيث أمضى معظم حياته، منذ جاءها مع والده موسى أفندي الخالدي، قاضي عسكر الأناضول.

ولد مصطفى حامد في القدس، ودرس على والده موسى أفندي، قاضي القدس ورئيس كتّاب محكمتها الشرعية. كما أجازه آخرون من علماء القدس في أوائل القرن الماضي، منهم الشيخ عبد الله بن محمد البديري. وسافر مع والده في جولاته المتعددة، عندما عين قاضياً في المدينة المنورة ثم قاضي عسكر الأناضول. وقد درس على عدد كبير من علماء العصر في دمشق والآستانة. ومن أساتذته الشيخ محمد الأمير الصغير، ومحدث الشام حامد بن أحمد العطار، وصاحب الطريقة الشيخ محمد عثمان الميرغني. كما تلقى علم الفرائض على الشيخ سليمان أفندي بن أحمد البوزقيري، من أفاضل علماء الروم. ودرس طرفاً من الأمهات الست، والشفاء، والأربعين النووية وكتاب «الشمائل» للترمذي على العالم المحدث يوسف بدر الدين المدني.

ويظهر أن مصطفى حامد، بعد إتمام دراسته في دمشق والآستانة، بقي في العاصمة العثمانية، إذ لا نجد له ذكراً في سجل المحكمة الشرعية في القدس. وعمل في التدريس في اسكي دار، أقدم وأوسع أحياء العاصمة العثمانية على خليج البوسفور، وربما شغل وظائف القضاء في الآستانة أيضاً. وفي غرة ذي القعدة ١٢٦٠هـ/ أواخر سنة ١٨٤٤م جاء إلى القدس قاضياً شرعياً فيها. ولم يمض عليه أسبوعان حتى تزوج ابنة عمه الست عايشة، كريمة علي أفندي الخالدي، وأخت محمد علي رئيس الكتاب.

توفي مصطفى أفندي في القدس في ظروف غامضة ولما يمض عام على وصوله إليها قاضياً. وقبل وفاته بأشهر قليلة (في ١٦ جمادى الآخرة ١٢٦١هـ/ ٢٢ حزيران (يونيو) ١٨٤٥م)، عين مصطفى ابن عمه وأخا زوجته، محمد علي أفندي، نائباً شرعياً. ولم يخلّف مصطفى أولاداً فانتقلت تركته إلى زوجته ثم إلى أولاد أخيها محمد

علي أفندي. ودفن في باب الأسباط، قرب الصحابي الجليل عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

---

(١) أحمد تيمور، «أعلام الفكر الإسلامي في العصر الحديث» (القاهرة، ١٩٦٧).
(٢) سجل المحكمة الشرعية في القدس.

الخالدي، محمد علي أفندي

(توفي سنة ١٢٨١هـ/ ١٨٦٤م)

مدرس الحديث، وقاضي القدس ومرعش لفترات قصيرة، ورئيس كتّاب المحكمة الشرعية، ونائب قاضيها مدة نصف قرن تقريباً، ومن أبرز أعيان القدس ذوي النفوذ والتأثير فيها في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

هو محمد علي بن علي صنع الله الخالدي. كان والده رئيس كتّاب المحكمة الشرعية، وكان عمه، موسى أفندي، قاضي عسكر الأناضول. فعمل موظفاً في المحاكم الشرعية في يافا والقدس منذ سنة ١٨٠١م على الأقل، واكتسب خبرة في هذا العمل الذي كان أجداده يتوارثونه لعدة قرون. تزوج أسماء، بنت عمه موسى الخالدي، في ١١ رجب ١٢٣١هـ/ ٧ حزيران (يونيو) ١٨١٦م، وكان آنذاك موظفاً في المحكمة الشرعية في القدس. ولما توفي والده في نهاية تلك السنة، ورث مكانته ومنصبه في المحكمة. ثم تولى عمه موسى الخالدي وظيفة قاضي عسكر الأناضول، الأمر الذي عزز مركزه وقوى نفوذه في فترة كان الحكم العثماني المحلي ضعيفاً. وقد استغل أفراد العائلات المتحكمة، وفيهم محمد علي، هذا الضعف لمصلحتهم فأصبح لهم قول ورأي في أمور الحكم. وجاء الإنذار تلو الإنذار إلى محمد علي وإلى غيره من علماء القدس وأعيانها، بالكف عن التدخل في أمور السياسة والحكم لكن من دون جدوى. وفي سنة ١٨٣٤ نُفي محمد علي الخالدي، مع غيره من أعيان القدس، بسبب المشاركة في الثورة على الحكم المصري الذي أضعف نفوذهم. ثم أُعيد إلى وطنه ووظيفته، ورضي بالإصلاحات الجديدة التي أدخلها محمد علي باشا مرغماً. ولما عاد الأتراك إلى بلاد الشام وفلسطين في بداية الأربعينات، حاول محمد علي الخالدي، مع العلماء والأعيان، العودة إلى نفوذهم السابق. لكن الأتراك قرروا تنفيذ سياسة جديدة كان من نتائجها الاصطدام بفئة الأعيان المحلية، فنُفي محمد علي أفندي مع غيره لفترة قصيرة سنة ١٨٤٣، ثم أعيد إلى منصبه. ولم ينجح الأتراك، مثل سابقيهم، في تنفيذ سياستهم الحازمة، فكان محمد علي من أقوى الشخصيات المؤثرة في السياسة المحلية.

وكان آل الخالدي على علاقات جيدة منذ أجيال مع طائفة الروم الأرثوذكس وديرهم في بيت المقدس. وكان أبناء الخالدي، بحكم مناصبهم في المحكمة الشرعية،

يساعدون أبناء تلك الطائفة، ويبسطون عليهم حمايتهم، ويدعمونهم في منافساتهم الطوائف الأُخرى على الأماكن المقدسة. وقد أدى محمد علي دوراً مهماً في هذا الشأن في النصف الأول من القرن الماضي بسبب الحروب وتقلبات الحكام والسياسة. وفي دير الروم في القدس صورة زيتية للسيد محمد علي أفندي الخالدي «معلقة في بهوه الكبير حتى يومنا هذا»، تقديراً لدوره ومساعدته، بحسب قول عارف العارف. ويحكى أنه في زمن السلطان محمود الثاني، خلال الحرب التي قامت بين روسيا والدولة العثمانية، جاء أمر من الآستانة بقتل بطريرك الروم الأرثوذكس وجميع المطارنة. وكان محمد علي حينذاك نائباً شرعياً في القدس، فخبأهم في مغارة سليمان، قرب باب العمود، وتظاهر أمام الناس بتنفيذ الأمر السلطاني. وعندما هدأت الأمور وانتهت الحرب أعلن محمد علي حقيقة ما فعل، فقدّر الجميع صنيعه هذا. وعززت تلك الحادثة العلاقات المتينة التي كانت قائمة مدة طويلة بين رهبان دير الروم وبين آل الخالدي.

واستمر محمد علي في رئاسة كتّاب المحكمة الشرعية ونيابة قاضيها حتى بعد أن تقدم في السن في الخمسينات والستينات. وقد جمع ثروة كبيرة واهتم بتربية أولاده في المدارس الحديثة، فقام أولاده بدور مهم في السياسة العثمانية عامة وفي فلسطين خاصة، وعلى رأسهم ياسين ويوسف ضياء باشا. وفي أواخر عمره تنازل عن رئاسة الكتّاب لأولاده، وشغل ابنه خليل تلك الوظيفة فترات طويلة. وفي سنة ١٢٨٠هـ/ ١٨٦٣ـ ١٨٦٤م استقال محمد علي من رئاسة كتّاب المحكمة الشرعية ونيابة قاضيها وحولهما إلى ياسين أفندي، بينما عين هو قاضياً شرعياً في مرعش. وكان حينذاك شيخاً طاعناً في السن، فلم يعمر طويلاً، وتوفي في ٢٨ صفر ١٢٨١هـ/ ٢ آب (أغسطس) ١٨٦٤م، ودفن في القدس، ورثاه الكثيرون من الشعراء والعلماء، منهم الشيخ أسعد الإمام، الذي كتب قصيدة قرأها ابنه يوسف أفندي، ومطلعها:

الله باق والأنام تزول وقضاؤه في خلقه مقبول

---

(١) أوراق ووثائق في المكتبة الخالدية في القدس.

(٢) سجل المحكمة الشرعية في القدس.

(٣) عارف العارف، «المفصَّل في تاريخ القدس» (القدس، ١٩٦١).

الخالدي، سليمان أفندي

العالم الأزهري والقاضي الشرعي في غزة ونابلس وبيت لحم في أواسط القرن التاسع عشر.

هو أخو محمد علي، قاضي القدس ومرعش، ومن أبرز الشخصيات وأقواها في بيت المقدس في النصف الأول من القرن الماضي. درس في الأزهر، ولما رجع إلى وطنه دخل سلك العمل في المحاكم الشرعية. وفي ١٥ ربيع الأول سنة ١٢٥٥هـ/ ٢٩ أيار (مايو) ١٨٣٩م عين رئيس كتّاب محكمة غزة مجدداً، وهو ما يدل على أنه شغل المنصب في السابق أيضاً. بعد ذلك وجدناه قاضياً شرعياً في مدينة نابلس عدة مرات في الأربعينات والخمسينات. كما شغل المنصب في تلك المدة ابنه محمد. ويظهر أن سليمان أفندي تنقل في وظيفة القضاء بين عدد من مدن فلسطين؛ فبالإضافة إلى غزة ونابلس، عمل قاضياً في بيت لحم سنة ١٢٩٠ـ ١٢٩١هـ/ ١٨٧٣ـ ١٨٧٥م على الأقل، بحسب سجلات المحكمة الشرعية في القدس. وقد خلف ستة أولاد، أربعة من الذكور واثنتين من الإناث.

---

(١) سجل المحكمة الشرعية في القدس.

(٢) أكرم الراميني، «نابلس في القرن التاسع عشر»، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان.

(٣) عثمان الطبّاع، «إتحاف الأعزة في تاريخ غزة»، الجزء الأول (مخطوط).

الخالدي، ياسين أفندي

(توفي سنة ١٣١٨هـ/ ١٩٠١م)

القاضي في نابلس وطرابلس، وأحد أعضاء حزب الإصلاح في ولاية سوريا، ورئيس بلدية القدس، ومن قبل رئيس كتّاب المحكمة الشرعية ونائب القاضي فيها مدة طويلة من الزمن. رأس بلدية القدس بين سنتي ١٨٩٨ و ١٩٠١.

هو ياسين بن محمد علي الخالدي. كان أخوه الأكبر خليل رئيساً لكتّاب المحكمة الشرعية في أواسط القرن الماضي. درس على علماء القدس ثم دخل سلك الوظائف القضائية (مثل معظم أفراد العائلة في ذلك العهد) منذ سنة ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م على الأقل. واستمر في عمله كاتباً في المحكمة الشرعية في القدس مدة طويلة. وفي سنة ١٢٨٠هـ/ ١٨٦٣ـ ١٨٦٤م استقال والده محمد علي من وظيفة رئاسة كتّاب المحكمة الشرعية ونيابة القاضي فيها وفرغ عن الوظيفة لابنه ياسين، الذي شغل هذه الوظيفة أكثر من عامين. ولما عين محمد راشد باشا والياً على سوريا سنة ١٢٨٣ هـ/ ١٨٦٦ـ ١٨٦٧م انتُخب ياسين أفندي عضواً في المجلس العمومي في بيروت، ثم عُين بعدها لنيابة طرابلس الشام. ويبدو أن ياسين أفندي كان من أعضاء حزب الإصلاح الذي كان راشد باشا أحد رجاله. ولما عُزل الباشا المذكور عن ولايته سنة ١٨٧١ تزعزع مركز أكثر أنصاره المنتسبين إلى حزب الإصلاح، فعاد ياسين إلى القدس وعمل في المحكمة الشرعية ثانية. ولما تولى مدحت باشا، الملقب بأبي الدستور، ولاية سوريا سنة ١٢٩٥هـ/ ١٨٧٨م جمع من يثق بإخلاصهم ونزاهتهم وأعادهم إلى مراكزهم. وعُين ياسين الخالدي قاضياً شرعياً في مدينة نابلس، ثم نقل إلى طرابلس الشام ثانية. ولم تطل مدة حكم مدحت باشا أكثر من عام وثمانية شهور، وبعد عزله عاد ياسين إلى القدس مرة أخرى وعمل في المحكمة الشرعية. ولمّا كان ياسين وأخوه يوسف ضياء من أنصار الإصلاح والدستور، توقفت حاله نسبياً في الثمانينات، واكتفى بوظيفته في المحكمة الشرعية. ومع ذلك، فإنه كان أحد أعيان القدس البارزين، فاختير لعضوية مجلس البلدية ومجلس الإدارة. وفي أواخر تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٩٨، اختير رئيساً لبلدية القدس ووجهت له «بآية أزمير المجردة». وفي السنة نفسها عُين ابنه روحي قنصلاً عاماً للدولة العثمانية في مدينة بوردو في فرنسا، كما عُين أخوه مأمور نفوس في القدس،

وكان من قبل قاضياً في يافا. ولم تطل مدة رئاسته البلدية، وكان شيخاً طاعناً في السن، فمرض وتوفي في أواخر رمضان ١٣١٨هـ/أواسط كانون الثاني (يناير) ١٩٠١.

---

(١) B. Abu-Manneh, «Jerusalem in the Tanzimat Period...,» *Die Welt des Islams*, Vol. 30 (1990), pp. 1 - 44.

(٢) أوراق ووثائق في المكتبة الخالدية في القدس.

(٣) سجل المحكمة الشرعية في القدس.

(٤) ناصر الدين الأسد، «محمد روحي الخالدي» (القاهرة، ١٩٧٠).

الخالدي، يوسف ضياء باشا

(١٢٥٨ ـ ١٣٢٤هـ/ ١٨٤٢ ـ ١٩٠٦م)

رئيس بلدية القدس ونائبها في مجلس المبعوثان الأول ١٨٧٧ ـ ١٨٧٨. سياسي قدير وخطيب جريء ناصر الإصلاح والدستور، وعارض السياسة الحميدية. كان كاتباً مثقفاً منفتحاً على الحضارة الأوروبية. وقد تنبه إلى أخطار الحركة الصهيونية وكتب في ذلك إلى زعمائها، وعلى رأسهم هيرتسل. وبالجملة، فهو من أبرز أعلام فلسطين الأفذاذ والمغمورين في تاريخ فلسطين في القرن التاسع عشر.

هو يوسف ضياء الدين بن محمد علي، قاضي مرعش وأرضروم، وحفيد موسى الخالدي، قاضي الأناضول، من ناحية الأم. طلب العلم صغيراً في جوار الأقصى، وأراد إتمام تحصيله في الأزهر لكن والده رتب له، عن طريق مطران الكنيسة الإنجيلية في القدس، أن يدرس في الكلية البروتستانتية في مالطا، فبقي في الكلية عامين حتى تدخل أخوه الأكبر ياسين ونقله إلى الآستانة لدراسة الطب فيها. لكن دراسة الطب لم تستهوه، فتركها بعد عام واحد، والتحق بكلية روبرت الأميركية للهندسة، التي أُسست سنة ١٨٦٣. وترك تلك الكلية بعد عام ونصف العام بسبب وفاة والده، وعاد إلى القدس. وشاهد في الآستانة افتتاح المدارس الحديثة ونمو حركة الإصلاح والتطوير، فحاول تطبيق ذلك في القدس. ونجح سنة ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، وبمساعدة من راشد باشا، والي سوريا، في إنشاء أول مدرسة رشدية في القدس، بعد جهود كبيرة. لكن، يوسف أصيب بشيء من خيبة الأمل لأنه لم يعيَّن مديراً للمدرسة، بل تسلم زمامها تركي جيء به من إستنبول. وعُرض على الخالدي منصب رئيس بلدية القدس فقبله وتقلده أعواماً ستة. وفي عهده نفذت مشاريع كثيرة لتطوير المدينة مثل إصلاح وإنشاء الشوارع ومد شبكة المجاري، وتعبيد طريق صالحة لسير العربات بين القدس ويافا، بالتعاون مع متصرف القدس. واختلف مع كامل باشا، متصرف القدس الجديد، وبتدخل والي سوريا راشد باشا، عُزل المتصرف المذكور عن منصبه.

وفي بداية سنة ١٨٧٤ عين صديقه راشد باشا، من حزب الإصلاح، وزيراً للخارجية، فدعي يوسف ضياء إلى الآستانة كي يعمل ترجماناً في الباب العالي. وعمل في وظيفته تلك ستة شهور فقط، عُين بعدها نائباً للقنصل العثماني في بوتي، الميناء الروسي على البحر الأسود. لكن حين أقصي راشد باشا عن وزارة الخارجية خسر

يوسف الخالدي منصبه. وأراد يوسف أن يتعرف إلى البلاد الروسية فقام بزيارة لها مر خلالها في أوديسة وكييف وموسكو ثم بطرسبورغ، وسافر منها في نهاية كانون الثاني (يناير) ١٨٧٥ إلى ڤيينا، حيث كان راشد باشا سفيراً لبلده. وفي ڤيينا حصل يوسف ضياء، بمساعدة صديقه السفير، على وظيفة مدرس اللغة العربية في مدرسة اللغات الشرقية.

وفي تلك الفترة المبكرة من شبابه، أظهر يوسف اهتماماً بالأمور السياسية وشؤون الطوائف الدينية في القدس، وعلى رأسها الطائفة اليهودية. ففي آب (أغسطس) ١٨٧٥، وحين كان في ڤيينا، كتب رسالتين بشأن أوضاع اليهود في القدس نشرتها جريدة *The Jewish Chronicle* البريطانية، يعقب في الأولى على تقارير مراسل الصحيفة عن أوضاع اليهود الصعبة في القدس، وكان عددهم آنذاك خمسة عشر ألفاً. أما رسالته الثانية فكانت في مناسبة زيارة الصهيوني الثري موشيه (موزِس) مونتفيوري لفلسطين، ينصح له فيها بمساعدة أبناء طائفته عن طريق بناء المدارس لتعلُّم صنعة مثمرة، ولا سيما الزراعة، فيعيلوا عائلاتهم بشرف بدلاً من انتظار أموال الجباية السنوية «حلوكاه» وتوزيعها عليهم.

وفي تلك الرسالتين تظهر شخصية يوسف وفلسفته الإنسانية المتنورة البعيدة عن التعصب. فقد كان عثمانياً مسلماً لكن إصلاحياً يريد بناء الإنسان الحر بمحاربة الجهل، أكبر عدو للإنسان، بغض النظر عن عقيدة هذا الإنسان الدينية. وفي آب (أغسطس) ١٨٧٥ عاد يوسف إلى القدس لترتيب بعض الأمور العائلية. لكن إقامته امتدت، فتأجلت عودته إلى ڤيينا، واختير مرة أُخرى لرئاسة البلدية. وفي بداية سنة ١٨٧٧ اختاره مجلس إدارة القدس نائباً عن المتصرفية في مجلس المبعوثان العثماني. ونافسه في المنصب عمر فهمي الحسيني، لكنه فاز عليه بالتصويت بنسبة ثمانية إلى أربعة.

عضويته في البرلمان

لم تقتصر أفكار يوسف الخالدي الإصلاحية والليبرالية على مجالي النهضة الثقافية والاجتماعية، بل تعدتها إلى أمور السياسة والحكم. وقد كان النائب الوحيد عن فلسطين في أول برلمان عثماني، وواحداً من أربعة عشر عضواً عربياً من بين أعضائه المئة والعشرين. وخلال الدورتين القصيرتين لذلك المجلس، في ١٨٧٧ ـ ١٨٧٨، أثبت أنه أحد الأعضاء النشيطين والمتحمسين لفكرة الدستور والإصلاح، وبرز في مقاومته ونقده لسياسة السلطان عبد الحميد وفي ازدرائه للدستور. وقد تنبه إلى مواقفه الجريئة مراسلو الصحف، فنشروا تصريحاته ونبذاً من أقواله في البرلمان. وفي ١٣ أيار (مايو) ١٨٧٧ وصفه يوجين شيلر، القنصل الأميركي في العاصمة العثمانية، بقوله:

«لقد أثار يوسف زوبعة في البرلمان بجرأته وفصاحته ولدهشتي إنه يتكلم الإنكليزية والفرنسية بطلاقة. يوسف ضياء ليبرالي مثل جمهوري فرنسي في السياسة والدين. ورغم كونه مسلماً فإنه اختار العيش داخل دير يوناني. إنه ينتقد السلطان والموظفين الفاسدين والأتراك بشكل عام بألفاظ فظة، وليس هذا بغريب فهو عربي والعرب لا يحبون الأتراك.»

لكن السلطان عبد الحميد، الذي ضاق ذرعاً بالبرلمان والدستور ونقد المعارضة لسياسته، قرّر حل البرلمان في ١٣ شباط (فبراير) ١٨٧٨. وبعد يومين، تقرر نفي عشرة أعضاء بارزين من المعارضة، كان على رأسهم يوسف الخالدي، أحد أخطر ثلاثة في قيادة المعارضة. وذهبت الاحتجاجات التي أثارتها تلك الخطوة سدى، وركب أعضاء البرلمان السفينة «فارس» النمسوية، التي غادرت ميناء إستنبول في ٢٠ شباط (فبراير) ١٨٧٨.

وظائفه وأعماله الأُخرى

وصل يوسف الخالدي إلى ميناء يافا في ١٤ آذار (مارس) وانتقل منها إلى القدس، فتسلم رئاسة البلدية مرة أُخرى. وفي تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٧٨، أرسله رؤوف باشا على رأس أربعين فارساً لإحلال النظام في الكرك. لكن المتصرف كان في الوقت نفسه يخطط لإقصاء بعض الشخصيات القوية عن المدينة، وعلى رأسهم يوسف. وفي خريف سنة ١٨٧٩ واتت المتصرف الفرصة لذلك، حيث جرت انتخابات جديدة لمجالس الإدارة والمحاكم المحلية. فأُبعد يوسف ضياء عن رئاسة البلدية وعُين عمر فهمي الحسيني، منافسه في تلك الوظيفة، وفي عضوية مجلس المبعوثان قبل ذلك. وسافر يوسف إلى ڤيينا في أواخر أيلول (سبتمبر) ١٨٧٩، بعد أن استقال من رئاسة البلدية، بحسب ما كتب مراسل «الثمرات» في القدس. وفي السنة التالية أصدر في ڤيينا ديوان لبيد العامري، الشاعر المخضرم. وكان يوسف الخالدي قد عمل على جمعه وتقديمه للمطبعة حين درس العربية في مدرسة اللغات الشرقية. وقد اعتمد المستشرق الألماني هوبر تلك الطبعة في نقل شعر لبيد إلى الألمانية سنة ١٨٩١.

وعن تعيين يوسف ضياء مدرساً في جامعة ڤيينا، جاء في جريدة «الجوائب» التي كانت تصدر في الآستانة [العدد ٩٨٤، ٧/ ١/ ١٨٨٠] ما يلي:

«ذكر في جرنالات أوستريا (النمسا) أن حضرة عزتلو يوسف ضياء أفندي الخالدي، الذي كان مبعوث القدس الشريف بالآستانة، عُين الآن معلماً للغات الشرقية في مدرسة ويانه (ڤيينا) الجامعة. وزار البارون هايمر لي كبير وزراء دولة

أوستريا والبارون روتشيلد الصرّاف المشهور وذاكره ملياً في أحوال القدس وأخبره بمكانة اليهود هناك وبمستشفياتهم وأشار بأنه يسعى في مد سكة الحديد من يافا إلى القدس فيظهر من ذلك أن الغربة لم تلهه عن السعي في نفع بلاده.»

وفي سنة ١٨٨١ عاد يوسف ضياء إلى فلسطين وعُين قائمقاماً في يافا، ثم في مرجعيون في السنة التالية. وبعدها عُين حاكماً على مقاطعة موطكي في الشمال الغربي من بتليس (في الشمال الشرقي من تركيا)، التي يسكنها الأكراد. وهناك أتقن اللغة الكردية، فوضع بعد ذلك قاموساً وصدر في الآستانة سنة ١٣١٠هـ/١٨٩٢ ـ ١٨٩٣م تحت اسم «الهدية الحميدية في اللغة الكردية». ويظهر أن يوسف تصالح مع الباب العالي والسلطان عبد الحميد، فعاد إلى الآستانة للعيش فيها. فقد ذكره السياسي والكاتب البريطاني أمري في مذكراته، *My Political Life* (ص ٦٩ ـ ٧٠)، بقوله:

«إن يوسف ضياء، كشاب متحمس، تمتع في الماضي بحرية واسعة في البرلمان في نقد الدولة وسياستها، وذلك يعود إلى أن عزت باشا، سكرتير السلطان عبد الحميد، بدأ حياته في بيت الباشا. وحتى في قصر السلطان، وبحضوري، كان هذا الباشا الصريح يردد على مسامع عزت باشا الحديث عن شرور نظام عبد الحميد، وهذا يسمعه بخنوع ويطلب منه فقط ألا يرفع صوته عالياً.» كما قال عنه السياسي البريطاني المذكور في كتابه: «إن هذا الباشا العربي العجوز (سنة ١٨٩٦) طبعه الحلم والكرم، وكان لطفه وكرمه يغمران حتى الجواسيس الذين يترقبون خطواته خارج بوابة داره.» وقد تردد يوسف ضياء على مجلس الشيخ جمال الدين الأفغاني في تلك الأعوام حتى توثقت بينهما عرى الصداقة. وقد نشرت جريدة «الجامعة الإسلامية»، بتاريخ ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٤ صورة لـ «جمال الدين الأفغاني على فراش الموت (سنة ١٨٩٧) وإلى جانبه صديقه وصفيه الفيلسوف الكبير يوسف ضياء الدين باشا.»

يوسف ضياء والصهيونية

رأينا في الصفحات السابقة أن يوسف أظهر اهتماماً بالغاً في أمور السياسة والحكم عامة، وأيد الإصلاح والتطوير، وخصوصاً موطنه القدس. وبعد المؤتمر الأول للحركة الصهيونية ومحاولاتها المنظمة في تطبيق المشروع الصهيوني على أرض فلسطين، تنبه يوسف الخالدي إلى هذا الخطر، وكتب في الأول من آذار (مارس) ١٨٩٩ رسالة إلى تيودور هيرتسل بالفرنسية، بوساطة صدوق كاهن، حاخام الطائفة اليهودية في فرنسا وأحد زعماء الحركة الصهيونية. وجاء في رسالته تلك:

«الصهيونية نظرياً فكرة طبيعية وعادلة تماماً كحل للمشكلة اليهودية، لكن لا يمكن

التغاضي عن حقائق الواقع التي يجب أخذها بالحسبان. ففلسطين تكون جزءاً لا يتجزأ من الإمبراطورية العثمانية، وهي مأهولة اليوم بغير اليهود. ويقدس هذه البلاد أكثر من ٣٩٠ مليون مسيحي وثلاثمائة مليون مسلم. فبأي حق يطالب بها اليهود لأنفسهم؟ إن الأموال اليهودية لن تستطيع شراء فلسطين. ولذا فإن امتلاكها لن يكون إلا بقوة المدافع والسفن الحربية. إن الأتراك والعرب يعطفون على اليهود بشكل عام. ولكن هناك منهم من أصيبوا بحمى الكراهية لليهود مثلما حدث في أرقى الشعوب المتحضرة. كما أن المسيحيين العرب، لا سيما الكاثوليك والأرثوذكس، يكرهون اليهود بشدة. لذا حتى ولو حصل هيرتسل على موافقة السلطان عبد الحميد على المخطط الصهيوني، فعليه ألا يفكر بأنه سيأتي اليوم الذي يصبح فيه الصهيونيون أسياد هذه البلاد.»

ثم يضيف يوسف الخالدي بعد ذلك استنتاجه ونصيحته:

«لذلك، فمن الضروري من أجل سلامة اليهود في الدولة العثمانية أن يتوقف تنفيذ المخطط الصهيوني عملياً. إن العالم واسع الأرجاء وفيه كثير من البلاد غير المأهولة والتي يمكن إسكان ملايين اليهود المساكين فيها، ولعلهم يجدون فيها السعادة والحياة الآمنة كشعب. وقد يكون هذا الحل الأمثل والمعقول للمشكلة اليهودية. لكن بحق الله اتركوا فلسطين بسلام.»

ورد هيرتسل على رسالة الخالدي في ١٩ آذار (مارس) ١٨٩٩. واقترح في رسالته أن يعيش اليهود بسلام في الدولة العثمانية، مقللاً من أهمية الصعاب والمشكلات التي قد تثور مع العرب. ثم يضيف: «إن الصهيونيين لا ينوون تجريد العرب من أملاكهم بل العكس فإنهم سوف يثرون من جراء إدخال الأموال اليهودية للبلاد.» ويظهر أن هيرتسل حاول أن يوسط يوسف عند السلطان عبد الحميد للموافقة على المخطط الصهيوني، ولذا ينهي رسالته بقوله: «إذا لم يوافق السلطان عبد الحميد على الخطة الصهيونية لتمويل ديون الإمبراطورية العثمانية فإن الصهيونيين سيذهبون إلى بقعة أُخرى من العالم.»

ولم يكتب لهذا الاتصال الأول والمباشر بين ممثل النهضة العربية الحديثة في فلسطين وبين رئيس الحركة الصهيونية الاستمرار، لاختلاف وجهات النظر. لكن رسالة يوسف الخالدي تشكل وثيقة تاريخية بالغة الأهمية في تلك المرحلة المبكرة من بداية الصراع الصهيوني ـ الفلسطيني، وتثبت مدى الوعي والفهم الكاملين لمعنى الصهيونية ومغزاها وخطرها على المنطقة منذ ذلك العهد.

توفي يوسف ضياء الخالدي سنة ١٩٠٦ في العاصمة العثمانية، وهو حتى آخر أيامه، مثل صديقه الأفغاني، تحت مراقبة جواسيس السلطان عبد الحميد. وقد أمضى آخر سنواته يندب حظ حركة الدستور والإصلاح التي آمن بها حتى آخر أيامه. وعلى

الرغم من المناصب التي شغلها آل الخالدي أيام عبد الحميد، فقد تدهورت مكانتهم في القدس وتقدم عليهم آل الحسيني، الأمر الذي أفسح في المجال لنشوء منافسين جدد لعائلة الحسيني في القدس عشية الحرب العالمية الأولى، وهم آل النشاشيبي.

---

(١) بيان نويهض الحوت، «القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧ - ١٩٤٨» (بيروت، ١٩٨١).

(٢) خير الدين الزركلي، «الأعلام» (بيروت، ١٩٨٠).

(٣) سجل المحكمة الشرعية في القدس.

(٤) عارف العارف، «المفصّل في تاريخ القدس» (القدس، ١٩٦١).

(٥) وثائق وأوراق في المكتبة الخالدية في القدس.

(٦) ميخائيل أساف، «العلاقات بين اليهود والعرب في فلسطين، ١٨٦٠ - ١٩٤٨» (تل أبيب، ١٩٧٠).

(٧) L.S. Amery, *My Political Life*, Vol. I (London, 1953).

(٨) Robert Devereaux, *The First Ottoman Constitutional Period* (Baltimore, 1963).

(٩) Neville Mandel, *The Arabs and Zionism Before World War I* (California, 1976).

الخالدي، روحي

(١٨٦٤ ـ ١٩١٣)

السياسي والأديب، وقنصل الدولة العثمانية في مدينة بوردو الفرنسية، وعضو مجلس المبعوثان العثماني، ومن أبرز أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني.

هو روحي بن ياسين أفندي بن محمد علي الخالدي. ولد في القدس في محلة باب السلسلة، حيث تجمُّع منازل آل الخالدي. واشتهرت هذه العائلة بالعلم والخدمة في المحاكم الشرعية في القدس وخارجها لعدة قرون. في القدس التحق بالكتاتيب ومدارس الحكومة الابتدائية. وحين تولى مدحت باشا ولاية سوريا سنة ١٢٩٥هـ/ ١٨٧٨م عُين والده قاضياً شرعياً في مدينة نابلس فالتحق هو بالمكتب الرشدي فيها. ثم التحق في طرابلس الشام بالمدرسة الوطنية التي أنشأها الشيخ حسين الجسر. وفي سنة ١٢٩٧هـ/ ١٨٨٠م سافر مع عمه عبد الرحمن نافذ أفندي الخالدي إلى الآستانة، وهناك قابل شيخ الإسلام عرياني زاده أحمد أسعد أفندي، الذي شجعه على العلم فأنعم عليه برتبة «رؤوس بروسه»، وهو لا يزال تلميذاً في السادسة عشرة من عمره.

دراسته العالية

عاد روحي إلى القدس بعد رحلة قصيرة إلى الآستانة، وحضر الدروس في المسجد الأقصى، وتردد على مدرسة «الأليانس» ومدرسة الرهبان البيض، «الصلاحية»، ليتقن اللغة الفرنسية. ثم التحق بالمدرسة السلطانية في بيروت، وظل فيها إلى حين انحلال المدرسة، فعاد إلى القدس وواصل حضور حلقات الدرس في المسجد الأقصى. وعُين في ذلك الوقت موظفاً في دوائر العدلية لكنه كان يطمح إلى مواصلة دراسته. وحاول والداه منعه من السفر والاغتراب، فعين رئيساً لكتّاب محكمة بداية غزة، إلا إنه رفض الوظيفة والتحق بالمكتب الملكي السلطاني في الآستانة سنة ١٣٠٥هـ/ ١٨٨٧م. وأمضى في ذلك المعهد للعلوم السياسية والإدارة ست سنوات، حاز في نهايتها، سنة ١٨٩٣، على شهادة التخرج. وبعد تخرجه عاد إلى القدس، حيث عين معلماً في مكتبها الإعدادي لكنه رأى أنه أجدر بوظيفة أعلى فعاد إلى الآستانة، ومنها سافر إلى باريس، ثم عاد ثانية إلى العاصمة العثمانية، وأخذ يتردد فيها

على مجلس الشيخ جمال الدين الأفغاني. واشتدت مراقبة الجواسيس الذين كانوا يحضرون مجلس الشيخ الأفغاني، ففر إلى باريس والتحق بجامعة السوربون، ودرس فيها فلسفة العلوم الإسلامية والآداب الشرقية. وفي السوربون تعرف إلى كبار المستشرقين. ثم عين مدرساً في جمعية نشر اللغات الأجنبية في باريس، ودعي إلى الاشتراك في مؤتمرات المستشرقين وإلقاء المحاضرات في اجتماعاتهم.

وعاد إلى الآستانة، وصدرت الإرادة السنية في ٨ جمادى الآخرة سنة ١٣١٦هـ/ ٢٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٩٨م بتعيينه قنصلاً عاماً في مدينة بوردو الفرنسية وتوابعها. وقد نجح في عمله هناك، وذاع صيته حتى انتخب رئيساً لجمعية القناصل في تلك المدينة، وكانت الجمعية تضم ستة وأربعين قنصلاً. فكان ينوب عنهم في الاحتفالات التي يتعذر وجودهم فيها جميعاً، ويستقبل رئيس الجمهورية وكبار الوزراء والعلماء عند مرورهم في بوردو. وبقي قنصلاً عاماً نحو عشرة أعوام، إلى حين إعلان الدستور سنة ١٩٠٨. وكان خلالها ينشر أبحاثه ودراساته في الصحف العربية، ويكتفي بتوقيع «المقدسي»، أو ينشرها من دون توقيع، خوفاً من ردة فعل السلطات العثمانية الحميدية.

عضوية البرلمان

عقب إعلان الدستور في تموز (يوليو) ١٩٠٨، رجع إلى القدس فانتخبه أهلها نائباً عنهم في مجلس النواب العثماني (المبعوثان) في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٠٨. وكتب مراسل جريدة «المؤيد» في القدس، الشيخ علي الريماوي، بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٠٨ ما يلي: «نال أكثرية الأصوات عندنا في انتخابات مجلس المبعوثان، ثلاثة متفق على أنهم أفضل الموجودين، وهم أصحاب السعادة والعزة: روحي أفندي الخالدي، قنصل الدولة الجنرال في بوردو، وسعيد أفندي الحسيني، رئيس بلدية القدس السابق، وحافظ بك السعيد، من أعيان يافا.»

وكتب جرجي زيدان مقالة بعنوان «نوابنا في مجلس المبعوثان» نشرها في مجلة «الهلال» في الأول من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٠٨ ذكر فيها روحي الخالدي فقال:

«وقد عرفنا أيضاً من نوابنا أرباب القلم في مجلس المبعوثان صديقنا روحي بك الخالدي صاحب مقالة 'الانقلاب العثماني' في هذا 'الهلال'. ويكفي الاطلاع عليها لمعرفة سعة علمه في أحوال الدولة ودخائل سياستها. وقد عرفه القراء من قبل باسم 'المقدسي' وكذلك سمى نفسه في كتابه 'تاريخ علم الأدب'، الذي نشر على حدة، غير مقالاته العديدة في المواضيع المختلفة. وكلها أبحاث جليلة تدل على علم واسع ونظر صحيح مع إخلاص في البحث. وكان القراء قبل أن عرفوا اسمه يعجبون بعلمه وفضله

ويسألوننا عن حقيقة اسمه، ولم يكن يأذن لنا بإذاعة ذلك لأنه كان قنصلاً جنرالاً للدولة العلية في بوردو بفرنسا. ومع اعتدال لهجته وتجنبه الطعن والقرص فقد كان يخاف تأويل أقواله ولا تطاوعه حميته على السكوت ففضل كتمان اسمه.»

مواقفه

كان روحي الخالدي عضواً في جمعية «الاتحاد والترقي»، فكان مؤيداً للحرية والدستور، وليبرالياً في أفكاره بصورة عامة. وتنبه إلى المخاطر الصهيونية، وعبّر عن مقاومته لنشاطها في فلسطين في مناسبات ومواقف مختلفة. ففي مقابلة صحافية مع جريدة «هتسفي» (الظبي) [العبرية] في أوائل تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٠٩، عبّر عن مقاومته المبدأية للحركة الصهيونية ونشاطها الاستيطاني في فلسطين. وحذر من أن استمرار النشاط الصهيوني والاستيطان المكثف قد يؤدي في المستقبل إلى طرد العرب، أهالي البلد الأصليين، من بلدهم: «لسنا مدينين لكم بشيء فقد فتحنا هذه البلاد من البيزنطيين وليس منكم.» بتلك الكلمات خاطب الصهاينة من على صفحات جريدتهم العبرية في ذلك الوقت المبكر من بداية الصراع الفلسطيني - الصهيوني. ولم تكن تلك المرة الوحيدة التي عبَّر فيها عن مرقفه الواضح من الصهيونية ونشاطها الاستيطاني. فقد أثير هذا الموضوع عدة مرات في جلسات البرلمان العثماني، وشارك روحي فيه محذراً من استمرار بيع الأراضي ومن الهجرة الصهيونية.

وينقل مؤلف كتاب «العرب والترك في العهد الدستوري العثماني» مضمون أحد خطابات روحي الخالدي في البرلمان سنة ١٩١١، فيقول:

«وألقى خطاباً طويلاً كشف فيه عن أماني اليهود في استعادة ملْك فلسطين. ثم أخرج من جيبه ورقة تلا منها نص رسالة كتبت بقلم 'أوسيشكين'، أحد أركان الحركة الصهيونية، يبين فيها الوسائل الواجب أن يأخذ الصهاينة بها كي يبلغوا أمانيهم وهي: نيل الميزة والأفضلية في فلسطين بواسطة الأموال وتوحيد آمال الإسرائيليين وجمع شتاتهم، وإنماء روح الوطنية في قلوبهم واستخدام السياسة لبلوغ الأمنية السامية. واستنتج الخالدي من ذلك أن الصهاينة لا يريدون أقل من تأليف أمة لهم في فلسطين واستيطان أرضها. ثم نبه إلى ازدياد عددهم باضطراد حتى أصبح في متصرفية القدس وحدها مئة ألف يهودي. وأن أغنياءهم ابتاعوا لهم نحو مئة ألف دونم، وأن القوانين التي سنتها الحكومة لهجرتهم وإيجادها جواز السفر الأحمر للأجانب منهم لم تنفع في منع هجرتهم إلى فلسطين لأنها لم تنفذ. ثم بيَّن خطورتهم في كون نسبة العثمانيين منهم لا تتجاوز عشرة في المئة، وأما الباقون فمن مهاجري أوروبا، وأنهم أسسوا بنكاً باسم بنك

الاستعمار اليهودي.»

ولما حُل المجلس سنة ١٩١٢، عاد روحي أفندي إلى القدس. وعندما أعيدت الانتخابات لاختيار أعضاء جدد لمجلس المبعوثان، أعاد أهل القدس انتخابه. فسافر إلى الآستانة ثانية، واستمر في تمثيل «متصرفية القدس» ومصالح سكانها في البرلمان على خير وجه.

اختير روحي أفندي في المجلس نائباً للرئيس، فكان من بين أعضاء البرلمان البارزين في ذلك العهد. وكان تزوج في بوردو آنسة فرنسية اسمها هرمانس بنسول، وأنجب منها ابناً سماه يحيى، «جان». وقد أنهى ابنه دراسته الجامعية وتخرج مهندساً كهربائياً، وزار القدس وعاش في فلسطين ثلاثة أعوام، ونال من بني عمومته حصته من إرث والده ثم عاد إلى بوردو واختير رئيساً لبلديتها. ويرجح أنه توفي فيها في أوائل الحرب العالمية الثانية، سنة ١٩٤٢، كما توفيت والدته بعده بقليل، سنة ١٩٤٣.

توفي روحي أفندي في ٦ آب (أغسطس) ١٩١٣ عن عمر قارب الخمسين سنة، بعد إصابته بحمى التيفوئيد.

آثاره القلمية

١ ـ «رسالة في سرعة انتشار الدين المحمدي وفي أقسام العالم الإسلامي». وهي محاضرة ألقاها سنة ١٨٩٦ في باريس، ونشرتها جريدة «طرابلس الشام»، ثم أصدرتها في كتاب (٦٥ صفحة) من القطع المتوسط.

٢ ـ «المقدمة في المسألة الشرقية منذ نشأتها الأولى إلى الربع الثاني من القرن الثامن عشر»، محاضرة ألقاها سنة ١٨٩٧ في باريس أيضاً، وطُبعت في كتاب في مطبعة الأيتام الإسلامية في القدس.

٣ ـ «برتلو: العالم الكيماوي الشهير»، مقالة قصيرة من ست صفحات نشرها في مجلة «الهلال».

٤ ـ «فيكتور هوچو وعلم الأدب عند الإفرنج والعرب»، سلسلة مقالات نشرتها «الهلال»، ثم جُمعت في كتاب طبع تحت عنوان «تاريخ الأدب عند الإفرنج والعرب»، بتوقيع المقدسي سنة ١٩٠٤، ثم أعادت «الهلال» طبعه سنة ١٩١٢ وعليه اسم المؤلف ورسمه.

٥ ـ «حكمة التاريخ»، مقالة نشرها في جريدة «طرابلس الشام» سنة ١٩٠٣ من دون توقيع، ولما بلغت الآستانة واطلع عليها المسؤولون صدر الأمر بتعطيل الجريدة.

٦ ـ «الانقلاب العثماني» و «تركيا الفتاة»، مقالتان نشرتهما «الهلال» سنة ١٩٠٨.

٧ ـ «الكيمياء عند العرب»، طبعته دار المعارف في مصر سنة ١٩٥٣.

هذا مجمل الآثار القلمية المنشورة، وله كتب مخطوطة ضاع أكثرها، منها:

١ ـ «رحلة إلى الأندلس».
٢ ـ «كتاب علم الألسنة أو مقابلة اللغات».
٣ ـ «تاريخ الصهيونية».
٤ ـ «تاريخ الأمة الإسرائيلية».
٥ ـ «تراجم أعلام الأسرة الخالدية» (توفي المؤلف قبل إنجاز الكتاب).

وعموماً، كان روحي أفندي مثقفاً واسع الاطلاع، وأحد أعمدة النهضة العربية في فلسطين (مثل عمه يوسف ضياء) في أواخر العهد العثماني. وتشير كتبه المخطوطة والمطبوعة إلى تنوع اهتماماته الأدبية والسياسية والتاريخية. وقد وصفه الدكتور ناصر الدين الأسد في كتابه بأنه رائد البحث التاريخي الحديث في فلسطين. وأضاف آخرون أنه كان رائداً في مجال دراسة الأدب العربي المقارن. وقد ظهرت الطبعة الأولى من كتابه «تاريخ علم الأدب» سنة ١٩٠٤.

---

(١) خير الدين الزركلي، «الأعلام» (بيروت، ١٩٨٠).
(٢) عمر كحالة، «معجم المؤلفين» (دمشق، ١٩٥٧ ـ ١٩٦١).
(٣) ناصر الدين الأسد، «محمد روحي الخالدي» (القاهرة، ١٩٧٠).
(٤) يعقوب العودات، «أعلام الفكر والأدب في فلسطين» (عمان، ١٩٧٦).
(٥) Neville Mandel, *The Arabs and Zionism Before World War I* (California, 1976).
(٦) S. Moreh, «al-Khalidi, Ruhi,» *EI*[2], Vol. IV, p. 936.

الخالدي، نظيف بك

(توفي سنة ١٩١٦)

مهندس، عمل في سكة الحديد الحجازية وفي الحفريات الأثرية، وعيّن سنة ١٩١٤ مهندساً لبلدية بيروت. وعمل عشية الحرب العالمية الأولى من أجل تفاهم عربي ـ صهيوني، لكن من دون نجاح.

هو نظيف بن عبد الرحمن (شقيق يوسف ضياء) بن محمد علي الخالدي. درس الهندسة في الآستانة، كما يبدو، وبعد تخرجه اشتغل في مشروع سكة حديد الحجاز الذي بدأ تنفيذه سنة ١٩٠٠. وفي عمان جبل امتد العمران إليه حديثاً يسمى «جبل النظيف»، لأن نظيف بك أقام فيه حين كان يعمل في سكة الحديد في تلك المنطقة، وكان الجبل آنذاك خالياً من العمران تماماً.

في سنة ١٩٠٨ جرت الانتخابات لمجلس المبعوثان العثماني، وترشح نظيف بك لتمثيل القدس في البرلمان، لكنه لم ينتخب. وقد وعد في حملته الانتخابية بأن يعمل على تطوير مدينته القدس، وخصوصاً شبكة المياه ومد السكك الحديد لتربط القدس بدمشق ومصر.

وفي سنة ١٩١٣ عمل مع طاقم بريطاني في الحفريات الأثرية في المسجد الأقصى، وعُيِّن في السنة التالية مهندساً لبلدية بيروت. وكانت له علاقات حميمة ببعض زعماء الحركة الصهيونية، فلما عين لوظيفته في بيروت حاول جاهداً العمل للوصول إلى تفاهم بينهم وبين بعض زعماء الحركة العربية. ففي آذار (مارس) ١٩١٤ صحب والي بيروت إلى مستوطنة روش بينا (الجاعونة)، والتقى فيها كالفرسكي، أحد نشيطي الحركة الصهيونية في البلد في ذلك العهد. وعقب ذلك اللقاء، ساهم نظيف بك في عقد لقاءات بين ناحوم سوكولوف، من كبار زعماء المنظمة الصهيونية، وبين محمد كرد علي وعبد الرحمن الشاهبندر وشكري العسلي، وغيرهم. لكن هذه الاجتماعات لم تأت بنتيجة مهمة، ومع ذلك استمر في بذل جهوده خلال سنة ١٩١٤ للوصول إلى تفاهم واتفاق بين الطرفين. ولم تتوقف تلك الجهود إلا بعد نشوب الحرب العالمية الأولى، التي فتحت أمام الحركة الصهيونية وزعمائها مجالات وإمكانات جديدة للعمل، فركزت جهودها على استصدار عهود ووعود دولية، ونجحت في ذلك مع بريطانيا كما هو معروف.

توفي نظيف بك سنة ١٩١٦ في بيروت. ومن أبنائه ثابت الخالدي الذي كان في الخمسينات مندوباً للمملكة الأردنية في الأمم المتحدة.

(١) عجاج نويهض، «رجال من فلسطين» (بيروت، ١٩٨١).

(٢) Neville Mandel, *The Arabs and Zionism Before World War I* (California, 1976).

الخالدي، الشيخ خليل جواد

(١٨٦٣ ـ ١٩٤١)

عالم ورحالة، من أبرز فقهاء الحنفية في العصر الحديث. رئيس مجلس التدقيقات الشرعية في الآستانة، ورئيس محكمة الاستئناف الشرعية في فلسطين.

هو خليل جواد بن بدر بن مصطفى بن خليل بن محمد صنع الله الخالدي. ولد في القدس ودرس على مدرسيها وعلمائها، وأجازه الشيخ محمد أسعد، الإمام الشافعي. انتقل إلى الأزهر والعاصمة العثمانية، ودرس فيها على كبار مشايخ العصر، أمثال شيخ الإسلام عبد الرحمن الشربيني، والشيخ جمال الدين الأفغاني، والشيخ محمد عاطف الرومي الإسلامبولي، والشيخ أبي الفضل جعفر الكتاني. وبعد أن تخرج في مدرسة القضاة في العاصمة العثمانية، تقلد الوظائف فيها وعين عضواً في تدقيق المؤلفات والمصاحف. ثم ولي قضاء حلب سنة ١٣١٩ ـ ١٣٢١هـ/١٩٠١ ـ ١٩٠٣م، وأعفي من المنصب فقام بجولة في دول المغرب والأندلس. واشتهر بأنه كان يهوى المخطوطات والآثار العلمية والفكرية التي خلفها الآباء والأجداد، فطاف دور الكتب القائمة في العواصم الإسلامية والعواصم الغربية، ووقف على ما في تلك المكتبات وما احتوته من الكتب والمخطوطات النادرة فصار ثقة العالم الإسلامي في هذا المجال.

وبعد زياراته للمغرب العربي والأندلس، عاد إلى بلاد الشام وتركيا، ووصل إلى الآستانة ثانية سنة ١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥ ـ ١٩٠٦م فعين لقضاء قالقاندس، من بلاد الروم العثمانية. واستقر بعد ذلك في مدينة القدس. وقد اقتنى في أثناء جولاته المتعددة في بلاد العالمين العربي والإسلامي الكثير من نوادر الكتب والمخطوطات، وأضافها إلى مكتبته. ونشر العلم في القدس واستفاد الناس بعلمه وسعة اطلاعه. وكان من مؤسسي حزب «الاتحاد والترقي». وعندما قام هذا الحزب بانقلابه المعروف على السلطان عبد الحميد سنة ١٩٠٨ كان الشيخ خليل يخطب في الجماهير ويدعوها إلى قبول هذا الانقلاب وتأييده، بل إنه أفتى بعزل هذا السلطان الجائر.

وكان الشيخ خليل في القدس بعد الاحتلال البريطاني من أكبر علماء فلسطين والعالم الإسلامي أجمع. فلما توفي كامل الحسيني، المفتي ورئيس محكمة الاستئناف

الشرعية، اختير الشيخ خليل لرئاسة محكمة الاستئناف بينما عين الحاج أمين مفتياً. واستمر، بالإضافة إلى وظيفته تلك، في التدريس ونشر العلم في القدس وخارجها. كما عني في تلك المدة بترتيب المكتبة الخالدية في باب السلسلة، فانتعشت في عهده. كما قام في الثلاثينات بجولة جديدة في بلاد المغرب والأندلس التي وصل إليها هذه المرة سنة ١٩٣٢. وبالإضافة إلى سعة علمه واطلاعه على المكتبات والمخطوطات، عرف عنه خطه البديع. وقد تقلد رئاسة محكمة الاستئناف الشرعية في القدس أربعة عشر عاماً. وبعد إقامة «المجلس الإسلامي الأعلى»، اختلف مع الحاج أمين الحسيني، فانضم إلى صفوف المعارضة وأصبح من رؤسائها. وفي سنة ١٩٣٥ نجح المفتي في إبعاده عن وظيفته فأحيل على التقاعد. وكان الشيخ خليل عضواً في «المجمع العلمي العربي» في دمشق. وعند تقاعده اهتم بالكتابة والتأليف، فترك عدداً وافراً من مؤلفاته، كتب معظمها في تلك المدة. وعاد إلى القاهرة سنة ١٩٤١، وتوفي فيها في شهر رمضان من تلك السنة، فخسر العالمان العربي والإسلامي عالماً موسوعياً فذاً. وخلف من آثاره مجموعة من المؤلفات، أهمها:

١ ـ «الاختيارات الخالدية» في الأدب (نحو ثلاثين كراساً).
٢ ـ «حدود أصول الفقه».
٣ ـ «رحلتي إلى بلاد المغرب والأندلس».
٤ ـ مذكرة في نحو خمسين جزءاً، أتى فيها إلى ذكر الكتب والمكتبات التي زارها واطلع عليها، بحسب ما جاء في «معجم الشيوخ» لأحمد بن محمد الهواري.

---

(١) خير الدين الزركلي، «الأعلام» (بيروت، ١٩٨٠).
(٢) عمر كحالة، «معجم المؤلفين» (دمشق، ١٩٥٧ ـ ١٩٦١).
(٣) يعقوب العودات، «أعلام الفكر والأدب في فلسطين» (عمان، ١٩٧٦).

الخالدي، الشيخ غالب

(١٨٦٦ - ١٩٥٢)

عضو محكمة البداية، وعضو مجلس المعارف في العهد العثماني في القدس، ومؤسس المكتبة الخالدية سنة ١٩٠٠. وبعد الاحتلال البريطاني عمل قاضياً في حيفا ويافا، وكان من زعماء المعارضة في فترة الانتداب.

هو راغب بن نعمان بن راغب بن محمد علي الخالدي. ولد في القدس سنة ١٨٦٦، ودرس في مدارس الأقصى، وأجازه الشيخ أسعد أفندي الإمام، مفتي الشافعية، والشيخ عبد القادر أبو السعود.

اتجه الشيخ غالب، مثل أجداده، إلى دراسة الشريعة والعمل في المحاكم. عينته الحكومة عضواً في محكمة البداية ثم عضواً في مجلس المعارف في متصرفية القدس. وكان مثل معظم أبناء الخالدي من أنصار الإصلاح والدستور. فلما حدث الانقلاب العثماني على السلطان عبد الحميد سنة ١٩٠٨ أخفى متصرف القدس الخبر عن الناس مدة أيام. فخرج الشيخ راغب وأعلنه جهاراً على الملأ، فكان أول من أعلنه في القدس. وشاهد أوضاع المخطوطات وتلفها فأسس المكتبة الخالدية سنة ١٣١٧هـ/ ١٩٠٠م التي ضمت عدداً كبيراً من الكتب والمخطوطات والوثائق المهمة. وأقيمت المكتبة من أموال وقف جدته خديجة، بنت موسى الخالدي قاضي عسكر الأناضول، فأقنعها بتمويل مشروع المكتبة. كما اهتم الشيخ راغب بتعليم أولاده، فأدوا دوراً مهماً أيام الانتداب وهم: أحمد سامح، وحسين فخري، وحسن الخالدي. وله غيرهم أربعة من الذكور واثنتان من الإناث.

عُيّن الشيخ راغب بعد الاحتلال البريطاني سنة ١٩٢٠ قاضياً للصلح، ثم رقي إلى قاض أعلى.

في سنة ١٩٢٣ عُيّن عضواً في محكمة مركزية حيفا، ومنها نقل إلى يافا وأحيل على التقاعد سنة ١٩٢٩. وكان في إبان الانتداب نشيطاً في الحياة السياسية والأمور العامة ومن رؤساء المعارضة. وقد اعتزل العمل السياسي أيضاً منذ بداية الثلاثينات، وورثه في ذلك أبناؤه الثلاثة المذكورون أعلاه. وقد اختير في اللجنة العليا لصندوق

الأمة سنة ١٩٣٢ برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي. له كتاب فريد عنوانه «مبتدأ الخبر في مبادىء الأثر»، طبع سنة ١٩٠٣.

---

(١) «الشخصيات الفلسطينية حتى عام ١٩٤٨»، الطبعة الثانية (القدس، ١٩٧٩).

(٢) عجاج نويهض، «رجال من فلسطين» (بيروت، ١٩٨١).

(٣) «الموسوعة الفلسطينية»، المجلد الثاني (دمشق، ١٩٨٤)، ص ٤٥٠.

الخزندار، الشيخ عبد اللطيف

(١٢٥٥ ـ ١٣٢٠هـ/ ١٨٣٩ ـ ١٩٠٢م)

عالم أزهري، عمل في التدريس في المسجد العمري في غزة وإماماً للشافعية فيها، وهو جد الشيخ هاشم بن نعمان.

هو عبد اللطيف بن الشيخ محمد بن عبد اللطيف بن محمد بن إبراهيم آغا الخزندار الشافعي. ولد في غزة وتعلم على الشيخ نجيب النخال والشيخ يوسف أبي زهرة، وغيرهما. ثم رحل إلى الأزهر سنة ١٢٧٢هـ/ ١٨٥٥ ـ ١٨٥٦م، حيث درس على مشايخه الفقه والحديث وعلوم اللغة العربية والمنطق والحساب. ومن أساتذته الشيخ إبراهيم السقا، خطيب الجامع الأزهر، والشيخ محمد الأشموني، والشيخ إبراهيم الزرو، وغيرهم. ومكث في الأزهر ستة أعوام حتى أجازه مشايخه بالإفتاء والتدريس، ثم عاد إلى غزة سنة ١٢٧٨هـ/ ١٨٦١ ـ ١٨٦٢م. اشتغل في التدريس في الجامع الكبير العمري في غزة. ثم رحل إلى القدس وأقام في الحرم والمسجد الأقصى، حيث تصدر للتدريس فانتفع بعلمه خلق كثير. ومكث على ذلك نحو عشرة أعوام، ثم عاد إلى غزة في حدود سنة ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣ ـ ١٨٧٤م، وتوطنها، وسكن في غرفة سلفه الشيخ داود البكرية في الجامع الكبير. وأخذ عنه كثير من علماء غزة وفلسطين. وعين إماماً للشافعية في الجامع المذكور بعد وفاة عمه الشيخ علي الخزندار، وآلت إليه مشيخة العلماء في غزة، وصار حجة يعتمد عليه. وعين معلماً في المكتب الرشدي للعلوم الدينية والعربية. وكان يحب العلم ونشره، وله شعر قليل جداً، وله من التصانيف رسالة في البسملة، ورسالة في المعرب والمبني، ورسالة في الفقه والتجويد، ورسالة فيما يتعلق برمضان والمولد الكبير. وفي سنة ١٢٣٧هـ/ ١٨٩٩ ـ ١٩٠٠م سافر إلى الحجاز لأداء فريضة الحج على الرغم من تقدم سنه، وعاد بكمال الصحة. وبقي الناس ينتفعون به إلى أن توفي بوباء الكوليرا في ١٤ رجب ١٣٢٠هـ/ ١٧ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٠٢، ودفن في التربة المجاورة لجامع ابن مروان في غزة.

---

(١) عبد الرحمن ياغي، «حياة الأدب الفلسطيني الحديث» (بيروت، ١٩٦٨).

(٢) عثمان الطبّاع، «إتحاف الأعزة في تاريخ غزة»، الجزء الثاني (مخطوط).

الخطيب، عبد الواحد

إمام وخطيب جامع النصر في حيفا، ومتولي الأوقاف التابعة للجامع، وهي وظائف أبيه وجده. وأضاف إلى تلك المناصب وظيفة نقيب الأشراف، كما عين عضواً في المحكمة النظامية في المدينة. وإجمالاً، فإنه كان من أبرز علماء حيفا وأعيانها، وأحد التجار الكبار في أواخر القرن التاسع عشر.

هو عبد الواحد أفندي بن محمد بن محمود بن إبراهيم ابن الشيخ سليمان الصيادي الرفاعي، مؤسس العائلة في حيفا. جاء الشيخ سليمان إلى المدينة في أواخر القرن الثامن عشر، بعد أن قام ظاهر العمر بإعمارها وتنشيط مينائها الصغير حينئذ. وأشار الشيخ سليمان على حسن باشا الجزائرلي، قائد الأسطول العثماني الذي حارب ظاهر العمر وقضى على حكمه، أن يبني سنة ١٧٧٥ جامعاً في المدينة. وعمل حسن باشا بالمشورة، فعمّر جامعاً بالقرب من سوق الجرينة عُرف بجامع النصر، أو الجامع الكبير، كما اشتهر بجامع الجرينة، نسبة إلى السوق المجاورة له. ومنذ تعمير الجامع عين الشيخ سليمان إماماً له ومتولياً على الأوقاف التي حبست للصرف عليه ولصيانته. وانتقلت هذه الوظيفة بالوراثة من الأب إلى الابن خلال القرن التاسع عشر، فعُرفت العائلة في حيفا بالخطيب لشغلها منصب الخطابة في ذلك الجامع.

ورث عبد الواحد أفندي إمامة الجامع وخطابته، إضافة إلى تولية أوقافه ونظارتها سنة ١٨٨٧. وعُززت مكانته في المدينة بأن عُيّن لمنصب نقيب الأشراف أيضاً. ثم أصبح عضواً في المحكمة النظامية. وكانت جميع الوظائف المرتبطة بالمسجد وأوقافه حكراً على آل الخطيب، وهو ما أثار حسد العائلات المنافسة. وحاول آل الخليل وحلفاؤهم من علماء حيفا وأعيانها أن يخرجوا بعض الوظائف من الشيخ عبد الواحد وعائلته لكن من دون نجاح.

وبالإضافة إلى مناصب الشيخ عبد الواحد الدينية والإدارية المختلفة، فإنه كان تاجراً ثرياً عمل مع أفراد عائلته على توسيع تجارتهم. وقد ورثه في ثروته ومكانته ابنه يونس أفندي، الذي أصبح قاضياً في حيفا سنة ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م ثم في قضاء الزبداني. وفي سنة ١٩١٧ أرسل قاضياً في مكة المكرمة. وهكذا حافظت عائلة الخطيب على مناصبها ومكانتها في حيفا أجيالاً عدة خلال أواخر العهد العثماني.

---

(١) محمود يزبك، «حيفا في أواخر العهد العثماني (١٨٧٠ ـ ١٩١٤)»، رسالة دكتوراه غير منشورة (بالعبرية)، جامعة حيفا، ١٩٩٢.

الخليل، مصطفى باشا

أحد تجار حيفا الأثرياء، ورئيس بلديتها، وصاحب عشرات آلاف الدونمات في ساحلها وفي سهل مجدّو.

هو مصطفى باشا بن إبراهيم آغا الخليل. يقال إن أصل عائلته من قرية كفر لام، قرب مدينة حيفا، من الجهة الجنوبية. عمل في صغره في بيع الجبنة ثم في تجارة الحبوب. اشترى الأراضي من الدولة التي عرضتها للبيع في سبعينات القرن ١٩، وكانت صفقة مربحة. ثم أصبح ملتزماً للضرائب، وزاد في ثروته حتى أصبح يطلق عليه لقب الباشا. واستمر في شراء الأراضي بعد ذلك حتى صار في حيازته عشرات آلاف الدونمات من الأراضي في ساحل حيفا وسهل مجدّو. وتقلد الوظائف الحكومية في مدينة حيفا والوظائف الإدارية في الناحية فأصبح عضواً في مجلس الإدارة سنة ١٨٨٠، ثم صاهر قائمقام حيفا أحمد شكري في أواخر القرن التاسع عشر فتعززت علاقاته برجال الدولة الأتراك. وتولى سنة ١٨٨٥ رئاسة بلدية حيفا وتعاون مع صهره القائمقام من أجل تطوير المدينة والاهتمام بنظافتها الدائمة. وقد أقام قصراً فخماً في شارع حمام الباشا ظل مدة طويلة تحفة أثرية في المدينة. وتولى ابنه إبراهيم باشا الخليل من بعده رئاسة البلدية ثم تبعه صهره حسن شكري. وبالإضافة إلى عائلتي الماضي وصلاح، أصبحت عائلة الخليل من عائلات الأعيان البارزة في حيفا ومن كبار ملاك الأراضي في منطقة حيفا وشمال فلسطين، لكن على الرغم من ثروة العائلة ومكانتها عند العثمانيين فإنها لم تساو عائلات العلماء أمثال آل الخطيب. وقد هاجم نجيب نصار في صحيفة «الكرمل» سياسة آل الخليل ومواقفهم بسبب بيعهم أراضيهم في كركور وبيدوس من الجمعيات الصهيونية. ويظهر أن ابن مصطفى باشا، إبراهيم، اغتيل سنة ١٩٣٨ على هذه الخلفية أيام الثورة الكبرى في فلسطين.

توفي مصطفى باشا عشية الحرب العالمية الأولى، على ما يبدو.

---

(١) إبراهيم السيد عيسى المصري، «مجمع الآثار العربية»، الجزء الأول (دمشق، ١٩٣٦).

(٢) ألكس كرمل، «تاريخ حيفا في عهد الأتراك العثمانيين» (حيفا، ١٩٧٩).

(٣) جميل البحري، «تاريخ حيفا» (حيفا، ١٩٢٢).

(٤) محمود يزبك، «حيفا في أواخر العهد العثماني (١٨٧٠ ـ ١٩١٤)»، رسالة دكتوراه غير منشورة (بالعبرية)، جامعة حيفا، ١٩٩٢.

الخماش، أحمد أفندي
(١٢٦٦ ـ ١٣٣٨هـ/ ١٨٥٠ ـ ١٩٢٠م)

العالم القاضي، والمحدث المدرس، وأول نواب مدينة نابلس في مجلس المبعوثان العثماني سنة ١٩٠٨.

ولد في نابلس، ودرس فيها، ثم سافر إلى الآستانة، وأكمل دراسته في مدرسة «القضاة الشرعيين». وبعد إتمام دراسته عين قاضياً شرعياً في منطقة حوران. ثم نُقل قاضياً في فزّان في ليبيا، ومنها إلى اللاذقية في سوريا. وبعد ذلك عاد إلى نابلس واستقر فيها وتولى التدريس في جامع النصر. وتولى رئاسة محكمة التجارة في المدينة في تلك المدة. ولما أعيد الدستور بعد الانقلاب على السلطان عبد الحميد، اختير نائباً عن نابلس في مجلس المبعوثان. وعلى عكس معظم النواب من القدس، كان أحمد أفندي محافظاً في آرائه السياسية والاجتماعية. ولما انتهت الدورة الثانية للمجلس عاد إلى نابلس وانقطع إلى أموره وأشغاله الخاصة. وكانت له أراض وأملاك في قرية عقابة، فسكنها وانقطع عن الشؤون العامة حتى وفاته سنة ١٣٣٨هـ/ ١٩٢٠م.

---

(١) إحسان النمر، «تاريخ جبل نابلس والبلقاء»، الجزء الثالث (نابلس، ١٩٧٥).

(٢) عارف العارف، «المفصَّل في تاريخ القدس» (القدس، ١٩٦١).

الخماش، عباس شحاده

(توفي سنة ١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥ ـ ١٩٠٦م)

عالم وأديب، ومن أبرز أعلام نابلس وأشرافها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

ولد في نابلس ودرس على علمائها، ثم سافر إلى مصر وبقي فيها أعواماً عدة، والتقى هناك كبار العلماء والمصلحين، أمثال الشيخ جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده، فتأثر بآرائهم. كما شاهد أحداث الثورة العرابية وتشبع بأفكار الحرية والإصلاح. ولما أنهى دراسته في الأزهر وعاد إلى نابلس، جمع حوله عدداً كبيراً من أقاربه ومؤيديه، محاولاً إصلاح أوضاع الحكم والإدارة في بلده. وأنشأ الجمعية «العباسية» في نابلس بهدف إصلاح أوضاع البلد وتطويرها، فتضايق المتصرفون والولاة منه. ثم خرج من نابلس قاضياً شرعياً في حمص، وتوفي فيها سنة ١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥ ـ ١٩٠٦م.

---

(١) إحسان النمر، «تاريخ جبل نابلس والبلقاء»، الجزء الثالث (نابلس، ١٩٧٥).

(٢) عبد الرحمن ياغي، «حياة الأدب الفلسطيني الحديث» (بيروت، ١٩٦٨).

خير، صالح

(١٨٣٥ ـ ١٩٢٥)

أحد زعماء الطائفة الدرزية البارزين في القرن التاسع عشر.

ورث المشيخة عن عائلته في أبو سنان، في منطقة الجليل الغربي، لكن نفوذ العائلة ومكانتها تعززا جداً في أيامه. وكانت له علاقات صداقة حميمة بعباس أفندي، زعيم الطائفة البهائية، وأصبح في مركز قنصل إيران في فلسطين. وبحكم مكانته وعلاقاته، استطاع في فترة التنظيمات العثمانية أن يستملك الكثير من الأراضي في منطقة الجليل، فقوّى مركز عائلته الاقتصادي والاجتماعي. وقد ورث ابنه سلمان (١٨٦٠ ـ ١٩٥٢) زعامة العائلة الدرزية بعد والده أيام الانتداب البريطاني.

---

(١) «كتاب تراجم شخصيات من فلسطين، ١٧٩٩ ـ ١٩٤٨» (تل أبيب، ١٩٨٣).

الدباغ، إبراهيم بن مصطفى

(١٨٨٠ ـ ١٩٤٦)

عالم أزهري، وشاعر، وصحافي أصدر مجلة «الإنسانية»، وشارك في تحرير صحف مختلفة بعد الحرب العالمية الأولى.

آل الدباغ في يافا عائلة مغربية الأصل، هاجرت إلى فلسطين، واستوطنت يافا بعد سنة ١٧٧٥ بقليل. ولد إبراهيم في يافا، وتتلمذ في مدارسها وعلى علمائها. وفي سنة ١٨٩٣ سافر إلى القاهرة، وجاور في الأزهر، ودرس على أقطابه ومنهم الشيخ محمد عبده. وتعرف قبيل رحيله إلى القاهرة على خطيب الثورة العرابية عبد الله النديم لما نفي إلى يافا، فتردد على مجالسه الأدبية في صحبة جده، فتأثر بأفكار الحرية والإصلاح، وأصبح نصيراً لهذه الحركة وأفكارها. وحتى قبل أن ينهي دراسته في الأزهر، أخذ ينشر مقالاته وأشعاره في الصحف المصرية المعروفة في بداية هذا القرن، مثل «المؤيد» و «الأهرام» و «اللواء»، وغيرها. وشارك خلال وجوده في مصر في تحرير مختلف الصحف، فلما رجع إلى يافا أصدر سنة ١٩٠٤ صحيفة «الإنسانية». واستمرت هذه الصحيفة في الصدور تحت رعايته مدة سبعة أعوام حتى أغلقتها الحكومة. وفي سنوات الحرب العالمية الأولى كان محرراً لصحيفة «العفاف». واعتقله الإنكليز مدة عام تقريباً. ولما أفرجوا عنه حرر مجلة «مرآة الأدب»، كما أصدر بين سنتي ١٩٢٢ و١٩٢٤ جريدة «الزمان». وفي سنة ١٩٢٦ فقد بصره لكنه استمر في كتابة مقالاته وقصائده ونشرها في مختلف الصحف الصادرة في فلسطين ومصر. وكان يتردد على القاهرة كثيراً، وقد توفي ودفن فيها في ٢٦ شباط (فبراير) ١٩٤٦. له مؤلفات مطبوعة منها:

١ ـ «الطليعة»، ديوان شعر، في جزأين.
٢ ـ «في ظلال الحرية»، ويضم مختارات من نثره وشعره.
٣ ـ رسائل مختلفة في الأدب والتاريخ وغيرهما.
٤ ـ «شهد وعلقم: مقالات وقصائد متنوعة».
٥ ـ «رسالة في التصوف وأبي العلاء».

---

(١) مصطفى الدباغ، «بلادنا فلسطين»، الجزء الرابع (بيروت، ١٩٧٢).
(٢) «الموسوعة الفلسطينية»، المجلد الأول (دمشق، ١٩٨٤)، ص ٤٤.
(٣) يعقوب العودات، «أعلام الفكر والأدب في فلسطين» (عمان، ١٩٧٦).

الدجاني، حسين بن سليم

(١٢٠٢ ـ ١٢٧٤هـ/ ١٧٨٨ ـ ١٨٥٨م)

عالم أزهري، ومفتي الحنفية في يافا مدة طويلة، وشيخ صوفي مشهور في فلسطين وبلاد الشام في أواسط القرن الماضي.

هو حسين بن الشيخ سليم بن سلامة، المتصل نسبه بالحسين بن علي، كما ذكر صاحب «حلية البشر» في ترجمته وترجمة أخيه حسن. ولد في يافا وتلقى علومه الابتدائية فيها، ثم رحل إلى الأزهر فدرس على كبار شيوخه في أوائل القرن الماضي. ومن مشايخه في الأزهر إبراهيم الباجوري الشافعي، ومن الحنفية العلاّمة محمد بن حسين الكتبي مفتي الحنفية في بيت الله الحرام.

كان الشيخ حسين يتعبد على مذهب الشافعي ويفتي على المذهبين بعد أن تعين لذلك. وأخذ الخلوتية وهو في الجامع الأزهر عن الشيخ أحمد الصاوي. ولما أنهى دراسته في مصر، عاد إلى بلده وعينه شيخ الإسلام مفتياً في يافا سنة ١٢٣٦هـ/ ١٨٢٠ـ ١٨٢١م. وكان له علاقات متشعبة مع علماء القدس ودمشق وغيرهما من المدن في فلسطين وبلاد الشام عامة.

تزوج الشيخ حسين السيدة مريم بنت الشيخ سعيد البزري، مفتي صيدا. واستمر في شغل وظيفة الإفتاء في يافا، منذ أن عين لها حتى وفاته، قرابة أربعين عاماً. وقدم خليفة الصاوي، الشيخ محمد فتح الله، في طريقه لزيارة القدس سنة ١٢٤٠هـ/ ١٨٢٤ـ ١٨٢٥م فأذن له في الخلافة كما أذن له شيخه الصاوي من قبل. وكان الشيخ حسين صوفياً له شهرة وأتباع ومريدون في يافا ومنطقتها، وحتى في طرابلس واللاذقية، وهو أستاذ ابن عمه عبد القادر بن رباح الدجاني الذي كان أستاذاً ليوسف النبهاني.

نظم الشيخ حسين الشعر، ومعظم قصائده في الحكم والتوسلات. وفي سنة ١٢٧٤هـ/١٨٥٨م سافر إلى الحجاز لأداء فريضة الحج، فتوفي في مكة في ٢١ ذي الحجة ١٢٧٤هـ/ ١٢ آب (أغسطس) ١٨٥٨م، ودفن في المعلاة.

ومن تصانيفه الكثيرة:

١ ـ «الفتاوى الحسينية».

٢ ـ «تحفة المريد في عقائد التوحيد».

٣ ـ «التحرير الفائق على شرح الطائي الصغير لكنز الدقائق في فروع الفقه الحنفي».
٤ ـ ديوان شعر، ومنظومة «الشافية من الأسقام في أسماء أهل بدر الكرام».

---

(١) عبد الرزاق البيطار، «حلية البشر في أعيان القرن الثالث عشر» (دمشق، ١٩٦١ ـ ١٩٦٣)، الجزء الأول.
(٢) مصطفى الدباغ، «بلادنا فلسطين»، الجزء الرابع (بيروت، ١٩٧٤).
(٣) يوسف النبهاني، «كتاب جامع كرامات الأولياء» (بيروت، د .ت.).

الدجاني، أبو المواهب علي أفندي

(١٨٣٣ ـ ١٩٠٨)

فقيه أزهري، تولى الإفتاء في يافا بعد والده، وكان أحد أعيان يافا ومن علمائها البارزين في أواخر العهد العثماني.

هو أبو المواهب علي بن حسين بن سليم الدجاني. ولد في يافا، ودرس العربية وعلوم الدين على والده الشيخ حسين الدجاني، ثم التحق بالجامع الأزهر، وعُرف بتفوقه فيه. آلت إليه وظيفة الإفتاء في يافا بعد وفاة أخيه الأكبر رشيد، الذي ورث الوظيفة عن والده. وذاع صيته في الإفتاء حتى جاءته المسائل من مختلف البلاد. وقد نزل عنده الشيخ محمد عبده سنة ١٢٩٩هـ/ ١٨٨٢م وهو في طريقه إلى منفاه في بيروت، بعد ثورة عرابي. كما نزل عنده الشيخ عبد الله النديم الذي نفي إلى يافا سنة ١٨٩٢ وبقي فيها عاماً كاملاً. وبالإضافة إلى الإفتاء، اشتغل بالتدريس. وكان ممن تتلمذ عليه الشيخ رشيد الطيبي، قاضي يافا والقدس، والشيخ توفيق الدجاني، الذي انتخب مفتياً ليافا بعد وفاة الشيخ أبو المواهب. توفي ودفن في بلده سنة ١٩٠٨.

---

(١) عبد الرزاق البيطار، «حلية البشر في أعيان القرن الثالث عشر» (دمشق، ١٩٦١ـ ١٩٦٣)، الجزء الأول.

(٢) «الموسوعة الفلسطينية»، المجلد الثالث (بيروت، ١٩٨٤).

الدجاني، عبد الرحمن أفندي

أول رئيس لبلدية القدس في ستينات القرن الماضي.

ذكره عارف العارف وعدة مصادر عربية وأجنبية أول رئيس لبلدية القدس. فقد أُسست بلدية القدس سنة ١٨٦٣، وهي من أوائل البلديات في الدولة العثمانية، ولعل بلدية العاصمة إستنبول كانت البلدية الوحيدة التي سبقتها في هذا المجال. ولا نعرف عن معارف عبد الرحمن أو مؤهلاته شيئاً، ولا سيما تلك التي أهلته ليكون أول من يتعين لرئاسة البلدية. وكان من وظائف ومهمات رئيس البلدية في ذلك العهد مأمورية الأنبار (العنابر) في الحكومة المحلية، فكان يشتري ما يحتاج إليه المتصرفون ورجال الدولة وجنودها من طعام وشراب. ويظهر أن عبد الرحمن لم يبق في منصبه ذلك مدة طويلة، فقد عين له من بعده أفراد من عائلات العلمي والحسيني والخالدي، وغيرها. ونظراً إلى أنه أول رئيس لبلدية القدس فقد قررت بلدية المدينة مؤخراً تخليد ذكراه بإطلاق اسمه على أحد الشوارع في حي بيت حنينا، شمالي القدس.

---

(١) شمعون لندمان، «أحياء أعيان القدس خارج أسوارها في القرن التاسع عشر» (تل أبيب، ١٩٨٤).
(٢) عارف العارف، «تاريخ القدس» (القدس، ١٩٥١).

الدجاني، عارف باشا

(١٨٦٠ ـ ١٩٣٠)

من الشخصيات الفلسطينية السياسية المخضرمة التي قامت بدور مهم. تقلد المناصب في العهدين العثماني والبريطاني، وتسلم الوظائف الإدارية المختلفة، ومنها وظيفة المتصرف في الأناضول ودير الزور واليمن. وكان في إبان الانتداب البريطاني زعيم عائلة الدجاني، ورئيس الجمعية الإسلامية ـ المسيحية في القدس، ثم رئيس اللجنة التنفيذية ونائب رئيسها فيما بعد، وإحدى الشخصيات السياسية الفعالة في أحداث العشرينات في فلسطين بصورة عامة.

كانت عائلة الدجاني في القدس من أكثر العائلات المقدسية نفراً ومالاً. وعرفت في العهد العثماني باسم الداودي لارتباطها بخدمة مقام النبي داود وزواره وتولي أوقافه. وتولى بعض أفرادها الوظائف الحكومية في القدس وخارجها، إلا إن عائلتي الخالدي والحسيني تقدمتا عليها بصورة عامة في القرون السابقة.

ولد عارف باشا في بيت المقدس، وتلقى علوم الدين على والده الشيخ بكر، ودرس في مدارس القدس، وأتقن اللغتين العربية والتركية. وفي الثالثة والعشرين من عمره توجه إلى إستنبول، ودرس فيها الحقوق واللغة الفرنسية. ودخل سلك الوظائف الحكومية وترقى فيها حتى تسلم متصرفية دير الزور. وكذلك كان متصرفاً في اليمن والأناضول. وأصبح عمدة عائلة الدجاني وزعيمها بلا منافس في أواخر العهد العثماني. ومنحته الدولة رتبة الباشاوية تقديراً لخدماته ووظائفه في الحكم والإدارة العثمانيين.

وبعد الاحتلال البريطاني، اتخذ عارف باشا موقفاً مهادناً من الحكام الجدد فتعاون معهم. واشترك في الاجتماعات التي دعى إليها ستورز، حاكم القدس العسكري، في مناسبة زيارة اللجنة الصهيونية، برئاسة حاييم وايزمن، للبلد في نيسان (أبريل) ١٩١٨.

وكان عارف باشا وموسى كاظم الحسيني الوحيدين في البلد اللذين حملا لقب باشا في ذلك الوقت وزعيمي أكبر عائلتين أرستقراطيتين في القدس، فكان لمواقفهما المتعاونة مع بريطانيا والمهادنة للصهيونية حينها أثر كبير. وفي سنة ١٩١٩ اختير موسى كاظم رئيساً للجنة الإسلامية ـ المسيحية، وانتخب عارف باشا نائباً له. ثم ترك الأول رئاسة اللجنة بسبب وظيفته في رئاسة البلدية، الأمر الذي فتح المجال لعارف باشا كي يصبح رئيساً لتلك اللجنة، ثم رئيساً للمؤتمر الفلسطيني الأول الذي عقد في القدس.

وقد عرف عن الجمعيات الإسلامية ـ المسيحية الاعتدال في مواقفها، وراهنت السلطات الإنكليزية على اجتذاب زعماء المؤتمر إلى صفها بسبب مواقفهم السابقة المهادِنة. وعقد المؤتمر الفلسطيني الثالث في حيفا في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٠، واختير موسى كاظم رئيساً للجنة التنفيذية التي انبثقت عنه واختير عارف باشا نائباً للرئيس. وعندما سافر الوفد الفلسطيني الأول إلى لندن لإجراء المباحثات مع حكومتها في السنة نفسها لم يكن عارف باشا بين أعضاء الوفد. وعلى الرغم من أن رئاسة اللجنة التنفيذية أُسندت إليه في غياب موسى كاظم عن البلد، فإنه بدأ يميل إلى صفوف المعارضة المعروفة بمواقفها المهادنة تجاه الإنكليز والصهيونية. وكان لعارف باشا في بداية العشرينات، مثل معظم زعماء المعارضة، اتصالات وعلاقات جيدة بالإنكليز وبعض رجال الحركة الصهيونية في البلد، أمثال كيش وكالفرسكي. وفي سنة ١٩٢١، حاولت المنظمة الصهيونية إقامة ما يسمى «الجمعيات الإسلامية الوطنية» في حيفا والقدس وغيرهما من المدن الفلسطينية، وكان الهدف منها بث روح العنصرية الطائفية بين المسلمين والمسيحيين، وإيجاد منافس للجنة التنفيذية بزعامة موسى كاظم. وتعاون عارف باشا مع كالفرسكي في هذا الشأن، لكن هذه الجمعيات لم يكتب لها النجاح، فجرت محاولة أُخرى في صيف سنة ١٩٢٢ لتوحيد صفوف المعارضة في تنظيم واحد، واستمرت الجهود حتى السنة التالية، حين أُقيم «الحزب الوطني العربي الفلسطيني»، الذي كان عارف باشا أحد أركانه. ومع أن مواقف الحزب وبرامجه المعلنة تجاه الصهيونية كانت لا تختلف عن مواقف اللجنة التنفيذية، فإن ذلك كان خطوة تكتيكية فقط أوضحها زعماء الحزب لرجال المنظمة الصهيونية في لقاءاتهم السرية. وهكذا استمر عارف باشا في اتخاذ المواقف المعتدلة والمهادنة تجاه الإنكليز والصهيونية والمعادية لسياسة اللجنة التنفيذية والمجلس الإسلامي بزعامة آل الحسيني. لكنه انسحب أيضاً من هذا الحزب وبقي يدعمه سراً فقط. وفي أواخر سنة ١٩٢٦ نجح موسى كاظم في إبعاد عارف باشا عن صفوف المعارضة حين أقنعه بخوض الانتخابات لرئاسة بلدية القدس، لينافس راغب النشاشيبي، حليفه السابق. ولم ينجح عارف باشا في انتخابات البلدية سنة ١٩٢٧، لكنه بقي يحاول التفتيش لنفسه عن دور ومنصب مهمين في تلك السن المتقدمة. وفي أحداث سنة ١٩٢٩، وقّع عارف باشا مع زعامة العائلات المقدسية منشوراً موجهاً إلى «إخواننا العرب» فيه نصيحة بالتزام الهدوء والمحافظة على الأمن، وأن الحكومة البريطانية غير متحيزة وتقوم بواجبها في المحافظة على النفوس. وصدر ذلك المنشور في ٢٤ آب (أغسطس)، بعد أحداث البراق، ووقعه أيضاً أمين الحسيني وموسى كاظم وراغب النشاشيبي وغيرهم، فمثلوا في موقفهم دور الوسيط بين الحكومة والشعب، وهو الدور الذي طالما تعودت القيادة الأرستقراطية التقليدية عليه. وربما كان

توقيع ذلك المنشور آخر عمل سياسي مهم قام عارف باشا به قبل وفاته في ١٣ نيسان (أبريل) ١٩٣٠، في إثر نزلة شعبية أقعدته في الفراش زهاء أسبوع. وقد صُلي عليه في الأقصى، ودفن في تربة النبي داود يوم الاثنين ١٤ نيسان (أبريل)، ورثاه باسم اللجنة التنفيذية السيد عمر الصالح البرغوثي.

---

(١) «الموسوعة الفلسطينية»، المجلد الثالث (دمشق، ١٩٨٤).

(٢) بيان نويهض الحوت، «القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧ـ ١٩٤٨» (بيروت، ١٩٨١).

(٣) جريدة «الجامعة العربية»، ١٧/ ٤/ ١٩٣٠.

(٤) «مرآة الشرق»، ١٢/ ٥/ ١٩٢٧.

(٥) يهوشوع پورات، «تطور الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨ـ ١٩٢٩» (بالعبرية) (تل أبيب، ١٩٧١).

الدجاني، عبد الله شفيق

(١٨٧١ ـ ١٩٢٧)

قاضي يافا، وعضو مجلس العموم في متصرفية القدس أيام الحكم العثماني. وبعد الاحتلال البريطاني عمل في القضاء، وشارك في النشاط الوطني عضواً في الجمعية الإسلامية ـ المسيحية، وممثلاً ليافا في المؤتمرات الوطنية والمجلس الإسلامي الأعلى.

ولد في يافا، وتلقى أصول العربية والفقه عن والده الشيخ مصطفى الدجاني، وعمه، مفتي يافا، الشيخ علي أبو المواهب الدجاني. وتعلم التركية في المدرسة الأميرية في يافا، ثم تعلم الفرنسية في مدرسة الفرير فيها. عين قاضياً في محكمة بداية يافا، ثم انتُخب عضواً في مجلس العموم في القدس، ممثلاً ليافا التي كانت هي وغزة واللد والرملة تابعة لمتصرفية القدس.

في إثر الاحتلال البريطاني لمدينة يافا، اختير عبد الله قاضياً لمحكمة الصلح، واشترك في تنظيم المحاكم. ثم انتُخب عضواً في الجمعية الإسلامية ـ المسيحية في يافا. ورأس الوفد اليافي في مفاوضة حاكم اللواء العسكري المستر ليسنغ عقب أحداث يافا سنة ١٩٢١. ومثّل يافا في المؤتمرات العربية الفلسطينية، وانتُخب أول عضو ممثل ليافا في المجلس الإسلامي الأعلى سنة ١٩٢١. وألف في يافا لجنة لإمداد الثورة السورية سنة ١٩٢٥، وإعداد بيت خاص لإيواء رجالات الثورة حين لجوئهم إلى يافا. وأسس سنة ١٩٢٤ الجمعية الزراعية، ممثلة لنحو سبعين قرية من أقضية يافا واللد والرملة، وانتُخب رئيساً لها. وكانت الجمعية تتولى الدفاع عن المزارعين أمام سلطة الانتداب وأمام لجان التحقيق. كما قامت بتوعية الفلاحين والمطالبة بإلغاء الديون المستحقة عليهم للمصرف الزراعي في العهد العثماني. وساهم في إنشاء اتحاد التعاونيات للفلاح العربي. عُرف بقوة الشخصية، وسعة النفوذ، والترفع، ونبل الوجاهة.

---

(١) «الموسوعة الفلسطينية»، المجلد الثالث (دمشق، ١٩٨٤)، ص ١٧٨ـ ١٧٩.

درويش، محمد بن مصطفى

أحد أعضاء مجلس الإدارة أيام الحكم المصري في ثلاثينات القرن التاسع عشر، ثم بعد ذلك أيام العثمانيين، وقائمقام وكيل أوقاف خاصكي سلطان أباً عن جد، ورئيس عائلة درويش التي سُميت في القدس باسمه.

هو محمد درويش بن مصطفى آغا بن علي أفندي زاده. وكان جده علي أفندي أحد الموظفين العثمانيين الذين عُيّنوا لتولية أوقاف خاصكي سلطان في القدس. وبما أن قسماً كبيراً من أراضي وأملاك هذا الوقف كان تابعاً لنواحي اللد والرملة ولواء يافا وغزة، فقد كان ارتباطه بولاية صيدا وعاصمتها عكا. وكان وقف خاصكي سلطان من أكبر الأوقاف ومن أهمها في المنطقة، ولذا كانت السلطات العثمانية تعين عادة تركياً لهذا المنصب ولا تعطيه لأحد الأعيان المحليين. ولما كان المنصب يعطى عادة مدى الحياة، فقد توطن علي أفندي زاده وعائلته في المنطقة في أواخر القرن الثامن عشر. وخلفه في وظيفته ابنه مصطفى آغا، وشغل المنصب مدة طويلة. وتزوج مصطفى آغا في القدس واستوطنها، وأنجب عدة أولاد، منهم: علي محسن، ومحمد أفندي درويش، والسيد أحمد عاطف، ومحمود أفندي، وعثمان أفندي.

وتعاون هؤلاء الإخوة مع الحكم المصري في الثلاثينات فتقدموا في المناصب الحكومية الإدارية. وفي سنة ١٨٣٥ عين علي محسن وكيلاً لمتسلم القدس، كما عين أخوه محمد درويش أحد أعضاء مجلس الشورى فيها، وأصبحا من أعيان المدينة البارزين، وبقيت لعائلة درويش أيضاً وكالة التكية العامرة التي شغلوها أباً عن جد، وجيلاً بعد آخر.

بعد وفاة أخيه علي محسن، أصبح محمد درويش أفندي كبير العائلة وزعيمها وأحد أعيان القدس الأثرياء. وأيام التنظيمات العثمانية، عين لنظارة عموم الأوقاف في «الديار القدسية والبلاد الشامية» بحسب الأمر العالي من الآستانة. وكان أيضاً أحد أعضاء مجلس الإدارة.

في سنة ١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤م أصبح محمد درويش وكيلاً لمتصرف القدس وأحد مساعديه المقربين. وقد صاهر آل الحسيني فتزوج ابنة المفتي طاهر أفندي، والد مصطفى أفندي الحسيني. ولعلاقة النسب التي توثقت بين العائلتين فيما بعد، أصبح

آل درويش من مؤيدي آل الحسيني في نزاعهم مع منافسيهم آل النشاشيبي. وقد اشتهر منهم إسحاق درويش بن مصطفى الذي كان ملازماً للمفتي أيام الانتداب.

---

(١) سجل المحكمة الشرعية في القدس.

(٢) B. Abu-Manneh, «Jerusalem in the Tanzimat Period...,» *Die Welt des Islams*, Vol. 30 (1990), pp. 1-44.

(٣) عودد بيري، «الدولة العثمانية ومؤسسة الوقف في القدس في أواخر القرن الثامن عشر» (بالعبرية)، رسالة ماجستير، الجامعة العبرية، القدس، ١٩٨٣.

الدزدار، أحمد آغا العسلي

(توفي سنة ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م)

قائد قلعة القدس (دزدار) في النصف الأول من القرن التاسع عشر، ومتسلم اللواء، ووكيل المتسلم أكثر من مرة خلال تلك المدة. جمع ثروة كبيرة واشترى الكثير من الأراضي، وأصبح من أعيان المدينة البارزين في أواسط القرن الماضي.

هو أحمد آغا بن فضل الدين آغا العسلي. والعسلي عائلة عريقة في بيت المقدس، عرف منها كبار العلماء. لكن بعض أفرادها دخل الجندية، وخصوصاً في حراسة القلعة، فعُين منهم قائد القلعة، الدزدار. ولما شغل أفراد العائلة هذه الوظيفة جيلاً بعد جيل، غلب هذا الاسم على العائلة. وكان والده دزداراً، وله إقطاعات في القرى المجاورة للقدس، ولذا فقد عُين أيضاً في مهمة جباية الضرائب من القرى التابعة للخاص السلطاني. وانضم أحمد آغا إلى جند القلعة، ولما توفي والده في العقد الثاني من القرن الماضي انتقلت الوظيفة إليه.

وحين نشبت ثورة ١٨٢٥ ـ ١٨٢٧ في القدس على رجال الدولة العثمانية، كان أحمد آغا أحد قادة تلك الثورة. وبسبب موقفه في قيادة جند القلعة ومؤهلاته العسكرية، قاد مع يوسف آغا الجاعوني عملية الدفاع عن القدس بعد طرد رجال الدولة منها. وفشل والي الشام في استرجاع المدينة المحصنة من أيدي الثوار، إذ أبدوا مقاومة عنيدة ومثابرة في الدفاع عن مدينتهم. وطلبت الدولة من عبد الله باشا، حاكم عكا، إعادة فتح المدينة وتخليصها من أيدي المتمردين. وبعد عدة أيام من حصار المدينة وقصفها بالمدافع، توسط العلماء بين قائد الجيش المحاصِر وبين قادة الثورة. وسُلمت المدينة شرط العفو عن الثوار وعدم معاقبتهم. فأرسل أحمد آغا الدزدار ويوسف آغا الجاعوني إلى عكا، وتقرر العفو عنهما مع نفيهما عن بيت المقدس. وأما أحمد آغا فقد أُبعد إلى نابلس مدة قصيرة فقط، ورجع إلى القدس بعدها وإلى منصبه في قيادة القلعة. وخلال العقد الثاني من القرن الماضي، تذكر وثائق المحكمة الشرعية في القدس أنه أوكل إلى أحمد آغا منصب الميرالاي أيضاً، وهو قائد أصحاب الإقطاعات من الزعماء وأرباب التيمار في لواء القدس. وبعد عام واحد من تعيينه بالوكالة، عُين في تلك الوظيفة بالأصالة سنة ١٢٤١هـ/ ١٨٢٦م. وطلب إليه أن يساعد المتسلم في جمع الضرائب من أهالي المنطقة.

وفي رمضان ١٢٤٤هـ/ ١٨٢٩م عينه والي الشام متسلماً في لواء القدس بالوكالة بعد عزل المتسلم السابق، إلى أن يعيَّن متسلم جديد خلفاً له. وهكذا، لتمرسه في العسكرية وخبرته الطويلة بالسياسة والحكم المحليين، أصبح أحمد آغا الساعد الأيمن لحكام القدس الذين كانوا يتبدلون بسرعة كل عام عادة.

ولما جاء الحكم المصري في الثلاثينات، ضعف مركز أحمد آغا في البداية لكنه تأقلم مع الحكام الجدد وتعاون معهم. وفي ٩ ذي القعدة ١٢٥٤هـ/ ٢٤ كانون الثاني (يناير) ١٨٣٩م عينه محمد شريف باشا حكمدار إيالات الشام ليكون متسلماً للواء القدس، خلفاً لمصطفى آغا السعيد. وبقي أحمد آغا في منصبه ذاك حتى ٢٢ ربيع الثاني ١٢٥٦هـ/ ٢٣ حزيران (يونيو) ١٨٤٠م، حين «انفكت عنه المتسلمية» وأُعطيت إلى حسين راشد آغا بحسب مرسوم محمد شريف. لكن الحكم المصري كان في آخر أيامه في تلك الفترة، فلما انسحب المصريون من البلد وعاد العثمانيون إليه عينوه في ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) متسلماً بالوكالة مرة ثانية. وفي مدة تسلمه الحكم في القدس في أواخر العهد المصري، أثيرت قضية ساحة البراق التي طالب اليهود بالسماح لهم بتبليطها. وقد عارض المتولون على وقف أبي مدين الغوث وعلماء بيت المقدس طلبهم هذا، فُرفع الأمر إلى السلطات المصرية العليا. وفي ٢٤ ربيع الأول ١٢٥٦هـ/ ٢٦ أيار (مايو) ١٨٤٠م صدر مرسوم محمد شريف بمنع اليهود من تبليط ساحة البراق لأنها «تابعة لوقف أبي مدين ولم يسبق لهم هكذا أشياء بالمحل المذكور.» ولذا يسمح لهم بالزيارة فقط من دون رفع أصواتهم وقت الصلاة، كما جاء في المرسوم المذكور.

وبعد عودة الحكم العثماني واستقراره، لم يتكرر تعيين أحمد آغا متسلماً للواء القدس ثانية. لكنه عين في الأعوام التالية في عدة وظائف إدارية ضمن سياسة التنظيمات العثمانية في الأربعينات والخمسينات. فقد عين متولياً على أوقاف خيرية مهمة، بما فيها التكية العامرة، وناظراً لأوقاف خاصكي سلطان، بالإضافة إلى وظيفة الدزدار، قائد القلعة. وفي ١٩ ربيع الأول ١٢٦٢هـ/ ١٧ آذار (مارس) ١٨٤٦م عُين مأمور ضبطية الخليل. وجاء هذا التعيين، على ما يبدو، ضمن سياسة الأتراك الرامية إلى إعادة حكمهم المباشر على جبل الخليل وتخليصه من آل العمرو. وفي الأعوام التالية استوطن أحمد آغا القدس. وكان ابنه محمد علي ينوب عنه في الكثير من أعماله ووظائفه. وجمع أحمد آغا خلال عمله أعواماً طويلة في الإدارة والحكم ثروة عظيمة، فاستثمر قسماً منها في شراء الأراضي، في المناطق القريبة من القلعة. وفي تلك الفترة، في أواسط القرن الماضي، ازدادت أهمية القدس، وقدِم الأجانب من مسيحيين ويهود، واستثمروا أموالهم في البناء والإعمار. وبدأت عملية البناء خارج الأسوار، فارتفعت قيمة الأراضي، وتاجر أحمد آغا فيها حتى أصبح من أثرياء القدس وأعيانها البارزين. وفي

سنة ١٢٧١هـ/ ١٨٥٥م باع أحمد آغا من موشيه (موزس) مونتفيوري، الثري الصهيوني البريطاني المشهور، قطعة الأرض التي أقيم عليها حي يمين موشيه أو مشكنوت شأننيم، في الجهة الجنوبية الغربية من القلعة. وقبض أحمد آغا ثمن تلك الأرض مبلغاً قدره اثنا عشر غرشاً أسدياً، وهي العملة الدارجة في ذلك العهد. وقد بنى لنفسه، مثل باقي أعيان بيت المقدس، قصراً فخماً خارج الأسوار، ويقال إن اليهود ساعدوه في بنائه. وقد عمر طويلاً، إذ توفي سنة ١٨٧٣، أي بعد عام واحد من وفاة ابنه البكر، الذي كان أحمد آغا يعتمد عليه كثيراً.

---

(١) أسد رستم، «الأصول العربية لتاريخ سوريا في عهد محمد علي»، ٥ أجزاء (بيروت ١٩٣٠-١٩٣٤).

(٢) سجل المحكمة الشرعية في القدس.

(٣) شمعون لندمان، «أحياء أعيان القدس خارج أسوارها في القرن التاسع عشر» (تل أبيب، ١٩٨٤).

(٤) S. Spyridon (ed.), *Annals of Palestine 1821-1841* (Jerusalem, 1938).

الدقاق، محمد فتح الله

القاضي في يافا ونابلس وغزة في أوائل القرن التاسع عشر، وقبل ذلك، الكاتب في المحكمة الشرعية في القدس.

عائلة الدقاق من عائلات القدس القديمة، جاءتها كما يبدو من المغرب، وكان منها علماء وتجار وقضاة ومنهم محمد فتح الله، الذي عمل في أواخر القرن الثامن عشر كاتباً في المحكمة الشرعية في القدس، بعد إتمام دراسته. ثم عين رئيساً للكتّاب في يافا وقاضياً فيها. وكان قاضي القدس يعين نوابه في المدن الفلسطينية المجاورة فعيّنه قاضياً شرعياً في نابلس، ثم عُين قاضياً في غزة في أوائل القرن التاسع عشر.

---

(١) سجل المحكمة الشرعية في القدس.

(٢) سجل المحكمة الشرعية في يافا.

(٣) عثمان الطبّاع، «إتحاف الأعزة في تاريخ غزة»، الجزء الأول (مخطوط).

دميان، يوسف

قنصل الإنكليز في يافا في أوائل القرن التاسع عشر.

في القرن الثامن عشر، أيام ظاهر العمر (حتى سنة ١٧٧٥)، عندما كان لفرنسا ولدول أوروبية أُخرى علاقات تجارية بمدن الساحل في فلسطين، عينت تلك الدول قناصل ووكلاء لها في هذه المدن والموانىء، وبسطت الحماية عليهم. وقد شغل بعض أفراد آل دميان في يافا منصب قنصل بريطانيا ومنصب قنصل فرنسا في المدينة والمنطقة، لرعاية مصالح الدولتين فيها. وشغل هذا المنصب، قبل يوسف، في أواخر القرن الثامن عشر المعلم حنا دميان. وورث يوسف وظيفة قنصل بريطانيا، وكان محبوباً عند الإنكليز ومكروهاً عند أبو نبوت، حاكم المدينة في أوائل القرن التاسع عشر. وقد شغل المنصب مدة طويلة منذ انسحاب نابليون من المنطقة. وكان ثرياً، حتى أن حكام المدينة، ومنهم أبو المرق، كانوا يطلبون منه المال على سبيل القرض. وكان ليوسف معرفة بصنعة الطب، يعالج من يلجأ إليه من أهل المدينة مجاناً، فأحبه الناس لهذا بصورة خاصة. لكن لما تسلم أبو نبوت الحكم في المدينة، بعد أبو المرق، اغتاظ هذا من يوسف دميان بسبب مكانته العالية عند الدولة والسكان. وزاد في الكراهية بينهما أن يوسف دميان حصل على أمر عال بتسليمه سراية محمد باشا أبو المرق في غزة في مقابل دين له عليه، الأمر الذي أغاظ أبو نبوت جداً. وحاول جاهداً ومراراً عند سليمان باشا والباب العالي إبطال هذا الأمر، لكنه فشل. ولا ندري متى توفي يوسف، وكم من الوقت بقي في وظيفته بعد أبو نبوت. أما في الأربعينات، بعد انتهاء الحكم المصري وعودة العثمانيين، فقد شغل المنصب يوسف فرح المدبك، وكان لبريطانيا قنصلية في بيت المقدس حينذاك.

---

(١) إبراهيم العورة، «تاريخ سليمان باشا العادل» (صيدا، ١٩٣٦).

(٢) سجل المحكمة الشرعية في القدس.

(٣) سجل المحكمة الشرعية في يافا.

(٤) وثائق من سجل وزارة الخارجية البريطانية في لندن.

ريان، محمد الصادق

شيخ نصف ناحية جماعين بالوراثة وزعيم صف اليمن فيها. تنازع مع آل القاسم، مشايخ النصف الآخر من ناحية جماعين، واشترك في الحرب الأهلية سنة ١٢٦٦هـ/ ١٨٥٠م فنفته السلطات العثمانية مع عدد من مشايخ جبل نابلس إلى طرابزون، على ساحل البحر الأسود.

وعائلة ريان من آل عثمان، شيوخ نصف ناحية جماعين، ومعقلهم قرية مجدل يابا. وفي أوائل القرن التاسع عشر كان آل ريان يتقاسمون مشيخة ناحية جماعين مع آل القاسم. ولما تزعم آل القاسم ثورة سنة ١٨٣٤ في جبل نابلس، وانتقم إبراهيم باشا منهم بإعدام عدد من أفرادهم ونفي آخرين، أصبح آل ريان شيوخاً على ناحية جماعين كلها. وبعد عودة الحكم العثماني سنة ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠ ـ ١٨٤١م كان محمد الصادق أول من عين قائمقاماً على نابلس وجنين مدة ثلاثة أعوام. وعاد محمود بك القاسم وأخواه، أحمد بك وعثمان بك، من مصر، وطالبوا بحقوقهم في ناحية جماعين، فأعيدت إليهم مشيخة النصف الشرقي. ولما نشبت الحرب الأهلية في جبل نابلس سنة ١٢٦٦هـ/ ١٨٥٠م بين عشائر صفي القيس واليمن، شارك محمد الصادق فيها، فاعتقلته السلطات العثمانية مع آخرين من مشايخ المنطقة، ونفتهم إلى طرابزون، وهي مدينة في بلاد الكرج على ساحل البحر الأسود، فاستولى القاسم على جماعين كلها. ولما عين علي بك طوقان قائمقاماً في نابلس سنة ١٨٥٤ تمكن موسى آغا وسليمان آغا الصادق بوساطته من إعادة النصف الغربي من جماعين. وأُعطي النصف الشرقي إلى موظف من قِبله، فثار آل القاسم وطردوا الموظف، وهاجموا آل ريان، فوقعت الحرب بين الطرفين ثانية. وفي سنة ١٢٧٢هـ/ ١٨٥٥ ـ ١٨٥٦م هاجم آل القاسم وحلفاؤهم قرى آل ريان وحرقوا لهم سبع قرى ونهبوا القرى الباقية. ونجا آل ريان وأنصارهم بأنفسهم، والتجأوا إلى نابلس، وظلوا فيها مدة طويلة. ثم عادوا إلى مجدل يابا، ضعفاء، وساد آل القاسم في جماعين كلها مدة طويلة.

---

(١) إحسان النمر، «تاريخ جبل نابلس والبلقاء» (نابلس، ١٩٧٥).

(٢) أكرم الراميني، «تاريخ نابلس في القرن التاسع عشر»، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان.

الريس، شاكر بن عبد الله

المفتي في منطقة الخرطوم، التي عاش معظم حياته فيها وتاجر هناك بالرقيق والعاج والتبغ حتى قتل في حوادث ثورة المهدي في السوادن.

والريس من الأسر الغزية القديمة التي برزت خلال العهد العثماني. فقد اشتغل أفرادها بالعلم والتجارة والطب. وكان عبد الله أفندي الريس، والد شاكر، حاكماً شرعياً في غزة سنة ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م، بحسب وثائق المحكمة الشرعية.

ولد شاكر في غزة ودرس علومه الابتدائية فيها. ثم سافر إلى مصر لاستكمال تحصيل العلم في الأزهر. وبعد مدة عين مفتياً في بلاد الخرطوم في السودان، وتوطن فيها. وجمع هناك ثروة كبيرة، وتاجر بالرقيق والعاج والتبغ فعظمت ثروته وأصبح من أعيان المنطقة وتجارها الكبار. ثم ظهر المهدي وتبعه خلق كثير، وكان يحرم شرب الدخان ويحرض السكان على الحكم البريطاني ـ المصري وعلى الأجانب عموماً. وجاء الجيش المصري في بداية ثمانينات القرن الماضي للقضاء على حركة المهدي فنشبت بين الطرفين معارك ضارية كان النصر فيها حليف المهدي. وأما الشيخ شاكر فقد قتل في تلك الحوادث ونُهبت أمواله وضاعت تجارته. وبحسب قول الطبّاع في «تاريخ غزة»، فإن لشاكر ذرية في الخرطوم ذكر منهم السيد أحمد.

(١) سليم عرفات المبيض، «غزة وقطاعها» (القاهرة، ١٩٨٧).

(٢) عثمان الطبّاع، «إتحاف الأعزة في تاريخ غزة»، جزآن (مخطوط).

الريماوي، الشيخ علي

(١٨٦٠ ـ ١٩١٩)

شاعر وصحافي وأديب ومعلم، أنشأ جريدة «النجاح» المقدسية، من أوائل الصحف العربية في فلسطين (سنة ١٩٠٨). وقبل ذلك عمل في الصحافة محرراً لجريدة «الغزال» الشهرية الرسمية ومحرراً للقسم العربي في جريدة «القدس الشريف»، أول جريدة صدرت في فلسطين سنة ١٨٧٦. كما ساهم خلال كل تلك الأعوام في تحرير الصحف الأخرى وفي تزويدها بعدد كبير من قصائده ومقالاته.

ولد في بلدة بيت ريما، قضاء رام الله، وتلقى دراسته الأولية على والده الشيخ محمود الريماوي، أحد علماء عصره، وفي مدارس القدس، ولا سيما المدرسة الرصاصية. سافر بعد ذلك إلى مصر لاستكمال دراسته في الأزهر. وجاور هناك مدة اثني عشر عاماً درس خلالها أصول الفقه واللغة العربية وآدابها. واشتهر في مصر بقرض الشعر، وأخذ ينشر الكثير منه في صحف القاهرة، وفي مجلة «المنهل» المقدسية التي أنشأها موسى المغربي. وعاد إلى القدس وسكن فيها، وعين مدرساً للفقه وعلوم اللغة العربية في إحدى مدارسها لأن الشعر والصحافة لم يكونا ليكفلا العيش الكريم؛ فكان حتى على محرري الصحف أن يفتشوا عن الأشغال الجانبية لمعيشتهم. وذكر العقاد أن الشيخ علي اشتغل محرراً لجريدة «الغزال» الرسمية الشهيرة، كما حرر في جريدة «القدس الشريف»، قسمها العربي، سنة ١٨٧٦، وكانتا أول جريدتين صدرتا بالعربية في فلسطين. ثم انتقل للتدريس في مدرسة المعارف، واشتغل في الوقت نفسه محرراً للقسم العربي في جريدة «القدس الشريف» الرسمية. ويقول يعقوب يهوشوع إن تلك الجريدة كانت الوحيدة التي استمر صدورها في القدس في فترة ١٩٠٣ ـ ١٩٠٨. فهل توقفت هذه الجريدة بعد صدورها سنة ١٨٧٦ ثم عاودت الظهور سنة ١٩٠٣؟ هذا ما لا يوضحه المؤرخان المذكوران للصحافة في فلسطين في ذلك العهد. وقد علّم الشيخ علي كذلك في مدارس يهودية وتسلم تحرير جريدتي «الغزال» و«القدس الشريف» سنة ١٨٧٦، بحسب العقاد، وهو ما يثير الدهشة لأنه ولد، بحسب قول صاحب كتاب «أعلام الفكر والأدب»، سنة ١٨٦٠، وأمضى في الأزهر اثني عشر عاماً. فهل نجح في ذلك كله في تلك السن المبكرة أم أن تاريخ ميلاده الحقيقي سابق للتاريخ المذكور؟

وبعد ثورة «تركيا الفتاة» وإعادة الدستور سنة ١٩٠٨، ازدهرت الحياة الفكرية

والنشاط الأدبي والصحافي. فأصدر الشيخ علي في ٢٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٠٨ العدد الأول من جريدته «النجاح»، وهي جريدة «سياسية أدبية علمية زراعية»، كما عرّفت نفسها.

ويظهر أن جريدة «النجاح» صدرت بصورة غير منتظمة أيام الخميس من كل أسبوع، وكان أحد أهداف الجريدة تحسين العلاقات المتدهورة بين الحكومة التركية والمواطنين العرب في البلد، فنشرت مقالاتها وأخبارها باللغتين التركية والعربية، وكتب محرر الجريدة، الشيخ علي، في هذا المجال تحت عنوان «العربية والتركية شقيقتان فما بالهما تختصمان»، يفند الآراء القائلة إن الشعب التركي يعمل على خنق اللغة العربية ونشر التركية. ودعا العرب إلى تعلم اللغة التركية كي يستطيعوا الترقي في المناصب الحكومية وألا يخشوا من فقد قوميتهم. واستمر في الكتابة في الصحف والمجلات الكثيرة التي صدرت بعد سنة ١٩٠٨. وقد ساهم في تحرير جريدة «القدس»، لصاحبها جورجي حبيب حنانيا. وهكذا، كان الشيخ علي أحد الشعراء والصحافيين البارزين في فلسطين عشية الحرب العالمية الأولى.

ولما نشبت الحرب الكبرى، تكونت بعثة علمية من العلماء والأدباء اختارها أهالي سوريا وفلسطين، بأمر من جمال باشا، ناظر البحرية وقائد الجيش الرابع، وتوجهت إلى دار السلطنة في الآستانة لتعلن ولاء السكان للدولة والسلطان، ولترفع تهنئتهم بانتصار «جناق قلعة» على الأسطول الإنكليزي. وضمت البعثة ٣١ شخصية نابوا عن أربعة ملايين من سكان بلاد الشام، وكان منهم تسعة من مدن فلسطين هم: الشيخ إبراهيم العكي، والشيخ عبد الرحمن عزيز من عكا، ومحمد أفندي مراد مفتي حيفا، ومحمد أفندي تفاحة، وعبد الرحمن أفندي، والحاج إبراهيم من نابلس، وطاهر أفندي أبو السعود مفتي الشافعية في القدس، والشيخ علي الريماوي، والشيخ أبو الإقبال سليم اليعقوبي من يافا. واختار جمال باشا صديقه الشيخ أسعد الشقيري ليكون رئيساً للبعثة. وخرجت البعثة من دمشق في أيلول (سبتمبر) ١٩١٥، ولبثت أسابيع عديدة في العاصمة العثمانية كي تساهم في الدعاية التركية بين المسلمين. وخلال زيارة البعثة للآستانة ألقيت الخطب والقصائد تمجيداً للدولة ورئاستها، وكان أشهرها قصائد الشيخ علي الريماوي. ففي قصيدة ألقاها أمام ولي العهد يقول:

دامت موائدكم مبسوطة لبني ال ... إسلام والعلم تلطيفاً وتحسيناً

مكارماً يا ولي العهد قد شهدت ... لها المكارم لا تحتاج تبيينا

إنا الوفود تشرفنا بقصركم ... ننهي الصداقة توثيقاً وتمكينا

لا زلتم يا بني عثمان في نعم ... خلائف الله طول الدهر آمينا

وحين عادت البعثة من الآستانة كتب الشيخ علي قصيدة طويلة في «عودة الوفد»، فيها الكثير من الثناء على جمال باشا. وقصيدته تلك فيها خلاصة لمهمة البعثة منذ توجهها إلى أن عادت إلى الوطن. ويقول الدكتور ياغي في ذلك: إن القصيدة تظهر قوة تمكن الشيخ علي من الأساليب العربية القديمة، ورسوخ ملكة البيان، وتعريفاً جيداً لمواكب من الاستعارات والمجازات والصور البيانية. ومن بين ما قاله في قصيدته:

سرى وفدك الغازي ومثلك يوفد	وعاد بملء البشر والعَوْد أحمد
سرى عنك مضمون النجاح مسيراً	وطالعه يا كوكب السعد (أسعد)

وزال الحكم العثماني، وجاء الاحتلال البريطاني، فوجدنا الشيخ علي يغير مواقفه من الأتراك، ويساهم في دعاية الحكام الجدد بقلمه ولسانه. فقد شارك في تحرير الملحق الرسمي لجريدة «فلسطين»، التي أصدرها الجيش البريطاني في «بلاد العدو المحتلة». وكانت إحدى تلك المساهمات قصيدة مديح للحكام الجدد في مناسبة مرور العام الأول على احتلال القدس في كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٨، حيث يقول الشاعر:

وهذا نهار فيه حلت قيودنا	وقد نشط الأقدام وانطلق الفكر
وحل محل الظلم عدل محبب	وقد لاح من بعد انطلاق لنا فجر
فكل ضمير بالهناء ممتع	وكل يراع في مهارته حر

إلى أن يقول في مديح الحكومة البريطانية:

بريطانيا العظمى وأنت شهيرة	وعندك طبعاً يجمل الحمد والشكر
عهدناك للمظلوم أعظم ناصر	فمن أجل هذا جاءك الفوز والنصر
عهدناك للإسلام أكرم دولة	عهدناك والعمران دينك والبر

وهكذا أمضى الشيخ علي آخر أيامه يمتدح حكماً جديداً آمن الكثيرون من أبناء جيله بأنه جاء ليخلص العرب من الإرهاب والظلم التركيين، لكنه لم يعمر طويلاً ليرى ما جاء الإنكليز به على الشرق العربي، ولا سيما على الشعب الفلسطيني. وتوفي في القدس، بعد أن أصيب بنزلة صدرية في شتاء سنة ١٩١٩، ودفن في مسقط رأسه، بيت ريما.

ويلخص الدكتور ياغي نتاج الشيخ علي الريماوي من الشعر بقوله إنه كان «جزءاً من التيار التقليدي المناهض للقومية العربية، التيار الهابط الذي يشد الحركة إلى وراء.»

ومع ذلك، كان الشيخ علي أبرز الشعراء والصحافيين في فلسطين في أواخر العهد العثماني. وعدا مقالاته وقصائده التي نشرتها الصحف، لم أعثر له على مصنفات مطبوعة غيرها. ويقول الزركلي في آخر ترجمته للشاعر: «وكان قد كتب لي أنه عامل على جمع 'ديوان شعره' ولعلي أكمله.» لكن يبدو أن الشيخ علي توفي قبل أن يكمل مهمته، ولم يتمها شخص آخر من بعده.

---

(١) أحمد خليل العقاد، «الصحافة العربية في فلسطين» (دمشق، ١٩٦٧).

(٢) خير الدين الزركلي، «الأعلام»، الطبعة الخامسة (بيروت، ١٩٨٠).

(٣) عبد الرحمن ياغي، «حياة الأدب الفلسطيني الحديث من أول النهضة حتى النكبة» (بيروت، ١٩٦٨).

(٤) محمد الباقر ومحمد كرد علي، «البعثة العلمية إلى دار الخلافة الإسلامية» (بيروت، ١٩١٦).

(٥) يعقوب العودات، «أعلام الفكر والأدب في فلسطين» (عمان، ١٩٧٦).

(٦) يعقوب يهوشوع، «تاريخ الصحافة العربية في فلسطين في العهد العثماني» (القدس، ١٩٧٤).

(٧) يوسف خوري، «الصحافة العربية في فلسطين ١٨٧٦ ـ ١٩٤٨» (بيروت، ١٩٧٦).

زايد، الشيخ أحمد

المفتي في غزة، وأمين الفتوى في القدس في أوائل القرن التاسع عشر.

هو أحمد بن الخواجا محمد زايد الحنفي الغزي. أخذ فقه المذهب عن إبراهيم الصحابي الغزي في بلده، وذهب مرتين للمجاورة في الأزهر، فأخذ العلوم عن أعلامها مثل الشيخ حسن الجبرتي، ثم رجع إلى بلده. وكان أحد علماء غزة، ومدرساً فيها، فلما شغرت وظيفة الإفتاء ترشح لها وعُين فيها فعلاً سنة ١٢١١هـ/١٧٩٦م على الأرجح. وبقي في وظيفته تلك حتى سنة ١٢١٣هـ/١٧٩٨م فرفع منها وتولاها بعده العلامة الشيخ عبد الرحمن التمرتاشي.

ارتحل الشيخ أحمد إلى القدس، وتولى فيها أمانة الفتوى. وكان المفتي فيها حينئذ حسن أفندي الحسيني، فجمع فتاويه الحسنية القدسية ونقحها وهذبها وحررها ورتبها ووضع ديباجتها. وبقي يساعد المفتي، الذي كانت الأسئلة تأتيه من سائر البلاد، فيجيب عنها والشيخ أحمد يجمعها ويرتبها. وكانت وفاة المفتي حسن أفندي في القدس سنة ١٢٢٤هـ/١٨٠٩م.

كان الشيخ أحمد في أول حياته صاحب ثروة عظيمة ورثها عن والده لأنه كان من أعاظم تجار غزة، ثم إنه أنفق معظم أمواله، وضعفت حاله، ولا سيما بعد انتقاله مع عياله إلى القدس. وقد ألـمَّ مرض عضال به فقيل إنه كان دائماً يدعو الله ألاّ يطول المرض به حتى لا يستثقلوه. فدخل حمام الشفا في بيت المقدس، واغتسل، فخرج وصلى، ثم توفي عقبها على دكة الحمام، فجأة ـ وكانت وفاته تخميناً سنة ١٢٢١هـ/ ١٨٠٦م.

---

(١) سجل المحكمة الشرعية في القدس.

(٢) عثمان الطبّاع، «إتحاف الأعزة في تاريخ غزة»، جزآن (مخطوط).

زريق، المعلم نخلة

(١٨٦١ ـ ١٩٢١)

الأديب والمعلم، ومدرس اللغة العربية وآدابها في مدارس القدس، وعضو جمعية الإخاء العربي، وأحد أعضاء هيئتها العاملة في القدس.

ولد نخلة جريس زريق في حي المزرعة في بيروت، ونشأ فيها وتخرج على أساتذتها شيوخ النهضة العربية الحديثة في مدرسة بطرس البستاني، التي درس فيها ناصيف اليازجي والشيخ يوسف الأسير، وأتقن علوم اللغة العربية، وحفظ القرآن الكريم وأتقن تجويده، واعتنى بما احتوى عليه من المبادىء. وجاء إلى القدس سنة ١٨٨٩ بطلب من المبشرين الإنجيليين فتسلّم إدارة مخزن لبيع الكتب الدينية تابع للإرسالية الإنكليزية. ثم انتقل في سنة ١٨٩٢ إلى إدارة المدرسة حينذاك، «مدرسة الشبان الإعدادية». وبقي في مركزه هذا إلى أن توفي سنة ١٩٢١. وكانت تلك المدرسة قائمة في أول أمرها على جبل صهيون في القدس، في البناية نفسها التي حوت مدرسة المطران غوبات الداخلية للأولاد. ثم انتقلت إلى بناية خاصة بها في حي «سعد وسعيد» وسميت «كلية الشباب» أولاً فـ «الكلية الإنكليزية»، ومدرسة المطران، فيما بعد. وكانت لغة التدريس في هذه المدرسة العربية، على عكس معظم مدارس الإرساليات التبشيرية.

وكان مسكن المعلم نخلة في بيت المقدس ندوة أدبية يجتمع فيها أدباء القدس، أمثال سليم الحسيني، رئيس بلدية القدس الأسبق، وموسى عقل، وفيضي العلمي، وغيرهم. وإليه يعزى الفضل في بعث اللغة العربية وآدابها في مدارس القدس. وقد وصفه عجاج نويهض في كتابه «رجال من فلسطين» بأنه «كعبد الله البستاني وجبر ضومط في بيروت ومن أترابهما في العمر.» ومن أبرز سمات المعلم نخلة الصراحة البالغة وكبر النفس والأمانة والإخلاص في عمله. ولم يتزوج في حياته، ونذر نفسه للعلم والأدب. وكان يملك مكتبة عامرة بأمهات كتب اللغة والأدب والتاريخ. والكتاب المفضل لديه في تدريس الصرف والإعراب هو كتاب «فصل الخطاب»، للشيخ ناصيف اليازجي.

وكان المعلم نخلة زريق من المعتزين باللغة العربية والمعجبين بأسرار الفصاحة والبلاغة في القرآن. ومن مشاهير طلابه الفلسطينيين خليل السكاكيني، وبولس شحادة صاحب «مرآة الشرق»، وخليل طوطح، وجريس خوري، وحبيب خوري، وجورج متى، وإبراهيم طوقان، ووصفي العنبتاوي، وغيرهم. وعرف عن المعلم نخلة تعصبه

زعيتر، الشيخ أحمد

(١٢٥٣ ـ ١٣٣٤هـ/ ١٨٣٧ ـ ١٩١٦م)

أحد أعيان نابلس الأثرياء، ومؤسس المستشفى الوطني فيها.

ولد في نابلس وتعلم فيها. ولمّا طلب إلى الجندية، عُين إماماً لطابور في اليمن. ثم أُرسل مع فرقته إلى الجبهة الروسية حين نشبت الحرب مع الدولة العثمانية، فوقع أسيراً هناك وشاهد المستشفيات في تلك البلاد. ولمّا عاد إلى نابلس عُين مديراً للمكتب الابتدائي (المدرسة). وفي سنة ١٣٠٥هـ/ ١٨٨٧ ـ ١٨٨٨م، وعندما أوصى الحاج صالح خريم بثلث ثروته (١٥٠ ألف غرش) للمشاريع الخيرية، عُين الشيخ محمد زعيتر وصياً لتنفيذ ذلك. ورأى بناء مستشفى في المدينة فاشترى كرماً في سفح الجبل الشمالي، عيبال، وابتنى في وسطه غرفتين وغرفتين أُخريين إلى جانب الباب، فكانت تلك الغرف أساس المستشفى الوطني، وكان ذلك سنة ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٨ ـ ١٨٨٩م. وهو قائم إلى اليوم، وأُدخلت عليه تطويرات وتحسينات كثيرة.

(١) إحسان النمر، «تاريخ جبل نابلس والبلقاء» (نابلس، ١٩٧٥).

زعيتر، عمر أفندي

(١٨٧٢ ـ ١٩٢٤)

رئيس بلدية نابلس في إبان الحرب العالمية الأولى وفي بداية فترة الانتداب البريطاني، وكان قبل ذلك أحد أعضاء «الجمعية الحمادية» المنافسة لآل طوقان في نابلس في أواخر العهد العثماني، وعضو مجلس الإدارة العمومي في بيروت، ومن أعيان المدينة البارزين.

ولد عمر أفندي زعيتر في نابلس، وفقد أباه وهو صبي صغير، فرعاه عمه الفقيه العالم الشيخ محمد زعيتر. وبعد إتمام دراسته الابتدائية، تلقى علوم العربية والفقه على أشهر علماء نابلس، ونال إجازة التدريس من أستاذه العالم الشيخ موسى صوفان القدومي.

عُين مدرساً في المدرسة الرشيدية في نابلس، ورشح نفسه لمنصب الإفتاء في المدينة لكن الحكومة العثمانية عارضت تعيينه في ذلك المنصب. فعُين في محكمة الحقوق في نابلس فكتب لابنه عادل، الطالب في إستنبول، معاهداً نفسه على «إحقاق الحق وقمع التزوير». وانتُخب عضواً في المجلس البلدي، فعضواً في مجلس إدارة نابلس سنة ١٩١٤. ثم انتُخب ممثلاً لنابلس في المجلس العمومي لولاية بيروت سنة ١٩١٥. وكان المجلس العمومي أشبه بمجلس نيابي للولاية، وقد أُلّف بعد إعادة الدستور سنة ١٩٠٨. ثم انتُخب رئيساً للجنة النافعة (الأشغال) والزراعة، وعُرف عنه مطالبته بحقوق منطقته في المشاريع العمرانية.

وكان الحاج توفيق حماد رئيساً لبلدية نابلس في أواخر العهد العثماني، ثم انتقلت إلى غيره من الصف المنافس. وعين عمر أفندي لرئاسة البلدية في أواخر الحرب العالمية، وكان فيها لما احتل الإنكليز البلد. ويروي بقلمه تفصيلات أحداث تلك الأيام في رسالة بعث بها إلى ابنه أكرم زعيتر في القاهرة في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٨. ففي صباح يوم الجمعة، ٣ تشرين الأول (أكتوبر)، قرر الأتراك الانسحاب من المدينة، وأوكل المتصرف إليه إدارة شؤون الحكومة المحلية. فلما اقترب جيش الإنكليز من المدينة سلمها رئيس البلدية من دون قتال. وشاهد القائد الإنكليزي إدارة أمور المدينة بنظام قبل دخول الإنكليز إليها، فخاطب عمر أفندي قائلاً «أنت الحاكم المسؤول لدى الحكومة الإنكليزية.» وألّف عمر أفندي حكومة محلية برئاسته، تقوم بإدارة شؤون

لشرقيته وحماسته للأدب العربي والتراث الشرقي. فكان يكره التقليد السطحي للأوروبيين، ويرى في ذلك خطراً على العقائد الوطنية وروح الاستقلال والأصالة. وكان يحذر دائماً من أولئك الذين ما أن اتخذوا الزي الغربي حتى أخذوا يحتقرون لغتهم وتقاليدهم وعوائدهم وآدابهم وسائر خصائصهم ومقوماتهم الوطنية. وإجمالاً، كان المعلم نخلة متحمساً للغة العرب وتراثهم، ويرى في إحيائهما وتشذيبهما رسالة مهمة في سبيل تقدم العرب وتطورهم.

ويقول العودات إنه لم يقف على آثار قلمية مطبوعة للمعلم نخلة، «غير أننا عثرنا على مجموعة بقلمه وقلم المعلم عيد سالم تحمل اسم مجموعة أشعار»، وقد طبعت في بيت المقدس سنة ١٩٠٣.

وبعد وفاته، سنة ١٩٢١، نشر تلميذه خليل السكاكيني لمحة عن حياته في مجلة «المقتطف»، عدد تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢١، ذكر فيها أبرز ملامح شخصية أستاذه. وقد كان نخلة زريق شرقياً قحاً، متعصباً لشرقيته. وكان يكره التقليد الأعمى والسطحي حتى في اللباس. ولذا ظل يلبس زيه الشرقي «بعباءته وطربوشه، رمز الوطنية والحرية والاستقلال والإباء.» وكان دائماً يسخر من المقلدين على أنواعهم، ويرى في التقليد استصغاراً للنفوس «والالتحاق بالغير التحاق المولى بسيده.» ولذا كان شعاره دائماً: كن ما شئت على أن تكون صريحاً خالصاً لا بين بين، لا أكذوبة شرقية ولا أكذوبة غربية، لا نسخة مزورة عن هذا أو ذاك.

ويقول البدوي الملثم إن من المفارقات الساخرة أن تنقش على بلاطة ضريح الأستاذ نخلة زريق هذه العبارة: «توفي عن ستون عاماً».

---

(١) عجاج نويهض، «رجال من فلسطين» (بيروت، ١٩٨١).

(٢) يعقوب العودات، «أعلام الفكر والأدب في فلسطين» (عمان، ١٩٧٦).

(٣) مجلة «المقتطف»، عدد تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢١.

المدينة، فعُين الحاج نمر أفندي حماد مدير تحريرات، أي رئيس ديوان المتصرفية، والشيخ رشيد البيطار قاضياً شرعياً، وآخرون من علماء نابلس وأعيانها لدواوين المعارف والصحة والمال وغيرها. ودامت هذه الحكومة المحلية شهراً واحداً فقط، ثم عُين المستر كن حاكماً عسكرياً، وعاد عمر أفندي إلى المجلس البلدي الذي وسّعت صلاحياته.

وخلال تسلم عمر أفندي رئاسة البلدية تمت مشاريع تطويرية كثيرة، منها تحسين الإنارة والأحوال الصحية، وإنشاء دباغة ومسلخ في الجهة الشرقية، وغير ذلك من الأعمال. وكان توفيق حمّاد، حليف عمر أفندي وأحد أقاربه، رئيساً للجمعية الإسلامية ـ المسيحية في نابلس، فتعاون عمر أفندي مع تلك الجمعية ودعمها. وقد ساهم في تعديل سياسة جمعيتهم «الحمادية» السابقة في أواخر العهد العثماني، فسعى للتفاهم بين عائلات نابلس وجمع كلمتها. وما زال عمر أفندي في منصبه حتى توفي سنة ١٩٢٤، فعُين عمر أفندي الجوهري، رئيس البلدية، قائمقاماً مكانه لكونه أكبر أعضاء المجلس سناً. وقد ورث دور عمر أفندي زعيتر ومكانته ولداه عادل وأكرم، وهما من أبرز الشخصيات الفلسطينية العاملة في الحقل السياسي والوطني في إبان الانتداب البريطاني، وبعد زواله.

---

(١) أكرم زعيتر، «وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨ ـ ١٩٣٩» (بيروت، ١٩٧٩).

(٢) إحسان النمر، «تاريخ جبل نابلس والبلقاء»، الجزء الثالث (نابلس، ١٩٧٥).

(٣) بيان نويهض الحوت، «القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧ـ ١٩٤٧» (بيروت، ١٩٨١).

زكا، إيليا

(توفي سنة ١٩٢٦)

صاحب مطبعة، وصحافي. أصدر جريدة «النفير» التي باعت صفحاتها لكل من أغدق عليها بالثمن، ومنهم رجال الحركة الصهيونية، فأُطلق عليها اسم «الصحيفة المأجورة».

تخرج إيليا زكا في المعهد الروسي للمعلمين في الناصرة، وكان مقرباً إلى رجال القنصلية الروسية في القدس. واشتغل في الطباعة، وكانت مطبعته من أوائل المطابع العربية في فلسطين.

أصدر أخوه إبراهيم سنة ١٩٠٤ جريدة «النفير العثماني» في الإسكندرية، ثم انتقلت الجريدة إلى يافا فالقدس.

أما أحمد خليل العقاد فيذكر في كتابه أن الجريدة أُسست في الإسكندرية سنة ١٩٠٢، ثم انتقلت إلى القدس سنة ١٩٠٨، فإلى حيفا سنة ١٩١٣. وفي فلسطين، تحول امتيازها إلى إيليا، وأصبح اسمها «النفير»، وذلك سنة ١٩٠٨ .

وكان إيليا زكا مقرباً إلى اليهود والحركة الصهيونية، فتعاون معهم، ونشر المقالات في مدح الاستيطان على صفحات جريدته المذكورة في مقابل دفعات من المال. وقد استمر ينشر مثل تلك المقالات بعد الاحتلال البريطاني وبداية عهد الانتداب.

وبالإضافة إلى عمله في الصحافة، كان إيليا قبل الحرب العالمية الأولى يعطي دروساً في اللغة العربية للطلاب اليهود لزيادة دخله. وبسبب المقالات المؤيدة للاستيطان في الجريدة، أُطلق عليها اسم «الصحيفة المأجورة». وساءت علاقاتها وصاحبها بجريدة المنادى «المقدسية» وجريدة «جراب الكردي» الصادرة في حيفا. ومع ذلك، استمرت الجريدة وصاحبها في علاقاتهما برجال الحركة الصهيونية، فكان معظم المشتركين في الجريدة من اليهود، وكذلك أصحاب الإعلانات التي كانت تنشر في الصفحة الرابعة. ولهذا السبب أصدر إيليا أحياناً ملحقاً لجريدته باللغة العبرية سماه «هشوفار»، أي النفير.

وقد توقف صدور الصحيفة في أثناء الحرب العالمية، وتجدد في أيلول (سبتمبر) ١٩١٩، لكنها انتقلت إلى حيفا، وتولى إصدارها هناك ولداه سهيل وزكي. وبعد وفاة

إيليا سنة ١٩٢٦، استمرت في صدورها جريدة أسبوعية حتى سنة ١٩٣٠، فكانت بذلك من الصحف العربية التي عمرت طويلاً.

(١) أحمد خليل العقاد، «الصحافة العربية في فلسطين» (دمشق، ١٩٦٧).
(٢) يعقوب يهوشوع، «تاريخ الصحافة العربية في فلسطين في العهد العثماني» (القدس، ١٩٧٤).
(٣) يوسف خوري، «الصحافة العربية في فلسطين» (بيروت، ١٩٧٦).

ساق الله، الشيخ محمد

(١٢٢٧ ـ ١٣١٤هـ/ ١٨١٢ ـ ١٨٩٦م)

أديب وشاعر وعالم أزهري. مفتي غزة ثم نائب الشريعة (القاضي الشرعي) في يافا.

ولد الشيخ محمد بن أحمد ساق الله الحنفي في غزة، وأخذ العلم على مشايخها. ثم رحل إلى الجامع الأزهر سنة ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م وجاور فيه مدة سبعة أعوام. وأجازه علماء الأزهر، ومنهم الشيخ أحمد الباجوري، ومفتي الحنفية في الديار المصرية الشيخ أحمد بن محمد بن تميم بن صالح بن أحمد التميمي الخليلي، والشيخ خليل بن إبراهيم الرشيدي. ثم حضر إلى غزة سنة ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م وتصدر للتدريس في الجامع الكبير مدة. واشتغل في التجارة حتى اتسعت تجارته وعظمت ثروته.

كان ذكي الفطنة، جريئاً، طلق اللسان، فصيح العبارة، وله ملكة قوية في الشعر، وأكثر شعره في المدح والذم مبعثر لم يجمع.

عُين سنة ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م في وظيفة الإفتاء في غزة، بعد عزل مفتيها أحمد محيي الدين الحسيني. وكان انتخابه من ذوات غزة بمضابط رفعت إلى شيخ الإسلام. وجاءه كتاب التعيين أولاً من متصرف القدس، ثم أتاه كتاب من بطريرك الروم فيها. ويظهر أنه سعى له لتعيينه، على رأي الطبّاع.

مكث الشيخ محمد في وظيفة الإفتاء نحو عامين، ثم رُفعت منه وأُلغيت في غزة حتى عُين لها نجل المفتي السابق، حنفي أفندي. وأكثر الشيخ محمد من التشكي، وطلب إرجاعه إلى وظيفته، حتى سافر إلى الآستانة من أجل ذلك سنة ١٣١٠هـ/ ١٨٩٢ـ ١٨٩٣م. ومكث في الآستانة لكنه لم يظفر ببغيته فعاد إلى غزة بعد أن أرضوه بالقضاء بدل الإفتاء، فأعطوه نيابة يافا.

وخلال وجوده في الآستانة قابل الصدر الأعظم والعلماء، وقدم لهم قصائد المديح. كما مدح السلطان عبد الحميد بقصيدة طويلة، لكن من دون جدوى.

في غرة ذي الحجة ١٣١١هـ/ أوائل حزيران (يونيو) ١٨٩٤م أعطاه قاضي عسكر الأناضول كتاب تعيينه قاضياً في يافا. وتوجه إلى يافا، وباشر العمل في منصبه هناك، لكنه رُفع منه لكثرة تشكي الأهالي من سوء تصرفاته. ثم عاد بعد فصله من قضاء يافا إلى غزة، وبقي فيها إلى أن توفي في جمادى الأولى ١٣١٤هـ/ تشرين الثاني (نوفمبر)

١٨٩٦م. ودفن في أعلى تربة باب البحر، ورثاه العلامة الشيخ إبراهيم أبو رباح الدجاني اليافي وغيره من العلماء.

(١) سليم عرفات المبيض، «غزة وقطاعها» (القاهرة، ١٩٨٧).
(٢) عثمان الطبّاع، «إتحاف الأعزة في تاريخ غزة»، جزآن (مخطوط).

السعدي، عبد الفتاح

عضو مجلس المبعوثان العثماني بين ستني ١٩١٤ و١٩١٧، ثم رئيس بلدية عكا، وعضو اللجنة التنفيذية العربية في العشرينات.

عمل عبد الفتاح أفندي في الوظائف الحكومية في أواخر العهد العثماني. وذكرت المصادر اسمه مقترناً باسم الشيخ أسعد شقير من بين الأعضاء البارزين في جمعية «الاتحاد والترقي» في منطقة عكا، وأنهما من كبار موظفي الدولة العثمانية. وفي نيسان (أبريل) ١٩١٤ اختاره أهل عكا ممثلاً عن اللواء في مجلس المبعوثان، فسافر إلى الآستانة وبقي نائباً في المجلس حتى سنة ١٩١٧.

وعاد إلى البلد بعد الاحتلال البريطاني، فشارك في نشاط الحركة الوطنية الفلسطينية في تلك الفترة. وفي سنة ١٩١٩ اختير مع الشيخ إبراهيم العكي مندوباً عن عكا في المؤتمر السوري العام في دمشق. ثم حضر المؤتمر الفلسطيني الثالث في حيفا، الذي انعقد في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٠ وانتُخب عضواً في اللجنة التنفيذية التي انبثقت عن المؤتمر. كما رأس في تلك المدة بلدية عكا. وفي سنة ١٩٢٣ رشح لعضوية المجلس الاستشاري، الذي أراد المندوب السامي البريطاني، هربرت صموئيل، إقامته. واستمر عبد الفتاح في رئاسة البلدية والمشاركة في العمل السياسي أيام الانتداب. وكان مقرباً إلى صفوف المعارضة. وشارك في المؤتمر الفلسطيني السابع سنة ١٩٢٨، واختير للجنة التنفيذية التي انبثقت منه. ويظهر أنه توفي بعد سنة ١٩٢٨ بقليل، وقد ورث ابنه ناجي عنه ثروة طائلة. وكان هذا ضابطاً في الجيش العثماني في الحرب العالمية الأولى وأديباً مؤلفاً بدد معظم ثروة والده.

---

(١) بيان نويهض الحوت، «القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧ـ ١٩٤٨» (بيروت، ١٩٨١).

(٢) عارف العارف، «المفصّل في تاريخ القدس» (القدس، ١٩٦١).

(٣) عرفان أبو حمد الهواري، «أعلام من أرض السلام» (حيفا، ١٩٧٩).

سعيد المصطفى

(توفي سنة ١٨٤٤)

جد آل السعيد (البك) في يافا، ومتسلم غزة ويافا ثم القدس لفترات متقطعة منذ العشرينات حتى بداية الأربعينات من القرن التاسع عشر، وأحد أعيان فلسطين البارزين الذين أدوا دورا مهمًا في تاريخ جنوب البلد في النصف الأول من القرن الماضي.

وهو من ذرية ابن دهبس، شيخ حامولة جبارة في نابلس، على قول إحسان النمر. وتذكر مصادر أُخرى أن أصل العائلة مغربي، واستوطن بعض أفرادها فلسطين منذ عدة قرون.

عمل الشيخ سعيد المصطفى مع السلطات العثمانية في جنوب فلسطين، في ألوية يافا وغزة، واستوطن يافا بعد ذلك، وأسس فيها عائلة السعيد التي نُسبت إليه. ويبدو أن عبد الله باشا، حاكم عكا، استعان بالشيخ سعيد لحكم البلد وردع البدو وقطاع الطرق، كما استعان بمسعود الماضي وابنه عيسى لأنهما من أهل البلد وأدرى بسياستها. وعين الشيخ سعيد متسلماً للواء غزة والرملة واللد في أواسط العشرينات. وكانت الأخبار تتوارد عن تسلط القبائل البدوية على الطرق وانعدام الأمن في المنطقة. فكانت مهمة الشيخ سعيد الأولى إعادة الأمن، وإجراء الحكم والقانون، ومنع الاقتتال بين العشائر، وخصوصاً عرب التياهة والترابين. وأظهر نجاحاً وتقدماً في مهمته فعين متسلماً ليافا أيضاً. وكان يساعده في أمور الحكم وإدارة البلد ولداه أحمد ومصطفى. وفي أواسط ربيع الثاني ١٢٤٦هـ/ بداية تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٣٠م، أي عشية حملة محمد علي باشا على فلسطين وبلاد الشام، نقل الشيخ سعيد المصطفى من يافا وعين متسلماً للقدس. ولما كانت حملة محمد علي متوقعة، فقد صدرت الأوامر المشددة إلى متسلمي الألوية في جنوب فلسطين، وفيهم الشيخ سعيد المصطفى، بالتشديد على تذاكر المرور خوفاً من انتشار وتغلغل جواسيس باشا مصر. ولم تمض مدة طويلة على تعيين الشيخ سعيد متسلماً للواء القدس حتى عُزل في ٢١ جمادى الأولى ١٢٤٧هـ/ ٢٨ تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٣١م، وعُين محمد شاهين خلفاً له. وقد جاء في كتاب عزله أنه: «ارتكب الأطوار المغايرة لرضانا وخالف الشريعة وأهان العلماء واستمع للمفسدين وتعدى على الأشراف وطمع على الرعايا والمخلوقات.» ولتلك الأسباب، استُدعي الشيخ سعيد إلى

عكا، وألقي القبض عليه، وعُين مكانه «متسلمنا في لواء غزة الأسبق مملوكنا وولدنا محمد شاهين آغا.» ثم يضيف مرسوم عبد الله باشا، حاكم عكا، إلى أهالي القدس أن الشيخ عيسى المصطفى «كان متطمعاً على أموال خزينتنا ودخل عليه مبالغ كلية ذهباً.» ولذا صدر الأمر «لإلقاء القبض على أخ وابن سعيد المصطفى الموجودين في القدس وعلى من يوجد من أهله وأقاربه ويوضع اليد على جميع موجوداته وموجوداتهم من نقود وموجود وخيل وأسلحة ورزق وغيره.»

وهكذا اعتقل الشيخ سعيد المصطفى وبعض أقاربه عشية الحملة المصرية على فلسطين. لكن اعتقالهم لم يدم طويلاً؛ إذ سقط البلد في يد إبراهيم باشا، الذي فتحها من عبد الله باشا في نهاية سنة ١٨٣١ وأوائل سنة ١٨٣٢، فأخرج الشيخ سعيد وأقاربه من السجن. وقد يكون لعزله عن الحكم وسجنه ارتباط بعلاقات سرية أنشأها الشيخ سعيد مع محمد علي، باشا مصر. وفي أية حال، لم تمض مدة طويلة على استتباب الحكم المصري حتى عُين الشيخ سعيد متسلماً لغزة، وعين ابنه مصطفى متسلماً ليافا. ثم عُين الأخير في رمضان ١٢٥٢هـ/ أواخر سنة ١٨٣٦م متسلماً للواء القدس. ولكون المدينة «من الأماكن المشرفة وهي مورد لجميع أجناس العالم ويسعون إليها من كل جهة»، فقد طلب محمد شريف، حكمدار إيالات بر الشام، من الشيخ سعيد «مدد الملاحظة والمناظرة» لابنه في أداء وظيفته. واستمر الشيخ سعيد وأولاده وإخوته في خدمة الحكم المصري، وقد ازداد نفوذهم في تلك الفترة، ولقبوا بالآغوات، والبكوات، وهي ألقاب تُعطى لرجال الحكم والأعيان في المدينة لتمييزهم من المشايخ، أعيان الريف.

ولما انتهى الحكم المصري، وعادت الدولة العثمانية إلى حكم فلسطين وبلاد الشام، لم تتزعزع مكانة آل السعيد. فقد تعاونوا مع الدولة العثمانية التي كانت بحاجة إلى مساعدة أعيان البلد وتعاونهم لفرض السيطرة وبسط الأمن والهدوء في المنطقة. وجمع الشيخ سعيد وأولاده ثروة كبيرة، واشتروا العقارات والأملاك الكثيرة في القدس ويافا وغزة. وفي العام الأول لعودة الأتراك إلى الحكم في بلاد الشام وفلسطين، تبين أن الدخل من ألوية القدس وغزة كان أقل من المصروفات. واقترح «افتخار الأمراء الكرام سعيد بك المصطفى» التزام أموال اللواءين المذكورين لمدة الأعوام الثلاثة التالية فأُعطيت له في مقابل ١٤٠٠ كيس من الغروش (الكيس ٥٠٠ غرش). وفي مقابل هذا المبلغ، فوض الشيخ سعيد من قِبل دفتردار (محاسب) الولايات الشامية في مهمة «تحصيل سائر الضرائب والجمارك براً وبحراً في غزة واللد والرملة والقدس الشريف» عن سنوات ١٢٥٨ـ ١٢٦٠هـ/ ١٨٤٢ـ ١٨٤٤م. كما خولته الدولة استخدام الموظفين والعمال وعساكر الضبطية من أجل إدارة مصلحة التزامه وتعمير القرى في المناطق الخربة من

جراء الحرب وانعدام الأمن. وكانت هذه المهمة آخر أعمال ووظائف سعيد المصطفى. ولا ندري هل أتم الإشراف على جمع الضرائب المذكورة حتى نهاية فترة التزامه. فقد ذكرت وثائق المحكمة الشرعية اسم الشيخ سعيد مقروناً بكلمة المرحوم في بداية سنة ١٨٤٥. وتشير إحدى وثائق القنصلية الفرنسية إلى أنه توفي سنة ١٨٤٤، بعد نوبة قلبية.

وكان ابنه مصطفى آغا ساعده الأيمن في المهمات التي أخذها على عاتقه، بالإضافة إلى ابنه الثاني أحمد وإخوته وأقاربه الآخرين. وقد حمل ابنه مصطفى مهمة زعامة العائلة، وتسلم وظائف الإدارة والحكم المهمة في الأعوام التالية، كما سيجيء تفصيل ذلك في ترجمته.

(١) إحسان النمر، «تاريخ جبل نابلس والبلقاء»، ٤ أجزاء (نابلس، ١٩٦١ ـ ١٩٧٥).
(٢) أسد رستم، «الأصول العربية لتاريخ سوريا»، ٥ أجزاء (بيروت، ١٩٣٠ ـ ١٩٣٤).
(٣) سجل المحكمة الشرعية في القدس.
(٤) مصطفى الدباغ، «بلادنا فلسطين» (بيروت، ١٩٦٦ـ ١٩٧٢).

السعيد، مصطفى بك

متسلم ميناء يافا، ثم متسلم لواء القدس في أواسط الثلاثينات من أيام الحكم المصري في البلد، ومأمور ضبطية ومالية القدس وغزة ويافا في الأربعينات. عين قائمقاماً في لواء غزة عدة مرات في الخمسينات. واستقرت عائلته في يافا، التي تولى قائمقاميتها في بداية الستينات، فكان بذلك أحد رجال الإدارة والحكم البارزين في أواسط القرن التاسع عشر.

نشأ مصطفى بك السعيد في بيت والده الشيخ سعيد المصطفى، الذي تولى المناصب الإدارية في ألوية جنوب فلسطين. وقد دربه والده على معرفة أمور الحكم وجعله يساعده في وظائفه، وينوب عنه أحياناً حتى يتدرب عليها. وفي فترة الحكم المصري على بلاد الشام، ارتفعت مكانة آل السعيد وتعزز نفوذها. فعين والده متسلماً في لواء غزة وعُين هو متسلماً في يافا. وأبدى الابن مقدرة وكفاءة في القيام بوظيفته، فعين في رمضان ١٢٥٢هـ/ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٣٦م متسلماً في بيت المقدس، بينما استمر والده في حكم لواء غزة. وهكذا تفوق الابن على أبيه وساهم في تعزيز مكانة آل السعيد في المنطقة ووالده في قيد الحياة أيام الحكم المصري. كما تقلد أخوه أحمد وعمه وآخرون من أقاربه وظائف الإدارة والحكم، فأصبحت العائلة من أقوى العائلات الإقطاعية المشاركة في حكم البلد في ذلك العهد. ولما انتهى الحكم المصري وعاد الأتراك سنة ١٨٤١، استمر مصطفى بك ووالده في خدمة الدولة العثمانية. فقد سافر في كانون الأول (ديسمبر) ١٨٤٠ من يافا إلى عكا، وقدم الطاعة للدولة والسلطان. وقوبل بالترحاب والقبول، وعُين والده في خدمة الدولة، فلم يتأثر من تبدل الحكم. ولما بدأت الدولة تطبيق التنظيمات العثمانية وتقوية الحكم المركزي على حساب الأعيان المحليين لم تتأثر العائلة بذلك، بل إنها ضاعفت قوتها وثروتها على حساب أعيان الريف. وقد خدم مصطفى بك الدولة العثمانية في الأربعينات، فعين مأموراً لشؤون الضبطية والمال في ألوية القدس وغزة ويافا وتوابعها. وقد عمت الفوضى البلد في ذلك العهد لضعف الدولة وعدم نجاح ولاتها في إقرار الأمن. إذ حاول مشايخ الريف وأعيان المدينة ومشايخ العشائر التسلط على شؤون الحكم فكانت مهمة بناء السلطة المركزية الفعالة عملية شاقة استغرقت قرابة عشرين عاماً. وأدى مصطفى بك في ذلك العهد دوراً مهماً، فشن، بحكم وظيفته، مع رجاله الحروب على العشائر البدوية

من جهة وعلى الأعيان المتحكمين في لواءي نابلس والقدس من جهة أُخرى. وقد قاومه في جبل نابلس محمد الصادق وأخوه، وأعوانه سليمان بك طوقان وعرب الصقر، فدارت بينهم معارك حامية في الأربعينات. وكان مصطفى بك طوال تلك الأعوام الساعد الأيمن لمتصرف القدس، الذي أوكل إليه المهمات الصعبة في ألوية المتصرفية. وقد تولى، مثل والده من قبله، في تلك الحقبة التزام جمع الضرائب من ألوية غزة ويافا والقدس أحياناً لعدم تمكن الدولة من جمعها. وتعددت الشكاوى في تلك الفترة من أن مصطفى بك يجمع الأموال من الأهالي «زيادة عن المربوط عليهم وما داخله في شرط نامة التزامه.» ولم تؤثر تلك الشكاوى فيه، فجمع خلال توليه التزام تلك المناطق ثروة كبيرة أضافها إلى الثروة التي ورثها وأخوه عن والدهما. واستقر وأفراد عائلته في يافا، فبنوا البيوت الفخمة، وأصبحوا من أبرز أعيان المدينة. وفي سنة ١٢٧٣هـ/١٨٥٦ - ١٨٥٧م كان مصطفى بك قائمقاماً في غزة فعزله والي القدس مصطفى باشا ثريا في ١٨ أيلول (سبتمبر) ١٨٥٧ وعين مكانه سالم أفندي، ثم عُين بعد ذلك عثمان أفندي القاسم مدة قصيرة، وأعيد مصطفى بك إلى وظيفته قائمقاماً في غزة في ١٩ شوال ١٢٧٤هـ/ ٢ حزيران (يونيو) ١٨٥٨م. ثم في سنة ١٢٧٧هـ/ ١٧٦٠ - ١٨٦١م رُفعَ من وظيفته في غزة وعُين قائمقاماً في يافا، وكان حينئذ قد تقدم في السن. وكانت الحرب الأهلية بين عائلات جبل نابلس في أواخرها، فخرج مصطفى بك من يافا مع جنوده، وهاجموا القرى، ونهبوا جبع وميثلون وبرقين. وكانت تلك آخر حوادث الحرب الأهلية في جبل نابلس سنة ١٢٧٨هـ/ ١٨٦١ - ١٨٦٢م، على قول إحسان النمر. ولا نعلم تاريخ وفاة مصطفى بك، والأغلب أنه في الستينات. وقد خلفه في زعامة العائلة حافظ بك السعيد.

---

(١) إحسان النمر، «تاريخ جبل نابلس والبلقاء»، الجزء الأول (نابلس، ١٩٧٥).

(٢) أسد رستم، «الأصول العربية لتاريخ سوريا»، ٥ أجزاء (بيروت، ١٩٣٠- ١٩٣٤).

(٣) سجل المحكمة الشرعية في القدس.

(٤) وثائق من محفوظات وزارة الخارجية البريطانية في لندن (P. R. O.).

(٥) James Finn, *Stirring Times* (London, 1878), 2 vols.

السعيد، حافظ بك

(١٢٥٩ ـ ١٣٣٤هـ/١٨٤٣ ـ ١٩١٦م)

مدير ناحية الرملة وناحية بيت لحم، ثم قائمقام في طولكرم، فرئيس محكمة التجارة في يافا. وفي سنة ١٩٠٨ اختير نائباً عن يافا في مجلس المبعوثان العثماني. صدر حكم بإعدامه من ديوان جمال باشا العرفي في عاليه، وتوفي في السجن سنة ١٩١٦.

هو حافظ بن الشيخ سعيد المصطفى، متسلم لواءي غزة ويافا. توفي والده (سنة ١٨٤٤) وهو رضيع، فكفله أخوه مصطفى بك، الذي ورث مناصب والده.

تولى آل السعيد، وأولهم الشيخ سعيد المصطفى، في يافا، وفي جنوب فلسطين بصورة عامة، مناصب الحكم والإدارة منذ أوائل القرن التاسع عشر. وسار حافظ بك على درب والده فدخل سلك الوظائف الحكومية في مؤسسات الإدارة العثمانية المحلية في فلسطين. فقد عين في البداية مديراً لناحية الرملة ثم مديراً لناحية بيت لحم. وترقى في المناصب بعد ذلك فعين قائمقاماً في قضاء بني صعب (طولكرم). وأنعم عليه السلطان عبد الحميد الثاني برتبة «بالا» سنة ١٢٩٥هـ/١٨٧٨م حينما كان أحد أعضاء ديوان المحاسبة. ويلقب حامل تلك الرتبة بحضرة صاحب العطوفة «عطوفتلو أفندم حضر تلري». ثم عاد حافظ بك إلى يافا وأدار أملاك العائلة وعقاراتها الكثيرة، وعين رئيساً لمحكمة التجارة في المدينة.

وفي إثر ثورة عرابي باشا في مصر، ولاتصال يافا بها بحراً، عهدت الدولة إليه وكالة قائمقامية يافا لكفايته وحزمه. وبعد انتهاء حركة عرابي عينته الحكومة رئيساً لبلدية يافا فعمل على تحسينها وشق طرقها وتجميلها. ونال من إمبراطور ألمانيا، غليوم، خلال زيارة الإمبراطور ليافا، وسام النسر الأحمر، كما منحته الدولة «الرتبة الثانية المتمايزة».

وبعد إعلان الدستور سنة ١٩٠٨، انتُخب حافظ بك نائباً في مجلس المبعوثان العثماني، مع روحي بك الخالدي وسعيد بك الحسيني. وكان الأخيران أكثر منه علماً وثقافة، وأقدر منه على الخطابة والعمل البرلماني. ومع ذلك، كانت له مواقف مستقلة وجريئة في نقد السلطات والدعوة إلى احترام الدستور وإطلاق الحريات. واعتُقل حافظ بك سنة ١٩٠٥، أيام ملاحقة السلطات العثمانية لمنشورات نجيب عازوري القومية

الاستقلالية. فقد اتُّهم بأنه من المروّجين لأفكار عازوري ومنشوراته، ففُتّش بيته وأوراقه، ثم أُطلق بعد مدة قصيرة من اعتقاله.

وفي البرلمان أثار حافظ بك قضية الاستيطان الصهيوني وبيع الأراضي. وطالب سنة ١٩٠٩ بإغلاق ميناء يافا في وجه الهجرة اليهودية، لا سيما أن مدينة تل أبيب كانت في مستهل بنائها في تلك السنة. لكن على الرغم من بعض التصريحات والمواقف في هذا الاتجاه، فإن مواقفه عموماً كانت معتدلة ومهادِنة إذا ما قورنت بمواقف زميليه في المجلس، الخالدي والحسيني. كما أن اليهود أنفسهم صنفوه من ذوي المواقف المعتدلة حيال الاستيطان والهجرة الصهيونية.

وبعد انتهاء دورة البرلمان العثماني سنة ١٩١٢ عاد حافظ بك إلى يافا، فكان من وجهاء المدينة وأعيانها عشية الحرب العالمية الأولى.

وفي سنة ١٩١٢ أُقيم حزب اللامركزية في القاهرة، فكان حافظ بك أحد أعضائه البارزين في فلسطين. فلما بدأ جمال باشا ملاحقة نشيطي الحركات والأحزاب العربية، كان حافظ بك من أوائل المعتقَلين. وقُدم سنة ١٩١٥ إلى ديوان المحاكم العرفية التي نصبها جمال باشا في عاليه، فكان من المحكوم عليهم بالإعدام. وكان أكبر المحكومين سناً، ويليه الشيخ سعيد الكرمي، فاستُبدل حكم الإعدام عليهما بالسجن المؤبد. ولم تطل مدة حافظ بك في سجن عاليه، إذ توفي سنة ١٩١٦، بعد أن بقي في السجن أكثر من سنة. وقد قال عنه مدير الأمن العام في الدولة العثمانية، عزيز بك، في كتابه «سوريا ولبنان في الحرب العالمية» (ص ٢٦٥) ما يلي: «حافظ السعيد وجيه من يافا خدم بلاده بأمانة وإخلاص»، فكان الإعدام والموت في السجن جزاء من يخدم بلده بإخلاص في ذلك العهد.

---

(١) أمين سعيد، «الثورة العربية الكبرى»، جزآن (القاهرة، ١٩٣٤).

(٢) بيان نويهض الحوت، «القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧ـ ١٩٤٨» (بيروت، ١٩٨١).

(٣) خير الدين الزركلي، «الأعلام»، طبعة خامسة (بيروت، ١٩٨٠).

(٤) «الموسوعة الفلسطينية»، المجلد الثاني (دمشق، ١٩٨٤)، ص ١٣٤ـ ١٣٥.

(٥) Neville Mandel, *The Arabs and Zionism Before World War I* (California, 1976).

السقا النويري، الشيخ حامد

(١٢٥٠ ـ ١٣٢٠هـ/ ١٨٣٤ ـ ١٩٠٢م)

العالم الأزهري، والقاضي في ناحية خان يونس، ثم في ناحية المجدل ونواحي صور. عاد إلى غزة فعُين وكيلاً عن المفتي فيها، ثم تولى نظارة الأوقاف، وعمل بعد ذلك مدرساً وإماماً وخطيباً في جامع الوزير وفي غيره من جوامع غزة.

هو حامد بن الحاج أحمد بن السيد يوسف السقا بن الشيخ أحمد بن صلاح الدين النويري. ولد في غزة سنة ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م وأخذ العلم عن عمه الشيخ صالح والشيخ نجيب النخال وغيرهما. وتزوج سنة ١٢٧٠هـ/ ١٨٥٣ ـ ١٨٥٤م، وارتحل بعد عامين إلى الأزهر وأقام هناك ستة أعوام، ودرس فيه على أساتذته، ومنهم: الشيخ إبراهيم السقا، والشيخ محمد الأشموني، والشيخ محمد الأنبابي، والشيخ إبراهيم الزرو، والشيخ مصطفى المبلط. وأخذ الفقه عن شيخ الحنفية محمد الرافعي الطرابلسي، والشيخ عبد الرحمن البحراوي، والفقيه الشيخ محمد الربعي. وأجازوه في شعبان ١٢٧٨هـ/ أوائل سنة ١٨٦٢م. وعاد إلى غزة في تلك السنة، وتصدر للتدريس والإفتاء في الجامع الكبير، واشتهر بالفقه حتى كثرت فتاويه. ثم توجه في سنة ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٥ ـ ١٨٦٦م إلى مكة مع والده لتأدية فريضة الحج. وعاد بعدها فتولى القضاء في ناحية خان يونس ثم في ناحية المجدل، ثم في نواحي صور. وعاد إلى غزة وعين وكيلاً عن المفتي فيها. ثم تولى نظارة الأوقاف المضبوطة مدة ثم رفع منها. وفي سنة ١٣١٠هـ/ ١٨٩٢ ـ ١٨٩٣م عُين إماماً وخطيباً ومدرساً في جامع الوزير، الكائن في سوق الخضر. وعُين في السنة التالية مدرساً للعلوم الدينية في مدرسة الفنون في مسجد أبي العزم، وقبل ذلك في مسجد الهليس. وفي سنة ١٣١٩هـ/ ١٩٠١ ـ١٩٠٢م عين ناظر أوقاف جامع الوزير، وباشر خطابته بالوكالة مدة طويلة، وكان يقرأ فيه الدرس العام قبل عصر كل يوم من أيام شهر رمضان. وكان يحب قراءة كتب الفقه حتى صار حجة يعتمد عليه، فتواردت الأسئلة عليه وأفتى فيها واشتهر. وما زال على حاله تلك حتى سافر إلى خان يونس لزيارة أقاربه؛ بحسب عادته، فأصابه فيها مرض «الربوة»، وتوفي بعد ثلاثة أيام عن نحو سبعين سنة. وكانت وفاته في جمادى الأولى ١٣٢٠هـ/ أيلول (سبتمبر) ١٩٠٢م، ودفن هناك في مقبرة الشيخ يوسف. وقد جزع أهل غزة على وفاته، ويخص بالذكر زميله الشيخ

عبد اللطيف الخزندار، الذي توفي بعد أشهر. وخلفه في وظائفه في جامع الوزير ولده الفقيه الشيخ محمد، الذي توفي سنة ١٣٣٧هـ/١٩١٨م عن عمر ناهز الأربعين سنة.

(١) عثمان الطبّاع، «إتحاف الأعزة في تاريخ غزة»، جزآن (مخطوط).

السقا النويري، الشيخ صالح

(توفي سنة ١٢٧٠هـ/ ١٨٥٤م)

العالم الأزهري، المفتي، ثم القاضي في مدينة غزة.

هو صالح بن يوسف، الملقب بالسقا ابن الشيخ أحمد بن صلاح الدين النويري. ولد في أواخر القرن الثاني عشر الهجري في قرية خان يونس، ثم حضر إلى غزة وطلب العلم فيها. ثم سافر منها إلى مصر، مع الشيخ عبد الله صنع الله، سنة ١٢١٣هـ/ ١٧٩٨م، وأقام في الجامع الأزهر مجاوراً مدة طويلة. ولازم دروس علماء الأزهر، ومنهم العلامة الشيخ أحمد الطحطاوي، مفتي الحنفية في مصر، وشيخ الأزهر عبد الله الشرقاوي، وغيرهما، حتى برع في العلوم النقلية والعقلية وتفوق في فقه الحنفية. وتوجه من مصر إلى الحج في صحبة بعض التجار المعتبرين والأعيان البارزين، وعاد إلى غزة في حدود سنة ١٢٣٠هـ/ ١٨١٥م. وتصدر للتدريس الخاص والعام، وتقدم عند الأعيان والحكام، وعظمت مكانته وارتفع قدره. ثم تولى وظيفة الإفتاء في غزة بعد رفع الشيخ عبد الحي الذي خلف الشيخ عبد الله صنع الله، وذلك نحو سنة ١٢٤٠هـ/ ١٨٢٥م. وبقي في الإفتاء مدة قصيرة، رفع منها وأعيد إليها سلفه المذكور. وتولى الشيخ صالح وظيفة النيابة والقضاء في غزة في حدود سنة ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤ ـ ١٨٣٥م، بعد رفع القاضي السابق علي أفندي الخالدي. وبقي في تلك الوظيفة مدة، وكانت تؤخذ بالضمان من الملا القاضي في القدس بثلاثة عشرة غرشاً في الشهر. ثم زاد ضمانها فوصل في مدة الشيخ صالح إلى ثلاثة وستين غرشاً. واستقال الشيخ صالح من الوظيفة لكبر سنه ولزم بيته. وضعف بصره في آخر عمره، ولزم العبادة والتدريس، وانتفع بعلمه العلماء والعوام. وآلت إليه مشيخة الحنفية ورئاسة العلماء في غزة في أواخر سنواته، وبقي على ذلك حتى توفي سنة ١٢٧٠هـ/ ١٨٥٤م عن نحو تسعين سنة، ورثاه العلامة الشيخ أحمد بسيسو بمرثية حافلة ذكرها في فصل المراثي من ديوان شعره.

(١) عثمان الطبّاع، «إتحاف الأعزة في تاريخ غزة»، جزآن (مخطوط).

سكيك، الشيخ محمد

(توفي سنة ١٢٤٦هـ/ ١٨٣١م)

العالِم الأزهري، اشتغل في العلم والعبادة والتصوف، وكان للناس فيه اعتقاد، وله مكانة خاصة عند عبد الله باشا، حاكم عكا، الذي عرض عليه وظيفة الإفتاء فأبى قبولها.

هو العالِم الشيخ محمد بن شاهين بن سليمان سكيك الحنفي، الفقيه الصوفي. ولد في غزة، ورحل إلى مصر في أواخر القرن الثاني عشر لاستكمال دراسته في الأزهر، ومكث فيه نحو ثمانية عشر عاماً. ولازم العلماء الكبار ودرس عليهم حتى أجازوه وفيهم الشيخ المنيرفي. كما أجازه العلامة السيد محمد مرتضى الزبيدي، شارح القاموس.

رجع الشيخ محمد إلى غزة وانقطع في خلوة صغيرة في الجامع الكبير العمري ظلت تعرف بـ «أوضة الشيخ سكيك» حتى هدمت في الحرب العالمية الأولى، ثم جددت بعد ذلك مع الدكانين اللذين كانا في جوارها في الجهة الغربية ليصبحا مكتبة. وتفرغ الشيخ محمد للاشتغال في العلم والعبادة مدة حياته، واشتهر بالصلاح والورع، فعم فضله وانتفع الناس به. وكان غالب اهتمامه الفقه والتصوف. وكان عنده كتب كثيرة معظمها بخط يده. وكان ينسخ الكتب بالأجرة حتى قيل إنه عندما توفي حسبت مخطوطات يده وعمره فخص كل يوم ثلاثة كراريس، والكراس عشر ورقات.

كلفه عبد الله باشا بقبول وظيفة الإفتاء فأبى قبولها، وأشار عليه بتعيين غيره فعمل بمشورته. ومما يؤكد علاقته الوطيدة بعبد الله باشا، حاكم عكا، توسطه لديه لتخفيف الضرائب عن أهل غزة وقبول طلبه عند الوالي. ففي ٨ شوال ١٢٣٧هـ/ ٢٨ حزيران (يونيو) ١٨٢٢م أرسل عبد الله باشا إلى علماء غزة وأعيانها مرسوماً يحذرهم من الفتنة والعصيان على متسلمية حسين آغا. وكان سبب ذلك التمرد، الذي اشترك فيه أهل المدينة وعرب البادية من التياهة والترابين، دعوى ثقل الضرائب المطلوبة من السكان. فيذكر عبد الله باشا في كتابه أن الضرائب المطلوبة هي الأموال المرتبة على اللواء من قديم الزمان، وأنه «بورود جناب شيخنا الشيخ محمد أفندي سكيك المحترم لطرفنا سمحنا منها بمقدار وافر رحمة للفقراء وتلطفاً للرعايا.»

وما زال الشيخ على مكانته عند أهل غزة ووالي عكا حتى توفي في ١٥ شوال

١٢٤٦هـ/ ٢٩ آذار (مارس) ١٨٣١م، ودفن قرب مزار الشيخ علي بن مروان، وخلفه ابنه الشيخ عبد الله.

(١) أسد رستم، «المحفوظات الملكية المصرية»، الجزء الأول (بيروت، ١٩٤٠).
(٢) سليم عرفات المبيض، «غزة وقطاعها» (القاهرة، ١٩٨٧).
(٣) عثمان الطبّاع، «إتحاف الأعزة في تاريخ غزة» جزآن (مخطوط).

سكيك، الشيخ محمود

(توفي سنة ١٣٠١هـ/ ١٨٨٤م)

العالِم الأزهري، والفقيه، والشيخ الصوفي الشاذلي، رافق الشيخ علي نور الدين اليشرطي، وبقي في صحبته في عكا حتى وفاته.

هو الشيخ محمود ابن الشيخ محمد سكيك البصير بقلبه والحنفي الشاذلي. ولد في غزة وطلب العلم فيها، ثم رحل إلى مصر وطلب العلم في الأزهر، وقيل إنه مكث فيه سبعة وعشرين عاماً. ثم عاد إلى غزة، ومنها ذهب إلى القدس، فاجتمع إلى الشيخ علي نور الدين اليشرطي المغربي الشاذلي، نزيل ترشيحا ثم عكا. وأخذ عنه الطريقة الشاذلية، وبقي في صحبته، وأقام عنده في زاويته في عكا، وجعله خليفة وشيخاً لزاويته، فاتُّهم بنشر الطريقة الشاذلية مع الشيخ اليشرطي. وتوفي الشيخ محمود في ٢٥ ربيع الثاني ١٣٠١هـ/ ٢٣ شباط (فبراير) ١٨٨٤م، ورثاه في غزة الشيخ أحمد بسيسو بمرثية طويلة. وكان له من الأولاد الشيخ محمد والشيخ عبد السلام. وقد عُين الأول قاضياً في العريش بعد تخرجه في الأزهر، وتوفي وكان والده في قيد الحياة.

(١) عثمان الطبّاع، «إتحاف الأعزة في تاريخ غزة»، جزآن (مخطوط).

السمحان، الشيخ سعيد

(توفي سنة ١٨١٨)

شيخ نواحي لواء القدس في منطقة رام الله (بني زيد، وبني حارث، وغيرهما)، وزعيم صف القيس في منطقة جبل القدس.

برز دور آل السمحان في النصف الثاني من القرن الثامن عشر مع ظهور مشايخ الريف الذين تمتعوا بقدر كبير من الحكم الذاتي. وقد بنى آل السمحان في قريتهم رأس كركر قلعة أصبحت حصنهم ومعقلهم في ذلك العهد.

ورث الشيخ سعيد المشيخة عن والده الشيخ سمحان في أواخر القرن الثامن عشر. وكانت الدولة العثمانية في ذلك الوقت في دور الضعف والانحسار، فوسع الشيخ سعيد نفوذ عائلته. وكان آل أبو غوش في منطقة بني مالك، زعماء صف اليمن، ينافسون آل السمحان في النفوذ في جبل القدس، فحدثت معارك ضارية بين الطرفين راح ضحيتها الكثير من الأنفس. وعندما تسلم محمد باشا أبو نبّوت الحكم في يافا، تحالف آل أبو غوش معه فضعف موقف آل السمحان وساروا إلى نابلس يطلبون النجدة. وفي سنة ١٨١٨ نجح آل أبو غوش في نصب كمين للشيخ سعيد وبعض رجاله وقتلوه. وقد غذت هذه الحادثة نار الحرب والانتقام بين الطرفين، واستمر الصراع بينهما طوال القرن التاسع عشر. وقد خلفه في زعامة العائلة أخوه الشيخ إسماعيل ومن بعده ابنه الشيخ حسين. وكان للشيخ سعيد ثلاثة أولاد على الأقل هم: أسعد وحسين وسمحان.

---

(١) سجل المحكمة الشرعية في القدس.

(٢) ميخائيل أساف، «تاريخ العرب في فلسطين تحت حكم الصليبيين والمماليك الأتراك» (بالعبرية) (تل أبيب، ١٩٤١).

السمحان، الشيخ إسماعيل

(توفي سنة ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م)

زعيم الجزء الشمالي من جبل القدس الذي كان يضم نواحي بني حارث، وبني زيد وبني مرة، وبني حمار، وزعيم صف القيس في المنطقة. اشترك في التمرد على الحكم المصري في فلسطين سنة ١٨٣٤، فأعدمه إبراهيم باشا بعد أن نجح في إخماد ذلك التمرد.

هو إسماعيل ابن الشيخ سمحان، شيخ نواحي جبل القدس الشمالي، وزعيم صف القيس. قتل آل أبو غوش، زعماء صف اليمن، أخاه سعيد غدراً سنة ١٨١٨، فورث مكانه منذ ذلك الحين، وحاول الانتقام لأخيه. واستمرت المعارك والخصومات بين الطرفين مدة طويلة، سقط فيها عدد كبير من الضحايا. ولما كان الحكم العثماني المحلي ضعيفاً، فإنه فشل في وقف تلك النزاعات العشائرية فأصبحت السلطة الفعلية في مناطق الريف في أيدي مشايخ النواحي، وعلى رأسهم آل السمحان وآل أبو غوش. واعترفت الدولة بالأمر الواقع فأعطت المشايخ التزام الضرائب ومسؤولية حفظ الأمن في مناطقهم، لكن تسليم تلك المسؤوليات لآل السمحان، وغيرهم من مشايخ النواحي، لم يجلب الأمن والاستقرار إلى المنطقة. فقد اشتكى سكان بعض القرى من ظلم المشايخ وثقل الضرائب التي يفرضونها عليهم. وفي ٢ شوال ١٢٤٠هـ/ ٢٠ أيار (مايو) ١٨٢٥م جدد أهالي قرية بيتونيا وتوابعها طلبهم برفع يد الشيخ إسماعيل السمحان عن قريتهم وجعل الشيخ عبد اللطيف الريان شيخاً عليهم، كما كان سابقاً. وتعهدوا أداء الضرائب المطلوبة منهم للشيخ الجديد. واشتكوا من «الثقلة الحاصلة لهم» من الشيخ إسماعيل السمحان. وطلب والي الشام، الحاج مصطفى باشا، من «محاسيبنا الشيخ حسين عبد الهادي والشيخ قاسم الأحمد» استخلاص القرى المذكورة من يد الشيخ إسماعيل. وفي تلك الفترة حاول ولاة الشام فرض ضرائب باهظة على نواحي لواء القدس وجمْعها بالقوة. وأدت سياسة ولاة الشام إلى تمرد نشب في فترة ١٨٢٥ – ١٨٢٧، اشترك فيه مشايخ النواحي، وفيهم آل السمحان مع سكان مدينة القدس. وبعد استخلاص مدينة القدس من المتمردين، حاولت السلطات نشر سلطانها في المناطق الريفية، بما فيها مناطق نفوذ الشيخ إسماعيل السمحان. ففي غرة جمادى الأولى ١٢٤٢هـ/ غرة كانون الأول (ديسمبر) ١٨٢٦م صدر مرسوم والي الشام إلى «مفاخر

المشايخ محاسيبنا الشيخ إبراهيم أبو غوش والشيخ إسماعيل السمحان» بشأن وضع العساكر في مناطقهم لأجل «حفظ القرايا والرعايا». وجاء في المرسوم المذكور أن وضع العسكر في الشون هو من ألزم اللوازم وعادة قديمة. لكن المشايخ لم يوافقوا على هذا الأمر؛ ولذا صدر أمر الوالي إلى المشايخ ليعملوا يداً واحدة مع المتسلم في وضع العسكر في المواقع المعتادة بحسب العادة والقانون. لكن الدولة العثمانية لم تنجح في تنفيذ سياسة حازمة تعيد السلطة إلى أيديها في مناطق الريف الجبلية، ومنها نواحي الشيخ إسماعيل السمحان. وبقي الشيخ إسماعيل الحاكم الفعلي في مناطق نفوذه المذكورة سابقاً، وكانت النزاعات والحروب مع آل أبو غوش في الأساس صراعاً على مناطق النفوذ والسلطة في ظل ضعف الدولة.

وعندما زحف جيش إبراهيم باشا في أواخر سنة ١٨٣١ لاحتلال فلسطين وبلاد الشام، طلب إبراهيم أبو غوش وإسماعيل السمحان، وغيرهما من المشايخ، الأمان، وقدموا الطاعة للحاكم الجديد. لكن حكم محمد علي خلال الثلاثينات نجح في ما فشل سابقه الحكم العثماني فيه، ألا وهو إنشاء الحكم المركزي القوي على مناطق البلاد. وضعف بذلك نفوذ مشايخ النواحي فخسروا مكانتهم كحكام فعليين وملتزمين لجمع الضرائب في نواحيهم. ولذا كان تمرد سنة ١٨٣٤ في الأساس محاولة من أعيان الريف والمدينة لاستعادة سلطانهم الذي اعتادوا عليه. وحقق الثوار بعض النجاح، وأوقعوا في جيش إبراهيم باشا الهزائم والخسائر. وكان إسماعيل السمحان أحد قادة التمرد الذين أبدوا مثابرة ومقدرة في خوض المعارك. فلما نجح إبراهيم باشا في إخماد الثورة، لاحق المتمردين إلى جبال الخليل والكرك، وأُلقي القبض على بعض القادة، وفيهم الشيخ إسماعيل، وصدر الأمر بإعدامه. وانتقلت زعامة صف القيس ومشيخة النواحي بعد إعدام الشيخ إسماعيل إلى حسين بن سعيد السمحان، ثم إلى عبد اللطيف السمحان.

---

(١) أسد رستم، «المحفوظات الملكية المصرية»، ٤ أجزاء (بيروت، ١٩٤٠ ـ ١٩٤٣).

(٢) سجل المحكمة الشرعية في القدس.

(٣) ميخائيل أساف، «تاريخ العرب في فلسطين تحت حكم الصليبيين والمماليك والأتراك» (بالعبرية) (تل أبيب، ١٩٤١).

السمحان، الشيخ حسين

شيخ نواحي جبل القدس الشمالي، وزعيم صف القيس في أواسط القرن التاسع عشر.

هو حسين بن الشيخ سعيد السمحان الذي وطد مكانة العائلة ونفوذها في أوائل القرن الماضي. وبعد مقتل والده سنة ١٨١٨، انتقلت زعامة العائلة إلى عمه إسماعيل الذي قاد صف القيس وحاول الانتقام من آل أبو غوش، أعداء آل السمحان. وعندما أُعدم الشيخ إسماعيل عقب إخماد ثورة سنة ١٨٣٤ ضعف نفوذ آل السمحان، مثل معظم العائلات الإقطاعية المتحكمة خلال العهد العثماني. وأراد إبراهيم باشا مراضاة العائلة بعد إعدام زعيمها المذكور، فعيّن الشيخ حسين ملتزماً لجمع الضرائب في منطقته. وفي تلك الفترة من الحكم المصري، تقدم آل غوش على آل السمحان لتعاونهم مع إبراهيم باشا وانسحابهم من ثورة سنة ١٨٣٤. وحاول حسين السمحان المحافظة على ما بقي من نفوذ لعائلته في منطقة رام الله، من دون التحرش بمنافسيها زعماء صف اليمن. وعندما تجددت الحرب بين الدولة العثمانية وجيش محمد علي في بلاد الشام، استغل آل السمحان الفرصة فاتصلوا بجيش السلطان وحاربوا الجيش المصري المنسحب من فلسطين. وكافأت الدولة الشيخ حسين على موقفه، فعينته حاكماً فعلياً على منطقته. وتجددت في بداية الأربعينات المعارك بين صفي القيس واليمن، وعمّت الفوضى الطرق، وأصبح القتل والنهب حوادث عادية بين الطرفين. وفي سنة ١٨٤٣، نصب آل غوش كميناً لاثنين من آل السمحان وقتلوهما، فازدادت العداوة بين الطرفين. وقرر الشيخ حسين التعاون مع الولاة الأتراك للانتقام من خصومه. وفي سنة ١٨٤٦، سنحت الفرصة له حين حاول محمد قبرصلي باشا التسلط على المنطقة وإلقاء القبض على مصطفى أبو غوش وعبد الرحمن العمرو. فاشترك الشيخ حسين مع جيش الدولة في محاربة آل أبو غوش، وانتقم لقتل والده وأقاربه. وكانت الدولة العثمانية تساهم في إشعال الحروب بين مشايخ البلد وأعيانها حتى تضعفهم وتمنع اتحادهم ضدها. وبالإضافة إلى صراعاته مع آل أبو غوش، اختلف الشيخ حسين مع ابن عمه عبد اللطيف السمحان الكسواني، وكان سبب الخلاف الصراع بشأن مناطق النفوذ أيضاً. وفي أواخر سنة ١٨٥٤، قُتل تاجر من آل النشاشيبي في قرية بيت اللو، واتهم عبد اللطيف السمحان بذلك، ودعي إلى القدس للتحقيق معه. وكان القتيل نسيب الشيخ حسين فوجدها فرصة

للتخلص من ابن عمه ومنافسه في المنطقة. وكمن رجال الشيخ حسين وأهل القتيل للشيخ عبد اللطيف خارج سور القدس وقتلوه. وهكذا تخلص الشيخ حسين من منافسه في النفوذ والحكم في المنطقة. لكن ما أن انتهت حرب القرم التي شغلت الدولة عن أمور الحكم في الولايات العثمانية، حتى بدأت السلطات انتهاج سياسة جديدة. وكان أول أهداف تلك السياسة إخضاع المشايخ والأعيان، ونقل مسؤوليات الحكم فعلاً إلى أيدي رجال الدولة. وكان آل السمحان من المتضررين جراء السياسة الجديدة، فضعف نفوذهم وانتقل مركز الثقل من الريف إلى المدينة.

---

(١) سجل المحكمة الشرعية في القدس.

(٢) ميخائيل أساف، «تاريخ العرب في فلسطين تحت حكم الصليبيين والمماليك والأتراك» (بالعبرية) (تل أبيب، ١٩٤١).

(٣) James Finn, *Stirring Times* (London, 1878).

السمحان، الشيخ عبد اللطيف
(توفي سنة ١٨٥٥)

أحد أعيان الريف ومشايخ جبل القدس في أواسط القرن التاسع عشر.

هو ابن عم حسين سعيد السمحان. تولى التزام جباية الضرائب معه في أواخر الثلاثينات، ولا سيما في منطقة بيت إكسا. وبادر إلى معاونة جيش السلطان في حربه لدحر قوات إبراهيم باشا سنة ١٨٤٠. وكافأته الدولة العثمانية على دوره هذا فأبقته ملتزماً لجمع الضرائب في منطقته. وقد انقسم صف القيس، الذي كانت قيادته لآل السمحان، إلى قسمين، واشتد الخلاف بينه وبين ابن عمه الشيخ حسين. وفي أواخر سنة ١٨٥٤ قتل عبد الله النشاشيبي، أحد تجار القدس الأثرياء، في منطقة الشيخ عبد اللطيف، فاتُّهم بالمسؤولية عن الحادث. وكان القتيل نسيب الشيخ حسين السمحان، فازدادت مطالبة السلطات بالتحقيق مع المتهم ومعاقبته. وفي أوائل سنة ١٨٥٥ جاء عبد اللطيف إلى القدس ليسلم نفسه للسلطات، لكن رجال ابن عمه وأهل القتيل كمنوا له في الطريق وقتلوه. وقد ساهمت هذه النزاعات الداخلية في تسهيل مهمة الدولة في كسر نفوذ عائلات مشايخ الريف في أواسط القرن الماضي.

---

(١) سجل المحكمة الشرعية في القدس.

(٢) James Finn, *Stirring Times* (London, 1878).

شراب، الشيخ يوسف

(١٢٥٤ ـ ١٣٣٠هـ/١٨٣٨ ـ ١٩١٢م)

العالِم الأزهري، المدرس في غزة ومصر، والشيخ الصوفي الشاذلي من أتباع الشيخ علي نور الدين اليشرطي.

هو يوسف بن سالم بن مقبل شراب الحنفي البصير بقلبه (أي الضرير). ولد في خان يونس سنة ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م، وتربى في حجر والده في غزة فحفظ القرآن وأتقنه، ثم أخذ الطريقة الشاذلية عن الشيخ محمود سكيك. وارتحل إلى الجامع الأزهر في حدود سنة ١٢٨٠هـ/ ١٨٦٣ ـ ١٨٦٤م، ودرس على علمائه الكبار، ومنهم الشيخ محمد المهدي، مفتي الديار المصرية وشيخ الأزهر. ودرس أيضاً على الشيخ محمد الرافعي، والشيخ محمد الأنبابي، والشيخ عبد الرحمن الشربيني، وغيرهم. ومكث مجاوراً في الأزهر تسعة أعوام حتى صار من العلماء، وتصدر للتدريس في الأزهر. وتزوج في مصر وتوطن فيها، وبقي يدرس في الأزهر حتى هبت ثورة أحمد عرابي باشا سنة ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١ ـ ١٨٨٢م، فقبض عليه مع جماعة من العلماء والأعيان بتهمة الاشتراك في تلك الثورة. وأُبعد عن مصر، فجاء مع عياله سنة ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٢ ـ ١٨٨٣م وتصدر للتدريس في الجامع الكبير. ثم عُين مدرساً للعلوم الدينية في مدارس غزة، وإماماً وخطيباً ومدرساً في جامع كاتب الولايات. وأراد الرجوع إلى مصر فانتهز فرصة قدوم الخديوي عباس إلى العريش، فتوجه إليها واجتمع إليه هناك ومدحه بقصيدة. وسمح له الخديوي بالرجوع إلى مصر، فسافر إليها في شعبان ١٣٢٢هـ/ أواخر سنة ١٩٠٤م. وترتب له معاش التدريس في الأزهر فأخذ عياله وسكن في القاهرة، وبقي فيها حتى وفاته في ١٨ شعبان ١٣٣٠هـ/ ٢ آب (أغسطس) ١٩١٢م.

---

(١) سليم عرفات المبيض، «غزة وقطاعها» (القاهرة، ١٩٨٧).

(٢) عثمان الطبّاع، «إتحاف الأعزة في تاريخ غزة»، جزآن (مخطوط).

الشريف، عبد الرحمن

(١٢٤٤ ـ ١٣٠٥هـ/ ١٨٢٨، ١٨٢٩ ـ ١٨٨٨م)

أحد علماء الخليل ومؤسس فرع الطريقة الخلوتية الرحمانية في مسقط رأسه. تولى فصل الأحكام الشرعية فترة قصيرة، وترك بعض المؤلفات والأشعار، يدور معظمها حول نظريات التصوف وآدابها، إضافة إلى النصائح والإرشادات المتعلقة بالطريقة الرحمانية.

هو عبد الرحمن بن حسين الشريف الخليلي المنتسبين إلى سلالة الرسول. ويعود أصل هذه العائلة إلى الساقية الحمراء في المغرب، التي هاجر منها جد العائلة الأكبر الشيخ محمد بن عبد الله السقواتي المغربي، واستوطن الخليل منذ عدة قرون. ولد عبد الرحمن في زاوية الأشراف، في جوار الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل، سنة ١٢٤٤هـ/ ١٨٢٨ ـ ١٨٢٩م، واكتسب انتسابه إلى الأشراف من والديه؛ إذ إن أمه كانت من السادة الزعبية من مدينة طرابلس الشام.

نشأ عبد الرحمن في كنف والده، العارف بالله السيد حسين الشريف السقواتي، الذي اهتم بتربيته تربية دينية صوفية محضة ليكون خليفته في مشيخة الطريقة الخلوتية في مدينة الخليل. فقام والده بتعليمه وتلقينه أصول العلم والطريقة، إلى أن انتقل إلى رحمة الله تعالى، وعبد الرحمن إذ ذاك ابن أربع عشرة سنة. فبقي هذا مثابراً على اتباع الطريقة والتزود من العلم. فرحل بعد وفاة والده بثلاثة أعوام إلى مدينة طرابلس الشام في صحبة الشيخين محمود الرفاعي ومحمد الجسر، وكانا من كبار رجال الطرق الصوفية. فأخذ عنهما العلم، وبقي في طرابلس سبعة أعوام، ثم عاد إلى مسقط رأسه، مدينة الخليل، وأخذ ينشر الطريقة الخلوتية. وكثر أتباعه ومريدوه، وجدد ما اندرس من آدابها وما انطمس من تعاليمها وأورادها، وأضاف إلى ذلك أشياء في آداب سلوكها وأورادها حتى عرفت الطريقة باسمه فسميت «الطريقة الخلوتية الرحمانية».

وإضافة إلى مشيخة الطريقة والاهتمام بأتباعها ومريديها، فإنه تولى أحياناً بعض الوظائف الرسمية، كفصل الأحكام الشرعية في الخليل، فترة قصيرة، نيابة عن الشيخ عبد الحميد الخيري الفاروقي. وقد توفي عبد الرحمن في الخليل في رجب ١٣٠٥هـ/ ١٨٨٨م. وآلت مشيخة الطريقة من بعده إلى ابنه البكر حسين أفندي، الذي أصبح رئيساً لبلدية الخليل أيضاً سنة ١٩٠٤. أما ابنه الثاني عارف أفندي (١٨٧٢ ـ ١٩٦٣)، فقد

تخرج في الأزهر، ورجع إلى موطنه ليتولى التدريس في الحرم الإبراهيمي وليشغل وظائف مهمة مختلفة في مجلس الإدارة ورئاسة البلدية، وغيرها من المناصب.

---

(١) أوراق ووثائق في حيازة الأستاذ عبد الرحيم الشريف، نجل عبد الرحمن الشريف.

(٢) «زاوية الأشراف وأحياء هذه العائلة» (عمان، ١٩٨١).

(٣) وثائق وتراجم في حيازة الأستاذ فهمي الأنصاري في القدس.

شعشاعة، الشيخ سليم

(١٢٦٠ - ١٣٢٠هـ/ ١٨٤٤ - ١٩٠٣م)

الشاعر الأديب، والعالم الأزهري. رئيس مجلس المعارف ثم رئيس مجلس الأوقاف في أواخر القرن التاسع عشر.

هو سليم ابن نقيب السادة الأشراف محمد بن مصطفى بن صالح بن خليل شعشاعة العلمي. ولد في غزة، وحفظ القرآن، وتعلم الخط والكتابة، ودرس علوم اللغة والدين على الشيخ نجيب النخال، والشيخ داود البكرية، والشيخ راشد المظلوم، والشيخ عبد اللطيف الخزندار. وفي سنة ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٦ - ١٨٦٧م رحل إلى الجامع الأزهر وجاور فيه خمسة أعوام. ودرس هناك على أساتذته الشيخ محمد الرافعي وأخيه الشيخ عمر، والشيخ محمد الأنبابي، وغيرهم. ثم رجع إلى غزة سنة ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١ - ١٨٧٢م واشتغل في التدريس. وبعد وفاة شيخه نجيب النخال، أخذ غرفته التي في الجامع الكبير ودرس فيها. وكان يحب القراءة فقرأ الكثير من كتب الفقه والحديث والتفسير والوعظ وغيرها. وله من التصانيف رسالة في «جاء زيد»، ورسالة طُبعت في مصر سماها «معدن التحف في طهارة أزرار الصدف». وله قصة مولد صنف شرحاً عليها، ونظم حكم الزمخشري، ورسالة سماها «الضلالات الأربعون». وله أشعار وقصائد كثيرة معظمها في المديح والتهنئة والرثاء.

وفي سنة ١٣٠٤هـ/ ١٨٨٦ - ١٨٨٧م عين رئيساً لمجلس المعارف، وبقي في هذا المنصب مدة يسيرة، ثم عزل منه. وفي سنة ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧ - ١٨٩٨م عين رئيساً لمجلس الأوقاف في غزة، وله أعمال خيرية كثيرة. وبقي يدرس ويكتب حتى اعتراه مرض وهو في الجامع الكبير، فحمل إلى بيته، وتوفي بعد ثلاثة أيام، في أوائل ذي القعدة ١٣٢٠هـ/ أوائل شباط (فبراير) ١٩٠٣م، ودفن في تربة الشيخ شعبان.

---

(١) سليم عرفات المبيض، «غزة وقطاعها» (القاهرة، ١٩٨٧).

(٢) عثمان الطبّاع، «إتحاف الأعزة في تاريخ غزة»، جزآن (مخطوط).

الشقيري، الشيخ أسعد

(١٨٦٠ ـ ١٩٤٠)

العالم الأزهري، مفتي الجيش الرابع العثماني في إبان الحرب العالمية الأولى. تولى قبل ذلك رئاسة مجلس التدقيقات الشرعية، وكان من أقطاب حزب الاتحاد والترقي في الدولة العثمانية. بقي مؤيداً للعثمانيين أيام الانتداب، لكنه انضم إلى صفوف المعارضة النشاشيبية، فكان أبرز أقطابها في شمال فلسطين.

ولد الشيخ أسعد في مدينة عكا، والتحق بمدرستها الابتدائية. ونحو سنة ١٨٧٥ رحل إلى الأزهر، ودخل رواق الشوام فيه، وواظب على حلقات دروس الشيخ جمال الدين الأفغاني وخلفه الشيخ محمد عبده. وبعد إنهاء دراسته في الأزهر، عاد إلى عكا والتحق بالقضاء الشرعي، فعين قاضي المحكمة الشرعية في شفا عمرو. وفي سنة ١٩٠٤ عُيّن مستنطقاً (قاضي تحقيق) في اللاذقية. وقد وصفه يوسف الحكيم في الجزء الأول من ذكرياته، «سوريا والعهد العثماني»، بأنه كان معروفاً بـ «حدة الذكاء وحسن الإدارة والإخلاص لواجبات الوظيفة.» وفي سنة ١٩٠٥ وصل إلى الآستانة، وهناك تعرف إلى الشيخ السوري المتصوف وخصم جمال الدين الأفغاني، الشيخ أبو الهدى الصيادي. وأصبح من مقربي الشيخ المذكور، فعينه أميناً من أمناء مكتبة السلطان عبد الحميد. وبعد فترة عين رئيساً لمحكمة الاستئناف الشرعية في مدينة أضنه، وفيها تزوج سيدة تركية أنجبت له أنور، وعفو، وعبد العفو. وأخذ يتردد على الآستانة، وفيها تزوج سيدة تركية أُخرى أنجبت له ابنه أحمد. ونتيجة لنشاطه السياسي وصلاته ببعض زعماء الإصلاح، أمثال عبد الحميد الزهراوي، أوجس السلطان عبد الحميد وزبانيته خيفة منه، فأمروا باعتقاله، وأبعدوه إلى قلعة تبنين في جنوب لبنان، وفيها ولد نجله أحمد.

بعد إعلان الدستور العثماني سنة ١٩٠٨، أُفرج عنه فعاد بعائلته إلى عكا، ورشح نفسه لعضوية مجلس المبعوثان العثماني، فانتخب وأصبح ممثل عكا في المجلس المذكور. وفي إستنبول جدد علاقاته برجال حزب الاتحاد والترقي، أمثال أحمد جمال وأنور طلعت، فانضم إليهم وأصبح من أركان هذا الحزب. وساهم مع شكري الحسيني في فتح فرع للحزب في القدس ونشر الدعاية له في أنحاء فلسطين. وكان الشيخ أسعد

من أبرز أنصار الفكرة الإسلامية العثمانية عشية الحرب العالمية الأولى، فحارب أفكار جمعية اللامركزية، ودعوات الاستقلال والانفصال عن الإمبراطورية العثمانية. وانتخب نائباً في مجلس المبعوثان مرة أُخرى في الدورة الثالثة سنة ١٩١٢، وبقي فيه حتى سنة ١٩١٤. وخلال تلك المدة أبدى الشيخ أسعد حماسة منقطعة النظير للدولة العثمانية. فلما عقد المؤتمر العربي العام في باريس سنة ١٩١٣، اشترك في إنشاء حزب معارض مؤيد للفكرة الإسلامية وللسلطان. وسافر أيضاً مع وفد يمثل بلاد الشام إلى الآستانة لتأكيد ولاء العرب للدولة العثمانية، وكان ذلك عشية الحرب العالمية الأولى.

وبعد إعلان الحرب العالمية الأولى عين الشيخ أسعد مفتياً للجيش الرابع وأصبح أحد المقربين من قائده جمال باشا السفاح. ورأس في تلك الفترة البعثة الإسلامية العربية التي خرجت من دمشق في أيلول (سبتمبر) ١٩١٥ لتعلن ولاء أهالي البلاد للسلطان والدولة العثمانية. وقد ضمت البعثة ٣١ أديباً وعالماً يمثلون بلاد الشام، وأمضت في الآستانة بضعة أشهر عادت بعدها إلى البلاد. وقد ارتبط اسم الشيخ أسعد أيام الحرب العالمية الأولى بقضية إعدام أحرار العرب النشيطين في الجمعيات القومية والوطنية. فاتُّهم الشقيري بأنه وشى إلى السفاح جمال باشا ببعض هؤلاء وأوغر صدره عليهم. فكان من الطبيعي أن يذكر له دوره هذا وأن تهاجمه الصحافة الفلسطينية فيما بعد. وقد تبرأ الشيخ أسعد من تلك التهمة، ودافع عن نفسه، وكذلك فعل نجله أحمد الشقيري ومجموعة من علماء دمشق استشهدت بمذكرات جمال باشا نفسه لإثبات البراءة. ولما انسحب الجيش العثماني من فلسطين، لجأ الشيخ أسعد إلى مدينة أضنه في تركيا، وأقام بضعة شهور لدى أهل زوجته. ولما هدأت الأمور في فلسطين ركب باخرة من أضنه ونزل في حيفا. وبادرت السلطات البريطانية إلى اعتقاله بحكم صلاته الودية بالمسؤولين الأتراك، ونقلته إلى معتقل أبي قير بالقرب من الإسكندرية، حيث بقي أربعة عشر شهراً. وفي سنة ١٩٢١ أُطلق، فعاد إلى عكا وبقي بضعة شهور يثبت وجوده لدى الحاكم العسكري البريطاني حتى إنشاء حكم الانتداب المدني.

وكان الشيخ أسعد في بداية حكم الانتداب من أجدر الناس علماً وثقافة، فلما تسلم الحاج أمين الحسيني رئاسة المجلس الإسلامي الأعلى لم يجد له مكاناً في قيادة الحركة الوطنية، فانضم إلى صفوف المعارضة. وبقي حتى بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية مؤمناً بالفكرة الإسلامية العثمانية، مدافعاً عنها ومعادياً للحركة القومية العربية. وقد كتب عدة مقالات في الصحف، معارضاً القومية العربية وتنظيماتها، ومؤكداً أنه في ظل الدولة العثمانية كان للعرب حقوق المساواة التامة، وبعد إقامة الجمهورية التركية ظل على علاقات ودية بكمال أتاتورك. وقد أرسل له هذا صناديق مملوءة بنفائس الكتب العربية النادرة، على سبيل الذكرى، بعد استبدال الحروف العربية باللاتينية في اللغة

التركية. وكان لانضمام الشيخ أسعد إلى صفوف المعارضة أثر كبير في الجليل وشمال فلسطين، فأصبح هذا الجزء من البلد من أقوى معاقل المعارضة للمجلسيين. ودعم الشيخ أسعد «الحزب الوطني العربي» وتنظيمات «الجمعيات الإسلامية الوطنية» المعارضة للجنة التنفيذية وللمجلس الإسلامي برئاسة آل الحسيني. وكان الشيخ أسعد على علاقات ودية وطيدة برجال الحركة الصهيونية، وكان ينسق معهم طرق مقارعة ومحاربة اللجنة التنفيذية والمجلس الإسلامي. وكانت إقامة الحزب الوطني العربي سنة ١٩٢٣ أكبر مثل لذلك، وكان للشيخ أسعد ورئيس الشعبة السياسية في المنظمة الصهيونية، فريدريك كيش، دور أساسي ومهم. وظل الشيخ أسعد على مواقفه السياسية الإسلامية والمعارضة للمجلسيين وللقومية العربية عامة طوال فترة الانتداب، إلى أن توفي. وحتى حين جرت محاولات لرأب الصدع والاتفاق بين زعامات المجلسيين والمعارضة في القدس، وقف الشيخ أسعد ضد ذلك، مثلما حدث في أواخر العشرينات. وبالإضافة إلى اشتراكه في المؤتمرات والمهرجانات والمناسبات السياسية، كان الشيخ أسعد يعبِّر عن مواقفه بالمقالات الكثيرة التي كان ينشرها في الصحافة الفلسطينية.

وفي أواخر العشرينات، انقسمت «المعارضة» على نفسها، فساهم الشيخ أسعد مساهمة كبيرة في إقامة حزب الأحرار سنة ١٩٣٠. وعندما دعا الحاج أمين الحسيني إلى عقد المؤتمر الإسلامي العام في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣١، توحدت المعارضة مرة أُخرى لمقاطعة المؤتمر ومحاربته. وبالتعاون مع الإنكليز، دعا رجال المعارضة إلى مؤتمر آخر سمّوه «مؤتمر الأمة الإسلامية الفلسطينية» في أثناء انعقاد المؤتمر الإسلامي العام. وكان الشيخ أسعد وراغب النشاشيبي على رأس القيّمين على هذا المؤتمر، الذي أثار سخطاً عاماً لدى الجهات الوطنية داخل فلسطين وخارجها. وكان أبرز مقررات المؤتمر المعارض مقاومة المجلس الإسلامي ورئيسه الحاج أمين الحسيني. واشتد عود المعارضة في الثلاثينات، ودعا أقطابها إلى إقامة «حزب الدفاع الوطني» في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٤. وقد خطب الشيخ أسعد في مؤتمر الحزب في يافا مهاجماً القيادة الوطنية ومدافعاً عن المندوب السامي البريطاني، وكان مما جاء في كلمته:

«لقد أشغلنا الزعماء ست عشرة سنة متوالية بمظاهرات وإضرابات ونداءات. وأما المندوب السامي فهو رجل رقيق القلب ذو عاطفة شديدة ولكنه موظف وهو يعطف على العرب عطفاً كلامياً بسبب أنه مغلول اليدين وهل في وسع القدس أن تعمل شيئاً لا توافق عليه لندن.»

وظل الشيخ أسعد على مواقفه من المجلس الإسلامي والحاج أمين الحسيني حتى آخر أيامه، قطباً من أقطاب المعارضة في شمال فلسطين. وفي أيام الثورة التي نشبت

سنة ١٩٣٦، اغتيل ابنه الدكتور أنور، وكان هذا الاغتيال إحدى نتائج الخصومات السياسية العشائرية بين المجلسيين والمعارضة التي استغلها الإنكليز والصهاينة لإنهاك الحركة الوطنية وشلّها عملياً. ولم يعمِّر الشيخ أسعد بعد وفاة نجله فتوفي في شباط (فبراير) ١٩٤٠، ودفن في مقبرة الشيخ مبارك في مدينة عكا. وكان للشيخ أسعد مذكرات أملاها على شقيقه قاسم الشقيري. وبعد وفاة الشيخ أسعد تسلمها نجله أحمد الشقيري ليعيد النظر فيها (بحسب قول العودات) لكنه لم يتم تنقيحها، فظلت في أوراقه حتى احتل اليهود عكا سنة ١٩٤٨، فنهبت المكتبة وضاعت تلك المذكرات أيضاً.

---

(١) بيان نويهض الحوت، «القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧ ـ ١٩٤٨» (بيروت، ١٩٨١).

(٢) أمين سعيد، «الثورة العربية الكبرى»، الجزء الأول (القاهرة، ١٩٣٤).

(٣) أحمد الشقيري، «أربعون عاماً في الحياة العربية والدولية» (بيروت، ١٩٦٩).

(٤) يعقوب العودات، «أعلام الفكر والأدب في فلسطين» (عمان، ١٩٧٦).

(٥) يهوشوع پورات، «تطور الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨ ـ ١٩٢٩» (بالعبرية) (تل أبيب، ١٩٧٩).

شكري، أحمد

قائمقام حيفا سنة ١٨٩٨، في إبان زيارة القيصر الألماني لحيفا. وكان في السبعينات قائمقام الناصرة. وهو والد حسن شكري، رئيس بلدية حيفا أيام الانتداب البريطاني.

هاجرت عائلة شكري من القفقاز إلى تركيا. ودخل أحمد شكري سلك الوظائف العثمانية فعينته الدولة قائمقاماً على مدينة الناصرة في السبعينات، ثم مديراً لماليتها. وفي سنة ١٨٧٩ عُين قائمقاماً على قضاء صيدا، وبقي في وظيفته تلك حتى سنة ١٨٨٣. ونقل بعد ذلك إلى حيفا حيث عين قائمقاماً فيها في سنوات التسعينات. وقد صاهر فيها عائلة الخليل، إحدى العائلات الثرية في حيفا، فتزوج ابنه حسن ابنة مصطفى باشا الخليل، رئيس البلدية. كما تزوج يوسف الخطيب، الذي كان نائب حيفا سنة ١٩٠٧، أنيسة ابنة حسن شكري. وقد ساعدت هذه المصاهرة في تعزيز مكانة العائلة الاجتماعية والسياسية في المدينة.

وفي سنة ١٨٩٨ كان أحمد شكري قائمقاماً في حيفا، فأشرف على الاستقبال الفخم الذي أقيم للقيصر الألماني في مناسبة زيارته للبلد. وقد سرّ القيصر للحفاوة التي قوبل بها ومنح أحمد شكري شهادة تقدير على جهوده، ممهورة بتوقيع القيصر، ولا تزال الشهادة محفوظة عند حفيده سهيل في حيفا. وقد ورث مكانته ودوره في حيفا نجله حسن شكري، رئيس البلدية الأخير في العهد العثماني ثم خلال فترة طويلة في عهد الانتداب البريطاني، حتى وفاته سنة ١٩٣٨.

---

(١) أسعد منصور، «تاريخ الناصرة» (القاهرة، ١٩٢٤).

(٢) ألكس كرمل، «تاريخ حيفا في عهد الأتراك العثمانيين» (حيفا، ١٩٧٩).

(٣) محمود يزبك، «حيفا في أواخر العهد العثماني (١٨٧٠ ـ ١٩١٤)»، رسالة دكتوراه غير منشورة (بالعبرية)، جامعة حيفا، ١٩٩٢.

الشكعة، محمد أفندي

أحد أعيان نابلس وعضو بلديتها. اتُّهم بالإخلال بالأمن، فطارده المتصرف فتحي باشا حتى هرب من المدينة وحوكم في حماة، وبرئت ساحته. وهو جد رئيس بلدية نابلس السابق بسام الشكعة.

كان من أكبر أنصار «الجمعية الحمادية» برئاسة توفيق حماد في نابلس، وأحد أعيان المدينة، وعضو بلديتها، ومن أصحاب النفوذ فيها. وبسبب مكانته ونفوذه داخل المدينة، وفي جبل نابلس بصورة عامة، اتُّهم بالإخلال بالأمن، فطارده المتصرف فتحي باشا (١٣٢٩ ـ ١٣٣٣هـ/ ١٩١١ ـ ١٩١٥م)، فهرب من المدينة والتجأ إلى سوريا. وهناك قُبض عليه وحوكم في مدينة حماة، وبرئت ساحته لكنه توفي بعدها بقليل خلال الحرب العالمية الأولى، كما يبدو. وقد خلفه في مكانته ونفوذه نجله أحمد الشكعة، الذي قام بدور مهم في السياسة والحركة الوطنية أيام الانتداب البريطاني.

---

(١) إحسان النمر، «تاريخ جبل نابلس والبلقاء»، الجزء الثالث (نابلس، ١٩٧٥).

(٢) بيان نويهض الحوت، «القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧ ـ ١٩٤٨» (بيروت، ١٩٨١).

الشنطي، محمد

(أعدم سنة ١٩١٦)

أحد زعماء حركة اللامركزية في القاهرة منذ سنة ١٩١٢، ومحرر جريدة «الاقدام» الصادرة فيها. حارب الحركة الصهيونية وأنشطتها في صفحات جريدة، وكان ضمن الفوج الثاني من الذين أعدمهم جمال باشا في بيروت.

أصل عائلة محمد الشنطي من قلقيلية، وكانت قد هاجرت إلى يافا واستوطنتها في أواخر العهد العثماني. انضم محمد إلى حزب اللامركزية، الذي أسس في القاهرة سنة ١٩١٢، ورأس فيها تحرير جريدة «الاقدام». وكانت تلك الجريدة أسبوعية سنة ١٩١٤، وكان الخطر الصهيوني على فلسطين مركز اهتمامها، فنشرت فيها عدة مقالات للتنبيه إلى أخطار الصهيونية. وعشية الانتخابات للبرلمان العثماني في ربيع سنة ١٩١٤، نشرت «الاقدام» نص ثلاث مقابلات أجرتها مع سعيد الحسيني وراغب النشاشيبي وسليم الحسيني. ثم نشرت مقابلات مع خليل السكاكيني وفيضي العلمي، دار معظم الحديث فيها حول الصهيونية وأخطارها.

وفي سنة ١٩١٥ ارتبط اسم محمد الشنطي بشبهات دارت حول تسليمه أوراق ورسائل تخص حزب اللامركزية إلى السلطات العثمانية، وكان الشنطي مؤتمناً على حمل الرسائل من حقي العظم، سكرتير الجمعية في القاهرة، وإيصالها إلى أصحابها في سوريا وفلسطين. فقد ألقت السلطات العثمانية القبض عليه، ويبدو أنه انهار في أثناء التحقيق في المعتقل فسلم الرسائل وأسماء الأشخاص المرسلة إليهم من نشيطي الحزب، لكن ذلك لم يشفع له عند جمال باشا؛ فقد كان ضمن أفراد الفوج الثاني من الذين أعدموا في بيروت بتاريخ ٦ أيار (مايو) ١٩١٦، ومعه سليم عبد الهادي وعلي النشاشيبي من فلسطين.

(١) بيان نويهض الحوت، «القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧ ـ ١٩٤٨» (بيروت، ١٩٨١).

(٢) عبد الوهاب الكيالي، «تاريخ فلسطين الحديث» (بيروت، ١٩٧٠).

الشوّا، خليل أفندي

(١٢٣٥ ـ ١٣٠٢هـ/ ١٨١٨ ـ ١٨٨٤م)

أحد أعيان غزة، اشتغل في التجارة ثم ضمن ضرائب الأعشار حتى جمع ثروة كبيرة، وعُيّن عضواً في مجلس الإدارة.

جاء اسم الشوّا من صنعة شواء اللحم، لأن أحد أجداد العائلة اشتغل في تلك الصنعة، ويقال لهم في الأصل آل السبعي. اشتغل خليل في صغره في ضمان القصابة والتجارة، وذلك مثل والده صالح. وقد راجت تجارته، فجمع ثروة كبيرة، واشترى الأراضي، وبنى دوراً واسعة في غزة ومنطقتها. ويقال إنه تزوج نساء كثيرات بلغ عددهن ست عشرة، وكان له خمسة عشر ولداً. وكان محبّاً للبناء، فأنشأ دوراً كثيرة في محلة الشجاعية، كما عمر جامعاً قرب دوره. وتعاطى ضمان الأعشار مدة. وعين عضواً في مجلس الإدارة سنة ١٢٧٠هـ/ ١٨٥٣ ـ ١٨٥٤م. واشتهر بالذكاء وحسن التدبير والإدارة، وكان يجل العلماء والأشراف، ويحسن إليهم، فبنى لعائلته شهرة ومكانة عالية. ويمثل خليل أفندي نموذجاً جيداً لعصره، حيث تمكن بعض كبار تجار المدن من استثمار أموالهم في شراء الأراضي الواسعة ودخول سلك المناصب الحكومية الجديدة. وهكذا نجحت تلك العائلات في توسيع نفوذها الاقتصادي وبناء مكانة سياسية واجتماعية حافظت عليها حتى بعد انتهاء الحكم العثماني على البلد.

حدث فساد وفتن في غزة بين أعيان المدينة سنة ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١ ـ ١٨٧٢م فصدر الأمر من متصرف القدس بإبعاد خليل أفندي عن المدينة. فاختار عكا، وسافر إليها، وأقام فيها مدة، ثم أُذن له في الرجوع، فعاد إلى غزة في السنة نفسها. وانتبه إلى تجارته ورعاية أملاكه وعقاراته، وبقي على ذلك حتى توفي في ٢٧ صفر ١٣٠٢هـ/ ١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٨٤م، ودفن في التربة المجاورة لجامع ابن مروان. ومن أولاده محمد أبو علي، وعلي أبو عمر مدير ناحية الفالوجة ورئيس بلدية غزة.

---

(١) سليم عرفات المبيض، «غزة وقطاعها (القاهرة، ١٩٨٧)».

(٢) عثمان الطبّاع، «إتحاف الأعزة في تاريخ غزة»، جزآن (مخطوط).

الشوّا، سعيد أفندي

(١٢٨٥ ـ ١٣٤٩هـ/ ١٨٦٨ ـ ١٩٣٠م)

أحد أعيان غزة، وعضو مجلس الإدارة، ورئيس مجلس البلدية فيها في أواخر العهد العثماني. ولما أُلف المجلس الإسلامي الأعلى سنة ١٣٣٩هـ/ ١٩٢١م برئاسة الحاج أمين الحسيني، عُيّن عضواً فيه.

هو سعيد بن محمد أبو علي بن خليل الشوّا. توفي والده سنة ١٣٢٢هـ/ ١٩٠٤م، وكان يعمل في التجارة بعد أن أنهى دراسته الابتدائية. وتعامل في تجارته مع أهل القرى، واجتهد في تكوين ثروة خاصة لنفسه، ونجح في ذلك، مثل جده. وعُيّن سنة ١٣٢٢هـ/ ١٩٠٤م عضواً في مجلس الإدارة، مكان والده، ثم عين رئيساً لمجلس بلدية غزة سنة ١٣٢٤هـ/ ١٩٠٦م، وبقي فيها عشرة أعوام ونيف حتى جاء الاحتلال البريطاني. وكان سعيد أفندي مقرباً من جمال باشا السفاح خلال الحرب العالمية الأولى، لما أسداه للجيش العثماني من خدمات كثيرة عند تراجع الجيش عن قناة السويس. وبسبب تلك العلاقة نجح في إنقاذ ابنه رشدي وقريبه عاصم بسيسو من الإعدام في بيروت سنة ١٩١٥. كما قدم له جمال باشا نياشين عثمانية تقديراً لمساعدته للجيش العثماني وهو رئيس البلدية. وقبل الحرب العالمية كان سعيد أفندي عضواً في جمعية الاتحاد والترقي في غزة، مع أحمد عارف الحسيني، وخليل بسيسو، والشيخ محيي الدين عبد الشافي، وغيرهم. وخلال توليه رئاسة البلدية في غزة، أنشأ المستشفى البلدي فوق تل السكن، ثم تولى ابنه رشدي بك الشوا رئاسة البلدية منذ بداية سنة ١٣٣٩هـ/ ١٩٢٠ ـ ١٩٢١م. وينسب عارف العارف إلى سعيد أفندي أنه كان أول من أدخل المحراث الحديث (التراكتور) إلى غزة سنة ١٩١١.

ولما دخل الإنكليز البلد اعتقلوه وسجنوه مدة بسبب علاقاته بالأتراك وخدماته لهم. ولم تطل مدة سجنه، وصدر العفو عنه في رمضان ١٣٣٧هـ/ تموز (يوليو) ١٩١٩م. فاشترك في تلك الفترة في الحركة الوطنية، وحضر المؤتمر الفلسطيني الأول، ومؤتمرات أُخرى تلته. ثم اختير عضواً في اللجنة التحضيرية للبحث في شؤون الأوقاف الإسلامية والمحاكم الشرعية سنة ١٩٢١. ولما جرت الانتخابات لاختيار المجلس الإسلامي الأعلى، اختير عضواً بأغلبية الأصوات مع مفتي القدس ومفتي حيفا وغيرهما. وأُعيد انتخابه عضواً في المجلس الإسلامي الأعلى ثانية وثالثة، وبقي كذلك

حتى وفاته سنة ١٩٣٠. وقد شيد خلال تلك المدة عدة جوامع ومدارس في غزة. كما أنه اهتم بترميم وتعمير الجامع الكبير في غزة بعد أن كان خراباً، وكان ذلك سنة ١٢٤٥هـ/ ١٩٢٦ ـ ١٩٢٧م. وبقي يهتم بالأوقاف ويساعد أهل غزة في قضاء حاجاتهم حتى توفي في أواخر جمادى الأولى ١٣٤٩هـ/ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٠م. وقد شُيع في غزة بجنازة كبيرة نعاه فيها مفتي القدس ورئيس المجلس الإسلامي الحاج أمين الحسيني ومفتي نابلس. وخلّف ثروة طائلة من الأراضي في غزة وبئر السبع تبلغ مساحتها نحو خمسين ألف دونم. وخلف من الأولاد رشدي وعادل وعز الدين وسعدى ورشاد.

---

(١) بيان نويهض الحوت، «القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧ ـ ١٩٤٨» (بيروت، ١٩٨١).

(٢) سليم عرفات المبيض، «غزة وقطاعها» (القاهرة، ١٩٨٧).

(٣) عارف العارف، «تاريخ غزة» (القدس، ١٩٤٣).

(٤) عثمان الطبّاع، «إتحاف الأعزة في تاريخ غزة». جزآن (مخطوط).

(٥) مصطفى الدباغ، «بلادنا فلسطين» (بيروت، ١٩٧٤).

الصالح، سمعان

الكاتب في ديوان حكام يافا في بداية القرن الماضي، ثم رئيس الكتاب لمدة قصيرة أيام حكم المتسلم محمد أبو نبوت.

هو رئيس الكتّاب في ديوان محمد باشا أبو المرق عندما كان هذا متولياً على لواء يافا. بعد سلفه المذكور أحضر معه المعلم إلياس باسيلا وجعله رئيس كتّاب ديوانه. وبعد مدة أعيد سمعان الصالح إلى خدمة الولاة كاتباً في الديوان ومعه ابنه سالم. أما أبو نبّوت فكان يكره سمعان وابنه لكنه أبقاهما في خدمته بسبب توسط المعلم إلياس لهما. غير أن سمعان بقي يتقرب إلى أبو نبّوت ويطعن في مرؤوسه إلياس باسيلا، حتى أخذ مكانه وأصبح رئيساً لكتّاب الديوان. وأوغر صدر أبو نبّوت عليه حتى اضطر المعلم إلياس إلى الهرب من يافا إلى عكا ثم إلى بيروت. ويذكر العورة أن حسين باشا، حاكم يافا، بعد أن وقف على جلية أعمال سمعان، أمر بقطع عنقه في سنوات العشرينات. وأما المؤرخ عيسى اسكندر فيذكر أن حسين باشا كان والياً على الشام، وهو الذي استدعى المعلم سمعان وابنه سالم وصهره قسطندي برهوم من يافا إلى الشام، وهناك أمر بإعدام سمعان وضبط جميع عقاراته في يافا والقدس. أما ابنه سالم فأُطلق، وقد سكن القدس وأنشأ سلالة فيها.

---

(١) إبراهيم العورة، «تاريخ سليمان باشا العادل» (صيدا، ١٩٣٦).

الصباغ، ميخائيل

(١٧٧٥ ـ ١٨١٦)

الكاتب المؤرخ، حفيد إبراهيم الصباغ، طبيب والي عكا والجليل ظاهر العمر.

هاجرت أسرة الصباغ من الشوير، في منطقة المتن اللبنانية، إلى عكا بعد أن أصبحت هذه المدينة عاصمة ظاهر العمر في أوائل القرن الثامن عشر. وأصبح إبراهيم الصباغ، وهو مسيحي كاثوليكي، طبيباً ثم وزيراً لحاكم عكا والجليل. وقد عانت هذه الأُسرة ملاحقات السلطات العثمانية بعد القضاء على حكم ظاهر العمر في عكا سنة ١٧٧٥. وكان لإبراهيم أربعة أولاد هم حبيب، ويوسف، ونقولا، وعبود، فاختبأ الكثير من أفراد الأُسرة في أديرة جبل لبنان.

ولد ميخائيل بن نقولا بن إبراهيم الصباغ في عكا وترعرع في دمشق والشام، ثم انتقل مع أخيه عبود وأهلهما إلى مصر، حيث درس اللغة العربية على مشايخها. وفي سنة ١٧٩٢ قام بجولة في صعيد مصر وفي باقي مدنها ونواحيها للتعرف إليها. ولما احتل الفرنسيون مصر اتصل ميخائيل بهم، وعمل معهم طوال مدة وجودهم فيها. وعندما انسحب هؤلاء من الديار المصرية سنة ١٨٠١ سافر معهم إلى فرنسا، وقد نُهب بيته في القاهرة. وفي باريس اتصل بالمستشرق سلوستر دي ساسي، واشتغل في تحقيق المخطوطات العربية والشرقية في المكتبة الملكية فيها. وعندما قارن مجموعة «ألف ليلة وليلة» المترجمة عند دي ساسي والمجموعة العراقية المخطوطة، وجد أن الأخيرة تنقصها قصتان هما السندباد البحري ومصباح علاء الدين، فأعاد ترجمتهما إلى العربية.

توفي ميخائيل الصباغ في باريس سنة ١٨١٦، وخلف عدة مصنفات منها:

١ ـ «تاريخ بيت الصباغ وحال الطائفة الكاثوليكية».
٢ ـ «متفرقات في تاريخ البادية والشام ومصر».
٣ ـ «الرسالة التامة في كلام العامة أو المناهج في أحوال الكلام الدارج»، وقد طبع في ستراسبورغ سنة ١٨٨٦.
٤ ـ «سعاة الحمام»، وطبعت هذه المخطوطة مع ترجمة فرنسية للمستشرق دي ساسي. وطبع الكتاب في باريس سنة ١٨٠٠ وأهداه المؤلف إلى نابليون.

٥ ـ «تاريخ الشيخ ظاهر العمر الزيداني»، وطبع في حريصا، لبنان، سنة ١٩٢٧.
٦ ـ كتاب في العروض والزجل والموشح.

---

(١) توفيق معمر المحامي، «ظاهر العمر»، الطبعة الثانية (الناصرة، ١٩٩٠).
(٢) خير الدين الزركلي، «الأعلام»، الطبعة الخامسة (بيروت، ١٩٨٠).
(٣) عمر كحالة، «معجم المؤلفين» (دمشق، ١٩٥٧ ـ ١٩٦١).
(٤) عرفان أبو حمد الهواري، «أعلام من أرض السلام» (حيفا، ١٩٧٩).
(٥) لويس شيخو، «الآداب العربية في القرن التاسع عشر»(بيروت، ١٩٠٨).

صلاح، عبد اللطيف أفندي

(توفي سنة ١٨٨٩)

أحد تجار حيفا البارزين، ومن كبار ملاك الأراضي في القرى الواقعة في ساحل حيفا وفي عتليت، جنوبي المدينة.

هو عبد اللطيف بن عبد الله صلاح، الذي سكن حيفا في أوائل القرن التاسع عشر. شغل منصب مدير ناحية حيفا عشية الحملة المصرية، وظل في منصبه زمن الحكم المصري وبعد عودة العثمانيين.

كان عبد اللطيف أحد ثلاثة أخوة ورثوا ثروة والدهم، ونجحوا في تعزيز مكانة العائلة ودورها. اشتغل عبد اللطيف في التجارة وجباية الضرائب مثل والده، ثم أخذ في تملك الأراضي الواسعة فتسلط على أراضي قرية جعارة. وكان عبد اللطيف وإخوته يقدمون الديون للفلاحين في مقابل رهن أراضي هؤلاء. وبهذه الطريقة تسلطوا على الكثير من أراضي قرى جعارة، وجبع، وعين غزال، وخبيزة، والطيرة، وصرفند جنوبي حيفا.

وحين توفي سنة ١٨٨٩ تبين من سجل تركته أنه كانت له ديون عند ٦٨ شخصاً (منهم ٣١ شخصاً من قرية جعارة فقط). ووصلت قيمة تلك الديون إلى ٥٥,٩٨٠ غرشاً، وهي أكثر من نصف تركته النقدية. كما ضمت تركته المواشي، والخيول، وآلاف الدونمات الزراعية، والحوانيت، والمخازن، والبيوت، وهو ما يثبت غنى عبد اللطيف وعائلته. وقد شغل أخوه محمد منصب قائمقام الناصرة سنة ١٨٧١، ثم تولى بعدها وظائف أُخرى في حيفا. أما أخوه مصطفى فكان مدير ناحية الناصرة سنة ١٨٥٣، ثم عُين في آخر حياته رئيساً لبلدية حيفا (١٨٨١- ١٨٨٤). وقد خلف عبد اللطيف أربعة أولاد هم: رفعت، وسليمان، وأسعد، وأديب. وكان الأول من أبرز أعيان مدينة حيفا وتجارها الكبار، فسار بذلك على خطى والده وجده.

---

(١) محمود يزبك، «حيفا في أواخر العهد العثماني (١٨٧٠ - ١٩١٤)»، رسالة دكتوراه غير منشورة (بالعبرية)، جامعة حيفا، ١٩٩٢.

الصمادي، محمد صالح بن الشيخ عبد العال

(توفي سنة ١٩٣٣)

خريج كلية الحقوق في الآستانة، انضم إلى الجيش العربي بقيادة فيصل في الحرب العالمية الأولى، وعين مستشاراً لوزارة العدلية في دمشق، ثم أمين سر وزارة المعارف فأستاذاً في كلية الحقوق. وبعد سقوط حكومة فيصل عُين رئيساً لمحكمة بداية السلط ثم عضو محكمة الاستئناف في عمان.

ولد في نابلس وتعلم فيها، ثم سافر إلى بيروت، ودرس في مكتبها السلطاني. ورحل بعد ذلك إلى الآستانة، ودخل كلية الحقوق. وهناك اشترك في «المنتدى الأدبي»، وأصبح أمين سره، وتجند في الجيش العثماني في الحرب العالمية الأولى، وصار ضابطاً برتبة ملازم ثان. وقد شهد معركة أنا فارته في الدردنيل وجُرح فيها.

ولما أعلنت الثورة العربية أصبح من دعاتها، والتحق، مع زميله عادل زعيتر، بالجيش العربي بقيادة فيصل. وكان ضمن القافلة الأخيرة التي خرجت من دمشق في ١٠ آب (أغسطس) ١٩١٨ للالتحاق بجيش فيصل، الذي وصل إلى منطقة الأزرق في شرق الأردن. وكان ضمن مجموعة خليل السكاكيني من القدس، وسليم عبد الرحمن من طولكرم، وحمدي الحسيني من غزة. ثم دخل دمشق بعدها بأقل من شهرين في ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩١٨. ولما أقيمت حكومة فيصل عين مستشاراً في وزارة العدلية ثم أمين سر وزارة المعارف، فأستاذاً في كلية الحقوق في دمشق. ولما سقطت حكومة فيصل انتقل إلى شرق الأردن عندما نُصب عبد الله أميراً، فعين رئيساً لمحكمة بداية السلط ثم عضواً في محكمة الاستئناف في عمان. استقال من وظائفه الحكومية، واشتغل في المحاماة، وكتب داعياً إلى محاربة الانتداب البريطاني وسياسته. قُتل سنة ١٩٣٣ في ظروف غامضة، فاتُّهم الإنكليز بتدبير ذلك.

---

(١) بيان نويهض الحوت، «القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧ـ ١٩٤٨» (بيروت، ١٩٨١).

(٢) إحسان النمر، «تاريخ جبل نابلس والبلقاء» (نابلس، ١٩٧٥).

صنع الله، الشيخ عبد الله

(توفي سنة ١٢٤٠هـ/ ١٨٢٤ ـ ١٨٢٥م)

العالِم الأزهري، مفتي غزة ويافا، قتله والي عكا بالسم.

هو عبد الله بن مصطفى بن سليمان بن بكر بن صنع الله الأنصاري. ولد في غزة في أواخر القرن الثاني عشر الهجري، ورحل إلى مصر سنة ١٢١٣هـ/١٧٩٨م لاستكمال دراسته في الجامع الأزهر. وكان مجاوراً فيه أيام الحكم الفرنسي، وقيل إنه اشترك في التخطيط لقتل كليبر، قائد الجيوش الفرنسية المرابطة في مصر. واختفى عن الأنظار مدة حتى هدأت الأحوال وعاد لإتمام دراسته بعدها. ومن أساتذته في الأزهر الشيخ عبد الله الشرقاوي، والشيخ أحمد الطحطاوي، مفتي الحنفية في الديار المصرية. مكث مجاوراً في الأزهر، مدة أربعة عشر عاماً تقريباً. ثم عاد إلى غزة فاشتغل في التدريس والإفتاء فذاع صيته واشتهر. وعين أيضاً مفتياً في يافا، فجمع إفتاء غزة ويافا وصار يقيم في يافا شهراً وفي غزة شهراً. وعظمت شهرته ونمت ثروته، وصار لا يفتي إلا بأجرة وافرة. وأتاه سؤال من طائفة النصارى في يافا أرادت بناء محلات في أملاك مطلة على بيوت المسلمين، وكان الوالي عبد الله باشا يمنعها من ذلك. فأفتاها الشيخ عبد الله بجواز البناء بعدما دفعت له مبلغاً وافراً، ولم يبال بمخالفة أمر الوالي. ووصل الخبر إلى عكا فغضب الوالي واستدعاه. ولما حضر الشيخ عبد الله إلى عكا فاتحه بأمر الفتوى فاعترف بها، فأنكر عليه عبد الله باشا فعلته. ثم أمره أن يشرب فنجان القهوة، وكان مسموماً، فشعر بذلك وحاول الامتناع فهدده الوالي بالقتل بالسيف. فلم يجد بداً من ذلك، فأوصاه على عياله، ومات تواً، ودفن في عكا سنة ١٢٤٤هـ/ ١٨٢٥م. وقد أثرت هذه الحادثة في عائلته من بعده فتأخر حالها واضمحلت ثروتها.

---

(١) سليم عرفات المبيض، «غزة وقطاعها» (القاهرة، ١٩٨٧).

(٢) عثمان الطبّاع، «إتحاف الأعزة في تاريخ غزة»، الجزء الثاني (مخطوط).

الصوراني، أحمد أفندي

(توفي سنة ١٣٤١هـ/ ١٩٢٢م)

أحد أعيان غزة وتجارها البارزين، عضو مجلس البلدية والإدارة، ثم عُين في محكمة البداية وباشر فيها وظيفة الاستنطاق مدة.

عائلة الصوراني في غزة منسوبة إلى صوران، وهي قرية من أعمال حماة، تبعد عنها نحو ساعتين من جهة الشمال. وسكن تلك القرية طائفة من الأكراد الأيوبية جاء منها إلى غزة في أواخر القرن الثاني عشر الهجري عباس الصوراني وتوطن فيها. وبعد عباس المذكور جاء نجله أحمد الذي عمل أول أمره في التجارة والزراعة، ثم عين عضواً في مجلس البلدية وعضواً في مجلس الإدارة. ثم عين في وظيفة الاستنطاق في محكمة البداية. وأيام الحرب العالمية الأولى، هاجر أحمد إلى قرية بيت دارس، التي كان يملك فيها أراضي واسعة، وكانت له أملاك وأراض كثيرة في قضاء غزة وبئر السبع ويافا. وسكن بعد الاحتلال البريطاني قرية المحرقة، وكان له فيها أغنام وحيوانات كثيرة، وتاجر بالشعير والصوف وغيرهما. ثم مرض ونقل إلى غزة، وبقي فيها حتى وفاته ليلة الأربعاء ٢٣ ربيع الأول ١٣٤١هـ/ ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٢م، ودفن في التربة المجاورة لجامع ابن مروان. وقد خلّف عدة أولاد منهم محمد، وخليل، وعمر أفندي عضو بلدية غزة ثم رئيسها، وموسى أفندي عضو لجنة الأوقاف المحلية وعضو مجلس البلدية وغرفة التجارة.

---

(١) عثمان الطبّاع، «إتحاف الأعزة في تاريخ غزة»، الجزء الثاني (مخطوط).

صوفان القدومي، الشيخ عبد الله

(١٢٤٦ ـ ١٣٣١هـ/ ١٨٣٠ ـ ١٩١٣م)

فقيه حنبلي، ومدرس، وباحث من علماء نابلس البارزين في أواخر العهد العثماني.

هو عبد الله بن عودة بن عبد الله بن عيسى، الملقب بصوفان القدومي. ولد في قرية كفر قدوم، وبعد دراسته الابتدائية سافر إلى دمشق ودرس على علماء الحنابلة فيها. وعاد إلى نابلس بعد إتمام دراسته، وتولى التدريس في حلقة الجامع الكبير، التي خصصها السلطان عبد الحميد للإعفاء من الجندية. وقد انتسب إليها نحو خمسمئة طالب من جبل نابلس وما حوله. ثم سافر لتأدية فريضة الحج، وصار يعطي الدروس في المذهب الحنبلي والحديث النبوي. وظل يعمل في التدريس في المدينة المنورة حتى ذاع صيته واجتمع العلماء الحنابلة إليه من الحجاز ونجد. ثم عاد إلى نابلس فاستفاد بعلمه الكثيرون. ومن تلاميذه الشيخ منيب هاشم مفتي نابلس.

تُوفي الشيخ عبد الله القدومي سنة ١٣٣١هـ/ ١٩١٢ـ ١٩١٣م، ورثاه مفتي نابلس المذكور بقصيدة مطلعها:

الله أكبر فالمصاب تناهى	والدين ثلمته استطار عناها
يا طالما نفح الأنام بفضله	وروت من الإرشاد منه مناها

وترك تصانيف كثيرة منها:

١ ـ «المنهج الأحمد في درء المثالب التي تنمى لمذهب الإمام أحمد».
٢ ـ «بغية النساك في البحث عن ماهية الصلاح والفساد».
٣ ـ «هدية الراغب»، وهو مرتب ترتيب أبواب البخاري.
٤ ـ «الأجوبة الدرية في دفع الشبه والمطاعن الواردة على الملة الإسلامية».
٥ ـ «الرحلة الحجازية والرياض الأنسية في الحوادث والمسائل العلمية».

---

(١) إحسان النمر، «تاريخ جبل نابلس والبلقاء»، الجزء الرابع (نابلس، ١٩٧٥).
(٢) خير الدين الزركلي، «الأعلام» (بيروت، ١٩٨٠).
(٣) عمر كحالة، «فهرس المؤلفين» (دمشق، ١٩٥٧ـ ١٩٦١).

الطبري، عبد السلام أفندي

عالِم أزهري، ومفتي طبريا، وأحد علمائها البارزين في أواخر العهد العثماني.

عائلة الطبري من عائلات العلم العريقة التي توارثت وظيفة الإفتاء في طبريا جيلاً بعد جيل. وقد عرف منهم الشيخ محمد الطبري، العالِم المشهور، ومفتي المدينة في نهاية القرن الثامن عشر.

تسلم الشيخ عبد السلام وظيفة الإفتاء في بلده بعد إتمام دراسته في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وبقي في وظيفته تلك مدة طويلة حتى سنة ١٩١٤، حين خلفه فيها الشيخ طاهر الطبري. وقد عمر طويلاً، ووصفه عجاج نويهض في كتابه «رجالات من فلسطين» فقال: «وفي إحدى زياراتي لطبريا سنة ١٩٢٣ لقيت الشيخ عبد السلام الطبري كبير جماعته وهو وقتئذ فوق التسعين، قصير القامة أبيض الثوب واللحية.» ولم يشترك الشيخ عبد السلام في النشاط الوطني أيام الانتداب البريطاني لكبر سنه، وقام بذلك خلفه في الإفتاء طاهر أفندي، لكن بعد أحداث البراق سنة ١٩٢٩، عندما أصدر الزعماء المحليون منشورات للتهدئة في القدس والمدن الفلسطينية الأُخرى، صدر في طبريا منشور في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٢٩ يفيد بأنه عقد اجتماع في منزل المفتي الشيخ عبد السلام الطبري مع وجوه الطائفة اليهودية. وقد تقرر فيه أن ينصح «كل فريق قومه بملازمة الهدوء والسلام»، ويحمل المنشور المذكور تواقيع عدد من أعيان مدينة طبريا وعلمائها، منهم الشيخ عبد السلام والشيخ طاهر الطبري.

---

(١) أحمد سامح الخالدي، «أهل العلم بين مصر وفلسطين» (القدس، د. ت.).

(٢) بيان نويهض الحوت، «القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧- ١٩٤٨» (بيروت، ١٩٨١).

(٣) مقابلة مع قاضي يافا وجدي الطبري في ١٩٨١/٩/٩.

طريف، طريف محمد

(توفي سنة ١٩٢٨)

زعيم الطائفة الدرزية الروحي في فلسطين في أواخر العهد العثماني وبداية عهد الانتداب البريطاني.

ورث الزعامة عن أخيه مهنا. وبذل جهوداً متواصلة من أجل الحصول على اعتراف السلطات العثمانية بالطائفة الدرزية طائفة دينية ذات محاكم دينية مستقلة، مثل الدروز في سوريا ولبنان. وفي النهاية نجح في مهمته جزئياً. وفي سنة ١٩٠٩ عينه الأتراك قاضي مذهب، مع صلاحيات القضاء في أبناء طائفته في أمور الزواج والطلاق. وأما في باقي أمور الأحوال الشخصية فقد استمر الدروز في توجههم إلى المحاكم الشرعية الإسلامية. وكان تعيينه لوظيفته تلك اعترافاً رسمياً من الدول العثمانية بمكانة العائلة وزعامتها في الطائفة الدرزية وهو ما ساهم في تعزيز مركزها بين دروز البلد والمنطقة.

---

(١) «كتاب تراجم شخصيات من فلسطين ١٧٩٩ ـ ١٩٤٨» (بالعبرية) (تل أبيب، ١٩٨٣).

طريف، مهنا محمد

(١٨٥٠ ـ ١٨٨٩)

أحد زعماء الطائفة الدرزية في فلسطين في أواخر العهد العثماني.

كان أهم عمل قام مهنا طريف به هو ترميم وتوسيع مقام النبي شعيب في حطين، فأصبح الزعيم الدرزي القائم على تنظيم الزيارة السنوية التي يقوم الدروز بها إلى ذلك المقام. ولقد استمر ترميم المقام وتوسيعه عشرة أعوام، باشتراك أبناء الطائفة الدرزية في فلسطين وسوريا ولبنان. وكان على رأس المساهمين في ذلك المشروع: الشيخ سليمان حمود من يركا، والشيخ خليل طافش من كفر سميع، والشيخ محمد فرهود من الرامة. وقد زار لورنس اوليفنت مقام النبي شعيب سنة ١٨٨٤، وترك في كتابه وصفاً كاملاً لما شاهده من زيارة الدروز للمقام. ولورنس أوليفنت (١٨٢٩ـ ١٨٨٨) هو رحالة وسياسي بريطاني من أوائل الصهاينة الإنكليز. وقد تجول كثيراً في البلد، وسكن حيفا سنة ١٨٨٢ ودالية الكرمل، واهتم بالتاريخ والآثار. وقد آلت زعامة الطائفة الدرزية إلى آل طريف منذ أيام مهنا بسبب مشروع إحياء المقام وزيارته، وانتقلت بعد وفاته إلى أخيه طريف.

---

(١) «كتاب تراجم شخصيات من فلسطين ١٧٩٩ـ ١٩٤٨» (بالعبرية) (تل أبيب، ١٩٨٣).

طهبوب، إبراهيم أفندي

أحد أعيان الخليل الذين نفاهم إبراهيم باشا إلى مصر بعد ثورة سنة ١٨٣٤. وخدم هو وأولاده أسرة محمد علي باشا في مصر، وتم تعيينهم في المناصب العالية. ولا يزال نسله في القاهرة حتى يومنا هذا.

هو إبراهيم أفندي بن عثمان طهبوب، من أعيان الخليل في أوائل القرن السابع عشر. وكانت لآل طهبوب في الخليل تولية أوقاف الحرم الإبراهيمي وخدمة قبور الأنبياء في الحرم. ولما نجح إبراهيم باشا في إخماد ثورة سنة ١٨٣٤، قرر ووالده نفي مجموعة من أعيان العائلات القوية ذات النفوذ إلى مصر، وإبقاءها هناك لضمان الهدوء والأمن في مناطقها. وفي مصر انتدب إبراهيم طهبوب، الذي كان ضمن المبعدين، لخدمة الخاصة الملكية، وهو الذي بنى قصر الزعفران للعائلة الخديوية. وقد نبغ ولداه عثمان وإبراهيم بعد أن تخرجا في المدارس المصرية الحديثة التي أنشأها محمد علي. ورُقي عثمان من بعد والده فصار يدعى باشا، وعين سرياوران الخديوي توفيق، ثم صار محافظاً للقاهرة في عهد الخديوي عباس حلمي باشا. ولإبراهيم أفندي نسل في القاهرة حتى يومنا هذا، كما قال وفيق طهبوب، ويطلق على نسله أسماء آل رأفت وشوشة وهلال.

---

(١) أوراق ووثائق عائلية في حيازة السيد وفيق طهبوب.

(٢) عارف العارف، «المفصّل في تاريخ القدس» (القدس، ١٩٦١).

طهبوب، سليم أفندي

(توفي سنة ١٩٣٠)

أحد كبار العلماء والفضلاء في القدس، وممثل الخليل في مجلس عموم القدس سنة ١٣٣٢هـ/ ١٩١٣ـ ١٩١٤م.

هو سليم أفندي بن عمر بن أحمد بن يونس شهاب الدين طهبوب. وكان والده محاسب أوقاف الحرم الإبراهيمي، بالإضافة إلى توليه الأوقاف الأُخرى والوظائف الدينية في القدس والخليل. درس سليم أفندي في الأزهر ثم في الآستانة (بحسب قول صهره وفيق طهبوب)، وأصبح من كبار علماء القدس في أواخر العهد العثماني. أما أخوه أمين أفندي، فتولى محاسبة الأوقاف بعد وفاة والدهما سنة ١٢٨٥هـ/ ١٨٦٨ـ ١٨٦٩م. وتولى سليم أفندي رئاسة كتّاب قلم الأوقاف في متصرفية القدس. وفي سنة ١٣٣٢هـ/ ١٩١٣ـ ١٩١٤م اختير ممثلاً عن الخليل في مجلس عمومي القدس. ولم يُعين في أيام الانتداب البريطاني في أية وظيفة عالية في المجلس الإسلامي الأعلى؛ فقد كان شيخاً هرماً في تلك الفترة. وقد خلف الكثير من البنين والبنات، لكن لم يعش منهم إلا خديجة وعبد القادر. وتولى عبد القادر، مثل والده، في العهد العثماني الوظائف الحكومية، ومنها منصب متصرف عينتاب. وتوفي عبد القادر في بداية سنة ١٩٢٩، أي قبل وفاة والده. ولم يعش سليم أفندي طويلاً بعد وفاة نجله الوحيد، وتوفي في السنة التالية، وكان عمره ٩٦ سنة.

---

(١) أوراق ووثائق عائلية في حيازة السيد وفيق طهبوب.

(٢) عارف العارف، «المفصّل في تاريخ القدس» (القدس، ١٩٦١).

طوقان، خليل بك

متسلم لواء نابلس في بداية القرن التاسع عشر، بعد عمه أحمد. طالبه السلطان والصدر الأعظم بإرسال ألفي محارب لإخراج الفرنسيين من مصر فلم ينفذ الأوامر. وفي سنة ١٢١٦هـ/ ١٨٠١م سافر إلى القاهرة للقاء الصدر الأعظم، وعين أخاه موسى بك طوقان وكيلاً عنه في حكم نابلس، ولم يعد إلى بلده بعد ذلك.

هاجر آل طوقان من سوريا إلى جبل نابلس خلال القرن السابع عشر، كما يبدو، وعززوا مركزهم في المدينة منذ بداية القرن التالي. وقد ظهر منهم صالح باشا بن إبراهيم جوربجي، الذي عُين متصرفاً للقدس، ثم متسلماً لسنجق طرابزون، ثم عُين سنة ١١٣٥هـ/ ١٧٢٣م حاكماً لسناجق نابلس واللجون وغزة.

في أواخر القرن الثامن عشر برز من آل طوقان مصطفى باشا (حفيد صالح باشا)، الذي قاوم ظاهر العمر، ثم أصبح والياً على مصر سنة ١٧٧٤. وفي نهاية القرن الثامن عشر ورث أحمد بك أخاه مصطفى باشا في زعامة العائلة، وعين متسلماً لنابلس ومنه انتقلت الوظيفة إلى ابن أخيه خليل بن علي الذي عينه والي الشام عبد الله باشا العظم متسلماً للواء نابلس، بعد أن عزل الجزار عمه أحمد عن الحكم. وقد اتفق بعض مشايخ جبل نابلس في تلك الفترة على مقاومة آل طوقان، وكان على رأس هؤلاء يوسف آغا الجرار وآل النمر وآل الجيوسي. وفي تلك الفترة، توجه الصدر الأعظم يوسف ضياء باشا على رأس الجيش العثماني لإخراج الفرنسيين من الديار المصرية، ولم يوفق في مهمته، فأخذ يستنجد بسكان المناطق المجاورة لإرسال المحاربين للاشتراك في جهاد الكفار الفرنسيين. وفي ٨ ذي القعدة ١٢١٤هـ/ ٢ نيسان (أبريل) ١٨٠٠م أصدر يوسف ضياء باشا فرماناً إلى خليل بك، متسلم لواء نابلس، يطلب فيه تجنيد ثلاثة آلاف مقاتل وإرسالهم إلى مصر للاشتراك في إخراج الفرنسيين منها. ولم ينفذ خليل بك الأوامر التي جاءته لعدم تعاون مشايخ جبل نابلس المنافسين لآل طوقان من جهة، ولخوفه من ترك الساحة المفتوحة لأعدائه إذا ما خرج هو لوحده مع رجاله من جهة أُخرى. فاغتاظ الصدر الأعظم وكرر الطلب ثانية وثالثة، لكن من دون جدوى. وأنقص الصدر الأعظم عدد المقاتلين المطلوبين إلى ألفين ثم إلى ألف واحد، لكن خليل بك لم يستطع تجنيد هؤلاء للسير بهم إلى حدود مصر. وصرف خليل بك «على العساكر وهي في طريقها إلى مصر مبلغاً قدره ٢٥,٨٠٠ قرش ثمن ذخيرة وشعير»، ورفض مشايخ النواحي دفع

حصتهم. فرفع خليل بك الأمر إلى الصدر الأعظم وبيَّن الصعوبات التي يجدها في تنفيذ أوامر الدولة لعدم تعاون عائلات الصف المنافس. وأخيراً تنازل الصدر الأعظم عن طلب المقاتلين وأرسل في طلب البدل مبلغاً قدره ١١٠,٠٠٠ غرش، منها ٤٠,٠٠٠ غرش يجب توريدها حالاً والباقي فيما بعد. واستمرت مقاومة آل جرار وآل النمر وآل الجيوسي لحكم آل طوقان، فصعب على خليل بك جمع المبالغ المطلوبة، وتحرج موقفه جداً أمام الدولة. وبقي يماطل ويحتج بانشغال أهل البلد بالزراعة والحراثة حتى تم الاتفاق على خروج الفرنسيين من مصر في صيف سنة ١٨٠١. وفي ٢٧ جمادى الأولى ١٢١٦هـ/ ٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٠١م، خرج خليل بك من نابلس متوجهاً إلى مصر، تاركاً أخاه موسى بك وكيلاً عنه في الحكم. وكان هدفه من سفرته الاعتذار للصدر الأعظم عن تأخره في تنفيذ الأوامر، والشكوى من مشايخ الجبل نابلس الذين أحرجوا موقفه لعدم تعاونهم. ولا نعلم عن مصير خليل بك شيئاً بعد سفره إلى مصر. وقد استمر أخوه موسى بك متسلماً لواء نابلس بعده مدة طويلة، شن خلالها حملات قوية على أعدائه، وساعدته الدولة بإرسال ثلاث فرق عسكرية، فدانت له نابلس ونواحيها أعواماً عدة.

---

(١) إحسان النمر، «تاريخ جبل نابلس والبلقاء»، الجزء الأول (نابلس، ١٩٧٥)، طبعة ثانية.

(٢) أكرم الراميني، «تاريخ نابلس في القرن التاسع عشر»، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان.

(٣) سجل المحكمة الشرعية في نابلس.

(٤) مصطفى العباسي، «تاريخ آل طوقان في جبل نابلس» (شفاعمرو، ١٩٩٠).

طوقان، أسعد بك

متسلم لواء نابلس ووارث موسى بك طوقان في زعامة العائلة في العشرينات من القرن الماضي. ثار على عبد الله باشا، حاكم عكا، وتعاون مع حاكم مصر محمد علي باشا سنة ١٨٣١، لكن هذا فضّل التعاون مع آل عبد الهادي وآل قاسم الأحمد، فتأخرت مكانة آل طوقان أيام الحكم المصري.

هو أسعد بن محمد طوقان، شقيق موسى بك، زعيم نابلس ومتسلمها معظم أعوام الربع الأول من القرن التاسع عشر. كان أبوه محمد بك يساعد شقيقه في الحكم في نابلس ونواحيها، فلما توفي سنة ١٢٢٥هـ/ ١٨١٠م ورث أسعد بك منصبه وعين شيخاً على ناحية بني صعب. وثار أولاد الجيوسي على مزاحمة آل طوقان لهم في عقر دارهم وامتنعوا من دفع الضرائب. واستمر النزاع طويلاً بين آل طوقان وآل الجيوسي بشأن حكم الناحية المذكورة، وتدخل سليمان باشا والي عكا وأصلح بينهم سنة ١٨١٢. وقاد عمه موسى بك في تلك الفترة صراعات عشائرية دموية على منافسيه في مدينة نابلس ونواحيها، فكان أسعد بك ساعده الأيمن في الحكم والإدارة أيام الاستقرار، وفي المعارك زمن الصراعات. وبعد وفاة عمه سنة ١٨٢٣ تسلم أسعد بك زعامة العائلة وعُين متسلماً للواء نابلس سنة ١٢٤١هـ/ ١٨٢٥ - ١٨٢٦م. لكن الصراعات العشائرية اشتدت في تلك الفترة بين أسعد بك طوقان ومنافسيه في جبل نابلس عبد الله الجرار، وحسين عبد الهادي، وقاسم الأحمد. وحاول عبد الله باشا حاكم عكا استغلال تلك النزاعات للتسلط على جبل نابلس مباشرة وتعيين أحد مماليكه متسلماً، لكن من دون نجاح. فقد ثار آل الجرار بقيادة الشيخ عبد الله الجرار، متسلم نابلس، سنة ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م وتحصنوا في قلعة سانور. واستغل أسعد بك طوقان ثورة خصمه واتصل بحاكم عكا وتعاون معه في قمع الثورة. وافتُتحت القلعة، وهُدمت، فقوي مركز أسعد بك ودان له جبل نابلس. لكن فترة التعاون بين أسعد بك وعبد الله باشا لم تطل. ولما حاول الأخير فرض سيطرته المباشرة على المنطقة أعلن أسعد بك العصيان هذه المرة، في أوائل سنة ١٢٢٧هـ/ صيف سنة ١٨٣١م. واستعان عبد الله باشا على أسعد بك بمنافسيه عبد الله الجرار، والشيخ حسين عبد الهادي، والشيخ قاسم الأحمد. فصدرت إليهم الأوامر بـ «التضييق على المذكور ورمي القبض عليه وحضوره لهذا الطرف لأنه أيقظ الفتنة وعصى.» كما عين عبد الله باشا الشيخ عبد الله الجرار متسلماً لنابلس كي يساعد عساكره

في القبض على أسعد بك، الذي تمكن من الخروج من جبل نابلس إلى جهات غزة وبئر السبع يثيرها على حاكم عكا. وزحف إبراهيم باشا بجيوشه في تلك المدة لاحتلال بلاد الشام، فانضم مشايخ جبل نابلس إليه بسبب حنقهم على أعمال عبد الله باشا في منطقتهم. وسافر أسعد بك إلى مصر من نواحي غزة يطلب الحماية والعطف من محمد علي باشا. فأوصى «عزيز مصر» ولده الشيخ إبراهيم بشيخ آل طوقان آملاً بإثارة التمرد على عسكر عبد الله باشا المحاصر في عكا بوساطة أخيه مصطفى بك طوقان، الموجود في ذلك المعسكر مع صديقه رئيس المدفعية. وعاد أسعد بك من مصر فاستقبله أقاربه في الرملة، ورحب به أهله ومؤيدوه في نابلس. وأخبرهم بمقابلته لمحمد علي الذي طلب منه الالتحاق في خدمة ولده إبراهيم باشا. كما أشاع أن محمد علي أنعم بمتسلمية نابلس على عمه رضوان بك. وسبق أن عين إبراهيم باشا رضوان بك هذا متسلماً لصيدا. وفي غياب أسعد بك في القاهرة، أقنع خصوم آل طوقان إبراهيم باشا بأن هؤلاء هم سبب الاضطراب في البلد فرأى هذا أن يبعد رئيسهم عن جبل نابلس بتعيينه متسلماً لبيروت، واستحسن هذا الرأي بشير الشهابي أيضاً، وعرض الأمر على أسعد بك فرفض ذلك، وأصرّ على أن يكون هو الحاكم على بلاد نابلس. ولما رفض مطلبه وخاف المصريون من فراره إلى الشام والانضمام إلى العثمانيين، قبض عليه وأرسل إلى مصر، ثم ألحق به أخوه مصطفى بك طوقان بعد ذلك بعدة أشهر، ولم توافق السلطات المصرية على إعادتهما إلى البلد، كما عارض ذلك بشدة حسين عبد الهادي خوفاً من أن يثيرا القلاقل مجدداً في المنطقة.

---

(١) إبراهيم العورة، «تاريخ سليمان باشا العادل» (صيدا، ١٩٣٦).

(٢) أسد رستم، «المحفوظات الملكية المصرية»، ٤ أجزاء (بيروت، ١٩٤٠ ـ ١٩٤٣).

(٣) سجل المحكمة الشرعية في نابلس.

(٤) إحسان النمر، «تاريخ جبل نابلس والبلقاء»، الجزء الأول (نابلس، ١٩٧٥).

طوقان، مصطفى بك

هو ابن مصطفى باشا طوقان، والي مصر في السبعينات من القرن الثامن عشر. عين متسلماً لنابلس مرتين على الأقل في الثلث الأول من القرن الماضي، ونفاه إبراهيم باشا مع أخيه أسعد سنة ١٨٣٢ إلى مصر، بعد فتح عكا.

هو مصطفى بن مصطفى باشا، والي مصر من قِبل الدولة العثمانية في السبعينات من القرن الثامن عشر، والذي اشتهر قبل ذلك برد غارة الشيخ ظاهر العمر الزيداني عن مدينة نابلس. وقد سُمي مصطفى تيمناً بوالده وتخليداً لذكراه.

بعد وفاة موسى بك طوقان، متسلم نابلس في الربع الأول من القرن التاسع عشر، تسلم أخوه أسعد حكم نابلس سنة ١٨٢٥، وصار مصطفى بك ساعده الأيمن في الحكم، وكان قد تولى قبل ذلك الحكم في نابلس سنة ١٢٤٣هـ/١٨١٨ - ١٨١٩م أيضاً، قبل وفاة عمه موسى بك.

في سنة ١٢٤٤هـ/١٨٢٨ - ١٨٢٩م تولى مصطفى بك متسلمية نابلس ثانية. ولم تتوقف المنافسة والصراعات بشأن الحكم في لواء نابلس بين آل طوقان وآل الجرار خلال العشرينات على الرغم من المحاولات المتكررة للصلح والاتفاق بين الطرفين.

ولما جاء إبراهيم باشا لاحتلال بلاد الشام في أواخر سنة ١٨٣١، كان مصطفى بك في عكا، معقل عبد الله باشا والي صيدا. وقد ثار أخوه أسعد على هذا الوالي وهرب من وجهه إلى غزة والعريش عشية الحملة المصرية. وحصل أسعد بك على الأمان من إبراهيم باشا لأخيه مصطفى وصديقه رئيس المدفعية في عكا المحاصرة، وعمل على استمالتهما ليتركا عبد الله باشا في أثناء الحصار.

بعد فتح عكا وبلاد الشام كلها، فضَّل إبراهيم باشا التعاون مع آل عبد الهادي وقاسم الأحمد في جبل نابلس، ورفض تعيين أسعد بك طوقان متسلماً لنابلس. وتخوف الحكام الجدد من تجدد النزاعات العشائرية على الحكم في جبل نابلس فقرروا نفي أسعد بك وأخيه مصطفى بك طوقان إلى مصر، ونفيا فعلاً. وجُعل لمصطفى بك هناك مخصصات شهرية لمعيشته.

وفي سجل المحكمة الشرعية في نابلس سنة ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م وقفية باسم

«محمود وسليمان ولدي المرحوم والمغفور له مصطفى بك طوقان»، وهو ما يشير إلى أن وفاته في منفاه كانت، كما يبدو، قبل ذلك التاريخ.

---

(١) إحسان النمر، «تاريخ جبل نابلس والبلقاء»، الجزء الأول(نابلس، ١٩٧٥).
(٢) إبراهيم العورة، «تاريخ سليمان باشا العادل»، ٤ أجزاء (صيدا، ١٩٣٧).
(٣) أسد رستم، «المحفوظات الملكية المصرية»، ٤ أجزاء (بيروت، ١٩٤٠ ـ ١٩٤٣).
(٤) سجل المحكمة الشرعية في نابلس.

طوقان، موسى بك

(توفي سنة ١٨٢٣)

متسلم لواء نابلس أكثر من عشرين عاماً في الربع الأول من القرن التاسع عشر، ومن أبرز شخصيات ذلك العهد وأقواها في فلسطين كلها. جرت في أيامه صراعات دموية بشأن السلطة في جبل نابلس، وقد نجح أعداؤه آل الجرار وحلفاؤهم في قتله بالسم في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٢٣.

كان خليل بك، أخو موسى بك، متسلم لواء نابلس سنة ١٨٠٠؛ فقدم المؤن والذخيرة لجيش السلطان المتوجه إلى مصر لإخراج الفرنسيين منها، ثم طالبه الصدر الأعظم وقائد الجيش المذكور يوسف ضياء باشا بإرسال المقاتلين من جبل نابلس للمشاركة في الجهاد ضد الفرنسيين في ربيع سنة ١٨٠١، لكن أعداء آل الجرار وآل النمر وغيرهم عملوا كل ما في وسعهم لإفشال حكم آل طوقان في جبل نابلس وإحراج موقفهم أمام الدولة. وكان موسى بك خلال تلك الفترة يساعد أخاه في الحكم وفي إدارة الصراعات على منافسيهم. ثم خرج خليل بك من جبل نابلس سنة ١٢١٦هـ/ ١٨٠١م متوجهاً إلى مصر لشرح موقفه للصدر الأعظم، فجعل أخاه موسى وكيلاً له في الحكم. ولم يرجع خليل بك إلى نابلس بعد ذلك، وعيَّن والي الشام عبد الله باشا موسى بك رسمياً لحكم جبل نابلس. وقد مدت الدولة العثمانية آل طوقان بثلاث فرق عسكرية فبلغ عديد جيشهم نحو خمسة آلاف جندي. وقاد موسى بك هؤلاء العساكر في حرب طاحنه فقمع عصيان منافسيه وانتقم منهم، وثبّت حكمه موقتاً بمساعدة الدولة لكنه أثار بذلك سلسلة من المعارك الدموية بين الصفين استمرت في عهده أكثر من عقدين.

وبعد وفاة الجزار سنة ١٨٠٤ أُبعد موسى بك عن حكم لواء نابلس «لارتكابه الأمور المخالفة واضمحلال أحوال الرعية في مدة متسلميته»، وعين خلفاً له أحمد آغا الجزار. وكان آل طوقان قد تحالفوا مع الجزار ضد آل الجرار وآل النمر، الذين ظلوا على حلفهم وتعاونهم مع ولاة الشام من آل العظم وغيرهم. ولم تطل مدة إبعاده عن الحكم؛ إذ أعيد إليه في السنة التالية فتجددت الصراعات الدموية مع آل الجرار. ويقول إحسان النمر إنه في ١٠ ذي الحجة ١٢٢٣هـ/ ٢٧ كانون الثاني (يناير) ١٨٠٩م قُتل مصطفى، نجل موسى بك الوحيد، في إحدى تلك المعارك بين الطرفين، وكان في

العاشرة من عمره فقط. فحزن عليه والده حزناً شديداً، وقرر الانتقام من أعدائه وقهر عصيانهم بشدة.

وكان موسى بك في أوائل القرن التاسع عشر من أبرز الشخصيات العربية المحلية المشاركة في إدارة البلد وحكمه. وفي سنة ١٢٢١هـ/ ١٨٠٦ ـ ١٨٠٧م طلب منه سليمان باشا، حاكم عكا، أن يساهم في إخراج محمد باشا أبو المرق من يافا. وسبق أن ساهم أبو المرق هذا في طرد موسى بك من الحكم بعد موت الجزار، فحانت له الفرصة للانتقام. وتعاون مع أبو نبّوت، الذي نجح في احتلال يافا وإخراجها من أيدي أبو المرق. وتصاهر موسى بك مع أبو نبّوت ومع عائلات العلماء والأعيان في القدس، مثل الحسيني والعلمي، فقوي مركزه وعلاقاته خارج نابلس أيضاً.

وشعر موسى بك طوقان بأن مركزه يؤهله للتسلط على إقطاعات العائلات المنافسة. فاستمر الصراع مع آل الجيوسي بشأن مشيخة ناحية بني صعب، وتدخل ولاة الشام وعكا مراراً للصلح بين المتنازعين، لكن الصراع كان يتجدد ثانية. ثم حاول آل طوقان الاستيلاء على إقطاع آل النمر في قرى جبل نابلس، فثار هؤلاء وأعلنوا العصيان. وحتى يقمع موسى بك العصيان والتمرد، جلب الجنود المغاربة والمماليك وأسكنهم حارات نابلس الشرقية، ولا سيما في قصر الأمير يوسف. وأدى ذلك إلى رحيل الكثيرين من سكان حي الحبلة الشرقية إلى القرى المجاورة، وحتى إلى جنين وعجلون ودمشق. وتحكم موسى بك في جميع أنحاء نابلس، لكن أعداءه تجمعوا في القرى وأخذوا يهاجمون جنوده. ثم اجتمع شيوخ البلد وأعيانها من الصف المنافس في جماعين في أواسط سنة ١٢٣٢هـ/ ١٨١٧م، وقرروا هدر دم البكوات من آل طوقان وإعلان العصيان العام. فلما بلغ موسى بك خبر اجتماع جماعين وما تقرر فيه، خرج هو وابن عمه أسعد لتأديب الناحية والقبض على شيوخها. وبينما كان موسى بك مشغولاً في ناحية جماعين دخل المتمردون، بزعامة آل النمر، مدينة نابلس وقتلوا عدداً كبيراً من عساكره المغاربة والمماليك والأرناؤوط. وتدخل سليمان باشا للصلح بين المتقاتلين، فتصالح آل طوقان مع الشيخ قاسم الأحمد والشيخ موسى العثمان، شيخي جماعين، ثم مع آل النمر في نابلس. وقرر موسى بك مع ذلك التخلص من منافسيه آل النمر، فنصب لهم شركاً قتل فيه ثلاثة من زعامة الأغوات. وأنجد آل الجرار حلفاءهم في نابلس، آل النمر، فتجددت المعارك بين الصفين سنة ١٢٣٤هـ/ ١٨١٨ ـ ١٨١٩م. وعزل والي الشام موسى بك طوقان عن المتسلمية وعين خلفاً له زعيم الصف المنافس، أحمد آغا اليوسف، في ربيع الثاني ١٢٣٥هـ/ أوائل سنة ١٨٢٠م. وخرج موسى بك من نابلس والتجأ إلى ناحية جماعين، فجاء مرسوم والي الشام بطرده من هناك لأنه سبب «جميع المفاسد والفتن وسفك الدماء والاعتساف الواقع في نابلس داخلاً وخارجاً.» وخرج

موسى بك من جبل نابلس ونزل على الطرشان، أمراء جبل الدروز. وجمع حوله هناك جيشاً كبيراً مؤلفاً من الدروز والبدو وباقي العساكر والأنصار من حلفائه، وعاد إلى نابلس لاستعادة حكمها بالقوة. ووصل إلى نابلس على رأس عساكره، وجرت بين الطرفين معارك حامية استمرت خمسين يوماً، كما يروي إحسان النمر، وقد سميت هذه الحرب الطويلة «الكون الكبير»، بل أُطلق على كل من ولد في تلك المدة اسم الكوني، وكان ذلك سنة ١٢٣٧هـ/ ١٨٢١ - ١٨٢٢م. ولم تتوقف المعارك بين الصفين المتحاربين، فراح ضحية ذلك الاقتتال عدد كبير من النفوس. وضعف موقف موسى بك بعد موت سليمان باشا، حاكم عكا، ورحيل صهره محمد باشا أبو نبّوت، الذي كان يلتجيء إليه عند الحاجة. وعندما لم ينجح آل طوقان وآل الجرار وآل قاسم الأحمد في التخلص من موسى بك في ساحة القتال، قرروا الغدر به. وبعد أن عاد موسى بك إلى نابلس، نزل ضيفاً على عدوّه القديم الشيخ قاسم الأحمد في قرية بيت وزن، بعد أن أبدى هذا رغبته في التوسط للصلح بين الصفين. وفي يوم الثلاثاء ١٦ ربيع الأول ١٢٣٩هـ/ ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٢٣م قُدمت له القهوة في حضرة مشايخ البلد الذين اجتمعوا للصلح. وتناول موسى بك الفنجان الأول المعد له بصفته أكبر الموجودين وأعظمهم قدراً فشربه وكان فيه سم. وفي تلك الليلة شكا مغصاً في بطنه، وتوفي. وقد اتُّهمت بقتله زوجته ابنة محمد باشا أبو نبّوت حاكم يافا، وطردت من الدار. ودفن موسى بك في مقبرة آل فروخ في نابلس. ولم يمنع مقتل موسى بك إتمام الصلح بين الصفين، ووقعه الطرفان في اليوم التالي لدفن موسى بك في ١٨ ربيع الأول ١٢٣٩هـ/ ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٢٣م. وقد تأخرت حال آل طوقان بعد مقتل زعيمهم مدة، إلا إنهم استعادوا قوتهم وعين منهم مصطفى وأسعد طوقان، ولدا عم موسى بك، في أواخر العشرينات حاكمين في لواء نابلس.

---

(١) إبراهيم العورة، «تاريخ سليمان باشا العادل» (صيدا، ١٩٣٦).

(٢) إحسان النمر، «تاريخ جبل نابلس والبلقاء»، الجزء الأول(نابلس، ١٩٧٥).

(٣) أكرم الراميني، «تاريخ نابلس في القرن التاسع عشر»، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان.

(٤) مصطفى العباسي، «تاريخ آل طوقان في جبل نابلس» (شفا عمرو، ١٩٩٠).

(٥) سجل المحكمة الشرعية في القدس.

(٦) سجل المحكمة الشرعية في نابلس.

طوقان، سليمان بك

قائمقام نابلس وجنين في الأربعينات من القرن التاسع عشر، وزعيم صف آل طوقان في «الحرب الأهلية» في جبل نابلس. وبسبب دوره في تلك الحرب نفي سنة ١٨٥٠ إلى طرابزون، مع جماعة من أعيان نابلس، وبقي فيها حتى سنة ١٢٨٠هـ/ ١٨٦٣ - ١٨٦٤م.

هو ابن مصطفى بك طوقان، الذي نفي مع أخيه أسعد إلى مصر سنة ١٨٣٢. وتأخرت أحوال آل طوقان أيام الحكم المصري في الثلاثينات، وتقدم منافسوهم آل عبد الهادي. فلما انسحب إبراهيم باشا من البلد سنة ١٨٤٠، بادر سليمان بك إلى الاتصال بالدولة العثمانية آملاً بأن تعيد لعائلته الحكم في لواء نابلس. وقد أصبحت نابلس وجنين قائمقامية، وعين لحكمها قائمقام مدة دورته ثلاثة أعوام. وكان أول من عين قائمقاماً بعد عودة العثمانيين محمد الصادق ريّان، شيخ ناحية جماعين وحليف آل طوقان. وعين سليمان بك «باشمحصل»، أي رئيس المحصلين، أو مسؤول الضرائب، لمدة ثلاثة أعوام أيضاً. وفي سنة ١٢٥٩هـ/ ١٨٤٣م، عين سليمان بك قائمقاماً، وعين مرة ثانية سنة ١٢٦٤هـ/ ١٨٤٨م. ونشبت في تلك المدة معارك قوية بين صفي القيس واليمن بزعامة آل عبد الهادي وآل النمر وآل الجرار من جهة، وآل طوقان وآل ريّان وحلفائهم، من جهة أُخرى. واستمرت المعارك الطاحنة بين الطرفين عدة أعوام، وهي التي يطلق عليها اسم «الحرب الأهلية» في جبل نابلس. وحاول الأتراك تعيين حكام أجانب من خارج المنطقة لكن الدولة لم تستطع فرض هؤلاء على جبل نابلس في البداية. واستمرت المعارك العشائرية، وطلب كل من الطرفين معونة حلفائه من جبل القدس والعربان من مناطق غزة وشرق الأردن. واشترك سليمان بك في تلك المعارك اشتراكاً فعالاً، فعُزل عن القائمقامية سنة ١٢٢٦هـ/ ١٨٥٠م، ونفي مع مجموعة من أعيان نابلس إلى طرابزون، وهي مدينة من بلاد الكرج على ساحل البحر الأسود. وقد أمضى سليمان بك في منفاه مدة طويلة، وتوفي هناك على ما يبدو.

---

(١) إحسان النمر، «تاريخ جبل نابلس والبلقاء» (نابلس، ١٩٧٥).
(٢) أكرم الراميني، «نابلس في القرن التاسع عشر»، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمّان.
(٣) سجل المحكمة الشرعية في نابلس.

طوقان، علي بك

قائمقام نابلس وجنين سنة ١٨٥٤، خلفاً لآل عبد الهادي، ثم رئيس مجلس بلدية نابلس في أواخر السبعينات.

هو علي بك بن رضوان، شقيق موسى بك متسلم نابلس في الربع الأول من القرن التاسع عشر.

في سنة ١٨٥٠ ألقت السلطات العثمانية القبض على عدد من أعيان نابلس ونواحيها ونفتهم إلى طرابزون. وكان ضمن تلك المجموعة التي أبعدت عن البلد سليمان بك طوقان، حاكم نابلس وجنين، بالإضافة إلى اثنين آخرين من أفراد عائلته. وعينت الدولة العثمانية محمود بك عبد الهادي في الحكم، فكانت تلك ضربة قوية لزعامة آل طوقان في المنطقة.

استمرت الصراعات بشأن السلطة في نابلس ونواحيها، ولم تفلح الدولة في إقرار الأمن والاستقرار في المنطقة، ولا سيما أنها كانت مشغولة بحرب القرم.

وقد ازداد تدخل القناصل في تلك الفترة في شؤون الإدارة والحكم في المنطقة، وخصوصاً تدخل قناصل بريطانيا وفرنسا. وفي سنة ١٨٥٤ قلبت الدولة العثمانية موقفها من العائلات المحلية فعزلت محمود بك عبد الهادي، وعينت علي بك طوقان خلفاً له في الحكم.

كان آل طوقان يُعتبرون عائلة محافظة مؤيدة للدولة العثمانية وبريطانيا، بينما كان آل عبد الهادي يُعتبرون من مؤيدي الإصلاح والحكم المصري وفرنسا. ولذا فقد يكون لإرجاع آل طوقان إلى الحكم سنة ١٨٥٤ ارتباط بتقلبات السياسة في العاصمة العثمانية، ونشوب حرب القرم التي وقفت بريطانيا فيها إلى جانب السلطان بحزم.

لم تطل مدة علي بك في الحكم كثيراً؛ فبعد انتهاء حرب القرم قررت الدولة إنهاء الصراعات العشائرية الدموية في جبل نابلس وفرْض حكمها المباشر على المنطقة. ومنذ بداية الستينات عين في حكم لواء نابلس حكام أجانب من الأتراك، وصارت نابلس متصرفية، فكان ذلك نهاية عهد الحكم الذاتي الذي كان أهالي جبل نابلس يتمتعون به، وابتدأ الحكم التركي المباشر.

اتجه أعيان نابلس بعد ذلك إلى تعليم أولادهم تعليماً حديثاً ليحصلوا على المناصب في المؤسسات الحديثة التي أنشئت في الولايات العثمانية في النصف الثاني

من القرن التاسع عشر. وخفّت منذ ذلك الحين حدة الصراعات الأهلية التي ميّزت جبل نابلس مدة طويلة، لكنها لم تنته تماماً بل لبست ثوباً جديداً ملائماً للأوضاع السياسية والتغيرات الاجتماعية.

---

(١) إحسان النمر، «تاريخ جبل نابلس والبلقاء»، الجزء الأول والجزء الثالث (نابلس، ١٩٧٥).

(٢) James Finn, *Stirring Times* (London, 1878), 2 vols.

طوقان، حيدر بك

(١٨٧١ ـ ١٩٥٢)

عضو مجلس بلدية نابلس ثم عضو مجلس الإدارة في بيروت. اختير عضواً في مجلس المبعوثان العثماني سنة ١٩١٢ عن حزب «الاتحاد والترقي». وفي الحرب العالمية الأولى عُين رئيساً لبلدية نابلس فترة قصيرة، وكان عضواً في مجلس بلديتها في العشرينات، ومن أقطاب المعارضة في نابلس.

هو حيدر بن علي بك طوقان. عمل موظفاً في المصرف الزراعي العثماني في نابلس، ثم أصبح نائب مدير فرع ذلك المصرف في طولكرم. وتجول، بحكم عمله، في عدد كبير من قرى المنطقة، التي استفاد أهلوها من خدمات المصرف الزراعي وقروضه. واختير عضواً في مجلس بلدية نابلس وعضو لجنة المعارف فيها، ثم اختير عضواً في مجلس الإدارة العمومي في بيروت. وبعد سنة ١٩٠٨ أصبح من أكبر مؤيدي جمعية الاتحاد والترقي في لواء نابلس، وفاز بعضوية مجلس المبعوثان سنة ١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م بمساعدة من الجمعية والمتصرف فتحي باشا. وسافر إلى الآستانة فمثّل لواء نابلس والبلقاء في مجلس المبعوثان. وفي تلك الفترة قيل إنه نجح في الحصول على بعض الشعرات النبوية من العاصمة العثمانية وأحضرها معه إلى نابلس فوضعت في الجامع الحنبلي (الغربي)، الذي تبرعت الدولة بتكاليف عمارته. كما ساهم في تلك الفترة في عملية توسيع مبنى المستشفى الوطني في نابلس، واختير نائباً لرئيس اللجنة المسؤولة عن ذلك المشروع. وكان في نابلس، مثل أسعد الشقيري في عكا، من أكبر مؤيدي السياسة الإسلامية العثمانية ورئيس جمعية الاتحاد والترقي في منطقة نابلس. وفي أواخر الحرب العالمية عيّنه الأتراك رئيساً لبلدية المدينة مدة قصيرة، وعين بعده عمر زعيتر، آخر رؤساء البلدية في العهد العثماني.

كان حيدر بك منافساً قوياً لـ «الجمعية الحمادية» برئاسة توفيق حماد، في أواخر العهد العثماني. وقد رأس بلدية نابلس حتى اختير سنة ١٩١٢ عضواً في مجلس المبعوثان العثماني. لكن في سنة ١٩١٣ اختير للمجلس بدلاً منه توفيق حماد، زعيم الصف المنافس. ثم اختير هذا بعد الاحتلال البريطاني ممثلاً عن نابلس في المؤسسات الوطنية، فاتجه حيدر بك إلى المعارضة، وأصبح أحد أقطابها البارزين في لواء نابلس.

وظل مؤيداً للفكرة الإسلامية المحافظة ومعارضاً لسياسة اللجنة التنفيذية العربية. ففي سنة ١٩٤٣ مثلاً أيد إقامة فرع حزب الزراع في بلده، وكان الهدف الرئيسي منه مناوأة الحركة الوطنية بزعامة آل الحسيني. وانتُخب لعضوية مجلس البلدية، وبقي فيها عامين تقريباً (بين سنتي ١٩٢٥ و١٩٢٧)، واعتزل العمل السياسي في أواخر العشرينات، على ما يبدو، وبقي كذلك في باقي عهد الانتداب البريطاني. وتوفي سنة ١٩٥٢. وذكره إحسان النمر فقال عنه في كتابه: «وكانت لي به صداقة وقفت منها على مستواه فهو دمث يعتبر في الذروة من المثقفين بين أبناء عصره كما أبنت ذلك في تأبينه. وقد كان مثال الاعتدال وحرية الضمير.»

---

(١) إحسان النمر، «تاريخ جبل نابلس والبلقاء»، الجزء الثالث (نابلس، ١٩٧٥).

(٢) بيان نويهض الحوت، «القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧ ـ ١٩٤٨» (بيروت، ١٩٨١).

(٣) يهوشوع پورات، «تطور الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨ ـ ١٩٢٩» (بالعبرية) (تل أبيب، ١٩٧١).

ظاهر العمر، عباس

(توفي سنة ١٨١١)

نجل ظاهر العمر، حاكم الجليل في القرن الثامن عشر. هرب بعد مقتل والده سنة ١٧٧٥ من وجه الجزار والتجأ إلى جنوب لبنان. ولما حاصر نابليون عكا سنة ١٧٩٩، كتب إلى مشايخ البلاد في الجليل وجنوب لبنان كي يحضروا لملاقاته. وحضر منهم عباس، فأكرمه نابليون ووعده أن يكون متولياً على بلاد والده. لكن ذلك لم يحدث طبعاً بسبب فشل نابليون في فتح عكا وانسحابه من البلاد، فهرب عباس ثانية من وجه الجزار وبقي كذلك حتى وفاة الأخير سنة ١٨٠٤. ثم استوطنت عائلته فيما بعد في الناصرة، وعين بعض أحفاد ظاهر العمر لمناصب الحكم والإدارة في شمال فلسطين، ومنهم أحمد الصليبي متسلم الناصرة في العقد الثاني من القرن التاسع عشر. وقد توفي عباس في الناصرة سنة ١٨١١، وورثه ابنه أسعد، وهو جد العائلة في هذه المدينة. أما أولاد أسعد فكانوا عباس، وعلي، وصالح، والكنج، وأحمد، وظاهر، وعمر، وابنة اسمها غنطوسة تزوجها عبد السلام عون الله. وكان حسين العباس، الابن الثاني، قائمقاماً في الناصرة سنة ١٨٥٠. ومن بين هؤلاء أيضاً عبد الله بك، مدير ناحية حيفا سنة ١٨٥٤، الذي زاره القنصل البريطاني فين، ونزل عليه ضيفاً في تموز (يوليو) من تلك السنة. وتنسب عائلة الظاهر في الناصرة إلى عباس ومنها أحمد الظاهر، الذي كان عضواً في الكنيست. واستوطن أبناء عائلة ظاهر العمر الزيداني أيضاً في طمرة والدامون وكفر مندا وغيرها من المدن والقرى الفلسطينية في شمال فلسطين.

---

(١) أسعد منصور، «تاريخ الناصرة» (القاهرة، ١٩٢٤).

(٢) توفيق معمر المحامي، «ظاهر العمر»، ط ٢ (الناصرة، ١٩٩٠).

(٣) ألكس كرمل، «تاريخ حيفا في عهد الأتراك العثمانيين» (حيفا، ١٩٧٩).

(٤) حيدر أحمد الشهابي، «لبنان في عهد الأمراء الشهابيين»، ٣ أجزاء (بيروت، ١٨٣٣).

عبد الحليم، محمود أفندي

(١٨٢٠ ـ ١٩١٩)

والد الشاعر الشهيد عبد الرحيم محمود، أزهري من شيوخ المذهب الحنبلي في قضاء بني صعب في لواء نابلس. كان شاعراً، خلّف مجموعة من القصائد معظمها في الرد على خصومه في العقيدة أو الموقف الاجتماعي.

ولد محمود في قرية عنبتا، قضاء طولكرم، لأسرة عرفت فيما مضى بعائلة الفقهاء. تخرج في الأزهر، وعاد إلى موطنه، فأصبح من أكبر شيوخ المذهب الحنبلي في منطقة طولكرم. شغل في بلده عدة وظائف دينية، فكان إماماً وخطيباً وواعظاً، ثم مستنطقاً في المحكمة الشرعية. وكان جريئاً في نقده وصريحاً في أقواله الشعرية. ومن مواقفه التي تدل على ذلك خصومته الشديدة لمعاصره الشيخ يوسف النبهاني، الذي انتقد بعض علماء الحنابلة بالقسوة والتجريح فرد الشيخ محمود عليه بقصيدته الكافيّة التي يقول فيها:

لقد خاض في التيار يوسف ذاهلا ولم يك ذا عوم ولا راكب الفلك

ومن مواقفه المشهورة أيضاً هجاؤه للقضاة والمسؤولين وبعض الوجهاء في فلسطين في أواخر العهد العثماني، ولا سيما من عُرفوا بأخذ الرشوة. وللشيخ محمود قصيدة طويلة بعنوان «الرحلة اللبدية»، نسبة إلى قرية كفر اللبد، القريبة من عنبتا، حيث تجمع فيها الشيوخ والعلماء والأصدقاء، وساروا متجهين إلى شمال فلسطين، ونزلوا في القرى الكثيرة التي مروا فيها. وفي القصيدة وصف لانطباعات الشاعر عن كل ما رأى، مع تعرض لأسماء شخصيات بارزة ومعروفة في ذلك الوقت.

وقد نقد الشيخ محمود أهل نابلس وهجاهم بسبب تعصبهم وتقليلهم من شأن أهل القرية. وكان بين الشيخ محمود والشيخ عمر زعيتر، رئيس بلدية نابلس، مطارحات شعرية حُفظ بعضها. وللشيخ محمود قصائد كثيرة أُخرى، ضاع بعضها. وقد عاش أكثر من تسعين عاماً. وخلّف ١٤ ولداً من أربع زوجات، كان منهم الشاعر عبد الرحيم محمود.

---

(١) أوراق ووثائق في حيازة الأستاذ طارق عبد الكريم محمود، من أحفاد الشيخ محمود عبد الحليم.

عبد الشافي، درويش

(١٢٢٠ ـ ١٣١٩هـ/ ١٨٠٥ ـ ١٩٠٢م)

هو ابن الشيخ يوسف بن الشيخ علي عبد الشافي. وكان العالِم من أفراد هذه العائلة الغزية يلقب بالشافي، بينما يطلق على الصانع منها لقب المسدى، نسبة إلى التسدية في صنعة الحياكة والنسيج. وقيل إن هذه العائلة فرع من عائلة الميقاتي، وهي من عائلات غزة القديمة العريقة. وقد نبغ منها عدة علماء وأدباء في القرون السابقة، منهم صالح بن علي بن يوسف عبد الشافي (١١٣٨ ـ ١١٨٧هـ). وكان هذا أزهرياً تولى إفتاء الشافعية في غزة، ثم ارتحل إلى دمشق واستوطنها، ودرس في الجامع الأموي ومدرسة الوزير سليمان باشا العظم. وعُرف عنه حفظه نوادر الأدب ومعرفة جيدة في علوم اللغة والتاريخ.

ويبدو أن العائلة قد تأخرت، وتقدمت عليها عائلات غزيّة أُخرى في القرن التاسع عشر. وقد ظهر منها في ذلك القرن الشيخ درويش، الذي ولد في غزة، وحفظ القرآن، واشتغل مدة في التجارة في غزة والمجدل. ثم عين في حدود سنة ١٢٨٠هـ/ ١٨٦٣ ـ ١٨٦٤م عضواً في مجلس الدعاوى، ثم في مجلس الإدارة، وبقي على ذلك نحو عشرين عاماً. وقد خلّف ابنه محمد، وكان عضواً في مجلس البلدية، وتوفي بعد والده درويش بشهرين، في أوائل سنة ١٣٢٠هـ/ ١٩٠٢م.

---

(١) خليل المرادي، «سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر»، الجزء الثاني (بولاق، ١٢٩١ ـ ١٣٠١ هجرية).

(٢) سليم عرفات المبيض، «غزة وقطاعها» (القاهرة، ١٩٨٧).

(٣) عثمان الطبّاع، «إتحاف الأعزة في تاريخ غزة»، الجزء الثاني (مخطوط).

عبد الله باشا

(توفي نحو سنة ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م)

خليفة سليمان باشا العادل في ولاية صيدا، وعاصمتها مدينة عكا، منذ أيام أحمد باشا الجزار. كما تولى حكم ولاية طرابلس الشام، إضافة إلى ولاية صيدا أعواماً قليلة.

حافظت عكا على مكانتها العالية ودورها المهم في تاريخ بلاد الشام منذ أيام ظاهر العمر (١٧٥٠ ـ ١٧٧٥)، مروراً بالجزار وسليمان باشا. وقد وسّع عبد الله باشا نفوذه في جبل لبنان وأنحاء فلسطين التي لا تتبع لولايته، مثل ألوية نابلس والقدس. وقد عين عشية الحملة المصرية حاكماً على تلك الألوية، فتم بذلك توحيد فلسطين كلها تحت سلطته. لكن إبراهيم باشا، الذي قاد تلك الحملة، حاصر عكا ستة أشهر كاملة حتى نجح أخيراً في احتلالها (أيار/ مايو ١٨٣٢). فكان ذلك نهاية لدور عبد الله باشا وحكمه في فلسطين، وكذلك نهاية لمكانة عكا السياسية التي كسبتها بيروت.

أصله ونشأته

هو عبد الله باشا بن علي آغا الخزندار. كان والده من كبار مماليك الجزار، أمثال سليمان باشا، وأبو نبّوت، وغيرهما. وقد اضطر إلى الفرار من عكا أيام ثورة سليم باشا على الجزار سنة ١٧٨٩. واختفى في جبلة عدة أشهر، فتزوج هناك ابنة الشيخ نور الله. وبعد مدة، عاد إلى خدمة الجزار في عكا، وعين خزنداراً له، وهو منصب يأتي في أهميته بعد الكتخدا، أو وكيل الباشا ونائبه. ولما توفي الجزار سنة ١٨٠٤، التزم عبد الله باشا الحياد في الصراع على السلطة، فأصبح الساعد الأيمن لسليمان باشا العادل، وأقرب المقربين إليه. وحصل علي آغا على رتبة الباشوية، وعين رسمياً لمنصب كتخدا الوالي. وكان سليمان باشا يرسله في مهمات خارج عكا. ففي سنة ١٢٢٧هـ/ ١٨١٢م، مثلاً، شرع علي باشا الكتخدا في بناء جامع في الناصرة، وأتم عمارته بسرعة، ورتب له أوقافاً كافية لمصروفاته، وولى عليه الشيخ عبد الله الفاهوم، قاضي الناصرة في ذلك الوقت. وظل علي باشا نائب الوالي وقائمقامه حتى وفاته في عكا سنة ١٨١٥.

نشأ عبد الله باشا في كنف والده، وجرى تدريبه وتحضيره لتقلد مهمات الحكم من بعده. وعلى الرغم من صغر سنه (في أوائل العشرينات)، فإنه عُين بعد وفاة والده كتخدا الوالي سليمان باشا العادل، بمشورة ومساعدة من الصراف حاييم فرحي،

صاحب النفوذ عند ولاة عكا. وكان كبار المماليك، أمثال محمد باشا أبو نبّوت، يطمعون بهذا المنصب، لكن طموحاتهم لم تتحقق. وفي الأعوام الأخيرة لحكم سليمان باشا على ولاية صيدا، شغل عبد الله وظيفة وكيل الوالي ونائبه. فلما مرض سليمان باشا قبيل وفاته سنة ١٨١٩ بعدة أشهر، تسلم عبد الله باشا مقاليد الحكم فعلاً. وهكذا انتقلت السلطة في عكا إلى يد عبد الله باشا من دون أن تتكرر مشاهد الصراع التي جرت بعد وفاة الجزار.

حكمه وأعماله

كانت علاقات عبد الله باشا، في أول أمره، حسنة مع محمد علي باشا حاكم مصر. وتثبت الرسائل المتبادلة بينهما أن الثقة والتعاون قد سادا تلك العلاقات في بداية العشرينات. فلما اختلف عبد الله باشا مع والي الشام، درويش باشا، وقفت الدولة العثمانية إلى جانب الأخير، واتهمت والي عكا بالتمرد والخيانة. وأصدر السلطان أمراً بعزل عبد الله باشا عن «إيالتي صيدا وطرابلس الشام والقيادة العامة (باشبوغ) الجردة، وأحيلت تلك المناصب بصفة مؤقتة على صاحب الدولة درويش باشا.» وأصدرت الأوامر للباشا المذكور، ولمصطفى باشا والي حلب، وحلمي إبراهيم والي أضنه، بأن يزحفوا معاً على عكا لاستخلاص الحكم من عبد الله باشا المعزول. وفي تلك الأثناء التي اقتربت فيها جيوش الولاة المذكورين إلى شمال فلسطين، التجأ بشير الشهابي، أمير جبل لبنان، إلى محمد علي باشا، حاكم مصر، والتمس منه مساعدة عبد الله باشا لإخراجه من محنته.

تقدم عبد الله في تلك الفترة (سنة ١٨٢٢) بالتماسات العون والمساعدة من محمد علي، للوساطة عند الباب العالي في الآستانة. وتدخل حاكم مصر فعلاً عند الباب العالي، طالباً العفو عن عبد الله باشا وإبقاءه في منصبه. وكانت جيوش حاكم مصر في تلك الأثناء تساعد السلطان العثماني في إخماد نار ثورة اليونان، فقُبلت وساطته، واستُجيب لطلبه. ورجعت الأمور إلى مجاريها في أنحاء فلسطين، بل قامت الدولة أيضاً بعزل درويش باشا والي الشام عن منصبه في أوائل سنة ١٨٢٤. وأظهر عبد الله باشا «المنة والسرور للعفو والمساعدة» التي نالها بمساعي حاكم مصر عند الباب العالي. لكنه تنبه أيضاً إلى مطامع محمد علي باشا في بلاد الشام، فأخذت العلاقات بين الطرفين تتدهور منذ أواسط العشرينات.

أما في عكا نفسها، فقد وطد عبد الله باشا حكمه وتطلع إلى زيادة نفوذه في المناطق المجاورة. وكان قد أعدم صرافه حاييم فرحي، الذي كان قد ساعده في

الوصول إلى منصبه، بعد توليه للحكم بفترة قصيرة سنة ١٨١٩. ويظهر أن طمعه في أمواله وخوفه من نفوذه، وربما سعاية بعض حساده ومنافسيه، كانت سبباً في قتل فرحي الصراف. وقد برز بين المقربين لديوان الوالي في العشرينات عدد لا بأس فيه من المشايخ والعلماء، أمثال آل الماضي، والتاجي، والزيتاوي، والسعيد، وغيرهم. كما أخذ عبد الله باشا يظهر اتجاهاته الدينية، ويقول إنه من الأشراف عن طريق أمه، ابنة الشيخ نور الدين. وقد تزامنت مواقفه الدينية هذه مع بروز مثل هذه الاتجاهات في العاصمة العثمانية، أيام السلطان محمود الثاني، الذي حاول استمالة العلماء ورجال الدين عشية القضاء على الإنكشارية.

وفي سنة ١٨٢٥، قامت ثورة في جبال القدس ضد والي الشام، مصطفى باشا، ومتسلمه الذي حاول جباية ضرائب باهظة من سكان اللواء. وكانت الدولة قد خفضت قيمة العملة في ذلك العام، الأمر الذي أثقل عبء الضرائب على السكان. كما أن الحُجاج تقدموا بالشكاوى ضد والي الشام الذي لم ينجح في تأمين المؤن والأمان على طريق الحج. لذا تقرر عزل والي الشام المذكور، وعين بدلاً منه ولي الدين باشا. وفي تلك الأثناء استمرت الثورة في القدس من دون أن يستطيع ولاة الشام إخمادها. وكان الإنكشارية قد ثاروا في حزيران (يونيو) ١٨٢٦ ضد سياسة السلطان محمود الثاني بسبب قراره بتحديث الجيش العثماني وإقامة «النظام الجديد».

توجه السلطان محمود الثاني إلى عبد الله باشا، طالباً منه إرسال جيشه إلى القدس لإخماد الثورة فيها. واستجاب عبد الله باشا لطلب السلطان بكل سرور، لا سيما أن ذلك يعزز مكانته ويثبت تفوقه على والي الشام. وأرسل عبد الله باشا جيشاً مكوناً من ألفي جندي، يقودهم نائبه (الكيخيا) عن طريق الساحل. وبعد أن وصل جيش والي عكا إلى الرملة، اتصل بأولاد أبو غوش، وقدم لهم الهدايا حتى لا يتعرضوا لجيشه الزاحف على القدس. وفعلاً تقدم هذا الجيش وحاصر المدينة. فلما رأى علماء المدينة وأعيانها ألاّ فائدة من المقاومة، توصلوا إلى اتفاق مع الجيش المحاصر للاستسلام، شرط عدم التعرض للأهالي أو الثوار وزعمائهم. وهكذا تم إنهاء الثورة في نهاية سنة ١٨٢٦ من دون سفك للدماء، وذلك عن طريق تدخل عبد الله باشا والي عكا. وقد كافأ السلطان عبد الله باشا على خدماته في العام التالي، فعينه والياً على طرابلس الشام، مرة أُخرى، إضافة إلى ولاية صيدا.

في تلك الأثناء أخذ محمد علي باشا يظهر نياته التوسعية اتجاه بلاد الشام، بعد أن أرسل جيوشه لمساعدة السلطان في قمع ثورة اليونان. فعدا محاولاته الرسمية عن طريق الباب العالي، عزز حاكم مصر اتصالاته بالعائلات، صاحبة النفوذ في فلسطين وجبل لبنان، تمهيداً لتحقيق طموحاته. وتخوف السلطان من نيات محمد علي التوسع في

المنطقة، فقرر تعزيز مكانة عبد الله باشا، والي عكا، الذي كان قد عُين مجدداً والياً على طرابلس الشام، إضافة إلى ولاية صيدا. كما أن نفوذ عبد الله باشا في ألوية نابلس والقدس، التي ظلت تابعة لولاية الشام حتى نهاية العشرينات، تعززت جداً في تلك الفترة.

وفي سنة ١٨٢٩ نشبت ثورة في جبل نابلس قادها آل الجرار على خلفية سياسة الإصلاحات الجديدة، والضرائب الباهظة المفروضة على السكان، ومحاولات التجنيد لجيش «النظام الجديد». ومرة أُخرى طلب السلطان من عبد الله باشا أن يقوم بإخماد ثورة قامت في منطقة هي ضمن سلطة وحكم ولاة الشام. واستجاب والي عكا لطلب الدولة، وتعاون مع بشير الشهابي، أمير جبل لبنان، لمحاربة الثوار في جبل نابلس. وتحصن الثوار في قلعة سانور، معقل آل الجرار، فاضطرت جيوش الوالي إلى محاصرة القلعة مدة طويلة ثم دكها بالمدافع للتغلب على الثوار. وفي تلك السنة (١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م) كانت الأخبار عن تحركات محمد علي نحو التوسع تتوارد إلى العاصمة العثمانية من كل جانب. لذا قررت الدولة العثمانية ضم ألوية جنين ونابلس والقدس إلى حكم عبد الله باشا، حاكم عكا. وهكذا، أصبحت جميع أنحاء فلسطين، من الحدود المصرية إلى جبل لبنان، ومن نهر الأردن حتى البحر المتوسط، تحت حكم عبد الله باشا مباشرة. وبذلك، فإن تفوق حكام عكا على ولاة الشام تم ترجمته رسمياً على أرض الواقع في جميع أنحاء فلسطين ولبنان.

لكن الخطر الرئيسي على حكم عبد الله باشا في نهاية العشرينات، وبداية العقد التالي، كان من جهة مصر، لا من جانب ولاة الشام، وبعد أن كانت العلاقات بين عبد الله باشا وحاكم مصر حميمة في بداية الثلاثينات. فبعد أن يئس محمد علي من إمكان الحصول على بلاد الشام من السلطان سلماً، أخذ يجهز جيوشه للتسلط عليها بالقوة. ولما كان عبد الله باشا عالماً بخطوات محمد علي فإنه أخذ يعد العدة لمواجهة الحملة المرتقبة من الحدود المصرية.

وفي ربيع سنة ١٨٣٠ التجأ بضعة آلاف من فلاحي مديرية الشرقية في مصر إلى جنوب فلسطين، هرباً من سياسة التجنيد والإصلاح التي اتبعها محمد علي. واتهم الأخير عبد الله باشا بتشجيع الفلاحين المصريين على الهرب واللجوء إلى فلسطين، وطالبه بإعادتهم إلى مصر. كما أن محمد علي اشتكى للباب العالي، واتهم عبد الله باشا بوضع اليد على بضائع لتجار مصريين، وهدد بمعاقبته والانتقام منه إن لم يغير من سياسته تلك. لكن الباب العالي كان يعلم بأهداف محمد علي الحقيقية؛ ففي رسالة من أحمد خلوصي باشا إلى والي الشام يصرح فيها: «ولا يخفى أن والي مصر في استعماله هذا الأسلوب الغريب في خطابه الأخير يرمي إلى غرضين: الأول ظاهري وهمي

وهو الانتقام من عبد الله باشا كما يزعم والثاني باطني حقيقي وهو الوصول إلى بر الشام مطمح أنظاره والاستقلال بها كما استقل بمصر.» وحاول السلطان أن يصلح بين الطرفين وأن يثني محمد علي عن مهاجمة عكا، لكن عبثاً.

تحركت الحملة المضرية باتجاه بلاد الشام بقيادة إبراهيم باشا، نجل محمد علي باشا، في ٢٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٣١. وتعاونت أسر فلسطينية مع هذه الحملة، وخصوصاً في منطقة جبل نابلس والجليل. واحتلت القوات المصرية غزة ويافا، وزحفت منها إلى حيفا ومنطقة الجليل من دون أن تواجه مقاومة كبيرة. وبدأ حصار عكا في ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر)، واستمر ستة أشهر كاملة، حتى استسلمت عكا في ٢٨ أيار (مايو) ١٨٣٢. وبعد سقوط المدينة لم تجد القوات المصرية صعوبة كبيرة في إتمام احتلال بلاد الشام بسرعة، فتم احتلال دمشق في الشهر التالي. ومع أواخر تموز (يوليو) ١٨٣٢ كانت سوريا كلها تحت السيطرة المصرية، وبذلك بدأت صفحة جديدة في تاريخ بلاد الشام وتاريخ مدينة عكا، التي فقدت تفوقها ومكانتها بعد ذلك لمصلحة بيروت من جهة ولمصلحة دمشق من جهة أخرى.

أما عبد الله باشا، حاكم عكا، فقد وقع في الأسر، وأمنه إبراهيم باشا على حياته وحريمه ومعظم رجاله. وخرج في اليوم الثاني لسقوط عكا (وهو يوم الأحد) من المدينة، ونزل في قصر البهجة، وهو أحد قصور عبد الله باشا الذي جعله إبراهيم باشا مقراً له. وقام هذا بإرسال عبد الله باشا من عكا إلى الإسكندرية، ليقرر والده محمد علي في شأنه. واستُقبل عبد الله باشا في مصر بالحفاوة اللائقة، وأرسل بعد فترة قصيرة من هناك إلى إستنبول، مع السفن العثمانية التي أُصلحت في الإسكندرية وتم الاتفاق على إرجاعها. وكان وصول عبد الله باشا إلى الآستانة في أواخر سنة ١٨٣٣، بعد اتفاقية كوتاهية، التي وضعت حداً للاقتتال بين جيوش محمد علي والجيوش العثمانية، ووافق السلطان بموجبها أن يحكم محمد علي بلاد الشام.

آخرته

إن الغموض يلف مصير عبد الله باشا بعد أن وصل إلى العاصمة العثمانية. فالمعلومات عن سنواته الأخيرة قليلة، ومتضاربة أحياناً. وبينما تجمع تلك المصادر على أفول نجمه بعد أن خسر حكمه في ولاية صيدا، فإنها تختلف بعض الشيء بالنسبة إلى ما جرى له في إستنبول، ولا تتفق على سنة وفاته. فبينما يذكر صاحب «المناقب الإبراهيمية»، الذي ينقل البيطار عنه معظم ترجمة عبد الله باشا، أن السلطان أرسل عبد الله باشا شيخاً على حرم المدينة الشريفة. ثم يضيف البيطار أن عبد الله باشا وصل

إلى المدينة وتسلم وظيفته تلك، إلا إنه توفي فيها بعد «عدة سنين في ١٢٥٠ ونيف». هذه المعلومات تتفق أيضاً مع مضمون بعض الرسائل التي بعث محمد علي بها إلى بعض كبار رجال الدولة، ومنهم محمد خسرو باشا، يرجو فيها أن يشمل هؤلاء عبد الله باشا «بالعطف وينعم عليه بمنصب يلائم حالته حرمة لأصيل أرومته وعريق نسبه.»

أما السجل، «سجل عثماني»، الذي يحتوي على تراجم قصيرة لكبار رجال الدولة العثمانية، فيذكر (المجلد الثالث ص ٣٩٧ ـ ٣٩٨) أن عبد الله باشا توفي، بعد أن سكن مدة طويلة في إستنبول، نحو سنة ١٢٧١هـ/ ١٨٥٤ ـ ١٨٥٥م. ويتفق هذا مع مصادر أخرى ذكرت أن عبد الله باشا سكن العاصمة العثمانية مدة طويلة من دون أن يحظى بمنصب حكومي، حتى ذهب إلى الحج، وتوفي هناك. وأياً تكن سنة وفاة عبد الله باشا، فإنه من الواضح أن الدولة لم توليه العناية، فصرف آخر سنوات عمره في العاصمة العثمانية بعيداً عن فلسطين وعن الدور المهم الذي أداه في عكا حتى سنة ١٨٣٢.

أما بالنسبة إلى أملاكه وأمواله في عكا، فقد ضاعت في معظمها، أو تسلطت الإدارة المصرية عليها. لكن بعض تلك الأملاك انتقل إلى أحمد بك، ابن أخت عبد الله باشا، والذي ظل يعيش في عكا تحت الحكم المصري. وتشير «الوثائق الملكية» التي نشرها أسد رستم إلى بعض الخلافات التي وقعت بين أحمد بك هذا وبين مصطفى بك، ابن شقيق سليمان باشا العادل، بشأن بعض مخلفات عبد الله باشا. وقد استمرت هذه الخلافات بينهما حتى سنة ١٨٣٧. وتدخلت السلطات المصرية المصرية لإصلاح ذات البين، وتمت المصالحة بقسمة «بستان عكاشة» مثلاً بالمناصفة بينهما. ولا نعلم بأن عبد الله باشا قد خلف في عكا وارثين آخرين غير أحمد بك المذكور.

---

(١) عبد الرزاق البيطار، «حلية البشر في أعيان القرن الثالث عشر» (دمشق، ١٩٦١ ـ ١٩٦٣).

(٢) أسد رستم، «المحفوظات الملكية المصرية»، ٤ أجزاء (بيروت، ١٩٤٠ ـ ١٩٤٣).

(٣) محمد ثريا، «سجل عثماني ياخود تذكره مشاهير عثمانية»، ٣ مجلدات (مطبعة عامرة، ١٣٠٨هـ/ ١٨٩٠ ـ ١٨٩١م).

(٤) سجلات المحاكم الشرعية في القدس ونابلس.

(٥) حيدر أحمد الشهابي، «لبنان في عهد الأمراء الشهابيين»، ٣ أجزاء (بيروت، ١٨٣٣).

(٦) إبراهيم العورة، «تاريخ سليمان باشا العادل» (صيدا، ١٩٣٦).

(٧) جريدة «النفير»، السنة ٢٥، عدد ١٨ (١٩٢٨)، ص ١٤.

(٨) Spyridon, S.N., (ed.), *Annals of Palestine, 1821-1841* (Jerusalem, 1938).

عبد الهادي، الشيخ حسين

(توفي سنة ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٨م)

حليف الحكم المصري في فلسطين ووالي صيدا في الثلاثينات من القرن التاسع عشر. ورث عن والده، الشيخ عبد الهادي أبو بكر، مشيخة قرية عرابة جنين، لكنه وسع إقطاعه ونفوذه في المنطقة بالتدريج حتى ورث مكانة آل جرار في لواء جنين ثم في جبل نابلس. واستغل فرصة حملة محمد علي باشا سنة ١٨٣١ فتحالف مع الحكم الجديد، وتقدمت عائلته في تلك الفترة على باقي العائلات الإقطاعية في شمال فلسطين.

يقول مؤرخ جبل نابلس أن آل عبد الهادي من الشقران، نزلوا في بلاد حارثة (لواء اللجون)، واصطدموا هناك بالمشاقية والنزالية، وقضوا عليهم. ونزل الشيخ أبو بكر الصالح في عرابة، وأصبح ولده عبد الهادي شيخاً عليها، وهو جد هذه العائلة. ولم يكن ذا أهمية ونفوذ خارج قريته؛ إذ كانت السيادة في لواء جنين جميعه لآل الجرار حتى بداية القرن التاسع عشر. ولما مات الشيخ عبد الهادي ورثه ولده الأكبر حسين في مشيخة القرية. وعندما ساد موسى بك طوقان في جبل نابلس، وضعف صف آل الجرار وآل النمر، سنحت للشيخ حسين الفرصة لتقوية مركزه وتوسيع إقطاعه خارج عرابة إلى أم الفحم وناحية الشعراوية الشرقية كلها. ونفذ الشيخ حسين في تلك الفترة بعض المشاريع العمرانية في عرابة، معقل عائلته. فقد بنى السور الشرقي المحيط بالحارة الشرقية، وعمّر مسجد عرابة الكبير سنة ١٢٣٥هـ/ ١٨٢٠م.

كان الشيخ حسين عبد الهادي مقرباً إلى سليمان باشا العادل، خليفة الجزار في عكا، وكاتبيه حاييم فرحي وحنا العورة، وغيرهما، بينما كان علي باشا، مساعد الوالي، وابنه عبد الله باشا من بعده يميلان إلى بيت طوقان. وبعد وفاة سليمان باشا العادل وانتقال الحكم في عكا إلى عبد الله باشا (١٨١٩ ـ ١٨٣١) عمل الشيخ حسين على تقوية علاقاته بولاة الشام. وتؤكد وثائق المحاكم الشرعية في القدس ونابلس تلك العلاقة التي توطدت بين الطرفين المذكورين. فقد استعان ولاة دمشق بالشيخ حسين عبد الهادي والشيخ قاسم الأحمد في حل بعض المعضلات الإدارية والنزاعات العشائرية في ألوية جنين ونابلس والقدس. وفي سنة ١٢٤٣هـ/ أواخر سنة ١٨٢٧م انضم الشيخ حسين شخصياً إلى صالح باشا، والي الشام، الذي حضر مع جيشه إلى المنطقة من أجل تثبيت

الحكم والإدارة العثمانيين المباشرين. ووصل ركب الوالي إلى الخليل، حيث عين سرزلي محمد آغا متسلماً للمدينة. وأُحضر الشيخ عثمان العمرو والشيخ سلامة النمورة إلى مجلس الشرع وتعهدا بإطاعة المتسلم الجديد والانقياد لأوامره. وحضر هذا المجمع وشهد على الاتفاق «افتخار الأماجد المحترمين الجناب المكرم صاحب الرأي السديد الشيخ حسين عبد الهادي المحترم.» وفي تلك الأيام كانت الدولة العثمانية تحاول تطبيق الإصلاحات في ولاية الشام، بعد القضاء على الإنكشارية في العاصمة العثمانية سنة ١٨٢٦. وهكذا أصبح الشيخ حسين من أكبر مناصري ولاة الشام وسياسة الإصلاحات في أواخر العشرينات. وكان الصف المنافس، بقيادة آل طوقان، مقرباً إلى عبد الله باشا، والي صيدا. ولما احتدم النزاع بين محمد علي، حاكم مصر، وعبد الله باشا المذكور، كان طبيعياً أن ينضم آل عبد الهادي إلى المعسكر الأول. وعندما زحفت جيوش إبراهيم باشا في أواخر سنة ١٨٣١ لاحتلال بلاد الشام، أقنع الشيخ حسين حلفاءه من آل القاسم وغيرهم بالتحالف مع المصريين. وكانت تلك نقطة التحول في سيرة الشيخ حسين؛ فقد أصبح بعدها أقوى الشخصيات العربية المحلية وأوسعها نفوذاً في ظل الحكم المصري. فبعد احتلال عكا وبلاد الشام كلها عين الشيخ حسين والياً على صيدا، ومركزها مدينة عكا، بدلاً من عبد الله باشا. كما عين عدد من إخوته وأولاده حكاماً على ألوية غزة ويافا وجنين وغيرها. وأما قاسم الأحمد، حليف عبد الهادي، فعين، بحسب توصية الشيخ حسين، متسلماً للواء القدس، وعين ابنه محمد القاسم متسلماً للواء نابلس. وهكذا أصبح حكم فلسطين كلها تقريباً في بداية الثلاثينات في يد آل عبد الهادي وحلفائهم آل قاسم الأحمد. ولم يعمر ذلك التحالف بين العائلتين طويلاً. ففي أواخر سنة ١٨٣٣ عزل قاسم الأحمد عن حكم القدس «لتقدمه في السن»، وعين بدلاً منه ولده محمد القاسم. وأما منصب متسلم نابلس، الذي شغر، فأعطي لسليمان بن حسين عبد الهادي. ولم تخف على قاسم الأحمد اليد المدبرة لتلك التغييرات الإدارية، فكان ذلك أحد الأسباب المهمة لانضمام عائلة قاسم الأحمد إلى ثورة سنة ١٨٣٤. وأما آل عبد الهادي، فإنهم ربطوا مصيرهم السياسي باستمرار حكم محمد علي وإصلاحاته، فتعاونوا معه لإخماد الثورة في كل مكان. ولذا، عندما قضي على الثورة، التي امتدت من جبال الخليل حتى جبال الجليل، لم يتضرر نفوذ آل عبد الهادي. لكن الحكم المصري أخذ يتشدد في فرض أحكامه وإصلاحاته. ففي تطبيقه سياسة التجنيد الإجباري وجمع السلاح من السكان، اصطدم حتى بالمتعاونين معه من أمثال آل عبد الهادي. فبعد أن تعاونوا معه ووطدوا مكانتهم ونفوذهم، أخذ الحكم المصري يحاول فرض سيطرته المباشرة عليهم أيضاً. ولما تأخر الشيخ سليمان عبد الهادي، نجل الشيخ حسين، في جمع السلاح من جبل نابلس، كتب

إبراهيم باشا إليه يوبخه ويهدده: «فانكان تقول في عقلك أنك ابن الشيخ حسين فنحن في المصلحة لا نعرف الشيخ حسين ولا ابنه. وأما إذا كان تعتمد على حبنا فيه فأنت تبقى مغشوش في ذلك. نحن حبنا في الشيخ حسين لأجل صداقته في الخدمة فقط لأن لحد الآن ما حصل منه سوى الصداقة. ومن بعد الآن أنت الذي تبقى السبب في تبويظي مع الشيخ حسين ومع بيتكم بأكمله.»

واستمر التعاون بعد ذلك بين آل عبد الهادي وحكومة محمد علي في بلاد الشام. وظل الشيخ حسين عبد الهادي حتى وفاته «مدير إيالة صيدا»، وظل أولاده وإخوته يشغلون مناصب الحكم والإدارة في مختلف الألوية. لكن حادثة وفاة الشيخ حسين نفسها أكبر دليل على عدم الثقة وعلى الشكوك المتبادلة بين الطرفين. فقد توفي الشيخ حسين فجأة في عكا، وشك أقاربه في أن إبراهيم باشا دبر قتله بالسم في بساتين البهجة، قرب عكا. ولم يكتم سليمان حسين عبد الهادي شكوك العائلة، فكتب إلى إبراهيم باشا يستوضح سبب الوفاة ومدى صحة أخبار موت والده مسموماً. ورد إبراهيم باشا على كتاب الشيخ سليمان بقوله: «صار معلومنا إعراضكم بخصوص وفاة الوالد الحال من المعلوم أن ذلك بأمر الله تعالى مقدر محتوم (. . . .) فلا يقتضي تفكيركم من هذا البحث.» وكانت وفاة الشيخ حسين في غرة شعبان ١٢٥٣هـ/ أواخر تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٣٧م، على ما يبدو. ومع أن نفوذ آل عبد الهادي تأخر قليلاً بعد وفاته، فإن أولاده وإخوته استمروا في شغل المناصب العالية أيام الحكم المصري. وعموماً، فإن سنوات الثلاثينات كانت العصر الذهبي بالنسبة إلى آل عبد الهادي. وكان للشيخ حسين الفضل الأكبر في رسم هذا الدور.

---

(١) إبراهيم العورة، «تاريخ ولاية سليمان باشا العادل» (صيدا، ١٩٣٦).

(٢) إحسان النمر، «تاريخ جبل نابلس والبلقاء»، الجزء الأول (نابلس، ١٩٧٥).

(٣) أسد رستم، «المحفوظات الملكية المصرية» (بيروت، ١٩٤٠ ـ ١٩٤٣).

(٤) أسد رستم، «الأصول العربية» (بيروت، ١٩٣٠ ـ ١٩٣٤).

(٥) سجل المحكمة الشرعية في القدس.

(٦) سجل المحكمة الشرعية في نابلس.

عبد الهادي، الشيخ سليمان
(توفي سنة ١٢٥٧هـ/ ١٨٤١م)

نجل الشيخ حسين، ومتسلم لواء نابلس في الثلاثينات. خدم المصريين مع والده. وفي سنة ١٨٣٤ حضر إلى عكا وتسلم مديرية ولاية صيدا بالوكالة عن والده. واختلف مع إبراهيم باشا، وازدادت الشكوك وساءت العلاقات بين الطرفين، ولا سيما بعد موت والده في عكا سنة ١٨٣٧، لكنه مع ذلك استمر في خدمة الحكم المصري في فلسطين حتى آخر أيامه.

نشأ الشيخ سليمان في بيت له مشيخة قرية عرابة وإقطاع ناحية الشعراوية. وقد ساعد والده، الذي وسع نفوذ العائلة وقوى مركزها بالتدريج في جبل نابلس وفلسطين كلها. وكانت الحملة المصرية نقطة تحول مهمة في تاريخ العائلة، فتقدمت على العائلات الإقطاعية الأُخرى في المنطقة. وفي سنة ١٨٣٣ عين الشيخ سليمان متسلماً للواء نابلس، خلفاً للشيخ محمد قاسم الأحمد. وقد يكون ذلك أحد الأسباب الرئيسية لانضمام الأخير وعائلته إلى صفوف الثوار سنة ١٨٣٤. أما الشيخ سليمان فقد سافر إلى عكا، حيث عُين مكان والده، مديراً لإيالة صيدا بالوكالة. وخرج والده مع إبراهيم باشا لإخماد الثورة في جبال صفد والكرمل. وكان نجاحه جزئياً بسبب النقص في الجند، وخصوصاً الفرسان، كما كتب في تقريره لمحمد علي في ٢٤ صفر ١٢٥٠هـ/ ٢ تموز (يوليو) ١٨٣٤م. وبعد القضاء على الثورة في جبال فلسطين، عاد والده إلى الحكم في عكا ورجع هو إلى منصبه متسلماً في نابلس. وفرض الحكم المصري الضرائب الباهظة على السكان، وتشدد في جمع الأسلحة من السكان. ولم ينفذ الشيخ سليمان السياسة المصرية في جبل نابلس بحذافيرها، فدب الخلاف بينه وبين إبراهيم باشا. ووبخه الأخير بسبب تهاونه في تنفيذ المهمات الملقاة على عاتقه، وهدده بالعقاب. وبعد وفاة والده مسموماً في عكا سنة ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م، ساءت العلاقات أكثر بين الطرفين. ومع ذلك، استمر التعاون بينهما، فعين الشيخ سليمان، خلفاً لوالده، مديراً لعكا بالوكالة، إلا إن إبراهيم باشا أحاطه بجواسيسه هناك. ولما استمر الشيخ سليمان في مخالفة أوامر إبراهيم باشا كتب هذا إليه يهدده بصريح العبارة: «وما هذه الجسارة حتى تنتصر لمخالفة أمرنا. بادروا بإحضار المذكورين (الجنود والسلاح) وإلا بحياة رأس محمد علي العزيز ورأسنا الكريم ما تنظر إلا وقد صدر أمرنا لواحد أميرالاي يتوجه يعدمك بالبلطة.

خنزير، ما كفى بهذا المقدار حتى أنت تقف ضداً لأوامرنا.» ولم يؤثر هذا التهديد في الشيخ سليمان، واستمر في مخالفته. ونقل عنه الجواسيس أنه يمن بخدماته على إبراهيم باشا، فكتب إليه هذا ثانية في ٢٥ جمادى الأولى ١٢٥٥هـ/٦ آب (أغسطس) ١٨٣٩م: «وتقولوا نحن خدمنا كثير أين خدمتكم يا خنزير من حين ممات الشيخ حسين ما خدمتم خدمة بنصفين فضة الله يلعنكم». وهكذا، فعلى الرغم من استمرار الشيخ سليمان في خدمة الإدارة والحكم المصري حتى آخر أيامه، فإن العلاقات توترت جداً بين الطرفين. وصار الشيخ سليمان يحرض على عدم دفع الضرائب ورفض التجنيد وعدم تسليم السلاح؛ وبقى متسلماً في نابلس حتى سنة ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م، وتوفي بعدها بمدة قصيرة في بداية سنة ١٢٥٧هـ/ شباط (فبراير) ١٨٤١م.

---

(١) إحسان النمر، «تاريخ جبل نابلس والبلقاء»، الجزء الأول (نابلس، ١٩٧٥).
(٢) أسد رستم، «المحفوظات الملكية» (بيروت، ١٩٤٠ - ١٩٤٣).
(٣) أسد رستم، «الأصول العربية» (بيروت، ١٩٣٠ - ١٩٣٤).
(٤) أكرم الراميني، «تاريخ نابلس في القرن التاسع عشر»، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان.
(٥) سجل المحكمة الشرعية في نابلس.

عبد الهادي، محمد أفندي

احد أولاد الشيخ حسين عبد الهادي، ومتسلم لواء نابلس ثم لواء غزة. نفي إلى طرابزون مع زعامة آل طوقان، في محاولة من السلطات العثمانية للقضاء على الحرب الأهلية وفرض سلطتها المباشرة على المنطقة. لكنه هرب من منفاه، وعاد إلى البلد، حيث تجددت الصراعات مرة أُخرى. وكان له دور رئيسي في قيادة صف آل عبد الهادي في تلك الصراعات. ثم سكن وعائلته مدينة نابلس بعد الهجوم على عرابة وهدمها سنة ١٨٥٩.

في أواخر الثلاثينات، وبعد وفاة الشيخ حسين، أصبح محمد أفندي سنداً لأخيه سليمان في الحكم والإدارة المحليين. فلما توفي هذا سنة ١٨٤١، عين محمد متسلماً للواء نابلس مدة قصيرة. إلا إن آل طوقان تقدموا عليهم في الأربعينات، فعُين سليمان بك طوقان متسلماً للواء.

وقد نشب الصراع بشأن الحكم والنفوذ مجدداً بين الصفين، وانحاز آل الجرار إلى صف آل طوقان هذه المرة. وكانت الدولة العثمانية تحاول فرض حكمها المباشر وسلطتها الفعلية على جبل نابلس، فاعتقلت عدداً كبيراً من مشايخ المنطقة سنة ١٨٤٩، ونفتهم إلى طرابزون. وكان محمد أفندي ضمن هؤلاء المشايخ، بالإضافة إلى يوسف أفندي بن سليمان عبد الهادي.

أما محمد فقد هرب من منفاه، وعاد إلى عرابة، فتجددت الحرب الأهلية العشائرية بين الصفين، واستمرت أعواماً عدة، واستعر أوارها في إبان حرب القرم بصورة خاصة. واشترك محمود بك عبد الهادي في تلك الحرب، واستنجد بعرب العدوان. ولما علمت الدولة بذلك عزلت الأخير عن متسلمية نابلس، وأرادت نفيه، فهرب، وأعلن آل عبد الهادي العصيان، واحتلوا جنين. وفي سنة ١٨٥٩ سلم محمود بك نفسه للسلطات العثمانية.

أما محمد أفندي، فإنه تحصن في عرابة، وصار يهاجم آل الجرار ويقطع الطرق. وتوالت الشكاوى عليه من كل جنب حتى قررت الدولة هدم عرابة واستئصال العصيان في المنطقة. وقاد ضياء بك، متصرف نابلس، العساكر بنفسه لتأديب آل عبد الهادي في عرابة، فحاصرها وضربها بالمدافع. وتم احتلال القرية ونهبها وهدمها.

أما آل عبد الهادي، وعلى رأسهم محمد أفندي، فنجحوا في الفرار إلى البلقاء.

ثم أصدرت الدولة عفوها عنهم، فرجع محمد أفندي وأخوه صالح، وتفاهما مع الحكومة وأقاما في نابلس. وهكذا أصبح آل عبد الهادي منذ الستينات من سكان مدينة نابلس، فانتبهوا إلى تعليم أولادهم وأصبحوا من أعيان المدينة البارزين.

(١) إحسان النمر، «تاريخ جبل نابلس والبلقاء» (نابلس، ١٩٧٥).

(٢) سجل المحكمة الشرعية في نابلس.

عبد الهادي، صالح بك

أحد أولاد الشيخ حسين عبد الهادي، مدير ولاية عكا في الثلاثينات. خدم الإدارة العثمانية بعد عودة حكمها إلى فلسطين فعين قائمقاماً في حيفا في الخمسينات من القرن الماضي. لكن نفوذ العائلة في نواحي نابلس تقلص في نهاية الخمسينات، فانتقل أفرادها إلى مدينة نابلس، وأصبحوا من سكانها وأعيانها في أواخر العهد العثماني.

كان صالح أحد أولاد الشيخ حسين عبد الهادي الصغار، فأدخله محمد علي باشا في المدرسة الحربية في مصر وبلغ رتبة أميرالاي. وعندما انسحب الجيش المصري من بلاد الشام عاد صالح بك إلى عرابة واشترك مع أخيه محمد في زعامة العائلة والمحافظة على مكانتها. وساءت العلاقات بين آل عبد الهادي وآل الجرار في الخمسينات بسبب المنافسة في الإقطاعات وحكم جبل نابلس الشمالي. فاستغل آل طوقان هذا الانقسام في صفوف منافسيهم، وكان ذلك أحد العوامل المساعدة في نشوب الحرب الأهلية في جبل نابلس في الخمسينات. وفي أثناء الحوادث الطائفية في نابلس سنة ١٨٥٦، كان محمود بك عبد الهادي متسلم المدينة وكان صالح بك قائمقاماً في حيفا. وفي ربيع سنة ١٨٥٩ قرر المتصرف ضياء بك القيام بحملة على عرابة لتأديبها وانتزاعها من آل عبد الهادي. وقد قاتل مع عساكر الدولة المحاصرة عرابة جموع البدو وآل الجرار، الذين ساهموا في نهب القرية وهدمها. وهرب محمد أفندي الحسين وأخوه صالح بك مع رجالهما وعائلتيهما إلى البلقاء. ثم عفت السلطات العثمانية عنهما فعادا إلى نابلس وأقاما فيها هادئين، بعد أن قضت الدولة على الاستقلال الذي تمتعت به العائلات الإقطاعية الكبيرة. وقد استفاد آل عبد الهادي من سكناهم في المدينة، فحصلوا على المناصب العالية في الحكومة المحلية ومؤسساتها الحديثة. وانتبهوا إلى التعليم، فحافظوا بذلك على كيانهم، وعززوا مكانتهم بين أسر الأعيان في لواء نابلس وفي فلسطين بأسْرها.

---

(١) إحسان النمر، «تاريخ جبل نابلس والبلقاء»، الجزء الأول (نابلس، ١٩٧٥).

(٢) James Finn, *Stirring Times* (London, 1878).

عبد الهادي، محمود بك

شقيق الشيخ حسين عبد الهادي، مدير ولاية عكا. عُين في إبان الحكم المصري متسلماً للواء يافا، وعين في الأيام الأخيرة لذلك الحكم «مدير إيالة صيدا». وبعد عودة الحكم العثماني، عين رئيس محصلية الأموال في لواء نابلس، ثم قائمقاماً سنة ١٢٦٢هـ/ ١٨٤٦م مدة ثلاثة أعوام. وكان متسلماً للواء نابلس سنة ١٨٥٦، وشارك في الحرب الأهلية على آل طوقان، فغضبت الدولة عليه وقررت نفيه، فسلم نفسه إلى والي الشام ونُفي فعلاً.

شارك أخوه الشيخ حسين في خدمة الحكم المصري منذ مجيء إبراهيم باشا لاحتلال بلاد الشام. ولما عُين أخوه المذكور والياً على صيدا سنة ١٨٣٣، أصبح هو متسلماً ليافا. وفي أواخر أيام محمد علي في المنطقة، ذكر اسم محمود بك مديراً لإيالة صيدا. وفي سنة ١٨٤١، حين توفي الشيخ سليمان، ابن أخيه، تسلم محمود بك حكم لواء نابلس مدة قصيرة. إلا إنه بسبب العلاقات الوثيقة التي كانت لآل عبد الهادي مع الحكم المصري تقدم عليهم آل طوقان في الأربعينات. ولهذا السبب تجددت الصراعات بشأن النفوذ في جبل نابلس بين العائلتين، واستمرت عدة أعوام، حتى أُطلق عليها اسم الحرب الأهلية. وفي سنة ١٨٤٩ اعتقلت السلطات العثمانية عدداً من مشايخ جبل نابلس ونفتهم إلى طرابزون، في بلاد الكرج، على شواطىء البحر الأسود. وكان على رأس المبعدين سليمان بك طوقان وآخرون من عائلته ومن آل البرقاوي وريّان وغيرهم.

عُين محمود بك سنة ١٢٥٩هـ/ ١٨٤٣م رئيس محصلي الأموال في لواء نابلس مدة ثلاث أعوام. ثم عين قائمقاماً مدة ثلاثة أعوام، ثم أعيد تعيينه للمنصب ذاته سنة ١٢٦٧هـ/ ١٨٥١م وسنة ١٢٧٢هـ/ ١٨٥٦م. وفي تلك المدة نزل في نابلس سائح إنكليزي هو القس لايد، ومكث في البلد شهراً يدرس أحوالها ويتجول في أطرافها. وكان هذا يذهب كل يوم إلى السرايا ومعه بعض الحراس من النصارى المحليين، فحامت حول مقاصده الظنون. وتحمس أخرس اسمه موسى الهموز، وهجم عليه وهو في طريقه، في أحد أيام نيسان (أبريل) ١٨٥٦، إلى السرايا، فرماه أحد الحراس وقتله. ولجأ السائح إلى السرايا، وفر الحراس إلى دور النصارى. فثار أهالي نابلس وأرادوا ذبح السائح والحراس، فهاجم فريق منهم السرايا ورابط حولها، وهاجم فريق

آخر دور النصارى فحطموا أبوابها ونوافذها، وقتلوا نصرانياً اسمه سعيد قعوار. ثم هدأت الأمور في المدينة بسرعة، ونجح أعيان البلد في إطفاء نار الفتنة ومنع انتشارها، وكان لمحمود بك وعساكره دور مهم في تهدئة الأمور. ونُقل السائح إلى ميناء يافا سالماً، فانتهت المسألة بسلام. ومع ذلك، عزله الأتراك عن الحكم بعد مدة قصيرة من تلك الحادثة، وعينوا من حينها حكاماً أجانب على جبل نابلس. وكانت الدولة العثمانية قد قررت فرض حكمها المباشر وسلطتها الفعلية في هذه المنطقة التي عانت الصراعات العشائرية المستمرة. ولما كان محمود بك من المشتركين في تلك الحرب على آل طوقان وحلفائهم، قررت الدولة نفيه. وحاول محمود بك إقناع محمد أفندي الحسين، ابن أخيه، تسليم نفسه أيضاً والعودة عن العصيان، لكن من دون نجاح. وكان محمود بك لين العريكة بعيد النظر، فقبل تسليم نفسه إلى والي الشام. أما ابن أخيه محمد فكان عنيداً، تحصن في عرابة معلناً العصيان، فدكت عرابة بالمدافع ونهبت وهدمت سنة ١٨٥٩. فكانت تلك الحادثة نقطة تحول في تاريخ آل عبد الهادي؛ إذ إنهم انتقلوا بعدها إلى الإقامة في نابلس. وانتبهوا إلى تعليم أولادهم، وتفاهموا مع الدولة، وخدموا في المناصب العالية في حكومتها المحلية، وأصبحوا من أعيان نابلس منذ أواخر القرن التاسع عشر.

---

(١) إحسان النمر، «تاريخ جبل نابلس والبلقاء» (نابلس، ١٩٧٥).

(٢) أسعد منصور، «تاريخ الناصرة» (مصر، ١٩٢٤).

(٣) James Finn, *Stirring Times* (London, 1878).

عبد الهادي، سليم الأحمد

(١٨٧٠ ـ ١٩١٥)

عضو حزب اللامركزية، ومن أبرز نشيطي هذا التنظيم في شمال فلسطين عشية الحرب العالمية الأولى وفي بدايتها. اعتقل مع آخرين من العاملين في الجمعيات والتنظيمات القومية، وكان أول شهيد فلسطيني أعدمه جمال باشا في عاليه، وكان ذلك في ٢١ آب (أغسطس) ١٩١٥. وهو خال عوني عبد الهادي ووالد زوجته.

ولد سليم الأحمد في جنين، ودرس في مكاتبها ومدارس مدينة نابلس. كما حرص على تثقيف نفسه فأتقن العربية وآدابها. انتظم في بدء حياته العملية في سلك القضاء في نابلس، ثم استقال، مؤثراً العمل في الزراعة مع عمه حافظ باشا المحمد، صاحب الأراضي الواسعة في قضاء جنين. وتبوأ في منطقته منزلة اجتماعية مرموقة، فانتخب عضواً في مجلس إدارة قضاء جنين. وعُرف باهتمامه في نشر المعارف في منطقته وبسعيه لحمل الدولة على إنشاء مدرسة ثانوية كاملة في نابلس. وامتد نشاطه الاجتماعي إلى عشائر بيسان، ولا سيما عشيرة الغزاوية. وحين عزمت الحكومة العثمانية على تأجير أراضي الجفتلك، وهي أراضي الغور المسجلة باسم السلطان، أو بيعها من إحدى الشركات الأجنبية، بذل سليم الأحمد جهداً عظيماً للحيلولة دون ذلك استبقاءً لمزارعها وخشية تسربها بالمزاد إلى المؤسسات الصهيونية. وقد أنشأ شركة لهذه الغاية، ونجحت مساعيه، وبقيت الأراضي مدة في حيازة مزارعيها.

أُسس حزب اللامركزية في القاهرة سنة ١٩١٢، وكان القائمون عليه من أبرز الشخصيات العربية على الصعيدين الفكري والسياسي. وانتشرت الحماسة لفكرة المناداة باللامركزية من مصر إلى سوريا وفلسطين، وشُرع في إقامة الفروع للحزب في عدد من المدن الفلسطينية عشية الحرب العالمية الأولى. وقد جاء في رسالة كتبها عوني عبد الهادي إلى حقي العظم، سكرتير الحزب في القاهرة، ما يلي:

«إن فكرة تشكيل أحزاب للحزب اللامركزي في مصر انتشرت في فلسطين ولم يبق لتحقيقها سوى الابتداء بالفعل. ومن مدة أخذت كتاباً من سليم الأحمد عبد الهادي من جنين يعدني فيه بتشكيل حزبين قويين لجنين وحيفا. والمذكور من الذين يعتمد على أقوالهم، حيث أن له الكلمة العليا في البلدين.»

وفي رسالة ثانية كتبها عوني عبد الهادي في أيلول (سبتمبر) ١٩١٣ إلى حقي العظم يخبره «أن سليم عبد الهادي تسلم كتابه وفيه التعليمات، وأنه ابتدأ، وعن قريب يتم تشكيل الحزب.» وأصبح سليم الأحمد فعلاً معتمد الحزب في منطقة جنين وحيفا، لكنه دفع ثمن نشاطه هذا غالياً. فقد كان من بين أوائل من اعتقلهم جمال باشا وقدمهم إلى المحكمة العرفية في عاليه. وحكمت تلك المحكمة عليه بالإعدام شنقاً في ٢١ آب (أغسطس) ١٩١٥. وقبل تنفيذ حكم الإعدام بنصف ساعة كتب وصيته بخط يده، ومما جاء فيها:

«إنني أقيم عمي حافظ باشا وصياً شرعياً وناظر وصي على ابنتي اليتيمة طرب وزوجتي الحزينة فاطمة خانم، ولي في حنوه وشفقته على عائلتي خير كفيل على راحتها. ولعمي الموميء إليه أن يوصي من يشاء... كتبت هذه بقلم حديد ومن التدقيق بالخط يعلم أنه كتب جيداً مما يدل على أنني أستقبل الموت بصدر رحب ذلك لأني خرجت من هذه الدنيا الدنيّة ناصع الجبين طاهر الذيل مسلماً مؤمناً بالله واليوم الآخر.»

وأعدم سليم الأحمد فعلاً بعد كتابة وصيته، وكان عمره حينها خمسة وأربعون عاماً.

---

(١) أمين سعيد، «الثورة العربية الكبرى»، الجزء الأول (القاهرة، ١٩٣٤).

(٢) بيان نويهض الحوت، «القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧ ـ ١٩٤٨» (بيروت، ١٩٨١).

(٣) «الموسوعة الفلسطينية»، المجلد الثالث (دمشق، ١٩٨٤).

(٤) نجيب نصار، «رواية مفلح الغساني»، تقديم وإعداد حنا أبو حنا (الناصرة، ١٩٨١).

العدوي، عبد الحليم أفندي

أحد مشايخ عكا وعلمائها المقربين من علي آغا، مساعد ونائب سليمان باشا والي صيدا، ثم من ابنه عبد الله باشا. شغل وظيفة شيخ خزينة الوالي والمسؤول عن أمور الفلاحين في منطقة الناصرة.

أصل عبد الحليم العدوي من قرية طرعان، في الجليل الأسفل، القريبة من مدينة الناصرة. أصبح أحد علماء عكا البارزين لكننا لا نعلم شيئاً عن فترة دراسته ومكانها. وكان مقرباً من علي آغا، نائب الوالي (كتخدا الباشا)، حتى عينه هذا معلماً لابنه عبد الله، الذي أصبح والياً بعد وفاة سليمان باشا سنة ١٨١٩. وعين في وظيفة شيخ خزينة الولاية في عهد سليمان باشا المذكور (١٨٠٥ ـ ١٨١٩). وعين أخوه عمر وكيلاً على قرى الناصرة لجمع الضرائب منها. ولم يكن تعيينه التزاماً وإنما بمرتب شهري يحسب من المصروفات. ولما تسلم عبد الله باشا الحكم في عكا، بعد وفاة سلفه سليمان، قوي مركز الشيخ عبد الحليم وازداد نفوذه لكونه معلم الباشا في صغره، كما ذكرنا. ولما جاء إبراهيم باشا في أواخر سنة ١٨٣١ لاحتلال سوريا وفلسطين، عقد عبد الله باشا مجلساً حربياً للتشاور في كيفية الرد على تحرشات محمد علي. فعارض الشيخ عبد الحليم فكرة الحرب، وأشار بالمصالحة مع محمد علي وجيشه. وأخذ يبين الفارق بين الجنود المنظمين والجنود غير المنظمين، وقدم لهم مثالاً حرب الفرنسيين الذين يدربون الجيش المصري. ولذا نصح للباشا بعدم الاستخفاف بقوة الجيش المصري، ومحاولة حل النزاع سلماً. لكن المشورة لم تقبل في المجلس الحربي، فطُرد منه، فكان ذلك جزاء المشورة الصالحة. أما نتيجة الحرب واحتلال عكا وأسر عبد الله باشا سنة ١٨٣٢ فمعروفة ولا حاجة إلى سردها هنا. وأما مصير الشيخ وأولاده وباقي أفراد عائلته الذين خدموا ولاة عكا في أوائل القرن الماضي، فلا يرد ذكره في صفحات المصادر التاريخية المتوفرة، التي دونت تاريخ فلسطين منذ حملة محمد علي باشا.

---

(١) إبراهيم العورة، «تاريخ سليمان باشا العادل» (صيدا، ١٩٣٦).

(٢) أسعد منصور، «تاريخ الناصرة» (مصر، ١٩٢٤).

العطاونة، الشيخ سليمان

شيخ قبيلة العطاونة في منطقة بئر السبع. سكن المدينة وتقلد المناصب الإدارية، منها رئاسة البلدية، عشية الحرب العالمية الأولى.

العطاونة من عربان التنوش من التياهة. اتخذوا اسمهم هذا من جدهم عطية، المدفون في تبوك. واشتهر الشيخ سليمان في أواخر القرن التاسع عشر بالغنى والكرم وحل النزاعات بين بدو النقب. وقد عرف عنه الحلم والتقوى وبُعد النظر حتى أصبح مرجعاً لعربان بئر السبع، ولا سيما التياهة منهم. وقد تزوج امرأة حضرية، فسكن بئر السبع من حينها. وكان رجال الدولة يزورونه ويسترشدون بآرائه في كثير من الأمور. وقد عهدوا إليه كثيراً من الوظائف، كعضوية المجلس العمومي في القدس، ومجلس الإدارة في بئر السبع ورئاسة البلدية فيها.

دب الخلاف بينه بين الشيخ سلمان الهزيل، على الرغم من أنهما كليهما من التياهة. وأخذ كل من الشيخين يقوي صفه بأحلاف من عشائر العربان في منطقة بئر السبع وخارجها. ويظهر أن الشيخ سليمان، الذي كان مقرباً من رجال الدولة العثمانية، نجح في مساعيه ضد خصمه «الهزيل»، الذي اقتيد إلى دمشق وشنق فيها. وقد اتهم الأخير بالتعدي على البدو وظلمهم وفعل الفواحش وغير ذلك.

كان الشيخ سليمان، بحسب رأي عارف العارف، أول من علم أولاده من البدو، ومنهم الشيخ حسن، شيخ عشيرة العطاونة، أيام الانتداب البريطاني، وفريد أفندي، الذي أصبح موظفاً في ديوان مدينة بئر السبع، وسليم أفندي، خريج مدرسة الزراعة في طولكرم، وسالم، وعواد، وإبراهيم.

---

(١) عارف العارف، «بئر السبع وقبائلها» (القدس، ١٩٣٤).
(٢) نعوم شقير، «تاريخ سيناء» (مصر، ١٩١٦).

العفيفي، محمد آغا

(توفي سنة ١٨٣٢)

آغا الإنكشارية في القدس مدة طويلة، وقائمقام متسلم اللواء فترات قصيرة. كان في سنة ١٨٢٤ من زعماء تمرد سكان القدس على الحكم التركي. وعندما تغلبت الدولة على المتمردين هرب إلى مصر، وبوساطة محمد علي عفا السلطان عنه. فعاد إلى القدس وسكنها ثانية حتى جاء جيش محمد علي لفتح البلاد، فكان من أوائل المتعاونين مع الحكم الجديد.

هو محمد آغا بن عبد الرحمن عفيفي زاده. والعفيفي هي إحدى العائلات المقدسية التي كان من أبنائها كثيرون من أصحاب السيف والقلم. تجند محمد آغا من صغره، كما يبدو، في جند الإنكشارية المحليين (اليرلية)، وترقى حتى أصبح آغا فرقة الإنكشارية في القدس. وقد شغل هذه الوظيفة مدة طويلة في أوائل القرن التاسع عشر حتى أصبح أحد أعيان المدينة البارزين. واعتمد ولاة الشام عليه معاوناً للمتسلمين في لواء القدس. وكثيراً ما عين متسلماً في القدس بالوكالة، بالإضافة إلى وظيفته الدائمة في قيادة جند الإنكشارية. وقد حاولت السلطات العثمانية في العشرينات تعيين آغا تركي لفرق الإنكشارية، لكن من دون نجاح. وفي سنة ١٨٢٤ قام أهالي القدس، وبالتعاون مع الفلاحين، بثورة على متسلم القدس وجنوده وطردوه من المدينة. وكان محمد آغا، بحكم وظيفته، أحد قادة هذا التمرد، بالإضافة إلى أحمد آغا الدردار، قائد القلعة. وبعد أن نجح الأتراك في إعادة سلطتهم على المدينة بوساطة جيش عبد الله باشا، والي صيدا، هرب محمد آغا والتجأ إلى محمد علي باشا في مصر. وتوسط هذا عند السلطان والي الشام حتى صدر العفو عن محمد آغا الذي عاد إلى القدس سنة ١٨٢٤ وتسلم منصبه ثانية. وقد جاء في كتاب تعيين محمد آغا وعزل سابقه خليل آغا أنه بسبب «عدم امتزاج خليل آغا مع الوجاقلية.» لكنه لم يبق في وظيفته إلا مدة قصيرة، وذلك لإبطال جند الإنكشارية في القدس أيضاً في أواخر سنة ١٨٢٦. وظل محمد آغا في المدينة بعد ذلك لكنه أصبح من المتضررين من إصلاحات السلطان محمود الثاني. فلما جاء جيش محمد علي لفتح البلاد في أواخر سنة ١٨٣١ اتصل محمد آغا به ونقل له أخبار القدس أولاً بأول. فكان بذلك يرد الجميل إلى والي مصر الذي ساعده سنة ١٨٢٤، ويحاول أن يجد لنفسه منصباً جديداً في خدمة الحكام الجدد. لكن المنية لم

تمهله كثيراً، فقد توفي في صيف سنة ١٨٣٢. وخلف بعده من الذكور اثنين هما: عبد الرحمن وخليل، فقسمت وظائفه وتركته بينهما. وقد برز خليل أكثر من أخيه، فكان عضواً في مجلس شورى لواء القدس، ثم مدير الأوقاف فيها. وقد نفته الدولة سنة ١٨٥٤ إلى العاصمة العثمانية مع بعض أعيان مدينة القدس. ولا ندري ماذا جرى له بعد نفيه من البلاد، ويبدو أنه أمضى باقي عمره بعيداً عن وطنه.

---

(١) أسد رستم، «المحفوظات الملكية المصرية» (بيروت، ١٩٤٠ - ١٩٤٣)، الجزء الأول.

(٢) سجل المحكمة الشرعية في القدس.

(٣) James Finn, *Stirring Times* (London 1878).

عقيلة آغا الحاسي

(توفي سنة ١٨٧٠)

خلال أكثر من ربع قرن، في أواسط القرن التاسع عشر، كان عقيلة آغا الحاكم الفعلي لمنطقة الجليل وشمال فلسطين. وكان دوره شبيهاً بدور آل طرباي في القرنين السادس عشر والسابع عشر، ودور ظاهر العمر في القرن الثامن عشر، لكنه اختلف عنهما بأنه لم يقم حكومة مستقلة، مثلما فعل الأخير، ولم يحصل على منصب إداري رسمي مثلما فعل آل طرباي.

هو عقيلة آغا بن موسى آغا الحاسي. والحاسي والحرابي والبراعصة فروع لقبيلة الهنادي، من عرب الجبل الأخضر في الجزائر. هاجر بعضهم إلى مصر واستوطن منطقة الفيوم، ثم هاجر منها إلى غزة سنة ١٢٢٩هـ/ ١٨١٤م تقريباً. وكان موسى آغا الحاسي، والد عقيلة آغا، أحد هؤلاء المهاجرين، فخدم ولاة جنوب فلسطين مثل الكثيرين من المغاربة. وقد رأس موسى آغا خمسين خيالاً من فرقة «الهوارة»، وظيفتهم حفظ الأمن ومنع تعديات البدو وقطاع الطرق. وتزوج موسى آغا إحدى السيدات من عرب التركمان، ولما توفي سنة ١٨٣٠ خلف بعده ثلاثة أولاد هم: عقيلة، وصالح، وعلي.

ولد عقيلة آغا في غزة، وسار على درب والده فانضم إلى قوات الهوارة في خدمة عبد الله باشا، والي صيدا (١٨١٩ ـ ١٨٣١). وعندما دخل الجيش المصري فلسطين وسوريا، انتقل ورجاله إلى صف الحكام الجدد. ونشبت الثورة في جبال فلسطين على حكم محمد علي سنة ١٨٣٤، فانضم عقيلة آغا إلى صفوفها مثل كثيرين من مشايخ البلد وأعيانه. ولما نجح إبراهيم باشا في القضاء على التمرد، انسحب عقيلة آغا مع بعض رجاله إلى شرق الأردن. ويبدو أنه أمضى باقي أعوام الحكم المصري ضيفاً على عشائر المنطقة. وفي تلك الفترة وطد علاقاته ببعض القبائل، وخصوصاً بني صخر، فكان لتلك العلاقات أهمية كبرى في نجاح عمله ودوره فيما بعد.

وعندما أعيد الحكم العثماني على بلاد الشام سنة ١٨٤١، رجع عقيلة آغا إلى شمال فلسطين، واقترح خدماته على الدولة. ونقل مركزه من غزة إلى مرج ابن عامر، وهناك اتصل بمحمود آغا عون الله، أحد أعيان الناصرة، وعمل في خدمة ولاة عكا لحفظ الأمن وسلامة الطرق في منطقة المرج. وأثبت عقيلة شجاعة ومقدرة عالية في وظيفته، فمنع تعديات البدو وأمّن الطرق. وفي سنة ١٨٤٥ تخاصم مع محمد قبرصلي

باشا، والي عكا حينها، فهرب عقيلة آغا ورجاله من وجه الباشا إلى شرق الأردن وهناك اتصل ببني صخر وقاد معهم تمرداً على الدولة، فعمّت الفوضى والقلاقل في المنطقة. وأعادت الدولة حساباتها، وقررت تلافي الأسوأ بإعادة عقيلة آغا إلى الخدمة. وفعلاً عين عقيلة آغا مجدداً لحفظ الأمن في المنطقة على رأس ثمانين مسلحاً من الهنادي. ونعمت المنطقة بالهدوء، وامتد نفوذ عقيلة آغا من منطقة الناصرة والمرج إلى طبريا وصفد. وتواردت وفود السكان عليه من مختلف مناطق الجليل تطلب الحماية وتدفع في المقابل ضريبة سنوية لتحصل على حمايته، وليمنع تعديات البدو وقطاع الطرق عليها. واختار عقيلة قرية عبلين معقلاً ومركزاً لعمله ونشاطه في الجليل.

وفي سنة ١٨٤٨ حضر الرحالة الأميركي لينش على رأس مجموعة من البحاثة، ومعه أمر من الدولة العثمانية بالسماح له ولمجموعته بالقيام بالبحث والتنقيب عن الآثار في فلسطين. وفتش لينش عن قوة محلية مرافقة تقوم بحماية المجموعة وإرشادها في المنطقة. وبعد تفتيش ومباحثات طويلة يسردها في كتابه، عين عقيلة آغا ورجاله لخدمة مجموعة الباحثين. وهاجمت جماعة كبيرة من العربان رجال لينش قرب البحر الميت، فقام عقيلة آغا ورجاله بالدفاع عنهم وصد المهاجين بقوة وشجاعة. ونشر لينش تفصيلات تلك الحادثة، مع صورة عقيلة آغا، في صحف أوروبا ومجلاتها، فذاع صيته. وبعد تلك الحادثة قلما حضر جوالة أو بحاثة إلى فلسطين ولم يطلبوا مقابلة عقيلة آغا والتعرف إليه.

وبازدياد شهرة عقيلة آغا وتوسع نفوذه ازداد العثمانيون خوفاً وخططوا للتخلص منه. ففي سنة ١٨٥٢ استدعته الدولة لمحاربة البدو المتمردين في شمال فلسطين، والدروز في اللجاة. وظن الأتراك أن عقيلة لن يخرج من معاقل الثوار سالماً فيتم التخلص منه بهذه الطريقة. ولبى عقيلة دعوة الدولة، وقاتل الثوار، وخرج من المعارك سالماً، فاتهمته السلطات العثمانية بالتآمر مع الثوار. وألقي القبض عليه ليلاً سنة ١٨٥٣، واقتيد إلى الآستانة ومنها نفي إلى قلعة «ويدين» في بلاد الصرب. وبعد عام واحد في المنفى، نجح عقيلة في الفرار من معتقله ورجع إلى مقره في الجليل. وكانت البلاد في تلك الفترة خالية تقريباً من الجيوش العثمانية المشغولة بحرب القرم. ولذا استدعاه والي بيروت وأعاده إلى وظيفته قائداً لفرقة عسكرية تعدادها مئتا مسلح، معظمهم من الهنادي.

وذاع صيت عقيلة آغا بين العربان، وجمع حوله حزباً كبيراً من البراعصة والهوارة، ومن فروع الحرابي والحاسي، ومن عرب الصبيح والصقر وغيرهم. لكن مكائد السلطات العثمانية ضده لم تتوقف. ففي سنة ١٨٥٧ حرض الأتراك عليه القوات غير النظامية من الأكراد، وعلى رأسهم سعيد بن شمدين آغا. وكان هؤلاء ينتظرون إيعازاً من

السلطات للانتقام منه وشغْل الوظيفة التي أوكلت لقواته. وحاربهم عقيلة في عدة معارك، أشهرها معركة حامية في حطين في ٣٠ آذار (مارس) ١٨٥٧ انتصر فيها عليهم وكبدهم أكثر من مئة قتيل. وفي تلك المعركة حارب إلى جانب قواته حليفه وصديقه الجديد سلامة الطحاوي، أحد مشايخ عرب الهنادي. وكان هذا قد فر هارباً من وجه خديوي مصر، فأنزله عقيلة عنده مع خيالته، وأكرمه أيما إكرام، حتى أن القنصل الإنكليزي جيمس فين ظنه أخاه.

وكانت علاقات عقيلة آغا بالأوروبيين، كما ذكرنا، جيدة. كما أنه راعى على نحو خاص مصالح المسيحيين واليهود وأمنهم في الجليل. هذه العلاقة الخاصة أكسبته ود القناصل الأوروبيين، وخصوصاً قنصل فرنسا. فقد كان عقيلة آغا، كعبد القادر في دمشق، جزائري الأصل، فاعتبر صديقاً لفرنسا. وقد اشتهر موقف عقيلة من المسيحيين بصورة خاصة أيام الحوادث الطائفية في دمشق ولبنان سنة ١٨٦٠. فكما عمل عبد القادر الجزائري في دمشق على حماية نصارى المدينة، قام عقيلة آغا بدور مشابه في عكا والناصرة. ولم يصل التوتر الطائفي في الجليل، ولا في أي مكان في فلسطين، يوماً إلى الدرجة التي وصل إليها في لبنان وسوريا. لكن في ذلك العام أصابت عدوى الطائفية بعض النفوس، فأرادوا التنكيل بالمسيحيين. والأهم من ذلك أن المسيحيين أنفسهم، ولا سيما في الناصرة، تخوفوا من التعدي عليهم فطلبوا مساعدة وحماية من عقيلة آغا، فوقف عقيلة وبعض أعيان المسلمين في الناصرة وعكا موقفاً حازماً، ومنعوا انتقال الحوادث الطائفية إلى الجليل.

وقوبل موقف عقيلة آغا هذا بالعرفان والتقدير عند مسيحيي عكا والناصرة والدول الأوروبية، وعلى رأسها فرنسا. فنابليون الثالث أرسل إلى عقيلة آغا وساماً ومسدساً، تعبيراً عن تقديره لموقفه وعمله. وعندما زار إدوارد، أمير ويلز (الملك إدوارد السابع فيما بعد)، فلسطين سنة ١٨٦٢، نزل في خيمة عقيلة وقدم له هدية، تعبيراً عن شكره وتقديره لدوره وأعماله. وزادت هذه الشهرة العالمية في مكانة عقيلة آغا ونفوذه، فاضطرت السلطات العثمانية إلى اتباع سياسة الملاينة معه إلى حين. كما أرسل والي بيروت بعض المشايخ والأعيان لمصالحته واسترضائه، وعلى رأسهم الشيخ عبد الله أفندي أبو الهدى التاجي، مفتي عكا. لكن السلطات العثمانية لم تلبث أن غيرت سياستها. ففي سنة ١٨٦٣ قررت القضاء على القوات غير النظامية في المنطقة. فاقترحت الدولة على عقيلة آغا ورجاله لبس الزي العسكري الرسمي والعمل ضمن الجيش العثماني النظامي. ورفض عقيلة آغا هذا العرض، فاستقال من وظيفته، وانتقل إلى شرق الأردن مرة أُخرى. وهناك زوج ابنته من رباح الوحيدي، شيخ عرب الوحيدات. وهكذا وسع مجدداً دائرة حلفائه بين عشائر البدو، وسكن تل الحاسي فترة

قصيرة.

وفي سنة ١٨٦٤ أعيد مرة أُخرى إلى الجليل ليعود إلى وظيفته السابقة، بعد أن فشلت الدولة في تأمين سلامة وأمن سكان المنطقة وطرقها. وفي تلك السنة زاره الرحالة الإنكليزي تِرِسْترام، الذي حضر للسياحة والتنقيب في فلسطين. ونزل تريسترام في خيمة قرب جبل طابور، واتفق مع عقيلة آغا على تقديم الحماية لحاشيته في تنقلاتها في منطقة طبريا وشرق الأردن. ثم اختلف عقيلة آغا مجدداً مع والي بيروت فالتجأ إلى منطقة الكرك، ونزل عند حلفائه من عشيرة بني صخر.

كانت السلطات العثمانية هذه المرة مصممة، أكثر من أي وقت مضى، على إمساك زمام أمور الحكم في الجليل، مثل باقي المناطق المجاورة. فبعد انتهاء حرب القرم، ومع سياسة التنظيمات الجديدة سنة ١٨٥٦، وازدياد النفوذ الأوروبي، صار القضاء على حكم المشايخ والزعامات المحلية أمراً لا يقبل التأخير والتأجيل. وجلبت الدولة العثمانية في سبيل فرض الحكم المركزي على فلسطين أعداداً كبيرة من الجنود، وأسلحة ثقيلة لقمع أية مقاومة من السكان. ولما لم يكن عقيلة آغا مستعداً للتأقلم مع السياسة الجديدة والانضواء تحت لوائها، مثلما فعل أعيان المدن، فقد تحتم إنهاء دوره الذي امتد أكثر من عقدين. فقد استطاع عقيلة في الأربعينات والخمسينات أن يناور بنجاح بين حاجات السكان وسياسة الدولة. وقد أوجز مؤرخ الناصرة سياسة عقيلة ومناوراته تلك حين قال: «وكان يهوّل على الدولة بالعرب (يقصد البدو) ويهوّل على العرب بالدولة.» لكن سنوات الستينات شهدت مرحلة جديدة في السياسة العثمانية التي ضيقت هامش الدور المستقل للزعامات المحلية إلى أبعد حد.

وتدخل إسماعيل، خديوي مصر، وعبد القادر الجزائري عند الدولة لتسمح لعقيلة آغا بالعودة إلى الجليل. وعاد عقيلة سنة ١٨٦٦ إلى المنطقة، التي كان حاكمها الفعلي مدة طويلة. لكن عودته هذه المرة اختلفت عما قبل؛ فلا السلطات سمحت بإعادة العجلة إلى الوراء، ولا كانت نفس عقيلة تواقة في خريف العمر إلى المغامرات والصراعات. فاستوطن عبلين، ومنطقة شفاعمرو التي سكنها أخوه صالح أيضاً مدة طويلة. وصرف عقيلة آخر أيامه مع بعض رجاله، يمضي الصيف في منطقة شفاعمرو والشتاء في غور بيسان، حتى وافته المنية سنة ١٨٧٠، ودفن في قرية عبلين، إلى جانب أخيه صالح. وخلفه ابنه قويطين آغا، وهو الذي أرسلته الدولة إلى الكرك ليمهد للحكم العثماني الفعلي في تلك الجهات. وأقام ابنه مصطفى في عبلين، ودفن فيها، فبقي نسله في تلك القرية حتى أيامنا. وأقام البعض الآخر في الدلهمية، في غور بيسان، زمناً طويلاً حتى نكبة سنة ١٩٤٨.

وقبل وفاته بقليل، حظي عقيلة آغا بوسام جديد من إمبراطور النمسا، الذي كان

قد زار فلسطين في أواخر سنة ١٨٦٩. وبقي اسم عقيلة يذكر في الجليل عامة، وبين السكان المسيحيين خاصة، بالكثير من الإعجاب والتقدير. وكانت نهاية عقيلة آغا بداية لمرحلة جديدة في تاريخ فلسطين ومرج ابن عامر بصورة خاصة؛ فقد باعت الدولة عشرات آلاف الدونمات في هذا السهل من بعض سماسرة الأراضي في حيفا وبيروت، وعلى رأسهم آل سرسق، في الفترة ما بين سنة ١٨٦٩ وسنة ١٨٧٢. وكما نعلم، نقل آل سرسق وشركاؤهم ملكية تلك الأراضي إلى المؤسسات الصهيونية التي حصلت على الأراضي لإقامة مستوطناتها في تلك المنطقة.

---

(١) أسعد منصور، «تاريخ الناصرة» (مصر، ١٩٢٤).

(٢) عارف العارف، «تاريخ غزة» (القدس، ١٩٤٣).

(٣) ناجي حبيب مخول، «عكا وقراها» (عكا، ١٩٧٩).

(٤) James Finn, *Stirring Times* (London, 1878).

(٥) W.F. Lynch, *Narrative of the U.S. Expedition of the River Jordan and the Dead Sea* (Philadelphia, 1849).

(٦) H.B. Tristram, *The Land of Israel, a Journal of Travel in Palestine* (London, 1865).

(٧) Alexander Scholch, «The Decline of Local Power in Palestine after 1856: The Case of 'Aqil Aga,» *Die Welt des Islams*, 23-24 (1984), pp. 458-475.

العلمي، وفاء أفندي

(توفي سنة ١٨٣٤)

متولي الخانقاه الصلاحية، وشيخ الصوفية، ومتولي أوقافهم في القدس. وقد تولى أيضاً نقابة الأشراف فترات قصيرة عدة مرات، كما عين لوظيفة ناظر الحرمين الشريفين منذ سنة ١٢٤٠هـ/ ١٨٢٤ - ١٨٢٥م على الأقل.

ورث وفاء بن نجم الدين العلمي مشيخة السادة الصوفية في القدس عن والده وأجداده. وارتبطت بتلك الوظيفة التولية على وقف الخانقاه الصلاحية. وبالإضافة إلى وظيفته تلك عين عدة مرات، وفترات قصيرة، نقيباً لأشراف القدس. وكان عمر أفندي الحسيني، وابنه من بعده، نقيبي الأشراف في القدس في النصف الأول من القرن التاسع عشر. لكن الدولة العثمانية كانت أحياناً تعزل آل الحسيني عن نقابة الأشراف فتعين وفاء أفندي لها. ثم منذ سنة ١٢٤٠هـ/ ١٨٢٤ - ١٨٢٥م على الأقل، عين وفاء أفندي متولياً على وقف الحرمين الشريفين. وقد كان لهذه الوظيفة الأخيرة أهمية كبيرة، لما لمتولي تلك الأوقاف من أهمية اقتصادية ونفوذ واسع. وشغل وظائفه تلك حتى وفاته في أواسط ذي الحجة ١٢٤٩هـ/أواخر نيسان /أبريل) ١٨٣٤م. وانتقلت بعده إلى ابنه عبد الله وابن عمه فيض الله العلمي. ونافس عبد الله، نجل وفاء، آل الحسيني على نقابة الأشراف، فعين لتلك الوظيفة عدة مرات في الأربعينات والخمسينات، بدلاً من محمد علي أفندي الحسيني. وعموماً، فإن عائلة العلمي في القدس تولت وظائف دينية وإدارية مهمة في القرن التاسع عشر. وقد هاجر منها سنة ١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤م مصطفى بن محمد بن وفاء العلمي إلى غزة، حيث عين قاضياً فيها، فأحضر أولاده وعياله معه وتوطن فيها. فعرف هذا الفرع من نسل وفاء في غزة باسم عائلة وفاء العلمي. وظهر منها علماء وأعيان كبار، كما هي الحال في القدس. وظهر منها أيضاً فرع في اللد اشتهر باسم الجد سعودي العلمي، ويقال أيضاً إن لآل العلمي فروعاً أُخرى في بلاد الشام، مثل دمشق وحلب وحمص وطرابلس الشام.

---

(١) سجل المحكمة الشرعية في القدس.

(٢) عثمان الطبّاع، «إتحاف الأعزة في تاريخ غزة»، الجزء الثاني (مخطوط).

العلمي، مصطفى أفندي

(توفي سنة ١٣٠٨هـ/ ١٨٩٠ ـ ١٨٩١م)

حفيد وفاء أفندي العلمي، نقيب السادة الأشراف في القدس. توطن غزة بعد أن جاءها قاضياً في أواسط القرن التاسع عشر، ثم تولى رئاسة مجلس البلدية فيها، وأنشأ هناك فرعاً لعائلة العلمي المنتشرة في مدن فلسطين وسوريا.

هو مصطفى بن محمد بن وفاء العلمي، نقيب السادة الأشراف فترات قصيرة في أوائل القرن التاسع عشر. وقد تولى أحياناً في الفترة نفسها نظارة أوقاف الحرمين الشريفين، القدسي والخليلي. وكان قاضي القدس يعين نواباً له في مدن فلسطين، فأرسل مصطفى أفندي قاضياً في مدينة غزة نحو سنة ١٢٦٥هـ/ ١٨٤٨ ـ ١٨٤٩م. وبقي في وظيفته تلك مدة طويلة، ورُفع منها سنة ١٢٨٠هـ/ ١٨٦٣ ـ ١٨٦٤م. ثم تولى بعد ذلك رئاسة مجلس البلدية في غزة، وبقي في منصبه هذا حتى توفي في غزة سنة ١٣٠٨هـ/ ١٨٩٠ ـ ١٨٩١م، وقد ناهز الثمانين من العمر، ودفن في ساحة جامع الشيخ علي بن مروان. وقد خلف عدة أولاد تولوا وظائف القضاء والعلم والإدارة. وتوفي منهم في حياة والدهم محمد أفندي، الذي تولى القضاء مدة قصيرة، والشيخ عبد الوهاب الذي تزوج بنت السيد حسين عرفات القدوة، نقيب الأشراف في غزة. وامتد العمر ببعضهم بعد وفاة والدهم، مثل الشيخ حسين وفاء، الذي اشتغل في التدريس في الجامع الكبير، وأحمد، رئيس مجلس البلدية، وخليل، وأنيس، وغيرهم. وعموماً فقد كثر آل العلمي في غزة وأصبحوا فرعاً مهماً عُرفوا باسم جدهم وفاء العلمي. وظهر منهم في أواخر العهد العثماني وما بعده علماء وأعيان كما هي حال العائلة في القدس، وكان للعائلة فرع في مدينة اللد اشتهر بالسعودي العلمي، على اسم جدهم، الذي عاش حتى أوائل القرن التاسع عشر. ويقال أيضاً إن لآل العلمي فروعاً في مدن أخرى من بلاد الشام، مثل دمشق وحلب وحمص وطرابلس.

---

(١) سجل المحكمة الشرعية في القدس.

(٢) سليم عرفات المبيض، «غزة وقطاعها» (القاهرة، ١٩٨٧).

(٣) عثمان الطبّاع، «إتحاف الأعزة في تاريخ غزة»، الجزء الثاني (مخطوط).

العلمي، الشيخ حسين

(١٢٦٥ - ١٣٦١هـ/ ١٨٤٩ - ١٩٤٢م)

عالِم أزهري، المدرس في الجامع الكبير في غزة، وعضو مجلس الإدارة ومجالس البداية والمعارف فيها. عمل كاتباً في المحكمة الشرعية في غزة ثم شغل وظيفة الاستنطاق في العهد العثماني. وفي أواخر أيامه اختير رئيساً لجمعية الهداية الإسلامية، التي أنشئت في غزة أيام الانتداب البريطاني.

ولد الشيخ حسين العلمي في غزة، وتربى في حجر والده مصطفى وفاء العلمي. ودرس في غزة على الشيخ أحمد بسيسو، والشيخ عبد اللطيف الخزندار، والشيخ حامد السقا. ثم في أواخر سنة ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م رحل إلى الأزهر لإكمال تحصيله، وأخذ فيه عن عدد من العلماء منهم الشيخ إبراهيم السقا، والشيخ محمد الأنبابي، والشيخ حسين الطرابلسي، وغيرهم. وأجازه مشايخه بالإفتاء والتدريس. ثم عاد إلى غزة سنة ١٢٩٥هـ/ ١٨٧٨م فتصدر للتدريس الخاص والعام. ودرّس في الجامع الكبير مدة ثم عمل كاتباً في المحكمة الشرعية، وعُين مرات عضواً في مجالس الإدارة والبداية والمعارف. وقام بوظيفة الاستنطاق، وكان في أثناء فراغه من الوظائف يشتغل في العلم، فائدة وإفادة. وكان على معرفة بكتب الأدب ودواوين الشعر، ويحفظ كثيراً منها. وقد وجهت عليه رتبة رؤوس مدرسين، وانتخب في سنة ١٣٥٠هـ/ ١٩٣١م رئيساً لجمعية الهداية الإسلامية التي أنشئت في غزة، وأناب الشيخَ عثمان الطبّاع في تلك الوظيفة لتقدمه هو في السن. ثم اعتراه لكبر سنه ضعف في الجسم والبصر، فلزم بيته بضعة أعوام وتوفي يوم الجمعة ٢٥ صفر ١٣٦١هـ/ ١٤ آذار (مارس) ١٩٤٢م. وشيعت جنازته في اليوم التالي، ودفن في ساحة جامع ابن مروان في غزة.

---

(١) عثمان الطبّاع، «إتحاف الأعزة في تاريخ غزة»، الجزء الثاني (مخطوط).

العلمي، عبد الله أفندي

(١٢٧٩ ـ ١٣٥٥هـ/ ١٨٦٢ ـ ١٩٣٦م)

عالم أزهري، ومفسر، وفرضي، وفقيه، ومشارك في بعض العلوم الأخرى. درّس في جامع غزة الكبير ثم عُين مفتشاً للمعارف في القدس، وانتُخب رئيساً لبلدية غزة عشية الحرب العالمية الأولى. انتقل وعائلته إلى الشام سنة ١٢٣٧هـ/ ١٩١٨م فأصبح عضواً في المؤتمر السوري الأول، ودرّس في الجامع الأموي.

هو عبد الله بن محمد بن صلاح العلمي الشافعي. ولد في غزة ودرس فيها على الشيخ عبد اللطيف الخزندار، والشيخ حسين وفاء العلمي، والشيخ سليم شعشاعة. رحل إلى الأزهر سنة ١٢٩٧هـ/ ١٨٨٠م ودرس على مشايخه، منهم الأنبابي والبحيري، وغيرهما. رجع إلى غزة سنة ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤ ـ ١٨٨٥م ودرّس في الجامع الكبير مدة لكنه تخاصم مع علماء المدينة فتركها وعاد إلى الأزهر وأمضى فيه عاماً آخر. ثم عاد إلى غزة ولازم قراءة الدروس العامة في غرفته في الجامع الكبير، وبقي على ذلك عدة أعوام. ثم انتقل بتلاميذه إلى جامع السيد هاشم، ودرّس هناك مدة عامين. ثم ترك مهنة التدريس وفتح حانوتاً، وعمل في التجارة. ولم تعجبه التجارة، فرحل إلى مصر، وتوجه بعدها إلى بيروت التي عُين فيها مدرساً للعلوم الحديثة في مكتب الصنائع. واشتهر فضله هناك، وصنف كتابه «الحرية» سنة ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م، وقال فيه أن الحرية ومجلس المبعوثان وردا في اثنتي عشرة آية من القرآن. كما نشر مقالات في مجلة «روضة المعارف»، وغيرها. لكن بعض العلماء لم تعجبه آراؤه فردّ عليها، فسئم عبد الله بيروت، وحضر إلى غزة، وعُين في وظيفة مأمور اجراء. وبقي في تلك الوظيفة مدة أشهر فقط، ثم رُفع منها وعُين مفتشاً على مدارس قرى غزة. ثم في سنة ١٣٣٣هـ/ ١٩١٥م أضيفت له وظيفة تحصيل أموال المعارف. وعين قبل ذلك رئيساً لمجلس بلدية غزة بالوكالة، لكنه لم يكمل عامه الأول وعزل منها. وفي أيام الحرب العالمية الأولى هاجر من غزة إلى نابلس، ومنها إلى دمشق سنة ١٩١٨، حيث توطن فيها، وعين واعظاً في الجامع الأموي ومعلماً للبنات. وفي دمشق اختير عضواً في المؤتمر السوري الأول، وظل يقرأ ويدرّس مدة طويلة. واعترته في دمشق أمراض عصبية لزم بسببها بيته، وهو مع ذلك مثابر على المطالعة والكتابة والتأليف. وتوفي يوم الأحد الموافق ٨ جمادى

الأولى ١٣٥٥هـ/ ٢٦ تموز (يوليو) ١٩٣٦م. وكانت له في أول أمره فتاوى تخالف مذهب الإمام الشافعي، فاختلف مع شيوخه بسببها. ثم ظهرت له اعتقادات وآراء تعد مخالفة لمذهب أهل السنّة أدت إلى إنكار الناس وكراهيتهم له.

ومن مصنفاته:

١ - «تفسير سورة يوسف».
٢ - «الإلماع في أحكام الرضاع، والبصيرة في أحكام الجيرة»، وكلاهما في فروع الفقه الشافعي.
٣ - «شرح متن الفرائض» المشهور بـ «الرحبية».
٤ - «الابتهاج في قصتي الإسراء والمعراج».
٥ - «المبعوثان في تعاليم القرآن».
٦ - «أعظم تذكار للعثمانيين الأحرار، أو الحرية والمساواة».
٧ - «الحديقة في مولد سيد الخليقة»، وغيرها من المصنفات والرسائل.

(١) عمر كحالة، «معجم المؤلفين»، الجزء السادس (دمشق، ١٩٦١).
(٢) خير الدين الزركلي، «الأعلام»، الجزء الرابع (بيروت، ١٩٨٠).
(٣) عثمان الطبّاع، «إتحاف الأعزة في تاريخ غزة»، الجزء الثاني (مخطوط).

العلمي، فيضي أفندي

(١٨٦٥ ـ ١٩٢٤)

رئيس بلدية القدس، ثم عضو مجلس المبعوثان العثماني في دورته الثالثة سنة ١٩١٤. تولى إدارة شؤون عائلته وأملاكها وعقاراتها وهو صغير السن، ثم دخل سلك الوظائف الإدارية. وفي سنة ١٩٠٦ انتُخب رئيساً للبلدية وبقي في منصبه هذا ثلاثة أعوام اختير بعدها عضواً في مجلس إدارة المتصرفية.

هو فيضي بن موسى بن فيض الله العلمي. كان والده، موسى أفندي، أحد أعيان القدس البارزين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وقد عين عضواً في مجلس إدارة متصرفية القدس ثم رئيساً لمجلس بلديتها في أواخر السبعينات. وتوفي موسى أفندي سنة ١٨٨١ وكان فيضي، نجله الوحيد، كما يبدو، في السادسة من عمره حينذاك، فتولى فيضي القيام بمسؤوليات رب العائلة، ثم عين في أول أمره موظفاً في دائرة تحصيل الأموال في القدس. ثم انتقل إلى سلك القضاء، وعمل بعدها في مختلف الوظائف الإدارية حتى عين مدير ناحية بيت لحم سنة ١٩٠٢. وفي سنة ١٩٠٦ اختير رئيساً لمجلس بلدية القدس، وشغل هذا المنصب مدة ثلاثة أعوام، عين بعدها عضواً في مجلس إدارة المتصرفية. وفي سنة ١٩١٤ انتُخب مع راغب النشاشيبي، وسعيد بك الحسيني ليمثلوا متصرفية القدس في مجلس المبعوثان العثماني. وفي إبان أعوام الانتداب الأولى، كان كبير عائلة العلمي وأحد أعيان القدس البارزين، لكنه لم يشترك في النشاط السياسي الوطني. وقد عانى في أيامه الأخيرة مرض تصلب الشرايين، وتوفي به في آذار (مارس) ١٩٢٤، فورثه ابنه الوحيد، موسى العلمي، في ثروته ومكانته. ومن آثاره المصنفة كتاب: «فتح الرحمن لطالب آيات القرآن»، الذي طبع في بيروت سنة ١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م.

---

(١) عارف العارف، «تاريخ القدس» (القدس، ١٩٥٢).

(٢) عمر كحالة، «معجم المؤلفين»، الجزء الثامن (دمشق، ١٩٦١).

(٣) سجل المحكمة الشرعية في القدس.

(٤) G. Furlonge, *Palestine is My Country: The Story of Musa 'Alami* (London, 1969).

العمرو، الشيخ عيسى

شيخ ناحية جبل الخليل في الربع الأول من القرن التاسع عشر. وكان آل العمرو قد تسلطوا على قرية دورة وجعلوها مركز مشيختهم، ومنها امتد نفوذهم حتى أصبحوا الحكام الفعليين لجبل الخليل في أيام عيسى العمرو وابنه عبد الرحمن من بعده.

آل العمرو من أقدم عشائر الكرك، وينسبون أنفسهم إلى بني عقبة بن جذام. حكموا الكرك مدة طويلة ثم استوطن قسم منهم جبال الخليل قبل ثلاثة قرون تقريباً، واتخذ قرية دورة مركزاً له. ورث الشيخ عيسى زعامة العائلة ومشيخة دورة ومنطقتها في أواخر القرن الثامن عشر. واستغل ضعف الحكم العثماني في المنطقة فوسع نفوذه على حساب مشايخ المناطق المجاورة. ووقعت بسبب ذلك عدة مناوشات ومعارك عشائرية في المنطقة حتى سادت الفوضى وانعدم الأمن والاستقرار. وكان جبل الخليل جزءاً من لواء القدس التابع لولاة الشام الذين فشلوا في إقرار الهدوء والأمن في المنطقة. وحاول أحمد باشا الجزار أحياناً أن يقمع التمرد والاقتتال العشائري لكن من دون جدوى. وتغلب عيسى العمرو على منافسيه في المنطقة حتى أصبح الحاكم الفعلي لناحية جبل الخليل كلها، بما فيها المدينة ذاتها، في بداية القرن التاسع عشر. وهكذا أصبح لآل العمرو في الخليل مركز مماثل لمركز أبو غوش في جبل القدس. وكان آل العمرو زعماء صف القيس في منطقتهم، فلما اشتدت الحروب بين صف القيس وصف اليمن في جبل القدس التقوا أحياناً آل أبو غوش، زعماء صف اليمن، في ساحة القتال. ولما فشلت الدولة العثمانية في فرض سيطرتها على المنطقة مباشرة اعترفت بحكم الشيخ عيسى العمرو، واستعانت به لجمع الضرائب وحفظ الأمن في المنطقة.

وفي العقدين الأولين من القرن التاسع عشر يُذكر اسم عيسى العمرو مرات عديدة في الوثائق المتعلقة بأحوال ناحية جبل الخليل. وكانت حالة الاضطراب وفقدان الأمن والنزاعات العشائرية المتكررة هي موضوع معظم تلك الوثائق. كما يرد ذكر عيسى العمرو مرات عديدة في تاريخ سليمان باشا العادل، بصفته شيخ ناحية جبل الخليل. فحين زار سليمان باشا العادل مدينة يافا سنة ١٨١٩ مثلاً، كان الشيخ عيسى من جملة مستقبليه والمسلّمين عليه. وورد اسمه مقروناً بلقب شيخ مشايخ جبل الخليل. هذه الوظيفة خولته صلاحيات جباية الضرائب (التزام)، والمحافظة على الأمن، والمساهمة

في تجهيز لوازم قافلة الحج الشامي المطلوبة من سكان المنطقة.

وفي بداية سنة ١٢٣٨هـ/أواخر سنة ١٨٢٢م نهب العربان قافلة تجارية مصرية كانت في طريقها من السويس إلى القاهرة. فرفعت تلك الحادثة حدة التوتر بين محمد علي باشا، حاكم مصر، وعبد الله باشا، والي صيدا والمسؤول إدارياً عن لواء غزة وصحارى جنوب فلسطين. فاتصل واليا الشام وصيدا بمتسلم لواء غزة والشيخ عيسى العمرو، وطلبا منهما أن يعملا بسرعة لإيجاد البضاعة المسروقة كي تُرد إلى أصحابها. وفعلاً أجري البحث فوجد أن معظم البضاعة المنهوبة وصل إلى أسواق الخليل ليباع فيها. ولم يمض أسبوعان حتى قام الشيخ عيسى العمرو بجمع البضائع التي نهبها عربان الطورة، وجهزها لإعادتها إلى مصر. وأثبت الشيخ عيسى مرة أخرى أنه الحاكم الفعلي في جبل الخليل ومدينته، وأنه من دون تعاونه لا يستتب الأمن والنظام في المنطقة. وهكذا، وخلال أكثر من ربع قرن في ظل ضعف الدولة العثمانية وإدارتها المحلية، كان الشيخ عيسى سيد ناحية جبل الخليل من دون منازع. وبعد وفاته في أواسط العشرينات، انتقلت المشيخة والزعامة إلى نجله عبد الرحمن.

---

(١) إبراهيم العورة، «تاريخ سليمان باشا العادل» (صيدا، ١٩٣٦).

(٢) مصطفى الدباغ، «بلادنا فلسطين»، الجزء الأول، القسم الثاني (بيروت، ١٩٦٥).

(٣) سجل المحكمة الشرعية في القدس.

العمرو، الشيخ عبد الرحمن

شيخ مشايخ جبل الخليل في أواسط القرن التاسع عشر، وزعيم صف القيس في تلك المنطقة. ورث زعامة المنطقة عن أبيه الشيخ عيسى، وقام بدور مهم في الأحداث التي شهدتها فلسطين في تلك الفترة. وفي نهاية الخمسينات عقدت الدولة العثمانية عزمها على القضاء على الزعامات المحلية شبه المستقلة، فاعتقل عبد الرحمن مع آخرين وأُبعدوا جميعاً إلى جزيرة ردوس.

ورث عبد الرحمن العمرو مشيخة ناحية جبل الخليل عن والده الشيخ عيسى في أواسط العشرينات من القرن الماضي. وبعد القضاء على جيش الإنكشارية، حاولت الدولة العثمانية تثبيت حكمها المباشر في ولاية الشام ونواحيها. ففي الأيام الأخيرة من سنة ١٨٢٧ «حضر عبد الرحمن العمرو إلى مجلس الشرع الشريف وأقر واعترف وأشهد على نفسه أن يكون دائماً منقاداً للشرع الشريف ولأوامر جناب المتسلم المنصوب بمدينة السيد الخليل. وأنه إن حصل منه أدنى حركة أو فساد أو أمور مغايرة، أو إذا حصل في المدينة خلل أو هجموا على المتسلم أو خرجوا من تحت حكمه وقوله.. فيكون عنده ولازم ذمته بطريق النذر الشرعي لخزينة الدولة العلية مبلغ قدره مايتي ألف غرش أسدي.» لكن على الرغم من ذلك الوعد الذي قطعه عبد الرحمن على نفسه، عاد إلى التعرض لرجال الدولة في المنطقة، محاولاً المحافظة على زعامته وحكمه المستقل في المنطقة. وبما أن ولاة الشام كانوا ضعفاء ومشغولين في معظم أيام السنة بشؤون الحج الشامي، فقد حافظ الشيخ عبد الرحمن على استقلاله ونفوذه منذ أواخر العشرينات حتى مجيء الحكم المصري.

وتغيرت الأوضاع السياسية والإدارية في فلسطين بعد احتلال جيوش محمد علي لها. فالحكم الجديد لا يقبل المشاركة، ويعمل على بسط حكمه المباشر والفعلي في المدن والأرياف. ولم يستطع عبد الرحمن العمرو التأقلم مع شروط الحكام الجدد، فانضم إلى ثورة سنة ١٨٣٤، التي كان جبل الخليل أحد معاقلها. وكبد الثوار الجيش المصري خسائر فادحة، وربحوا بعض المعارك. لكن إبراهيم باشا جلب الإمدادات العسكرية من مصر، ونجح في إخماد تلك الثورة. فانسحب عبد الرحمن العمرو وأعوانه إلى منطقة الكرك. ولم يستطع الحكم المصري القبض على عبد الرحمن الذي اضطر إلى العيش عدة أعوام مستتراً بين العربان خوفاً من أن تطاله يد الدولة المصرية.

وعاد عبد الرحمن العمرو إلى جبل الخليل ثانية في أواخر الثلاثينات. وتجددت بذلك نزاعاته مع رجال الدولة المصرية. ففي ربيع الثاني ١٢٥٥هـ/ ٢٩ حزيران (يونيو) ١٨٣٩م، شكا محمد آغا الزين، متسلم الخليل، تأخر الشيخ عبد الرحمن عن دفع الأموال الأميرية المطلوبة منه، وأنه توجد أسلحة لدى الفلاحين الذين هم تحت إشراف الشيخ علي درويش والشيخ حسن نمورة. ولذا قام المتسلم المذكور باعتقال الشيوخ الثلاثة، طالباً منهم تسليم الأسلحة وتسديد جميع الأموال المتأخرة إلى خزينة الدولة. ورفعت هذه الدعوى إلى أحمد آغا الدزدار، متسلم لواء القدس، للتحقيق فيها. لكن الشيخ عبد الرحمن فر من سجنه قبل النظر في دعواه، وأعلن العصيان في قريته دورة، هو وجميع فلاحي وعربان تلك الناحية. وحاول متسلم القدس التدخل لحل الخلاف سلماً وحقن الدماء، لكن من دون نجاح. وعندها أصدرت القيادة المصرية العليا الأوامر إلى عيسى آغا، متسلم غزة، بأن يقتل الشيخ عبد الرحمن في حال قدومه إلى غزة ونواحيها. ولم تستطع السلطات المصرية القبض على عبد الرحمن لأنه التجأ إلى حلفائه في شرق الأردن.

ولم تطل مدة لجوء عبد الرحمن هذه المرة، ففي سنة ١٨٤٠ بدأت عملية انسحاب القوات المصرية من بلاد الشام. وأرسل السلطان عبد المجيد كتاباً إلى عبد الرحمن، مثل غيره من أعيان فلسطين، يطلب منه المحاربة إلى جانب جيوش السلطان. فدخل عبد الرحمن وأعوانه مدينة الخليل، وقتلوا متسلم المدينة، وأعلنوا العصيان ورفع راية السلطان. كما ساهم عبد الرحمن وأعوانه في محاربة القوات المصرية، ومناوشتها وعرقلة طرق انسحابها. وكافأته الدولة العثمانية على دوره هذا فعينته محصلاً للضرائب في ناحية جبل الخليل. لكن عبد الرحمن فرض ضرائب باهظة على السكان، وكثرت الشكاوى من ظلمه وتعدياته. كما حاول الاستقلال بحكم جبل الخليل، فنقم العثمانيون عليه وقرروا التخلص منه.

وفي سنة ١٨٤٦ قام محمد قبرصلي باشا، متصرف القدس، بحملة تأديبية على عبد الرحمن العمرو، بالتعاون مع بعض الزعماء المحليين من خصومه، ونجح فعلاً في القبض عليه ونفيه من المنطقة. لكن مدة غيابه عن المنطقة لم تدم أكثر من عامين، إذ عاد إلى جبل الخليل وإلى سابق أعماله في التعدي، ومضايقة الأهالي والمسافرين، وفرض الضرائب الباهظة عليهم في مقابل حمايتهم. وازدادت الشكاوى عليه مجدداً، وانضم إلى هؤلاء الشاكين قناصل الدولة الأوروبية في القدس، وعلى رأسهم قنصل بريطانيا جيمس فين. وصدر فرمان السلطان عبد المجيد سنة ١٨٥٢ بالقبض على عبد الرحمن ومعاقبته. وفعلاً تم القبض عليه، وسُجن هذه المرة في القدس. لكنه نجح في الهرب ثانية، وعاد من القدس إلى جبل الخليل، وأعلن التمرد والعصيان علناً في

ناحية الخليل، واستمر، مع إخوته وابنه إسماعيل، في تحدي السلطات العثمانية مدة طويلة. وكانت الدولة مشغولة بحرب القرم فلم ينجح ولاة القدس في ردعه وقمع عصيانه. واشتهر عنه قوله في تلك الفترة «عبد المجيد سلطان في الآستانة وأنا السلطان هنا (في الخليل).» وحاول حكام القدس عدة مرات القيام بحملات عسكرية للقضاء عليه لكن من دون نجاح. وهكذا استطاع عبد الرحمن أن يحكم المنطقة، ويناور السلطات العثمانية عدة أعوام. فكان ينسحب إلى الصحراء ويلجأ إلى أقاربه وحلفائه في شرق الأردن عندما يدهمه الخطر، ثم يعود ليفرض سلطته مجدداً في ظل غياب هيبة الدولة وقوتها في المنطقة. وبعد انتهاء حرب القرم، قررت الدولة إجراء إصلاحات فعلية في حكم الولايات العثمانية. وكانت أول خطوة في هذا السبيل إعادة السلطة الفعلية إلى أيدي الحكام الأتراك. فقام ثريا باشا، متصرف القدس (١٨٥٨ ـ ١٨٦٢)، سنة ١٨٥٩ بحملة عسكرية كبيرة لإخماد العصيان في جبل الخليل. وبعد أقل من أسبوع في مطاردة الثائرين تمكن الباشا من القبض على الشيخ عبد الرحمن وأخيه سلامة، وأرسلهما إلى الآستانة. ومن هناك نفيا، كما يبدو، إلى جزيرة ردوس، فهدأت المنطقة بعد ذلك، وانتهى بذلك حكم آل العمرو شبه الإقطاعي على الخليل ونواحيها.

(١) أسد رستم، «المحفوظات الملكية المصرية، الجزء الرابع (بيروت، ١٩٤٣).

(٢) سجل المحكمة الشرعية في القدس.

(٣) James Finn, *Stirring Times* (London, 1878).

العورة، إبراهيم

(توفي سنة ١٨٦٣)

كاتب ومؤرخ، علّمه والده، حنا، صنعة الكتابة في دواوين ولاة عكا، وخدم كاتباً في ديوان سليمان باشا العادل منذ سنة ١٢٣٠هـ/ ١٨١٥م، وهذا ما دفعه، كما يبدو، إلى وضع كتابه «تاريخ سليمان باشا العادل».

ولد إبراهيم العورة في عكا في نهاية القرن الثامن عشر، وكان والده حنا كاتباً في ديوان أحمد باشا الجزار. رباه أبوه على الاهتمام بالأدب والتاريخ، وعلمه صنعة الكتابة والإنشاء في دواوين الولاة. وبدأ أول أمره في تعاطي التجارة فربح منها. وكان في صور تاجراً عندما طلبه والده في عكا، بحسب أمر سليمان باشا، ليعمل في ديوانه كاتباً. فزاول عمل الكتابة تحت رعاية والده، رئيس ديوان العربي عند ولاة عكا. وكان سليمان باشا يكرمه ووالده كثيراً، فارتفعت مكانتهما، على عكس ما كانت عليه أيام الجزار القاسية وغير المستقرة. وهذا ما دفع إبراهيم فيما بعد إلى تصنيف كتاب «تاريخ سليمان باشا العادل» حفظاً لذكراه ولأعماله. وقد أتم تأليف كتابه في أواخر ذي الحجة ١٢٦٩هـ/ ١٩ أيلول (سبتمبر) ١٨٥٣م. والكتاب وثيقة تاريخية مهمة، ولا سيما لندرة ما كتب عن تاريخ فلسطين في ذلك العهد. وبعد أن تولى عبد الله باشا الحكم في عكا سنة ١٨١٩ تأخرت حال العائلة وضعف نفوذها. وخدم إبراهيم كاتباً في الإدارة المصرية في الثلاثينات. وفي سنة ١٢٥٤هـ/١٨٣٨ ـ ١٨٣٩م اختلف مع السلطات المصرية لاتهامه بإخفاء الأموال، فالتجأ إلى القنصلية الروسية واحتمى بها. وتفرغ في الأربعينات لجمع الوثائق والمعلومات لوضع كتابه عن تاريخ سليمان باشا العادل.

---

(١) أسد رستم، «المحفوظات الملكية»، الجزء الرابع (بيروت، ١٩٤٣).

(٢) إبراهيم العورة، «تاريخ سليمان باشا العادل» (صيدا، ١٩٣٦).

(٣) عمر كحالة، «معجم المؤلفين»، الجزء الأول (دمشق، ١٩٥٧).

[illegible]

([illegible] - ١٨٩٠)

[illegible]

وخلف عدة مؤلفات وكتب ترجمها عن الفرنسية ولغات أخرى

ولد ميخائيل العورة في عكا، وتربى على حب العلم والأدب مثل معظم أفراد عائلته. وعمل في التدريس في بلدته في بداية أمره، ثم سافر إلى باريس لإتمام تحصيله، رحل إلى مصر، وعين مديراً لمكتب الترجمة، وتنقل كثيراً بين مصر وبيروت وباريس، وعمل في الصحافة والترجمة والتأليف؛ فأصدر في باريس مجلة «الحقوق». كما أنشأ جريدة «الحضارة»، وشارك في تحرير صحف أخرى في القاهرة وبيروت. وعمل في المحاماة مدة بالإضافة إلى عمله في الصحافة، ثم سافر في أواخر عمره ثانية إلى باريس. وتجول في مدن أوروبا كثيراً. توفي في مدينة نابولي في إيطاليا بتاريخ ١ تموز (يوليو) ١٨٩٠. ونشر في الصحف بعض القصائد والكثير من المقالات. كما صنف عدداً من الكتب نذكر منها:

١ - «عجائب التخت في قصة الأحد عشر وزيرا وابن الملك آزارخت» (معرب عن السريانية)، وقد طبع في مصر سنة ١٨٨٦.

٢ - «منتهى العجب في أكلة الذهب»، قصة تاريخية رمزية، صدرت عن مطبعة البيان سنة ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٥م.

٣ - «المجنون في حب مانون»، رواية مترجمة عن الفرنسية، طبعت في مدينة الإسكندرية سنة ١٨٨٦.

---

(١) إبراهيم العورة، «تاريخ سليمان باشا العادل» (صيدا، ١٩٣٦).

(٢) حنا أبو حنا، «دار المعلمين الروسية في الناصرة» (القدس، [illegible]).

(٣) عمر كحالة، «معجم المؤلفين». (دمشق، ١٩٥٧).

(٤) لويس شيخو، «الآداب العربية في القرن التاسع عشر» (بيروت، [illegible]).

العيسى، حنا عبدالله

(١٨٥٨ ـ ١٩٠٩)

[illegible] من أوائل الصحافيين في فلسطين في أواخر العهد العثماني. كان له الفضل في توجه أفراد عائلة العيسى إلى العمل في الصحافة الوطنية في فلسطين زهاء ستين عاماً. ومن أوائلهم ابن شقيقه يوسف داود العيسى وابن عمه عيسى العيسى اللذان أسسا جريدة «فلسطين» سنة ١٩١١.

[illegible] تعلم حنا العيسى في مدارس الطائفة الأرثوذكسية العربية في القدس [illegible] واتقن اللغة العربية وآدابها على الرغم من الإهمال الذي أصابها أيام العهد العثماني. ويلقبه أصدقاؤه بـ «أبي السعيد» لإعجابه بالأصمعي، وأصدر سنة ١٩٠٨ «مجلة» أدبية نصف شهرية في القدس سماها «الأصمعي». وساهم في العمل فيها شقيقه يوسف وصديقه خليل السكاكيني، كما شارك في الكتابة فيها أدباء وشعراء تلك الفترة منهم إسعاف النشاشيبي، والشيخ علي الريماوي وغيرهما. [illegible] ولم يكتف حنا العيسى بنشر الموضوعات الأدبية في «الأصمعي» [illegible] الأوضاع السياسية والاجتماعية المظلمة تحت الحكم العثماني [illegible] أيضاً الموضوعات السياسية والقومية؛ فانتقد سياسة السلطات العثمانية، وهاجم الاستيطان الصهيوني وتسهيلات الحكومة لاستيلاء الصهيونية على الأراضي العربية. وناشد في كتاباته أثرياء العرب تطوير التجارة والصناعة الوطنيتين. وحث المصارف على إقراض الفلاح العربي الأموال لاستغلال أرضه. وكان يؤمن بالتعليم الوطني العربي على الرغم من فضل المدارس الأجنبية على النهضة الثقافية في تلك الفترة. ونادى بضرورة تعليم المرأة ونهضتها. وقد توقفت «الأصمعي» عن الصدور بموت صاحبها سنة ١٩٠٩، بعد أن صدر منها أحد عشر عدداً في مدة خمسة أشهر ونصف الشهر.

---

(١) أحمد خليل العقاد، «الصحافة العربية في فلسطين» (دمشق، ١٩٦٧).

(٢) «الموسوعة الفلسطينية»، المجلد الثاني (دمشق، ١٩٨٤).

(٣) يوسف خوري، «الصحافة العربية في فلسطين ١٨٧٦ ـ ١٩٤٨» (بيروت، ١٩٧٦).

الغزاوي، الحاج محمد عبده

غزي هاجر إلى نابلس فأصبح من أكبر تجارها ورئيس بلديتها مدة عشرة أعوام تقريباً، قبيل الحرب العالمية الأولى. نافس توفيق حمّاد وفاز عليه في الانتخابات سنة ١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥ ـ ١٩٠٦م، وسلم مجلس البلدية من بعده إلى حيدر بك طوقان.

كان الحاج محمد عبده تاجراً غزياً من أقارب آل شعشاعة فيها. هاجر إلى نابلس وتعاطى التجارة حتى أصبح من تجار المدينة الأثرياء البارزين. وتنازع مع توفيق حماد، رئيس المجلس البلدي، فتحالف مع الصف المعارض له. وفي انتخابات مجلس البلدية سنة ١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥ ـ ١٩٠٦م بذل أموالاً طائلة حتى فاز على منافسيه. وفي أيام رئاسته مجلس البلدية حارب الغلاء، وقام ببعض المشاريع، فكسب تأييد الأهالي. وترك البلدية قبل انتهاء مدته وسلمها إلى حيدر بك طوقان. ثم إن هذا رشح نفسه لمجلس المبعوثان العثماني فعين غيره للبلدية كان آخرهم في العهد العثماني عمر زعيتر. وبعد انقلاب الشبان الأتراك كان الحاج محمد من مؤيدي الدستور، خلافاً لتوفيق حمّاد، فقوي مركزه السياسي في البلد. ولا نعلم تاريخ وفاة الحاج محمد، والأغلب أنه كان في إبان الحرب العالمية الأولى.

---

(١) إحسان النمر، «تاريخ جبل نابلس والبلقاء»، الجزء الثالث (نابلس، ١٩٧٥).

الغزي، حسين بالي أفندي

(١٢٣٥ ـ ١٢٧١هـ/ ١٨٢٠ ـ ١٨٥٥م)

عالِم أزهري، والد المؤرخ الشيخ كامل أفندي، هاجر من غزة إلى طرابلس، ومنها وصل إلى حلب فاستوطنها، وعمل في التدريس، وتخرج على يديه كثير من علماء حلب الشهباء.

هو حسين بن محمد بن مصطفى البالي الغزي. ولد في مدينة غزة، وبعد أن أنهى علومه الأولية فيها سافر إلى مصر ودخل الأزهر وتخرج فيه خلال مدة وجيزة. ثم عاد إلى غزة، وأقبل عليه الناس فحسده بعض العلماء والأعيان وكادوا له حتى غادرها متجهاً إلى طرابلس سنة ١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤م. وفي طرابلس التقى الشيخ محمد المغربي، فاتصل به وأخذ عنه الطريقة النقشبندية. وحسّن له شيخه هذا التوجه إلى حلب فرافقه، ووصلا إليها سنة ١٢٦٤هـ/١٨٤٨م ونزل مع أستاذه في جامع بانقوسا.

وكان الحاج وفاء بن أحمد المؤقت، أحد أعيان الشهباء وشيخ تجارها، يبحث عن عالِم ينشر العلم في المدينة. فاجتمع إلى حسين أفندي واختار له مسجد اشقتمر، المعروف فيما بعد بجامع السكاكيني، وصار يقرىء الطلبة فيه. وذاع صيته فأقبل الطلبة عليه بكثرة لأن الدولة كانت تعفي طلبة العلم من الجندية والقرعة العسكرية. ولما شاهد أعيان المدينة ضرورة مزيد الانتفاع من دروس الشيخ حسين، بنوا له في الجامع المذكور ست حجرات لإقامة الأستاذ وطلابه المجاورين. واشتهر الشيخ حسين في حلب، وانهالت الهدايا والوظائف عليه. ولم يزل على ذلك حتى توفي فجأة يوم الاثنين في ٢٣ ذي العقدة ١٢٧١هـ/ ٧ أيلول (سبتمبر) ١٨٥٥م، وهو صغير السن. ودفن في مقبرة الشيخ جاكير في جانب قبة الفتياني في حلب. وقد تخرج على يده خلال ستة أعوام من التدريس الكثير من العلماء، منهم الشيخ أحمد الكواكبي، والشيخ أحمد الزويتيني، والشيخ طاهر الكيالي، وغيرهم. وقد خلفه في نشر العلم والاهتمام به ابنه المؤرخ الأديب كامل الغزي (١٨٥٣ ـ ١٩٣٣)، صاحب كتاب «نهر الذهب في تاريخ حلب». وللشيخ حسين مؤلفات نذكر منها:

١ ـ «رسالة في المجاز».

٢ ـ «رسالة في التوحيد».

٣ ـ «منظومة منحة الرحمن في فضائل رمضان».

٤ ـ ديوان شعر.

٥ ـ «الكشف الوافي على [illegible] والقوافي».

---

(١) محمد راغب الطبّاخ، «أعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء»، سبعة أجزاء (حلب، ١٣٤٢ ـ ١٣٤٥هـ / ١٩٢٣ ـ ١٩٢٦م)، الجزء السابع.

محمد سعيد الغزي

(١٢٩٢ - ١٣٤٦هـ/ ١٨٧٥ - ١٩٢٧م)

عالِم أزهري، وأستاذ الحقوق المدنية في بيروت، وأستاذ الشريعة والفقه، ولا سيما في كلية دمشق، «معهد الحقوق». تولى القضاء في بلاد اليمن وطرابلس الغرب. له خطب ومحاضرات، وعدة مصنفات مخطوطة ومطبوعة.

هو محمد بن سعيد بن عطا الله بن إبراهيم بن محمد مراد الحنفي. ولد في غزة وتعلم على شيوخها، منهم الشيخ عبد الله الخزندار، والشيخ عبد الله العلمي، وغيرهما. سافر إلى مصر، وجاور في الأزهر سنة ١٣٠٥هـ/ ١٨٨٧ - ١٨٨٨م ودرس على مشايخه. كتب في المنطق والحكمة والأصول، حتى نبغ وتفوق وشهد له كبار العلماء. ثم رجع إلى غزة سنة ١٣١٢هـ/ ١٨٩٤ - ١٨٩٥م، وعمل في التدريس مدة قصيرة. ثم رجع ثانية إلى مصر، ومنها سافر إلى الآستانة واستحصل على وظيفة القضاء الشرعي في بلاد اليمن، فسافر إليها، واعتراه هناك مرض شديد فلم يكمل مدته فيها ورجع إلى مصر. ثم عاد إلى غزة بعدها بشهرين واشتغل ثانية في التدريس. وتردد بين الآستانة ومصر والشام وبيروت وغزة حتى حصل على نيابة (قضاء) امسلاته في ولاية طرابلس الغرب سنة ١٣١٩هـ/ ١٩٠١م. وأتم مدته فيها، ثم توجه إلى الآستانة وأخذ قضاء بئر السبع، وتوجه إليها في أوائل سنة ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م، ثم تولى بعدها قضاء حاصبيا وأتم مدته فيها. وعاد إلى الآستانة سنة ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م، وتولى قضاء جنين، فزادته تلك الأسفار والتنقلات علماً وفضلاً ونباهة. وعظمت مكانته، وارتفعت منزلته، واشتهر بالعفة والغيرة على الحق وعزة النفس، فكان من نوادر القضاة في تلك الأزمان. ثم عاد إلى دمشق وعين أستاذاً للحقوق في الكلية، وعضواً في المجمع العلمي، وجعل دمشق مركزاً له. وعين مديراً للمدرسة الإسلامية في القدس، لكن صحته لم تساعده في مباشرة هذا العمل. وزاول تدريس «المجلة» في معهد الحقوق في دمشق ستة أعوام، بعد أن درّسها في معهد الحقوق في بيروت فتخرج على يديه طائفة كبيرة من القضاة والمحامين. ثم حضر سنة ١٣٤١هـ/ ١٩٢٢ - ١٩٢٣م إلى غزة مأذوناً بسبب المرض ~~الذي أعيا الأطباء~~، وبقي معتزلاً عن الناس، يغلب عليه الصمت حتى توفي ليلة السبت ٢٩ جمادى الآخرة ١٣٤٦هـ/ ٢٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٧م، عن نحو خمس وخمسين سنة، ودفن في

مسقط رأسه، غزة. وقد ترك عدة مؤلفات مهمة، من بينها:

١ ـ «شرح مجلة الأحكام العدلية في قسم الحقوق المدنية».
٢ ـ «الأدلة الأهلية الأصولية».
٣ ـ «تاريخ الحقوق في الإسلام».
٤ ـ «رسالة الأسلوب الحديث في مسائل التوريث».

---

(١) خير الدين الزركلي، «الأعلام»، الجزء السابع (بيروت، ١٩٨٠).
(٢) عثمان الطبّاع، «إتحاف الأعزة في تاريخ غزة»، الجزء الثاني (مخطوط).

الغصين، توفيق بك
(توفي سنة ١٣٥٧هـ/١٩٣٨م)

أحد ثلاثة أعضاء مثلوا يافا في مجلس القدس العمومي سنة ١٢٣٢هـ/ ١٩١٣ ـ ١٩١٤م. وكان قبل ذلك مديراً في نواحي طرابلس، وانتقل إلى الرملة، ثم عين قائمقاماً في قضاء بئر السبع، واعتزل الوظائف الحكومية بعد الاحتلال البريطاني.

هو توفيق بن حسين بك بن يحيى بن حسن، من فرع آل الغصين في الرملة. جاء جدهم محمد بن عبد القادر في حدود سنة ١٠٣٠هـ/ ١٦٢٠م إلى الرملة من غزة وتوطن فيها. وشغل جده حسن في الرملة وظيفة أميرالاي سباهية الرملة، وفي وظائف إدارية أخرى. وتولى والده حسين بك قضاء الرملة مدة طويلة، وكذلك نظارة وقف النبي روبين والشيخ البسطامي، وتوفي في الرملة سنة ١٣٠٩هـ/ ١٨٩١ ـ ١٨٩٢م.

تخرج توفيق بك في المكتب السلطاني في بيروت، ثم عين مديراً في نواحي طرابلس. وانتقل مديراً في ناحية الرملة بعد وفاة أخيه حافظ بك سنة ١٣٢١هـ/ ١٩٠٣م. ثم عين وكيل قائمقام لقضاء بئر السبع مرتين، وعاد بعدها إلى الرملة، وبقي في وظيفته حتى رفع منها سنة ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م. واختير عضواً في المجلس العمومي قبيل الاحتلال البريطاني، وبعده اعتزل وظائف الحكومة، ولازم بيته في وادي حنين حتى توفي في ١٤ صفر ١٣٥٧هـ/ ١٥ نيسان (أبريل) ١٩٣٨م. وقد ورث مكانته أيام الانتداب نجله يعقوب، مؤسس مؤتمر الشباب العرب وعضو اللجنة العربية العليا، الذي اعتقل ونفي إلى جزيرة سيشل سنة ١٩٣٧. وعموماً، فإن آل الغصين في الرملة عائلة كريمة، كان منها الكثيرون من العلماء والأعيان في القرن الماضي. وهي فرع من العائلة التي في غزة، ولم تنفصل عنها إلا منذ ثلاثة قرون تقريباً، ومنها فروع في القدس ويافا وصيدا.

---

(١) عثمان الطبّاع، «إتحاف الأعزة في تاريخ غزة»، الجزء الثاني (مخطوط).

الغصين، الشيخ عبد الله

(١٢٥٦ - ١٣٢١هـ/ ١٨٤٠ - ١٩٠٣م)

عالم أزهري، درّس في الجامع الكبير في غزة، وعيّن في مجلس الإدارة ثم في مجلس البلدية.

هو عبد الله بن يوسف بن حسين بن الحاج عبد الوهاب الغصين الشافعي. ولد في غزة، وتربى في حجر والده، وحفظ القرآن على الشيخ محمد الغصين، ثم درس على الشيخ نجيب النخال والشيخ عبد الوهاب القالونجي، وغيرهما. وسافر إلى مصر ودخل الأزهر سنة ١٢٧٠هـ/ ١٨٥٣ - ١٨٥٤م، وجدّ في تحصيل العلم من صغر سنه. فدرس في الأزهر ستة أعوام حتى أجازه مشايخه، ومنهم الشيخ إبراهيم الباجوري، والشيخ إبراهيم الزرو الخليلي الشافعي، والشيخ عبد الله الدرستاوي، وغيرهم. ثم عاد إلى غزة في أواخر سنة ١٢٧٦هـ/ ١٨٦٠م وعيّن للتدريس في الجامع الكبير. واختير عضواً في مجلس الإدارة في حدود سنة ١٢٨٠هـ/ ١٨٦٣م، وطلب للخدمة العسكرية فلم يقبل منه المميز أداء الامتحان بسبب وظيفته تلك، فالتزم دفع البدل النقدي. وما زال يشتغل بالعلم حتى صار خبيراً بالأحكام الشرعية والقوانين النظامية، وأتقن اللغة التركية فكان يتكلمها ويكتب بها ويترجم عنها. ثم عيّن في حدود سنة ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٣م عضواً في مجلس البلدية. وفي سنة ١٣١٠هـ/ ١٨٩٢ - ١٨٩٣م توجه إلى الآستانة في صحبة مجموعة من العلماء والأعيان، واجتمعوا إلى شيخ الإسلام، وعرضت على الشيخ عبد الله وظيفة القضاء فلم يقبل، وعاد إلى غزة. وفي سنة ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م عيّن عضواً في مجلس الإدارة، وانتخب للعضوية ثانية بعد المدة الأولى لاستقامته وغيرته على المصالح العامة. وما زال على ذلك حتى توفي في ١٦ شعبان ١٣٢١هـ/ ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٠٣م، ودفن في غزة. وقد خلفه ابنه عبد العظيم الذي عيّن بعد والده في مجلس الإدارة أيضاً.

(١) عثمان الطباع، «إتحاف الأعزة في تاريخ غزة»، الجزء الثاني (مخطوط).

الفالوجي، الشيخ عبد الوهاب

(توفي سنة ١٢٧٨هـ/ ١٨٦١م)

عالم أزهري من قرية الفالوجة، استوطن غزة بعد إتمام دراسته، واشتغل في التدريس والإفتاء، وعين عضواً في مجلس الإدارة، واشتغل في التجارة أيضاً حتى كون ثروة كبيرة، ولم يعقب سوى ابنه الشيخ مصطفى.

هو عبد الوهاب بن الشيخ محمد الفالوجي، نسبة إلى قرية الفالوجة التابعة للواء غزة. ولد في أوائل القرن الثالث عشر الهجري، وسافر إلى مصر والتحق بالأزهر في حدود سنة ١٢٣١هـ/ ١٨١٥م، وأقام في الأزهر مدة طويلة حتى نبغ في العلوم الشرعية والعربية، ثم عاد إلى قريته فرأى فيها ضياع العلم، فاضطر إلى مدينة غزة، وكانت أحواله المادية ضعيفة، فتعرف السيد خليل الشوا إليه فساعده وقربه إلى مفتي غزة، وأقام في مقام مصلحة المجلس، واعتمد فيها للإفتاء والتدريس له، فانتفع الناس به، وأتته الهدايا فاتسعت الدنيا عليه بعد ضيقها. ثم عين عضواً في مجلس الإدارة، واشتغل في التجارة والمرابحة حتى صار صاحب ثروة عظيمة وأموال طائلة، اشتغل عن التأليف. ثم اشترى دار السيد محمد الرئيس في محلة الدرج، وتزوج إحدى بنات عائلته، ولم يعقب منها. وقد توفي في ١٥ جمادى الآخرة ١٢٧٨هـ/ ١٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٦١م، ولم يعقب غير نجله الشيخ مصطفى الذي ولد في الفالوجة[1].

---

(١) عثمان الطباع، «إتحاف الأعزة في تاريخ غزة»، الجزء الثاني (مخطوط).

الفاهوم، الشيخ عبد الله

عالِم أزهري، وقاضي الناصرة في الثلث الأول من القرن التاسع عشر. نفاه إبراهيم باشا إلى مصر سنة ١٨٣٤، بعيد الثورة على الحكم المصري في فلسطين، وبقي هناك مدة طويلة لأنه اعتُبر من المقربين إلى عبد الله باشا، حاكم عكا سابقاً. وله حفيد يحمل اسمه كان من أبرز أعيان الناصرة في أواخر العهد العثماني.

أصل آل الفاهوم من قرية نين في الجليل الأسفل، رحل الشيخ أحمد الفاهوم عنها ونزل الناصرة امتثالاً لأمر والي عكا أحمد باشا الجزار سنة ١٢٠٥هـ/ ١٧٩٠ ـ ١٧٩١م. وقد شغل أبناء هذه العائلة وظائف القضاء والإفتاء مدة طويلة في أواخر العهد العثماني.

درس الشيخ عبد الله الفاهوم في الأزهر، ولما توفي الشيخ أحمد الفاهوم عُين خلفاً له في قضاء الناصرة في بداية القرن التاسع عشر. وفي سنة ١٢٢٣هـ/ ١٨٠٨م أرسل إليه سليمان باشا العادل، حاكم عكا بعد الجزار، أمراً بعمل سجل للمحكمة لقيد الحجج الشرعية فيه. وقد حُفظ هذا السجل عند آل الفاهوم مدة طويلة في عهد الانتداب، لكن هل حفظ أم أنه ضاع مثل غيره بعد ذلك؟ وفي سنة ١٨١٢ بنى سليمان باشا جامعاً في الناصرة، ورتب له أوقافاً كافية لمصروفاته «وولى عليها الشيخ عبد الله الفاهوم قاضي الناصرة وطبريا.»

وكان الشيخ عبد الله في وظائفه تلك عشية حملة محمد علي باشا على بلاد الشام، كما تثبته رسالة بتاريخ ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م موجهة إليه بشأن أراضيه في قرية نين المعفاة من الضرائب. وبعد الاحتلال المصري، تأخرت حال الشيخ عبد الله لعلاقاته الودية السابقة بولاة عكا. ونفاه إبراهيم باشا إلى مصر، ضمن مجموعة من الأعيان والعلماء، كعمل وقائي لمنع التمرد ولإضعاف فئة الأعيان المحليين. وأرسل من منفاه كتاباً إلى ولديه الشيخ أمين والشيخ داود في الناصرة، وفي تلك الرسالة تحدث عن معيشته في القاهرة وتمضيته معظم وقته في الأزهر، وذكر أنه يسكن في جواره في الدرب الأحمر. وأضاف أن الباشا يقوم بواجباته كلها ويأمل بأن يسمح له بالرجوع إلى وطنه لرؤية أولاده وعائلته. ولا نعلم ما إذا كانت أمنية الشيخ عبد الله تحققت أم لا. والأغلب أنه توفي في مصر في أواخر الثلاثينات.

للشيخ عبد الله حفيد يحمل اسمه هو عبد الله بك (توفي سنة ١٩٢٥)، أحد أعيان الناصرة البارزين ورئيس بلديتها في أواخر العهد العثماني. وقد زاره مفلح الغساني

(نجيب نصّار) في قريته عين دور، بالقرب من حيفا، ونزل في ضيافته حين كان ملاحقاً من السلطات التركية في إبان الحرب العالمية الأولى.

(١) إبراهيم العورة، «تاريخ سليمان باشا العادل» (صيدا، ١٩٣٦).
(٢) أسد رستم، «الأصول العربية لتاريخ سوريا»، ٥ أجزاء (بيروت، ١٩٣٠ ـ ١٩٣٤).
(٣) أسعد منصور، «تاريخ الناصرة» (القاهرة، ١٩٢٤).
(٤) مصطفى الدباغ، «بلادنا فلسطين»، الجزء السابع.
(٥) نجيب نصّار، «رواية مفلح الغساني»، تقديم وإعداد حنا أبو حنا (الناصرة، ١٩٨١).

الفاهوم، سعيد أفندي

رئيس بلدية الناصرة في الحرب العالمية الأولى (١٩١٣ – ١٩١٥).
وقد عزل عن منصبه وعين مكانه بدري أفندي قطينة مفوضاً في الشرطة، لكن أعيد إلى وظيفته بعد فترة قصيرة بأمر من جمال باشا، قائد الجيش الرابع العثماني.

اختير سعيد أفندي رئيساً لبلدية الناصرة سنة ١٣٣١هـ/١٩١٣م، وشغل هذا المنصب في بداية الحرب العالمية الأولى. لكن في ٢ آب/أغسطس ١٩١٥ عزلته السلطات التركية وعينت مفوض الشرطة بدري أفندي قطينة وكيلاً في رئاسة البلدية. ثم أعيد إلى منصبه بأمر من جمال باشا. وعين لهذه الوظيفة من بعده أخوه توفيق أفندي في أواخر العهد العثماني وبعد الاحتلال البريطاني أيضاً. وكان أخوه توفيق هذا من أبرز النشيطين في حركة المعارضة النشاشيبية في الناصرة خلال فترة الانتداب البريطاني.

---

(١) أسعد منصور، «تاريخ الناصرة» (القاهرة، ١٩٢٤).
(٢) بيان نويهض الحوت، «القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧ – ١٩٤٨» (بيروت، ١٩٨١).
(٣) نجيب نصار، «رواية مفلح الغساني»، تقديم وإعداد حنا أبو حنا (الناصرة، ١٩٨١).

الحملاوي، أحمد أفندي

(١٢٤٦ ـ ١٣٠٩هـ/ ١٨٣٠ ـ ١٨٩٢م)

من قبيلة المجاميد في أم الفحم، درس في الأزهر، ثم عمل في قلم الترجمة في وزارة المعارف المصرية، وانتقل بعدها إلى الدائرة السنية أمينًا لمكتبتها.

هو الشيخ أحمد بن الحاج إسماعيل بن قاسم بن إسماعيل بن عامر بن منصور من قبيلة المجاميد المنتسبة إلى محمد القرشي. ولد في أم الفحم، وأرسله والده لإتمام تحصيله في الأزهر، وكان عمره إذ ذاك نحو خمس وعشرين سنة، وبعد عامين أو ثلاثة تزوج بالسيدة ألفة بنت أحمد العيساوي الجوهري الحسيني، وخلف منها ولدين. وكان أبوه ينفق عليه في أيام دراسته، فلما توفي أخذ يتعاطى نسخ الكتب بأجرة لمطبعة الحجر لصاحبها الكاستلي، وكانت أشهر مطبعة حينئذ بعد مطبعة بولاق، وعمل بعد ذلك في وزارة المعارف المصرية في قسم الترجمة، ثم انتقل إلى العمل في الدائرة السنية أمينًا لمكتبتها. وكان نجيبًا يحفظ كثيرًا من قصائد الأدب، وكثيرًا من الحكم والأحاديث النبوية، واهتم بتربية ولديه محمد عاجي أفندي ومحمد عارف أفندي، والأخير أصبح معلم الرياضيات والعمارة في مدرسة الهندسة، ثم وكيل النائب العام في القاهرة.

(١) أحمد تيمور، «أعلام الفكر الإسلامي في العصر الحديث» (القاهرة، ١٩٦٧).

قاسم الأحمد

(أُعدم سنة ١٨٣٤)

متسلم لواء نابلس، ثم متسلم لواء القدس أيام الحكم المصري في بداية الثلاثينات. انضم وأفراد عائلته إلى ثورة سنة ١٨٣٤ فأصبحوا من زعمائها وقادتها العسكريين. فلما نجح إبراهيم باشا في إخماد تلك الثورة قُبض عليه وأُعدم في دمشق في السنة ذاتها.

عائلة قاسم الأحمد أعلى فروع بني غازي، ولها نصف مشيخة ناحية جماعين، ومعقلها قرية بيت وزن غربي نابلس. استفاد الشيخ قاسم الأحمد من النزاع بين آل النمر وآل الجرار من جهة، وصف آل طوقان من جهة أخرى، فقوى مركزه في ناحية جماعين، وبنى قصراً إقطاعيا في بيت وزن. ووقف مع أعداء موسى بك طوقان، وقُتل هذا في بيته مسموماً، بحسب رواية إحسان النمر. وبعد ذلك وسّع نفوذه وإقطاعه من بيت وزن وحنصافوت إلى حواره وغيرها. وبمساعدة من الشيخ حسين عبد الهادي، حليفه، حصل ولده محمد على متسلمية نابلس من عبد الله باشا، حاكم عكا، ثم حصل هو نفسه، تحت الحكم المصري، على متسلمية القدس. إلا إن آل عبد الهادي طمعوا بمتسلمية نابلس، وأخذوها منه ومن ولده، فكان ذلك أحد أسباب انضمامهم إلى ثورة سنة ١٨٣٤ على الحكم المصري. وقاد هو وأولاده جموع الثوار في جبل القدس والخليل وغيرهما، وكبدوا الحكومة المصرية خسائر كثيرة. فلما نجح إبراهيم باشا في إخماد الثورة قُبض على قاسم الأحمد وعلى بعض أولاده ونفذ فيهم حكم الإعدام. وطرد آل القاسم من إقطاعهم في جماعين، وتأخرت حالهم في باقي أعوام الحكم المصري، لكنهم عادوا إلى القيام بدور مهم في سياسة جبل نابلس بعد عودة الحكم العثماني في الأربعينات.

---

(١) إحسان النمر، «تاريخ جبل نابلس والبلقاء»، الجزء الأول (نابلس، ١٩٧٥).

(٢) سجل المحكمة الشرعية في القدس.

(٣) سجل المحكمة الشرعية في نابلس.

القاسم، الشيخ محمد

(أعدم سنة ١٨٣٤)

متسلم لواء نابلس ثم متسلم لواء القدس في بداية الثلاثينات. تعاون وسائر أفراد عائلته مع الحكم المصري في سوريا وفلسطين، ثم انقلبوا عليه وشاركوا في ثورة سنة ١٨٣٤. وعاقبتهم السلطات المصرية بشدة بعد إخماد الثورة فأعدم محمد مع والده، ونفي إخوته الثلاثة الصغار إلى مصر.

تعززت مكانتا آل القاسم وعبد الهادي في نهاية العشرينات مع تأخر أحوال آل الجرار بالتدريج. فبعد ثورة عبد الله الجرار عُين محمد القاسم متسلماً للواء نابلس، خلفاً لعبد الله الجرار في صيف سنة ١٨٣١. وأراد عبد الله باشا، والي صيدا، بتلك الخطوة تهدئة الأمور في جبل نابلس عشية الحملة المصرية المرتقبة. لكن آل القاسم وعبد الهادي سارعوا للاتصال بإبراهيم باشا والتعاون مع الجيش المصري، فأُبقي الشيخ محمد القاسم في منصبه وعُين والده متسلماً للواء القدس. واستمر في حكم لواء نابلس عامين، حتى ٢٠ جمادى الآخرة ١٢٤٩هـ/ ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٣٣م، حين جاء الأمر بنقله وتعيينه حاكماً على لواء القدس، خلفاً لوالده لـ «كبر سنه». وعين مكانه في متسلمية لواء نابلس سليمان عبد الهادي، فانغاظ آل القاسم من إبعادهم عن حكم جبل نابلس. فلما نشبت ثورة سنة ١٨٣٤ كان محمد القاسم على رأس جماعات الثوار مع أخيه يوسف. وقد ذُكر اسمه مرات كثيرة في الوثائق المتعلقة بأحداث الثورة، ولقب «زعيم الفتنة»، لدوره المهم في قيادة الثورة في جبل القدس ثم في جبال الخليل والكرك. ونجح إبراهيم باشا في القضاء على الثورة، ولاحق الثوار إلى شرق الأردن. وقبض على قادة الثوار الذين سيقوا إلى عكا ودمشق، وكان منهم محمد القاسم وأخوه يوسف ووالدهما، فأعدموا. وصودرت أملاكهم وإقطاعاتهم. أما إخوته الصغار فأخذوا إلى مصر.

---

(١) إحسان النمر، «تاريخ جبل نابلس والبلقاء»، الجزء الأول (نابلس، ١٩٧٥).
(٢) أسد رستم، «المحفوظات الملكية المصرية»، ٤ أجزاء (بيروت، ١٩٤٠ ـ ١٩٤٣).
(٣) سجل المحكمة الشرعية في القدس.
(٤) سجل المحكمة الشرعية في نابلس.

القاسم، عثمان بك

شارك وعائلته في ثورة سنة ١٨٣٤ فنفي وأخواه بعد إخمادها إلى مصر. وعاد الجميع إلى جبل نابلس سنة ١٨٤١، فحاولوا إعادة أملاكهم وإقطاعاتهم التي فقدوها سابقاً، فأدى ذلك إلى اشتراكهم في الحرب الأهلية على آل ريان. انخرط في الوظائف الحكومية وعين سنة ١٨٥٨، مثلاً، قائمقاماً في قضاء غزة فترة قصيرة.

في سنة ١٨٣٤، عندما أخمدت الثورة في فلسطين وأعدم والد عثمان بك، قاسم الأحمد، وإثنان من إخوته هما محمد ويوسف، نفي عثمان مع أخويه محمود وأحمد إلى مصر، وكانوا لا يزالون صغار السن. وهناك أدخلوا في المدارس العسكرية وأصبحوا ضباطاً في الجيش والأسطول المصريين، وكان الناس يسمونهم أيتام الدولة. ولما انتهى الحكم المصري في بلاد الشام عاد الإخوة الثلاثة إلى جبل نابلس سنة ١٨٤١، وطالبوا بحقوقهم في نصف مشيخة ناحية جماعين، فأعيدت إليهم مشيخة النصف الشرقي، ومركزها بيت وزن. وكان آل القاسم، زعماء صف القيس، في ناحيتهم، وآل ريان، زعماء صف اليمن، يتنازعون على مشيخة جماعين كلها. فاشترك وإخوته في الحرب الأهلية التي جرت بين صفي القيس واليمن في جبل نابلس في الأربعينات. ولما نفي منافسهم محمد صادق ريّان سنة ١٨٥٠، تسلط آل القاسم على ناحية جماعين كلها. وكانت علاقات آل القاسم بآل عبد الهادي ما زالت متوترة بسبب اتهام عثمان بك وإخوته آل عبد الهادي بالتحريض على إعدام والدهم واثنين من أعمامهم. لكن في سنة ١٢٧٠هـ/ ١٨٥٤م أجري الصلح بين العائلتين بوساطة آل النمر ليقفوا معاً في حربهم على العائلات المنافسة من صف اليمن. ونجح آل القاسم في التغلب على آل ريّان في ناحية جماعين في الخمسينات، وصارت مشيختها لهم. وقام عثمان ومحمود وأحمد وأولادهم بعد ذلك بدور مهم في حكم جبل نابلس وإدارته، وخصوصاً بعد أن أصبح متصرفية. كما عُين عثمان بك لوظائف الحكم خارج لواء نابلس، فعُين سنة ١٨٥٨ قائمقاماً في قضاء غزة مدة قصيرة. وهكذا استعاد الإخوة الثلاثة المكانة العالية التي كانت لآل القاسم في المنطقة في أوائل الثلاثينات.

(١) إحسان النمر، «تاريخ جبل نابلس والبلقاء»، الجزآن الأول والثالث (نابلس، ١٩٧٥).

قبعين، سليم

(١٨٧٠ ـ ١٩٥١)

صحافي ومدرس وأديب، انضم إلى صفوف الحركة القومية العربية في فلسطين في أواخر القرن التاسع عشر، وهاجر إلى مصر فتابع نشاطه الصحافي والأدبي فيها. له عدد كبير من المؤلفات والكتب المترجمة عن الروسية.

ولد سليم قبعين في الناصرة، وتخرج مع الفوج الأول في دار المعلمين الروسية التي كانت قائمة في الناصرة. وفي سنة ١٨٩٦ عمل معلماً في مدرسة المجيدل الابتدائية، ثم هاجر في السنة التالية إلى مصر، خوفاً من السلطات الحميدية بسبب نشاطه في الحركة القومية العربية المناوئة للعثمانيين. وتابع في مصر نشاطه الصحافي والأدبي، فأصدر عدداً كبيراً من المجلات والكتب، منها:

١ ـ «الأسبوع»، وصدر العدد الأول منها سنة ١٩٠٠.
٢ ـ «عروس النيل»، مجلة صدر العدد الأول منها في آب (أغسطس) ١٩٠٣.
٣ ـ «النيل»، جريدة صدر العدد الأول منها في ٢٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٠٣.
٤ ـ «سلسلة الروايات الشهيرة»، وبدأت الصدور سنة ١٩١١.
٥ ـ «مجلة الإخاء»، صدر العدد الأول منها في نيسان (أبريل) ١٩٢٤، وظلت تصدر شهرياً حتى أواسط الثلاثينات.

أما كتب سليم قبعين، المؤلف منها والمترجم، فهي كثيرة أيضاً، نذكر منها:

١ ـ «مذهب تولستوي»، ويحتوي على مختصر ترجمة حياة تولستوي، ووصف معيشته وآدابه وفلسفته وآرائه الدينية. والكتاب معرب عن اللغة الروسية، وقد صدر عن المكتبة الشرقية في مصر سنة ١٩٠٣. وله ترجمة أخرى لتولستوي.
٢ ـ «حكم النبي محمد وشيء عن الإسلام وأوروبا»، مترجم عن الروسية، وصدرت طبعته الأولى في القاهرة سنة ١٩٠٨.
٣ ـ «الدستور والأحرار»، وصدر في مصر سنة ١٩٠٨.

٤ ـ «سياحة في روسيا»، طبع في القاهرة، من دون تاريخ.
٥ ـ «تاريخ الحرب العثمانية ـ الإيطالية» (جزآن في مجلد واحد)، القاهرة، ١٩١٢.
٦ ـ «تاريخ آل رومانوف»، صدر في القاهرة سنة ١٩١٢.
٧ ـ «بدائع الخيال»، أو عشر قصص للفيلسوف تولستوي (القاهرة، من دون تاريخ).
٨ ـ «نخب من مبتكرات مكسيم غوركي»، مترجم عن الروسية، من دون تاريخ.
٩ ـ «عيد البهاء والديانة البهائية»، صدر في القاهرة سنة ١٩٢٢.

وهكذا اتسمت مؤلفات سليم قبعين في معظمها بالتأثر بالكتّاب الروس، وعرّف الكتّاب العرب من خلال ترجماته على كبار الأدباء الروس، أمثال ترجنيف، ومكسيم غوركي، وتولستوي، وغيرهم. وكان من المدافعين عن قضية الطائفة الأرثوذكسية العربية. وفي سنة ١٩١٥ أنشأ جمعية القديس جاورجيوس الخيرية. وكان في صيف كل عام يقوم بالسياحة إلى بلاد الشرق العربي، وينشر عند عودته خواطره ومشاهداته. وفي مقالة نشرها في مجلته «الإخاء» يشير إلى بعض الآثار السلبية للمدارس التبشيرية على صعيد الوحدة الوطنية فيقول: «أساءت تركيا في عهد وجودها إلى فلسطين بتصريحها للأجانب بإنشاء المدارس المختلفة المبادىء والنزعات التي كانت ترمي جميعها إلى أغراض سياسية وتمزيق رابطة الاتحاد بين أبناء الوطن الواحد.» وقد أظهر قبعين في مجلته التي أصدرها في القاهرة، ومنذ العدد الأول (نيسان/أبريل ١٩٢٤)، اهتماماً خاصاً بشؤون التربية والتعليم. وعلى الرغم من إقامته في مصر فقد ارتبط بفلسطين ارتباطاً وثيقاً، فأكد في مجلته أن «صاحب هذه المجلة فلسطيني صميم يحب بلاده ويعمل لرفع مستواها واطراد نجاحها ورفع الغبن عنها...»

توفي سليم قبعين في القاهرة في ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥١، وذلك بسبب داء السكري.

---

(١) عرفان أبو حمد الهواري، «أعلام من أرض السلام» (حيفا، ١٩٧٩).
(٢) حنا أبو حنا، «دار المعلمين الروسية في الناصرة» (القدس، ١٩٩٤).

قطينة، موسى أفندي

تاجر ثري، ورئيس نقابة التجار (شاهبندر) القدس في أواسط القرن الماضي.

عائلة قطينة الحنبلي في القدس عائلة قديمة تعاطت التجارة وعملت في تصدير الصابون إلى مصر واستيراد الأرز والبضائع الأُخرى منها. وبرز منها في القرن التاسع عشر بدر وشقيقه سليمان، ابنا محمد قطينة الحنبلي. وقد عين متصرف القدس سنة ١٨٤٧ موسى أفندي شيخاً على تجار المدينة. وجاء في كتاب تعيينه أن عليه «النظر في أمور ومقتضيات المشكلات والخصومات التي تحصل في مصالح التجار حسب القانون التجاري في ساير قضاوات ومدن وأساكل (موانىء) البلاد المحروسة.»

---

(١) سجل المحكمة الشرعية في القدس.

قعوار، إلياس

(١٨٦٠ ـ ١٩٢٤)

رئيس بلدية الناصرة خلال بعض أعوام الحرب العالمية الأولى.
قاسى، مثل الكثيرين في تلك المدة، من سياسة جمال باشا السفاح،
وبقي في رئاسة بلدية الناصرة منذ أواخر سنة ١٩١٨ حتى وفاته.

كان إلياس قعوار أحد أعيان الناصرة. وقد استفادت عائلته من سياسة المساواة والتنظيمات العثمانية بجميع جوانبها. فعين لرئاسة بلدية الناصرة عدة مرات، وكان في هذا المنصب أيام الحرب العالمية الأولى، فعانى سياسة الوشاية والملاحقات التي نفذها جمال باشا من مقره في بيروت. وفي شباط (فبراير) ١٩١٧ عين وكيلاً لرئاسة البلدية، وبقي فيها عاماً واحداً تقريباً. ثم في أواخر سنة ١٩١٨ أعيد إلى رئاسة البلدية وبقي فيها عدة أعوام. توفي في ٩ شباط (فبراير) ١٩٢٤، ودفن في الناصرة في جنازة حضرها جمع كبير من المشيعين.

---

(١) أسعد منصور، «تاريخ الناصرة» (القاهرة، ١٩٢٤).

قعوار، طنوس

(١٨١٩ ـ ١٨٨٨)

تاجر راجت تجارته في أواسط القرن التاسع عشر، فصار من أبرز أعيان الناصرة وأثريائها، وعضو المجلس العمومي للإدارة في ولاية بيروت، وأول رئيس لبلديتها سنة ١٨٧٥ ولمدة عشرة أعوام تقريباً.

عمل طنوس قعوار في التجارة، فجمع ثروة، وصار أحد مشايخ النصارى البارزين في مدينة الناصرة. وضمن سياسة التنظيمات العثمانية في المنطقة، تشكلت المحاكم المدنية، فعُين أول عضو في المحكمة التي أقيمت في الناصرة. وفي أيام ولاية محمد راشد باشا على سوريا في أواخر الستينات، انتُخب طنوس عضواً في مجلس الإدارة العمومي الأول في بيروت. وقد أرسل الوالي المذكور إليه رسالة شكر وتقدير على خدمته في ذلك المجلس ظلت محفوظة عند ولده بشارة. وفي سنة ١٨٧٠ أصبح وكيلاً لآل سرسق، تجار وسماسرة الأراضي في قرى مرج ابن عامر، القريبة من الناصرة. واشترى آل سرسق في تلك الفترة، في عدة صفقات، عشرات آلاف الدونمات في المرج وفي شمال فلسطين. واختلف طنوس مع فلاحي القرى، وكادت الاضطرابات تنشب فيها بسبب معاملته السيئة لهم. وفي سنة ١٨٧٥ أقيمت بلدية الناصرة فاختير طنوس أول رئيس لها. وبقي في ذلك المنصب عشرة أعوام تقريباً. وقد توفي في ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٨٨٨، وأرخ إبراهيم باز لوفاته بأربعة أبيات من الشعر، كما رثاه المعلم أمين فارس بقصيدة من شعره.

---

(١) أسعد منصور، «تاريخ الناصرة» (القاهرة، ١٩٢٤).

(٢) حسين عمر حمادة، «تاريخ الناصرة وقضاها» (عكا، ١٩٨٦).

قعوار، ميخائيل

(توفي سنة ١٨٨٦)

تاجر ثري، ومن أوائل الذين اتبعوا العقيدة الإنجيلية البروتستانتية في الناصرة، وهو ما أثار أقرباءه عليه. خدم الكنيسة الإنجيلية شماساً في نابلس، ثم عمل قساً في كنائس عكا والسلط وإربد والحصن والناصرة وشفاعمرو والقدس، ومنها عاد إلى حيفا، حيث توفي.

هو ابن شقيق طنوس قعوار، أحد مشايخ المسيحيين. كان تاجراً كبيراً، مثل عمه، وتنقل في سبيل تجارته بين الناصرة وحيفا ونابلس. واهتم بالعقيدة الإنجيلية، وطالع كتبها، فأثار سخط رؤساء طائفته وأقاربه، حتى أن قنصل روسيا توعده إن لم يكف عن ذلك، فلم يصغ. وحين كان في نابلس يتعاطى التجارة، بلغ خبره المطران فأرسله مبشراً، ثم عُين شماساً، فكان أول إنجيلي من أهل الناصرة. وخدم الكنيسة الإنجيلية بعد ذلك في حيفا والسلط وإربد الحصن والناصرة وشفاعمرو والقدس، ومنها عاد إلى حيفا. وفي نيسان (أبريل) ١٨٥٦، حين كان في نابلس، حدثت اضطرابات في المدينة قُتل فيها والده، سعيد قعوار. وقد ذكره جيمس فين، قنصل بريطانيا في القدس، حين زار نابلس سنة ١٨٥٥، وقال إنه حضر نقاشاً دينياً بين ميخائيل وبين مفتي نابلس سابقاً. واستمر ميخائيل في خدمة الكنيسة الإنجيلية حتى عاد إلى حيفا، حيث أمضى فيها آخر أيامه، وتوفي في ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٨٦. وقد وجِد بين أوراقه إجازة المطران له للتبشير والوعظ باللغة العربية بتاريخ الأول من تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٥٣، بتوقيع كيريو صموئيل غوبات، أسقف الكنيسة الإنجيلية في القدس وسائر البلاد العربية.

---

(١) أسعد منصور، «تاريخ الناصرة» (القاهرة، ١٩٢٤).

(٢) James Finn, *Stirring Times* (London, 1878).

قويدر، الشيخ حسن

(١٢٠٤ ـ ١٢٦٢هـ/ ١٧٨٩ ـ ١٨٤٦م)

أديب وناثر، أصل أجداده من المغرب. درس في الأزهر، واشتهر في مجالي اللغة والأدب، وصنف مؤلفات كثيرة في الأدب والشروح، طبع بعضها فقط.

نزحت عائلة الشيخ حسن قويدر من المغرب العربي واستوطنت مدينة الخليل. ثم هاجر والده إلى القاهرة وأقام فيها، وهناك رزق بابنه حسن. درس العلوم الأولية في مدارس المدينة، ثم دخل الأزهر ودرس على علمائه وفقهائه. اشتهر بمعرفته وسعة اطلاعه في اللغة العربية وآدابها. وكان يساعد والده في تجارته بين مصر والشام، ويشتغل في التأليف خلال أوقات الفراغ. ومن أهم مؤلفاته:

١ ـ «نيل الإرب في مثلثات العرب»، ويشتمل على ما يثلث من الألفاظ، منظومة في أرجوزة، وقد تُرجمت إلى الإيطالية.

٢ ـ «زهر النبات في الإنشاء والمراسلات»، لم يطبع.

٣ ـ «شرح منظومة العطار في النحو».

٤ ـ «رسالة الأغلال والسلاسل في مجنون اسمه عاقل»، لم تُطبع، وفيها انتقد رجلاً اسمه عاقل، انتحل قصيدة لسواه.

ووصف الشيخ حسن صاحب حلية البشر بقوله: «كثير المعارف والفنون، غزير اللطائف... غاية في الزهد والديانة، آية في الفقه والأمانة، كثير الود والإخوان.» وتوفي سنة ١٢٦٢هـ/١٨٤٦م. ويقال إن عائلة قويدر الخليلية المغربية من ذرية «سيدي عبد الغزواني»، الولي المعروف بالهدى والصلاح، وتعرف العائلة باسم «المغاربة».

---

(١) عبد الرزاق البيطار، «حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر» (دمشق، ١٩٦١ـ ١٩٦٣).

(٢) جرجي زيدان، «تاريخ آداب اللغة العربية»، الجزء الرابع (القاهرة، ١٩٣٧).

القيشاوي، الشيخ عبد الله

(١٨٨٠ ـ ١٩٦١)

عالِم أزهري، عاد إلى غزة بعد تخرجه، وعمل في التدريس، ثم عُين عضواً في مجلس المعارف وعضواً في لجنة الأوقاف. تخرج في كلية الحقوق في الآستانة، وعين قاضياً شرعياً في طرابلس، ثم اشتغل في التجارة، وصار رئيساً للغرفة التجارية في نابلس.

هو عبد الله بن سيد بن عبد السلام القيشاوي. والقيشاوي نسبة إلى قيشة، قرية في جهة بلبيس في مصر. جاء أحد جدود العائلة إلى غزة في بداية القرن التاسع عشر، وعمل في التجارة فعظمت ثروته، واتسعت تجارته، وخلف خمسة أولاد فتفرعت العائلة. واهتم والد عبد الله بتعليم أولاده، فأرسل عبد الله إلى الأزهر لإكمال تحصيله، فدرس هناك على كبار العلماء أمثال الشيخ محمد نجيب المطيعي، والإمام محمد عبده، والشيخ محمد البحيري، وغيرهم. وبعد خمسة أعوام من الدراسة في الأزهر، أخذ الإجازة والشهادة من علماء الأزهر، وعاد إلى غزة سنة ١٣١٩هـ/ ١٩٠١م. واشتغل في التدريس الخاص والعام، وعين خطيباً ومدرساً في جامع «كاتب الولايات»، وعضواً في مجلس المعارف وفي لجنة الأوقاف. ثم استقال من وظائفه وسافر إلى الآستانة، حيث درس في كلية الحقوق، ونشر بعض مقالاته في جريدة «الدستور». وحصل بعد إنهاء دراسته على وظيفة القضاء في طرابلس، وبقي في ذلك المنصب ثلاثة أعوام (١٩٠٩ـ ١٩١٢).

وبعد الحرب العالمية الأولى، عينه المجلس الإسلامي معلماً في مدرسة الفلاح الوطنية، ومدرساً في الجامع الكبير، ووكيلاً بخطابته. ثم رُفع من وظائفه فاشتغل في التجارة، وأصبح عضواً في غرفة التجارة، ثم نائباً لرئيسها. والتفت منذ ذلك الحين إلى الاشتغال في التجارة مع أولاده، وعين سنة ١٩٢٤ رئيساً للغرفة التجارية في نابلس. وكتب بعض التصانيف والرسائل معظمها محاورات مع المبشرين، وفي تفسير بعض آيات القرآن وغيرها. وكتب مقالات في الصحف في أحكام الشريعة والأمور الدينية، شذ فيها أحياناً عن الإجماع فأثارت الانتقاد والمعارضة.

---

(١) عثمان الطبّاع، «إتحاف الأعزة في تاريخ غزة» (مخطوط).

(٢) يعقوب العودات، «أعلام الفكر والأدب في فلسطين» (عمان، ١٩٧٦).

الكرمي، الشيخ سعيد

(١٨٥٢ ـ ١٩٣٥)

عالِم أزهري، أديب وشاعر، شارك في الحياة السياسية والوطنية. واعتقل سنة ١٩١٥ مع رجال الحركة القومية العربية، وصدر في حقه حكم بالإعدام، وخفف الحكم بالسجن بسبب تقدمه في السن. انضم إلى حكومة فيصل، وشارك في تأسيس المجمع العلمي في دمشق، وكان نائباً لرئيس المجمع. وفي سنة ١٩٢٢ انتقل إلى عمان، حيث عيّن قاضياً للقضاة، وعضواً في مجلس المستشارين، ورئيساً لمجلس المعارف.

هو الشيخ سعيد بن علي منصور الكرمي. ولد في طولكرم، وإليها نسبت أسرته منذ أن استوطنها جد والده. وقد روى الشيخ سعيد لصاحب كتاب «الأعلام» أن أسرته تنحدر من عرب اليمن الذين جاؤوا مع عمرو بن العاص لفتح مصر، واستقروا فيها. وأول من جاء منهم إلى فلسطين جد والده في أواخر القرن الثامن عشر، كما يبدو.

أتم الشيخ سعيد دراسته الابتدائية في طولكرم، ثم أرسله والده إلى الأزهر لإكمال تحصيله. وحضر دروس الشيخ جمال الدين الأفغاني، واتصل بالشيخ محمد عبده، وبقيت الصلة وثيقة بينهما بعد ذلك. وبعد حصوله على شهادة العالمية عاد إلى بلده، وعيّن مفتشاً للمعارف في قضاء بني صعب (طولكرم)، ثم أصبح مفتياً. ولما أُلفت الجمعيات الوطنية العربية انتمى الشيخ سعيد إلى حزب «اللامركزية» وأصبح معتمداً في قضاء بني صعب. وعندما أُعلنت الحرب العالمية الأولى وزعت في دمشق منشورات تدعو إلى الثورة على الأتراك موقعة باسم «حزب الثورة العربية». وطاردت السلطات العثمانية رجال الحركة العربية فألقت القبض في فلسطين على حافظ السعيد، والشيخ سعيد الكرمي، وسليم عبد الهادي، من نشيطي حزب «اللامركزية». وبعد محاكمة قصيرة في عاليه، نُفذ في ٢١ آب (أغسطس) ١٩١٥ حكم الإعدام في أحد عشر شخصاً. أما حافظ السعيد والشيخ سعيد الكرمي فأُبدل حكم الإعدام عليهما بالسجن المؤبد. وفي شباط (فبراير) ١٩١٨ أُطلق الشيخ سعيد بفضل مساعي عبد القادر المظفر وغيره.

وفي سنة ١٩١٨ عاد الشيخ سعيد من دمشق إلى طولكرم بعد الإفراج عنه من سجن القلعة. ولما أُلفت الحكومة العربية في دمشق في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٨

دعي إلى العاصمة السورية وعين في شعبة الترجمة والتأليف من آذار (مارس) ١٩١٩ حتى أيلول (سبتمبر) ١٩٢٠. ثم عين عضواً في المجمع العلمي العربي، فنائباً لرئيس المجمع المذكور بين تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٠ ونيسان (أبريل) ١٩٢٢. وكان قبل ذلك قد حضر المؤتمر الفلسطيني الأول في شباط (فبراير) ١٩١٩، وشارك في بعض أنشطة الحركة الوطنية في تلك الفترة.

وفي ٦ أيار (مايو) ١٩٢٢ غادر الشيخ سعيد دمشق إلى عمان، حيث عين قاضياً للقضاة وعضواً في مجلس المستشارين (مجلس الوزراء)، ورئيساً لمجلس المعارف. وبقي في عمان يشغل منصب قاضي القضاة حتى سنة ١٩٢٦، وعين بعده الشيخ حسام الدين جار الله. وعاد بعد ذلك إلى مسقط رأسه، واعتزل السياسة، واشتغل في أواخر حياته مدرساً في مسجد طولكرم.

إن آثار الشيخ سعيد من المؤلفات قليلة، وذلك لانشغاله في الشؤون السياسية والمناصب الحكومية، كما يبدو. وبالإضافة إلى أشعاره التي لم تجمع، طُبعت له في صدر شبابه (١٢٩٢هـ/ ١٨٧٥م) رسالة في التصوف بعنوان «واضح البرهان في الرد على أهل البهتان».

(١) بيان نويهض الحوت، «القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧ــ ١٩٤٨» (بيروت، ١٩٨١).

(٢) عرفان أبو حمد الهواري، «أعلام من أرض السلام» (حيفا، ١٩٧٩).

(٣) يعقوب العودات، «أعلام الفكر والأدب في فلسطين» (عمان، ١٩٧٦).

الكرمي، أحمد شاكر

(١٨٩٤ ـ ١٩٢٧)

كاتب وصحافي، تعلم في الأزهر، واشتغل في الصحافة في القاهرة ومكة، ثم انتقل إلى دمشق، واستقر فيها. وأنشأ مجلة «الميزان»، لكن المرض أقعده عن متابعة إصدارها، وتوفي في دمشق سنة ١٩٢٧.

ولد أحمد شاكر في طولكرم، وتلقى دروسه الأولية في مدارسها، ثم سافر إلى القاهرة طلباً للعلم في الأزهر، حيث بقي فيه ستة أعوام. وهو ينحدر من أسرة تميزت بالأدب والعلم؛ فوالده، الشيخ سعيد الكرمي، لغوي وشاعر فذ، وأخواه محمود وعبد الكريم (أبو سلمى) شاعران مشهوران، وشقيقاه حسن وعبد الغني أديبان موهوبان. وقد حال نشوب الحرب العالمية الأولى دون عودة أحمد شاكر إلى فلسطين فارتحل إلى مكة ليساهم في تحرير جريدة «القِبلة»، بطلب من محررها محب الدين الخطيب. ثم عاد إلى القاهرة فعمل في تحرير جريدة «الكوكب» الأسبوعية، لصاحبها محمد القلقيلي. وفي القاهرة عكف على درس اللغة الإنكليزية حتى أتقنها، ثم عاد لزيارة مسقط رأسه، ومنها سافر إلى دمشق، حيث كان والده نائباً لرئيس المجمع العلمي العربي أيام حكومة فيصل العربية.

وأول عمل زاوله أحمد شاكر في دمشق سنة ١٩٢٠ كان وظيفة المحاسبة في سكة حديد الحجاز، وبقي في الوظيفة حتى سنة ١٩٢٤. ثم انتقل إلى الصحافة والأدب، وبدأ ينشر مقالات أدبية واجتماعية ونقدية في جريدة «ألف باء» الدمشقية، لصاحبها يوسف العيسى. وكان يوقع مقالاته باسم «قدامة». وفي السادسة والعشرين من عمره، ولما يمر عام واحد على مقامه في دمشق، ملأ الحياة الأدبية في تلك المدينة. فقد ساهم في تكوين أول هيئة أدبية في سوريا باسم «الرابطة الأدبية»، وفي تحرير مجلتها التي حملت اسمها. ثم تولى تحرير مجلة «الفيحاء» سنة ١٩٢٣، وأخيراً أنشأ مجلة «الميزان»، فاستمرت فترة ١٩٢٥ـ ١٩٢٦. وكان خلال تلك المدة على اتصال بأدباء العرب في مصر والمهجر، وأصبحت «الميزان» قِبلة الأنظار العربية. ولما كان يتقن الإنكليزية، فإن كتبه المترجمة كانت كلها مترجمة عن هذه اللغة. وقد توفي صباح يوم الأحد ١٢ ربيع الثاني ١٣٤٦هـ/ ٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٧. وقدرت مدينة دمشق خدماته فأطلقت اسمه على أحد شوارعها سنة ١٩٥٥. وبالإضافة إلى المقالات الكثيرة التي نشرها في

الصحف، ترك أحمد شاكر بعض المؤلفات، منها:

١ ـ «الكرميات»، مجموعة مقالات وقصص في موضوعات شتى.
٢ ـ «مي، أو الخريف والربيع»، معربة عن الإنكليزية للشاعر جيوفري تشوسر.
٣ ـ «خالد»، رواية معربة عن الإنكليزية للقصصي الأميركي ماريون كروفورد.
٤ ـ «الوردة الحمراء»، معربة عن الإنكليزية لأوسكار وايلد.

---

(١) خير الدين الزركلي، «الأعلام»، الجزء الأول (بيروت، ١٩٨٠).
(٢) عمر كحالة، «معجم المؤلفين»، الجزء الأول (دمشق، ١٩٥٧).
(٣) عرفان أبو حمد الهواري، «أعلام من أرض السلام» (حيفا، ١٩٧٩).
(٤) يعقوب العودات، «أعلام الفكر والأدب في فلسطين» (عمان، ١٩٧٦).

الكتاب، الشيخ يوسف

(توفي سنة ١٢٩١هـ/ ١٨٧٥م)

عالِم أزهري، عُين وكيلاً لمفتي المدينة المنورة، مدة قصيرة، وأميناً للفتوى فيها مدة أطول. درّس الحديث، وأكب على نشر العلم والتأليف حتى ذاع صيته بين علماء مصر والشام، وبقي في المدينة حتى وفاته. له مؤلفات كثيرة منها «جامع كتب الصحاح الستة»، مع شرحه في عشرة مجلدات.

هو يوسف بن محمد بن يوسف بن خليل كسّاب الحنفي البصير بقلبه. ولد في غزة في أوائل القرن الثالث عشر الهجري وحفظ القرآن. وبعد دراسته الأولية رحل إلى الجامع الأزهر في حدود سنة ١٢٣٠هـ/ ١٨١٥م، ولازم العلماء المحققين، أمثال الشيخ حسن العطار، والشيخ حسن القويسني، وغيرهما، ومكث في الأزهر ثلاثة وعشرين عاماً، فشهد له العلماء وأجازوه. ثم حضر إلى غزة واشتغل في التدريس، ورحل بعدها إلى القدس، وأقام فيها مدة قصيرة. ثم سافر ثانية إلى مصر، وأقام في الأزهر وتصدر فيه للتدريس مدة، وسافر إلى الحجاز لأداء فريضة الحج، وصدف أنه خلال زيارته تلك توفي مفتي المدينة المنورة، الشيخ عمر بالي، ونجله قاصر عن الوظيفة فعين الشيخ يوسف وكيلاً للمفتي في المدينة، ومدرساً فيها، وذلك في حدود سنة ١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤م. واستمر في قراءة الحديث والتدريس حتى ذاع صيته وانتشر ذكره حتى في بلاد اليمن والهند. وما زال الشيخ يوسف ينشر العلم ويعمل في التأليف حتى صار في أواخر حياته شيخ علماء المدينة المنورة. وقد ترك عدة مؤلفات، منها:

١ ـ «جامع كتب الصحاح الستة»، مع شرحه في عشرة مجلدات.
٢ ـ «الفتاوى الأسعدية»، ونسبها إلى تلميذه، مفتي المدينة، الشيخ أسعد، في ثلاثة مجلدات.
٣ ـ منظومة «الدرة الفريدة» في علم الفرائض.
٤ ـ نظم «نخبة ابن حجر في مصطلح الحديث» مع حاشية عليه.

وله رسائل ومصنفات أُخرى معظمها في شرح آيات القرآن والأحاديث النبوية.

وعموماً، فقد أحاط الشيخ يوسف بالمعقول والمنقول، وتفرد في الفروع والأصول. وتوفي سنة ١٢٩١هـ/ ١٨٧٥م وخلف ابنه الشيخ حسن، الذي مات من دون أن يعقب ذكوراً.

---

(١) عثمان الطبّاع، «إتحاف الأعزة في تاريخ غزة»، الجزء الثاني (مخطوط).

الكيلاني، الشيخ وجيه

(١٢٧٧ - ١٣٣٤هـ/ ١٨٦٠ - ١٩١٦م)

عالم فقيه، درس في نابلس والآستانة، وبمساعدة من عمه الشيخ سيف الدين، عين كاتباً في المشيخة الإسلامية. عينه السلطان محمد رشاد معلماً للعربية وعلوم الدين لولديه، ثم أعطي رتبة القضاء، وأرسل مفتياً ومرشداً إلى الفليبين، وبقي هناك مدة طويلة يقوم برسالته حتى توفي ودفن في ذلك البلد.

هو وجيه بن منيب زيد الكيلاني. ولد في نابلس، وتعلم في مدارسها، ثم سافر إلى الآستانة، حيث كان عمه الشيخ سيف الدين يتمتع بمركز حسن. وبمساعدته عين الشيخ وجيه كاتباً في المشيخة الإسلامية ونال إعجاب شيخ الإسلام. ثم عين معلماً خاصاً للأميرين نجم الدين وضياء الدين، ولدي السلطان محمد رشاد، لتعليمهما اللغة العربية والدين الإسلامي. وبعد مدة حاز على إعجاب السلطان، فأنعم عليه برتبة بلاد خمس في القضاء. ولما طلبت الولايات المتحدة مرشداً للفليبين وقع اختيار السلطان وشيخ الإسلام عليه، فذهب إليها برغبته، وأسلم على يده كثيرون، وأحبه أهل ذلك البلد. ثم عاد عشية الحرب العالمية الأولى إلى فلسطين، وكان موجوداً في الناصرة في أواخر سنة ١٩١٤. ولما اعتلّت صحته وأراد تبديل الهواء اختار الناصرة مقراً له قبيل الحرب، وفي شهورها الأولى. وكانت السلطات العثمانية اعتقلت بعض المسيحيين من قرية الرامة وسجنتهم في الناصرة، فساعدهم الشيخ وجيه وحماهم. كما التقاه هناك مفلح الغساني (نجيب نصّار) في أوائل سنة ١٩١٥، حين كان مختبئاً من وجه السلطات العثمانية. وحاول الشيخ وجيه التوسط له عند السلطات التركية لكن من دون جدوى. وكان ابن الشيخ، سري، حينئذ رئيس كتاب محكمة الصلح في الناصرة. وهكذا أمضى عنده مدة شهور في تلك الأيام العصيبة.

ثم أمره السلطان بأن يذهب إلى الولايات المتحدة لبث الدعاية لدول الوسط. فأسف ضباط الفرقة العسكرية في الناصرة، وعلى رأسهم صبيح بك، لسفر الشيخ وجيه، لأنهم «خسروا بذلك مستشاراً حكيماً ومرشداً كريماً، وصار الناس يخشون أن يصير للفساد شأن وصولة.» وبعد فترة قصيرة عاد الشيخ إلى إستنبول، ومنها رجع ثانية إلى الفليبين ليكمل رسالته. وأصيب هناك بمرض السكري فتدهورت صحته ومات سنة

١٣٣٤هـ/ ١٩١٦م. وبعد وفاته شيّد المسلمون في الفليبين على قبره مقاماً، إكراماً وإكباراً لدوره.

(١) إحسان النمر، «تاريخ جبل نابلس والبلقاء»، الجزء الرابع (نابلس، ١٩٧٥).
(٢) أسعد منصور، «تاريخ الناصرة» (القاهرة، ١٩٢٤).
(٣) نجيب نصّار، «رواية مفلح الغساني»، تقديم وإعداد حنا أبو حنا (الناصرة، ١٩٨١).

اللحام، الشيخ عثمان

شيخ ناحية العرقوب، جنوب غربي القدس ومركزه قرية بيت عطاب. كان حليفاً لآل أبو غوش، زعماء صف اليمن في المنطقة، في النزاع مع آل السمحان، زعماء صف القيس. ولما ضعفت مكانة هؤلاء وتأخرت حالهم حاول الاستقلال عن آل أبو غوش، وتنازع معهم مدة طويلة.

ورث عثمان مشيخة ناحية العرقوب وقرية بيت عطاب عن والده بدوان اللحام. ولم تكن مشيخة ناحية العرقوب في أوائل القرن التاسع عشر لوالده وحده؛ فقد تقاسمها معه الشيخ إسماعيل بن الشيخ عليان، والشيخ عطا الله اللحام. وكان بدوان اللحام، ومن بعده ابنه عثمان، حليفي آل أبو غوش، مشايخ بني مالك وزعماء صف اليمن في المنطقة. وقد حاربوا معاً في عدة معارك ونزاعات مع آل السمحان وحلفائهم من صف القيس في جبل القدس. كما أن النزاعات والحروب كانت تنشب بين الفينة والأخرى بين قرى نواحي العرقوب ونواحي بني حسن المجاورة، فانعدم الأمن والاستقرار في المنطقة في تلك الفترة. وقد هدأت الأوضاع في جبل القدس بعد القضاء على ثورة سنة ١٨٣٤ على الحكم المصري، وذلك بعد مدة طويلة من الاضطرابات. لكن ما أن انسحبت جيوش محمد علي من فلسطين سنة ١٨٤١ حتى تجددت الصراعات العشائرية. وكان عثمان اللحام محارباً صلباً وعنيداً، جمع حوله مئات المقاتلين من الفلاحين فقوى مركزه ووسع نفوذه في المنطقة. واصطدم بحلفائه السابقين، آل أبو غوش، فنشبت بين الطرفين معارك طاحنة. ولما نجحت الدولة في القبض على مصطفى أبو غوش ونفيه سنة ١٨٤٦ استغل الشيخ عثمان ذلك لزيادة نفوذه في المنطقة. وكان في الخمسينات واحداً من أقوى مشايخ الريف في جبل القدس. وانتبهت الدولة بعد حرب القرم إلى تقوية سلطتها المركزية في المنطقة، وخصوصاً لأهمية القدس الدينية والدولية. فقد شكا قناصل الدول الأجنبية مراراً من ضعف الحكم وانتشار الاضطرابات، فعززت الدولة جيوشها، وفرضت حكمها المباشر، فتضاءل نفوذ مشايخ القرى والنواحي، ومنهم الشيخ عثمان، منذ أواخر الخمسينات.

---

(١) سجل المحكمة الشرعية في القدس.

(٢) James Finn, *Stirring Times* (London, 1878), 2 vols.

الماضي، مسعود

(أعدم سنة ١٨٣٤)

ملتزم ساحل حيفا وعتليت في أوائل القرن التاسع عشر، ومن المقربين وأصحاب النفوذ عند عبدالله باشا، حاكم عكا (١٨١٩ ـ ١٨٣٢). عيّنه هذا عشية الاحتلال المصري متسلماً للواء غزة واللد والرملة والخليل. شارك في قيادة ثورة سنة ١٨٣٤، وألقت السلطات المصرية القبض عليه ونفذت فيه حكم الإعدام.

تحكمت عائلة الماضي في منطقة الجليل الأسفل وساحل حيفا منذ القرن الثامن عشر. وقد اصطدم هؤلاء بظاهر العمر، الذي دحرهم من منطقة الناصرة ومرج ابن عامر. لكنهم نجحوا في إعادة نفوذهم بعد وفاة الجزار. أصل آل الماضي من عرب الوحيدات، نزلوا منطقة حيفا وسكنوا قرية إجزم، وصاروا مشايخها. وورث مسعود هذه المشيخة عن والده، نصرالله، في بداية القرن التاسع عشر. وتقرب أيام حكم سليمان باشا العادل في عكا (١٨٠٥ ـ ١٨١٩) من نائب الوالي علي باشا، وأصبح ذا نفوذ وكرامة عنده. وصار ملتزماً لساحل حيفا وعتليت كله، فجمع ثروة كبيرة وقوى مركزه في المنطقة. وأصبح الشيخ مسعود الماضي سيّد المنطقة الممتدة بين حيفا شمالاً وقرية أم خالد (نتانيا) جنوباً. ويروي صاحب «تاريخ سليمان باشا العادل» تفصيلات كثيرة تؤكد العلاقات الحميمة التي ربطت مسعود والشيخ العدوي بعبدالله باشا ووالده من قبله. وكان خصم هؤلاء وصاحب النفوذ عند سليمان باشا المعلم حاييم فرحي. وكثيراً ما كانت تنشب المشادات والنزاعات بين الطرفين، حتى أن المعلم فرحي شتم مسعوداً مرة أمام الناس ووصفه بأنه قليل العقل من «الفلاحين البهايم البجم». وغضب الشيخ مسعود لهذه الإهانة وحفظها للمعلم. فبعد تولي عبدالله باشا الحكم، أصبح الشيخ مسعود من أكبر المحرضين على فرحي، حتى اعتبر أن له ضلعاً في إقناع الوالي المذكور بقتله سنة ١٨٢٢. وازداد نفوذ الشيخ مسعود عند عبدالله باشا بعد ذلك حتى صار يتوسط للصلح بينه وبين بشير الشهابي، أمير جبل لبنان. وعشية حملة محمد علي على بلاد الشام، عيّنه متسلماً على لواء غزة والرملة واللد والخليل لاعتماده عليه وثقته به. وعرف عن الشيخ مسعود حبه للمال وفرضه للضرائب الباهظة حتى ضج السكان منه. ولما فتح إبراهيم باشا عكا وسائر بلاد الشام، عُزل عن وظائفه كلها وعُين الشيخ

أحمد عبد الحليم مكانه ملتزماً لساحل حيفا وعتليت. ولما نشبت ثورة سنة ١٨٣٤ في فلسطين انضم إليها الشيخ مسعود وابنه عيسى وقادا التمرد على السلطات المصرية في جبال الكرمل. لكن تلك السلطات نجحت في إخماد الثورة وقبضت عليهما وأعدمتهما في عكا في السنة نفسها.

وحاول آل الماضي إعادة زعامتهم على المنطقة بعد عودة العثمانيين، لكن عائلات أخرى أخذت تنافسهم في ذلك. كما أن سياسة التنظيمات الجديدة لم تسمح بعودة مركز المشايخ، أصحاب النفوذ والسلطة الواسعين، كما كانت الحال حتى أوائل القرن التاسع عشر. لكن بعض أفراد العائلة الذين سكنوا حيفا دخل المدارس الحديثة واندمج في المناصب الإدارية. وقد برز منهم في أواخر العهد العثماني السيد معين الماضي، الذي كان له دور مهم في الحركة الوطنية الفلسطينية في عهد الانتداب البريطاني.

---

(١) إبراهيم العورة، «تاريخ سليمان باشا العادل» (صيدا، ١٩٣٦).

(٢) أسد رستم، «المحفوظات الملكية المصرية»، ٤ أجزاء (بيروت، ١٩٤٠ ـ ١٩٤٣).

(٣) حيدر أحمد الشهابي، «لبنان في عهد الأمراء الشهابيين»، الجزء الثاني (بيروت، ١٩٣٣).

(٤) سليمان أبو عز الدين، «إبراهيم باشا في سوريا» (بيروت، ١٩٢٨).

(٥) محمود يزبك، «حيفا في أواخر العهد العثماني (١٨٧٠ ـ ١٩١٤)»، رسالة دكتوراه غير منشورة (بالعبرية)، حيفا، ١٩٩٢.

الماضي، عيسى

(أعدم سنة ١٨٣٤)

متسلم لواء يافا في بداية الثلاثينات، حين كان والده الشيخ مسعود متسلماً للواء غزة. وعين أيام الحكم المصري بعد ذلك متسلماً للواء صفد، فشارك، كوالده، في ثورة سنة ١٨٣٤. وكان مصيرهما واحداً أيضاً، فقد أعدما في عكا في السنة ذاتها، بعد إخماد السلطات المصرية لتلك الثورة.

كان عيسى الماضي الساعد الأيمن لوالده مسعود في العشرينات، حين امتد نفوذ العائلة وارتفعت مكانتها عند والي صيدا عبدالله باشا. وعشية الحملة المصرية على بلاد الشام في أواخر سنة ١٨٣٠، منح السلطان حكم ألوية جنين ونابلس والقدس إلى والي صيدا المذكور، وسلخها عن ولاية الشام، فأصبحت فلسطين كلها تُحكم من عكا. وكان سعيد المصطفى متسلماً لألوية غزة ويافا، فعينه عبدالله باشا متسلماً للواء القدس. وعين الشيخ مسعود الماضي متسلماً للواء غزة وابنه عيسى متسلماً ليافا، وذلك لثقته في إخلاصهما له، كما يبدو. وكان هذا في ٩ محرم ١٢٤٧هـ/ ٢٠ حزيران (يونيو) ١٨٣١م، أي قبل اجتياح جيوش محمد علي للمنطقة ببضعة أشهر فقط. ولم تمض أشهر قليلة على هذا التعيين حتى عُزل عيسى عن وظيفته في ١٥ جمادى الأولى ١٢٤٧هـ/ ٢٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٣١م، وعين مكانه بيلاني عمر آغا. ولا نعلم أسباب هذه التغييرات الإدارية المتسارعة في شأن حكام ألوية جنوب فلسطين. فعبدالله باشا، الذي كان يعلم باستعداد محمد علي لغزو بلاد الشام، تصرف بعصبية ومزاجية قد تكونان تفسيراً لقراراته تلك. إذ قام خلال أسبوعين بعزل عمر آغا المذكور، وعين مكانه خليل آغا، ثم عزل هذا وعين «أبازه إبراهيم آغا» في لواء يافا. وبعد الاحتلال المصري للبلاد، لم يثق الحكام الجدد بآل الماضي لعلاقاتهم الوطيدة بعبدالله باشا، والي صيدا سابقاً. فعُزل مسعود وابنه عن مناصبهما كافة وجردا حتى من معقلهما في منطقة حيفا: التزام ساحل حيفا وعتليت. ثم عين عيسى الماضي متسلماً للواء صفد سنة ١٨٣٣ لتعويض العائلة من خسارتها ولكسب تعاونها. لكن هذه الخطوة لم تغير موقف آل الماضي من الحكام الجدد، الذي أضعفوا مكانة أعيان البلاد بإصلاحاتهم وسياستهم الجديدة. فانضم عيسى الماضي إلى ثورة سنة ١٨٣٤، وكان أحد أقطابها في منطقتي صفد والكرمل في شمال

فلسطين. لكن الثورة في تلك المنطقة كانت ضعيفة، مقارنة بمناطق القدس والخليل. وألقي القبض على عيسى الماضي وعلى والده الشيخ مسعود، وسيقا إلى عكا حيث نفذ فيهما حكم الإعدام على بوابتها. ونجح آخرون من آل الماضي في تخليص أنفسهم والفرار من وجه السلطات المصرية. وعاد هؤلاء مع الحكم العثماني إلى فلسطين سنة ١٨٤١، فأعادوا مركزهم ومكانتهم إلى سابق عهدها في منطقة حيفا، فكانوا من أعيان المنطقة في أواخر العهد العثماني في فلسطين؛ فكان محمد الماضي حاكم حيفا سنة ١٨٥٥. كما برز منهم عبدالله بك، عضو المحكمة النظامية سنة ١٨٨٨، ثم عضو مجلس الإدارة سنة ١٩٠٣. وقد ورثه ابنه معين، الذي درس في حيفا ثم في إستنبول، وعُين سنة ١٩١٢ رئيساً لبلدية عكا. لكن دور العائلة في أواخر العهد العثماني كان قد تراجع لبروز عائلات أُخرى في المدينة نافستهم في مناصب الحكم والإدارة.

---

(١) إبراهيم العورة، «تاريخ سليمان باشا العادل» (صيدا، ١٩٣٦).

(٢) أسد رستم، «الأصول العربية لتاريخ سوريا»، الجزء الأول (بيروت، ١٩٣٠).

(٣) أسد رستم، «المحفوظات الملكية المصرية» (بيروت، ١٩٤٠ ـ ١٩٤٣).

(٤) سليمان أبو عز الدين، «إبراهيم باشا في سوريا» (بيروت، ١٩٢٨).

(٥) سجل المحكمة الشرعية في يافا.

متى، جورج

(١٨٧٢ ـ ١٩٢٤)

أديب وشاعر ومترجم، وأحد رواد النهضة الأدبية في فلسطين في أواخر العهد العثماني. أصدر في دمشق مجلة «الشمس»، وعمل مترجماً في مشروع سكة الحديد الحجازية. ثم عاد إلى القدس ودرس في دير المصلبة. وتوفي في طبريا، ودفن في عكا، مسقط رأسه.

هاجرت عائلة متى إلى فلسطين من بلاد اليونان. وقد ولد جورج متى في عكا، وتلقى دروسه الابتدائية في مدرستها الأرثوذكسية، وتعلم فيها على الأستاذ نخلة زريق. وبعد أن أنهى دراسته الثانوية في كلية الشباب في القدس قصد دمشق. وكان ميالاً إلى الأدب ونظم الشعر في تلك السن المبكرة. وما يروى عنه بعد تخرجه في الثانوية أنه مرّ ذات يوم بحسناء في أحد شوارع القدس القديمة فبهره جمالها والصليب اللماع على صدرها فصاح شعراً:

لـمـا رأيـت صـلـيـبـهـا	فـي ذلـك الـصـدر الـفـسـيـح
نـاديـت مـن فـرط الـجـوى	يـا لـيـتـنـي كـنـت الـمـسـيـح

وفي دمشق أصدر جورج متى، بمشاركة صديقه جورج السمان، مجلة أدبية شهرية سماها «الشمس»، عاشت عاماً واحداً. وصدر العدد الأول منها في ١٥ حزيران (يونيو) ١٩٠٠. وعمل في دمشق بعد ذلك في مشروع سكة الحديد الحجازية مترجماً، نظراً إلى إلمامه باللغات الأجنبية. ثم استدعي إلى القدس ليعلم اللغة العربية في مدرسة دير المصلبة، فأمضى في تلك الوظيفة سبعة أعوام. ولتمكنه من اللغتين العربية واليونانية ومعرفته اللغات التركية والفرنسية والإنكليزية، عينه البطريرك دميانوس الأول سكرتيراً خاصاً وترجماناً في البطريركية الأرثوذكسية في القدس.

توفي في ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٤ في طبريا، ونقل جثمانه إلى عكا، مسقط رأسه، حيث دفن فيها.

---

(١) «الموسوعة الفلسطينية»، المجلد الثاني (دمشق، ١٩٨٤).

(٢) يعقوب العودات، «أعلام الفكر والأدب في فلسطين» (عمان، ١٩٧٦).

المظلوم، الشيخ راشد

(توفي سنة ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٢م)

العالِم الأزهري، والمدرّس في جوامع غزة، ورئيس مجلس الأوقاف فيها.

هو راشد بن عبد النبي بن الشيخ محمد المظلوم الشافعي المشاهزي، نسبة إلى حارة المشاهزة، التابعة لمحلة التفاح في غزة. درس في غزة ثم رحل إلى الأزهر في حدود سنة ١٢٤٠هـ/ ١٨٢٤ ـ ١٨٢٥م، وأخذ عن شيوخه. وعاد إلى غزة فاشتغل في التدريس في الجامع الكبيرالعمري وجامع شهاب الدين أحمد بن عثمان، وغيرهما. وكان متضلعاً في العلوم الشرعية واللغة العربية وآدابها، وله عدة قصائد. وتولى في أواخر القرن الثالث عشر رئاسة مجلس الأوقاف في غزة، وعظمت منزلته عند رؤوف باشا، متصرف القدس (١٨٧٧ ـ ١٨٨٩). وكانت له كروم وأراض فتعدى أولاد أبي حجاج عليها، وتجاوزوا الحدود، فتخاصم معهم وضربه اثنان منهم فتوفي فوراً في ٨ محرم ١٣٠٠هـ/ ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٨٢م. ولما بلغ الخبر رؤوف باشا حكم على المعتدين بالسجن خمسة عشرة عاماً. وكان للشيخ ولدان هما حسن وصالح.

---

(١) عثمان الطبّاع، «إتحاف الأعزة في تاريخ غزة»، الجزء الثاني (مخطوط).

معدي، مرزوق إسعيد

(توفي سنة ١٨٣٨)

أحد زعماء الطائفة الدرزية البارزين في أوائل القرن التاسع عشر.

تعزز مركز مرزوق معدي أيام حكم عبد الله باشا في عكا (١٨١٩ـ ١٨٣٢)، مثل الكثير من عائلات أعيان الريف في شمال فلسطين، وعينه الباشا ملتزماً لجباية الضرائب في منطقة يركا. وحين احتل المصريون عكا في ربيع سنة ١٨٣٢، اعتُقل مع غيره من مقربي الوالي وأعوانه، وسجن مدة في قلعة عكا. وتوفي ودفن في يركا، ولم يعقب من يرثه في الزعامة فانتقلت إلى ابن أخيه إسعيد. وحافظ هذا على العلاقات التي أقامها عمه مع آل أرسلان وجنبلاط في لبنان، ونجح في إبان التنظيمات العثمانية في تعزيز مكانة عائلته وزعامتها في أواخر العهد العثماني.

(١) «كتاب تراجم شخصيات من فلسطين، ١٧٩٩ـ ١٩٤٨» (بالعبرية) (تل أبيب، ١٩٨٣).

المغربي، محمد موسى

(توفي سنة ١٩١٥)

صحافي مقدسي، من رواد الصحافيين في فلسطين في العهد العثماني. عمل في المطابع ثم ترك تلك الصنعة وأصدر مع سعيد جار الله جريدة «المنادى»، وبعدها مجلة «المنهل»، وتوفي صغير السن في القدس.

لا نعرف الكثير عن حياة محمد موسى المغربي قبل دخوله حقل الصحافة. ويقال إنه عمل منضداً للحروف في إحدى مطابع القدس. وكان يحب المطالعة. وبفضل دراسته الذاتية أتقن اللغة العربية وتعرف على آدابها. فترك صنعته وعين سنة ١٩١٢ محرراً لجريدة «المنادى»، التي كان صاحب امتيازها ومديرها المسؤول سعيد جار الله. وصدر العدد الأول من هذه الجريدة في ٨ شباط (فبراير) ١٩١٢، في أربع صفحات، واستمرت في الصدور حتى ١٧ تموز (يوليو) ١٩١٣. وكان محمد موسى يقوم في تلك المدة بتحرير الجريدة وكتابة معظم مقالاتها وأخبارها. وقد هاجم السلطات التركية كثيراً في مقالاته بأسلوب بسيط لاذع.

وبعد أن توقفت جريدة «المنادى» عن الصدور، أنشأ محمد موسى المغربي مجلة «المنهل» وقام بتحريرها. وصدر العدد الأول من هذه المجلة في رمضان ١٣٣١هـ/آب (أغسطس) ١٩١٣م، أي بعد شهر واحد من توقف «المنادى» عن الصدور، وعرّفت المجلة نفسها بأنها «أدبية تاريخية اجتماعية»، واستمرت في الصدور عاماً واحداً. ومن الذين ساهموا في الكتابة في مجلة «المنهل»: إسعاف النشاشيبي، وحبيب الخوري، وخليل السكاكيني، وعارف العارف، والشيخ علي الريماوي، والدكتور توفيق كنعان، وغيرهم.

توفي محمد موسى المغربي في مطلع الحرب العالمية الأولى، عن عمر قصير، بعد توقف «المنهل» عن الصدور بأشهر قليلة. ويعتبر الصحافي العربي المسلم الأول الذي مهّد للصحافة العربية في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني.

---

(١) عرفان أبو حمد الهواري، «أعلام من أرض السلام» (حيفا، ١٩٧٩).

(٢) يعقوب يهوشوع، «تاريخ الصحافة العربية في فلسطين في العهد العثماني» (القدس، ١٩٧٤).

(٣) يوسف خوري، «الصحافة العربية في فلسطين ١٨٧٦ـ ١٩٤٨» (بيروت، ١٩٧٦).

مكي، أحمد أفندي

(توفي سنة ١٣٠٧هـ/ ١٨٨٩ ـ ١٨٩٠م)

طبيب ورث مهنة والده ودرس كتب الطب، ثم رحل إلى مكة سنة ١٢٦٦هـ/ ١٨٥٠م وأقام فيها عامين. ومن هناك سافر إلى مصر ثم عاد إلى غزة سنة ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م ليعمل ثانية في خدمة أهلها. وبالإضافة إلى الطب، كانت له معرفة بعلوم التشريح والفلك والرياضيات والحكمة، وغيرها.

هو أحمد بن علي آغا بن شقيق حسين باشا مكي، الذي نهبت في أيامه قافلة الحج سنة ١١٧١هـ/ ١٧٥٧م، وكان وقتذاك والياً في الشام وأميراً على قافلة الحج. واشتهرت هذه العائلة من قبل باسم جدها، وصار لقباً لها، وكانت تلقب قبل ذلك بعائلة الفخر، على اسم جدها الأعلى فخر الدين. ويعتقد أن أصل العائلة من حلب الشهباء، جاء فرع منها إلى غزة في القرن الحادي عشر الهجري هو الحاج مكي بن محمد الفخر. ولأمانته جعله موسى باشا آل رضوان جابياً لأوقافه سنة ١٠٧٢هـ/ ١٦٦٣م.

نشأ أحمد أفندي على حب العلم، وأخذ الطب عن والده الذي اشتغل في هذه الصنعة حتى وفاته سنة ١٢٦٥هـ/ ١٨٤٨ـ ١٨٤٩م. ودرس أحمد أفندي كتاب «تذكرة داود الأنطاكي»، و«القانون» لابن سينا، ومفردات ابن البيطار في خواص الأعشاب والنباتات حتى نبغ في مجاله وعلا صيته. ورحل إلى مكة بسبب فساد حدث في غزة سنة ١٢٦٦هـ/ ١٨٥٠م وأقام فيها عامين. ثم سافر منها إلى مصر، وأقام فيها عدة أعوام. ثم عاد إلى غزة سنة ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م ولزم بيته وأحب العزلة والانفراد. وغلب عليه الزهد والرياضة والتصوف، واشتهر عنه ملكته في تشخيص الداء ومعرفة الدواء. وكانت له معرفة أيضاً في علوم التشريح والفلك والرياضة والحكمة والتصوف والتاريخ والأدب والشعر والنسب. وعم النفع به أهالي البلاد، لكنه لم يتزوج ولم يجمع من الدنيا شيئاً. وبقي يداوي الناس ويفيدهم حتى توفي سنة ١٣٠٧هـ/ ١٨٨٩ـ ١٨٩٠م، وقد جاوز الثمانين من العمر.

---

(١) سليم عرفات المبيض، «غزة وقطاعها» (القاهرة، ١٩٨٧).

(٢) عثمان الطبّاع، «إتحاف الأعزة في تاريخ غزة»، جزآن (مخطوط).

منصور، القس أسعد

(١٨٦٢ ـ ١٩٤١)

أديب ومؤرخ، من رجال الكنيسة الإنجيلية في فلسطين. ولد في شفاعمرو ودرس في القدس ثم عين مدرساً فواعظاً في يافا. وانتقل إلى العمل قساً في الناصرة سنة ١٩٠٥، وبقي في وظيفته تلك تسعة وعشرين عاماً، نقل بعدها إلى رام الله.

ولد القس أسعد في شفاعمرو، وتلقى مبادىء القراءة والكتابة العربية في مدرسة الإرسالية الإنكليزية. وبعد ذلك اصطحبه شقيقاه ليساعدهما في فلاحة الأرض مرغماً، فعمل في الفلاحة أعواماً وهو يتحين الفرصة لإتمام تعليمه. وساعده المبشر خليل زعرب في دخول مدرسة الشبان الإنكليزية في القدس، فجاءها في أواخر سنة ١٨٨٤. وتردد مدير الكلية في قبوله لكبر سنه وزيه القروي وتعليمه البسيط، لكن أسعد رجاه كثيراً حتى قبله. وأمضى أسعد أربعة أعوام يجد في التحصيل حتى لحق بزملائه وتخرج في المدرسة. وفي سنة ١٨٨٨ عين معلماً في المدرسة التابعة للإرسالية الإنكليزية في يافا، ثم عاد إلى القدس وعين واعظاً تحت إدارة القس ولترز. وفي سنة ١٨٩٤ أصبح شماساً، ثم في سنة ١٨٩٩ أصبح قساً. وبقي في يافا يعمل مع القس ولترز إلى أن نقل في صيف سنة ١٩٠٥ إلى الطائفة الإنجيلية في الناصرة خلفاً للقس خليل الجمل. وخدم الطائفة تسعة وعشرين عاماً، نقل بعدها راعياً للطائفة الإنجيلية في رام الله.

وبعيد انتهاء الحرب العالمية الأولى زار بريطانيا فاحتفى به الكثيرون من رجالاتها. ومنحته جمعية المرسلين الكنسيين في لندن لقب نائب الرئيس. وتميز القس أسعد منصور بالعصامية والوداعة والشجاعة وشدة البأس. وأشرف على تحرير مجلة «الأخبار الكنسية» أربعة أعوام. وفي ٢٣ نيسان (أبريل) ١٩٤١ توفي هذا المؤرخ والخطيب الموهوب في مدينة رام الله، ودفن في المقبرة الإنجيلية. وقد أوصى بمكتبته الخاصة لمجمع الطائفة الإنجيلية الأسقفية العربية، وآل القسم الأكبر منها إلى جامعة بيرزيت.

وترك القس أسعد منصور عدة مؤلفات منها:

١ ـ «مرشد الطلاب إلى جغرافية الكتاب»، طبع سنة ١٩٠٥.

٢ ـ «تاريخ جبل تابور أو طور التجلي».

٣ ـ «تاريخ الناصرة»، طبع سنة ١٩٢٤ في القاهرة.
٤ ـ «رحلة إلى بلاد الإنجليز»، طبع سنة ١٩٣٠.

---

(١) يعقوب العودات، «أعلام الفكر والأدب في فلسطين» (عمان، ١٩٧٦).

النبهاني، الشيخ يوسف

(١٢٦٥ ـ ١٣٥٠هـ/ ١٨٤٩ ـ ١٩٣٢م)

عالم أزهري وقاض وشاعر وأديب ومؤلف. ولد في قرية إجزم. وبعد أن أمضى ستة أعوام في الأزهر عاد إلى البلد واشتغل في التدريس في مسجد الجزار في عكا. ثم عين قاضياً في جنين، وبعد سفره إلى الآستانة حصل على قضاء اللاذقية ثم على محكمة الحقوق في بيروت وغيرها. كان إسلامياً محافظاً ومعادياً للإصلاح ورجاله، وقد اعتزل السياسة أيام الانتداب البريطاني. له مؤلفات عديدة مطبوعة ومخطوطة في علوم الدين والتصوف والأدب والتاريخ، وغيرها.

ولد الشيخ يوسف النبهاني في قرية إجزم، القريبة من مدينة حيفا، وقرأ على والده القرآن وبعض المتون، ثم أرسله أبوه إلى مصر لإكمال تحصيله سنة ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٦م. فجاور في الأزهر نحو ستة أعوام عاد بعدها إلى البلد وعين للتدريس في جامع الجزار في عكا. وبعد عام واحد، سنة ١٨٧٣، تولى نيابة جنين ثم توجه سنة ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م إلى الآستانة وبقي فيها نحو عامين ونصف العام. واشتغل في تلك المدة محرراً في جريدة «الجوائب»، وفي تصحيح الكتب التي تطبع في مطابعها. ثم عين قاضياً في «كوى سنجق»، من أمهات بلاد الأكراد في ولاية الموصل. وبقي هناك خمسة عشر شهراً، ثم انتقل إلى الشام ومنها وصل إلى الآستانة ثانية. وأقام في دار الخلافة نحو عامين، ألّف فيها كتابه «الشرق المؤيد لآل محمد». وخرج من العاصمة العثمانية معيناً رئيساً لمحكمة البداية في اللاذقية سنة ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٣م، وأقام فيها نحو خمسة أعوام. ثم تولى رئاسة محكمة الجزاء في القدس، وفيها اجتمع إلى الشيخ حسن أبي حلاوة الغزي، الذي لقنه الطريقة القادرية وبعض الأوراد والأذكار. ولم يمض عام واحد حتى رقي إلى رئاسة محكمة الحقوق في بيروت، وأقام فيها ما يزيد عن عشرين عاماً حتى فُصل من وظيفته تلك سنة ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م. وفي بيروت ألّف معظم كتبه وطبعها، وهي أكثر من عشرين كتاباً.

وبعد إعلان الدستور، وفصله عن وظيفته في بيروت، جاور الشيخُ يوسف في المدينة المنورة. ولما أُعلنت الحرب العالمية الأولى وثار الشريف حسين على الأتراك، هاجر من الحجاز وعاد إلى إجزم، مسقط رأسه. وبعد الحرب العالمية الأولى ووضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني اعتزل الشيخ يوسف السياسة والتزم جانب الصمت.

وقد يكون ذلك لكبر سنه أو ربما لعدم وجود موقف إسلامي واضح يؤيد فكره الديني. وقد توفي في ٩ رمضان ١٣٥٠هـ/ ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٢، في قريته، ودفن في مقبرتها.

مكانته العلمية

لقد حصل الشيخ يوسف النبهاني على إجازات علمية كثيرة بلغت ما ينوف عن الخمسين إجازة ذكرها في كتبه. وترك مجموعات من الأشعار النبوية، جامعة بين الفصاحة والبلاغة والمحسّنات البديعية. وقد مدح بعض المسؤولين في صدر شبابه واعتذر عنها فيما بعد. ومن قصائده واحدة مطوّلة نظمها بعد إيابه من الآستانة، صوّر فيها الهوان والزراية اللذين يلقاهما العربي في عاصمة الخلافة الإسلامية، يقول فيها:

فألفيت فيها أمة عربية	يرى الترك منها (أمة الزنج) أكرما
وما نقموا منا بني العرب خلة	سوى أن (خير الخلق) لم يك أعجما

وامتاز أسلوبه بالمتانة والبعد عن الركاكة، وهو أشبه ما يكون بأسلوب العصر العباسي الأول نثراً وشعراً، على قول يعقوب العودات. لكنه تأثر بعصره، لذا نجد المحسّنات البديعية كثيرة في شعره ونثره. ويقول شكيب أرسلان عنه في كتابه عن رشيد رضا: «وكان من أشعر شعراء عصره.» ويروى عن إسعاف النشاشيبي أنه قال عن الشيخ يوسف «لولا ضيق أغراض الشعر عند الشيخ يوسف النبهاني لوضعته في صف شوقي.» وقد انحصرت أغراض شعره في مدح الرسول والدفاع عن الإسلام.

وترك الشيخ يوسف ثروة علمية كبرى؛ وهو يعتبر الأول في عصره في كثرة المؤلفات. وقد كتب في التصوف والأدب والحديث والتاريخ والتفسير. ويقول العودات في ترجمته له: «وقد وجدت له في دار الكتب المصرية ما يقرب من سبعة وستين كتاباً.» وترك ديوان شعر في مدح الرسل سماه «العقود اللؤلؤية في المدائح النبوية».

مواقفه وخصوماته

كان الشيخ يوسف النبهاني من الاتجاه المؤيد للخلافة الإسلامية، على علاتها، مع دعوته إلى إصلاح الأخطاء. وعندما وقع الانقلاب على السلطان عبد الحميد لم يغير موقفه، وبقي مخلصاً لسياسة السلطان الإسلامية. وقد كتب قصيدة في مدح أبي الهدى

الصيّادي، أحد كبار مقربي السلطان عبد الحميد، مطلعها:

ويممت دار الملك أحسب أنها إلى اليوم لم تبرح إلى المجد سلّما
فألفيتها قد أقفرت من كرامها ولم يبق فيها المجد إلا توهما

ويسبب مواقفه الإسلامية المحافظة، خاصم الشيخ جمال الدين الأفغاني، والشيخ محمد عبده، والسيد رشيد رضا لتأييدهم الإصلاح. فالإصلاح مصطلح مأخوذ من البروتستانت، وليس في الدين الإسلامي ما يدعو إلى الإصلاح كما في الدين المسيحي، بحسب قول الشيخ يوسف. وكتب قصيدة طويلة اسمها «الرائية الصغرى» في ذم البدعة ومدح السنة، وهجا فيها رجال الإصلاح المذكورين. وقد رد الشيخ محمود شكري الألوسي عليه لهجائه الأفغاني ومدرسته. وردّ عليه أيضاً الأستاذ محمد بهجت الأثري بقصيدة على الوزن والقافية نفسيهما، كما رد عليه آخرون شعراً ونثراً. وكتب الشيخ محمود شكري الألوسي أيضاً كتاب «غاية الأماني في الرد على النبهاني» في جزأين، وهو مطبوع. وقد تقرب الشيخ يوسف النبهاني إلى الخديوي عباس، الذي كان يمقت الأستاذ الإمام ويمقت رشيد رضا. وكوفيء الشيخ يوسف من الخديوي على هجائه رجال الإصلاح المذكورين براتب شهري من وزارة الأوقاف المصرية.

مؤلفاته

كتب الشيخ يوسف النبهاني عدداً كبيراً من المؤلفات، طبع بعضها وبقي القسم الأكبر منها مخطوطاً. ولا يتسع المجال هنا لذكر مؤلفاته كلها فنكتفي بذكر بعضها، إضافة إلى ما ذكر سابقاً:

١ ـ «جامع كرامات الأولياء»، مجلدان.
٢ ـ «الفتح الكبير»، ثلاثة مجلدات.
٣ ـ «السابقات الجياد، في مدح سيد العباد».
٤ ـ «هادي المريد إلى طرق الأسانيد».
٥ ـ «الأساليب البديعة في فضل الصحابة وإقناع الشيعة».
٦ ـ «رياض الجنة، في أذكار الكتاب والسنة».
٧ ـ «سعادة الأنام، في اتباع دين الإسلام».
٨ ـ «جواهر البحار في فضائل النبي المختار»، أربعة أجزاء.

٩ ـ «خلاصة البيان في بعض مآثر مولانا السلطان عبد الحميد الثاني وأجداده آل عثمان» (بيروت، ١٣١٢هـ/ ١٨٩٤ـ ١٨٩٥م).

---

(١) خير الدين الزركلي، «الأعلام»، الجزء التاسع (بيروت، ١٩٨٠).

(٢) عمر كحالة، «معجم المؤلفين» (دمشق، ١٩٥٧ـ ١٩٦١)، الجزء الثاني عشر.

(٣) عبد الرزاق البيطار، «حلية البشر في أعيان القرن الثالث عشر» (دمشق، ١٩٦١ـ ١٩٦٣)، الجزء الثالث.

(٤) يعقوب العودات، «أعلام الفكر والأدب في فلسطين» (عمان، ١٩٧٦).

النخال، الشيخ محمد نجيب

(توفي سنة ١٢٩٦هـ/ ١٨٧٩م)

المحدث، والفقيه، مفتي الشافعية وشيخ العلماء في مدينة غزة. تخرج في الأزهر ثم اشتغل في الإفتاء والتدريس. تسلم وظيفة إفتاء الشافعية في غزة، وبقي يعلم ويفتي حتى وفاته فيها.

هو محمد نجيب ابن الشيخ مصطفى ابن العلامة الشيخ محمد المفتي ابن الشيخ حسن المفتي الشافعي ابن الشيخ أحمد النخال العامري. ولد في غزة في أول القرن الثالث عشر، وحفظ القرآن على والده، وأخذ العلم عن جده وبني عمه، وكلهم أهل علم وفضل. ثم رحل إلى الجامع الأزهر سنة ١٢٢٤هـ/ ١٨٠٩م لإتمام تحصيله. ودرس هناك على الشيخ عبد الله الشرقاوي، والشيخ حسن القويسني، والشيخ أحمد الدمهوجي، وغيرهم. وأقام في الأزهر أربعة عشرة عاماً، وقرأ الدروس فيه بعد أن أجازه أساتذته بالإفتاء والتدريس. ورجع إلى غزة سنة ١٢٣٨هـ/ ١٨٢٢ـ ١٨٢٣م، وأقام في غرفته في الجامع الكبير العمري، واشتغل في التدريس الخاص والعام. وأخذ عنه خلق كثير، وتخرج على يديه أكثر علماء القرن التاسع عشر في غزة. وانحصرت فيه رئاسة العلم والمشيخة على العلماء، وآلت إليه بجدارة وظيفة الإفتاء، وأصبح مسموع الكلمة ووافر الحرمة عند الأمراء والحكام، وعلى جانب عظيم من التواضع والصدق والأمانة. وفي سنة ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م طلب من الباشا عزل قاضي غزة علي أفندي، فاستعفى القاضي ووجهت تلك الوظيفة إلى العلامة الشيخ صالح السقا الذي تقدمت ترجمته. وتوفي ابنه الشيخ محمد في حياته فحزن عليه حزناً عظيماً، واعترته بعد ذلك أمراض وضعف البصر. فلزم بيته مدة إلى أن توفي يوم الجمعة ٢٣ صفر ١٢٩٦هـ/ ١٦ شباط (فبراير) ١٨٧٩م، عن نحو تسعين عاما.

---

(١) عثمان الطبّاع، «إتحاف الأعزة في تاريخ غزة»، الجزء الثاني (مخطوط).

النشاشيبي، سليمان

(توفي سنة ١٢٧٥هـ/ ١٨٥٩م)

تاجر ثري، ومن أعيان القدس البارزين في أواسط القرن التاسع عشر. ورث عن والده ثروة وعقارات، من ضمنها متاجر ومصابن. تزوج أخت عمر فهمي الحسيني، رئيس بلدية القدس، فعزز بذلك مركزه الاجتماعي والسياسي، واشترى الأراضي في قرى منطقة القدس وخارجها، فكان بذلك المحرك الأول لدور العائلة القيادي في أواخر العهد العثماني.

وعائلة النشاشيبي من الأسر المقدسية القديمة، ظهر منها الأمير ناصر الدين النشاشيبي في القرن الخامس عشر. لكن حال العائلة تأخرت مع سقوط دولة المماليك، وتقدم عليها آخرون. اشتغل بعض أفراد الأسرة في العلم وخدمة مساجد الحرم، وعمل آخرون في التجارة.

توفي والد سليمان، محمد جلبي بن حسن النشاشيبي، في أواخر سنة ١٢٥٧هـ/ أواسط كانون الأول (ديسمبر) ١٨٤١م، وترك ثروة كبيرة جداً، فيها أكثر من خمسمئة ألف غرش وعقارات كثيرة، من ضمنها معاصر وحوانيت وبيوت وغيرها. وقد عين القاضي «فخر التجار والسادات سليمان جلبي وصياً شرعياً على أشقائه القاصرين عبد السلام ونفيسة وفطومة.» وكان لسليمان وإخوته علاقات تجارية متشعبة بالفلاحين في جبل القدس، وتزوج أخوه عبد الله أفندي ظريفة بنت حسين آغا السمحان. وكان هذا يتاجر مع أهل القرى ويعطيهم الديون. وقد كلفته هذه العلاقات الاقتصادية حياته؛ إذ وجِد قتيلاً سنة ١٢٧١هـ/ ١٨٥٤م في قرية بيت اللو التابعة لناحية بني حارث. ولم تعطل هذه الحادثة علاقات العائلة، ومن ضمنها العلاقات بأهالي القرى في لواء القدس. وكان سليمان أفندي في أواسط الخمسينات على الأقل من «أعضاء الإيالة بالقدس الشريف». واستغل مركزه وثروته العظيمة لشراء الأراضي من الفلاحين في أواخر الخمسينات وفي الستينات من القرن الماضي. ولذا يمكن اعتبار سليمان أفندي، وبحق، زعيم آل النشاشيبي وأول أعيانهم البارزين في العصر الحديث. وقد وطّد مكانة العائلة سياسياً واجتماعياً بمصاهرة العائلات القوية في القدس ومنطقتها. فقد تزوج أخت عمر أفندي فهمي الحسيني، رئيس بلدية القدس، ورزق منها أربعة أولاد هم: عمر ورشيد وعثمان وإبراهيم.

في شعبان ١٢٧٥هـ/ ١٨٥٩م قصد سليمان أفندي الحج فعين السيد حسين الصباغ وصياً على أولاده القاصرين رشيد وإبراهيم وعثمان. كما نصب خالهم عمر بن عبد السلام الحسيني ناظراً على أولاده المذكورين. لكن حسين الصباغ طلب إعفاءه من الوصاية فعين القاضي السيدة فطومة، كريمة السيد عبد السلام الحسيني، وصية بدلاً من السيد حسين. وقد توفي سليمان أفندي، بحسب وثائق المحكمة الشرعية، في تلك السنة في الحج، فانتقلت ثروته إلى أولاده المذكورين. وقد برز منهم رشيد وعثمان. وتزوج الأخير ابنة مصطفى أبو غوش، ووطدت العائلة مكانتها السياسية والاجتماعية في أواخر القرن التاسع عشر حتى أصبحت منافسة قوية لآل الحسيني عشية الحرب العالمية الأولى.

(١) حديث مع الأستاذ غالب النشاشيبي.

(٢) سجل المحكمة الشرعية في القدس.

(٣) مجير الدين الحنبلي، «الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل» (عمان، ١٩٧٣).

النشاشيبي، رشيد

أحد أعيان القدس وأثريائها في أواخر العهد العثماني، وعضو مجلس الإدارة، ووالد راغب النشاشيبي، زعيم «المعارضة» المناوئة للحاج أمين الحسيني أيام الانتداب البريطاني. وفي سنة ١٨٩٠ أقام بيتاً فخماً في الشيخ جراح، وعلى أنقاض البيت أقيم فيما بعد فندق «الإمباسَدُور».

ورث رشيد النشاشيبي عن والده سليمان بن محمد النشاشيبي ثروة كبيرة وأراضي واسعة في قريتي يالو وزكريا. وقد تزوج امرأة تركية، وكان يهوى تربية الحيوانات. ونجح في جمع ثروة كبيرة من تجارته بالحبوب والمؤن وامتياز تقديمها للجيش العثماني المرابط آنذاك في فلسطين. هذا بالإضافة إلى دخل مالي سنوي كبير من أراضيه في يالو وزكريا. واشترى قطعة أرض في الشيخ جراح من أهالي قرية لفتا وأقام عليها سنة ١٨٩٠ بيتاً فخماً ضخماً. وقد هُدم ذلك البيت فيما بعد وأقيم على أنقاضه فندق «الإمباسَدُور». وبعد أن بنى بيته، جاء إخوته وأبناء عمومته وبنوا بيوتاً في المنطقة نفسها حتى أطلق على الحي حارة النشاشيبي. وكان رشيد عضواً في مجلس الإدارة في متصرفية القدس، ومن أبرز أفراد العائلة في أواخر القرن الماضي.

---

(١) سجل المحكمة الشرعية في القدس.

(٢) شمعون لندمان، «أحياء أعيان القدس خارج أسوارها في القرن التاسع عشر» (تل أبيب، ١٩٨٤).

(٣) عجاج نويهض، «رجالات من فلسطين» (بيروت، ١٩٦٩).

النشاشيبي، عثمان أفندي

مبعوث القدس إلى البرلمان العثماني في دورته الأخيرة قبل الحرب العالمية الأولى. وهو والد الأديب المشهور إسعاف النشاشيبي، وأحد أعيان بيت المقدس البارزين في أواخر العهد العثماني. وقد انضم إلى حزب الاتحاد والترقي الذي اختاره لمجلس المبعوثان، فأخذ ينافس آل الحسيني على الزعامة في القدس وفلسطين.

ورث عثمان أفندي مع إخوته الثمانية الذكور ثروة طائلة خلفها أبوهم سليمان. وقد برز هو وأخوه رشيد أكثر من غيرهما في العائلة. وبينما اهتم رشيد بإدارة الأراضي والأملاك، اتجه عثمان إلى الوظائف الحكومية والسياسية. وقد زوّجه والده في حياته ابنة عمته كريمة الحاج مصطفى أبو غوش الملقب بـ «ملك البر» في جبل القدس. وتقلب عثمان أفندي في الوظائف الحكومية وعين عضواً في مجلس إدارة المتصرفية. وبعد انقلاب الشبان الأتراك سنة ١٩٠٨، انضم إلى حزب الاتحاد والترقي، وانتخب لمجلس المبعوثان في دورته الثالثة سنة ١٩١٢ بعد أن فشل في انتخابات الدورة الثانية. وعبّر عثمان أفندي، مثل زميله روحي الخالدي في البرلمان وخارجه، عن معارضته الحركة الصهيونية وبيع الأراضي من اليهود في متصرفية القدس. واستمر عثمان أفندي في تمثيل القدس في مجلس المبعوثان خلال الحرب العالمية الأولى أيضاً. وكان من أبرز رجالات فلسطين في أواخر العهد العثماني ذكاء وعلماً وثروة. وكان ميالاً إلى الأدب ومعاشرة الأدباء والعلماء، الذين كانوا يجتمعون في بيته الفخم في الشيخ جراح لمناقشة المسائل السياسية والاجتماعية والأدبية. وفي الوقت نفسه عرف عنه مزاجه الحاد وطبعه العصبي الناري. وقد ورثه في ثروته ودوره السياسي ابنه الأديب المعروف إسعاف أفندي الذي بدأ نشاطه الاجتماعي والأدبي عشية الحرب العالمية الأولى.

---

(١) إسحق موسى الحسيني، «هل الأدباء بشر» (بيروت، د .ت).

(٢) عارف العارف، «المفصّل في تاريخ القدس» (القدس، ١٩٦١).

(٣) Neville Mandel, *The Arabs and Zionism Before World War I* (Colifornia, 1976).

النشاشيبي، د. علي

(١٨٨٣ ـ ١٩١٦)

طبيب بيطري، من نشيطي الحركة القومية العربية عشية الحرب العالمية الأولى. وقد انضم إلى حركة اللامركزية، فاعتقلته السلطات العثمانية سنة ١٩١٦ أيام ملاحقاتها لرجال الحركة القومية. وقدمته السلطات إلى المحاكم العرفية في عاليه، فحكم عليه بالإعدام، وكان في ثاني فوج من شهداء القومية العربية في ذلك العهد.

هو علي بن عمر بن سليمان النشاشيبي. ولد في القدس، وأتم دراسته الثانوية فيها، وأتم دراسته الجامعية في إستنبول، حيث تخرج طبيباً بيطرياً عسكرياً، برتبة مقدم في الجيش العثماني. تأثر بالحركة القومية العربية، وانضم إلى صفوف جمعياتها السرية، فكان عضواً في «الجمعية القحطانية» التي أُسست في إستنبول سنة ١٩٠٩. وكانت تلك الجمعية بقيادة عزيز علي المصري، وتهدف إلى توحيد الولايات المتحدة العربية في مملكة واحدة تصبح جزءاً من إمبراطورية تركية ـ عربية على غرار الإمبراطورية النمساوية ـ المجرية. وفي سنة ١٩١٣ كان الدكتور علي من أبرز الأعضاء المؤسسين لـ «جمعية العهد السرية»، وانضم إلى حركة «اللامركزية» التي أُسست في القاهرة سنة ١٩١٢، فكان من أبرز نشيطيها في فلسطين. واعتقلته السلطات التركية سنة ١٩١٦ بتهمة النشاط في «اللامركزية». وقُدم إلى المحاكمة فحكم عليه بالإعدام، ونُفذ الحكم في بيروت في ١٦ أيار (مايو) ١٩١٦. وأعدم معه في اليوم نفسه في بيروت ثلاثة عشر شخصاً من النشيطين في الحركات والجمعيات القومية في سوريا وفلسطين. ووصفه المؤرخ الأعظمي، عندما كان سجيناً في عاليه، بأنه «كان في السجن أشبه بالأسد الهصور عند تفاقم الأخطار.» وكان الحاج أمين الحسيني يتحدث عنه بأنه باعث الروح العربية في شبيبة القدس. وقد دفن، مثل غيره من الذين أعدمهم جمال باشا، في مقبرة الرمل في بيروت.

---

(١) أمين سعيد، «الثورة العربية الكبرى»، ٣ أجزاء (القاهرة، ١٩٣٤).

(٢) بيان نويهض الحوت، «القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧ ـ ١٩٤٨» (بيروت، ١٩٨١).

(٣) جورج أنطونيوس، «يقظة العرب»، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس (بيروت، ١٩٦٦).

(٤) «الموسوعة الفلسطينية»، المجلد الثالث (دمشق، ١٩٨٤).

نصّار، نجيب

(١٨٦٥ ـ ١٩٤٨)

صحافي بارز من طبريا، ومؤسس جريدة «الكرمل» في حيفا سنة ١٩٠٨، وهي الجريدة أصبحت الصوت الأقوى في محاربة الصهيونية وفضح مخططاتها، وتنبيه العرب إلى أخطارها قبيل الحرب العالمية الأولى. طارده الأتراك خلال الحرب، فاختفى عن الأنظار أكثر من عامين. وجدد نشاطه الصحافي بعد الاحتلال البريطاني، كما جدد مقارعته للصهيونية فكراً وممارسة، وبقي على ذلك حتى آخر أيامه.

ولد نجيب نصّار في قرية عين عنوب، قرب الشويفات في لبنان، سنة ١٨٦٥، ودرس في بلدة سوق الغرب. وجاء طبريا ليعمل صيدلياً في المستشفى الأسكتلندي فأمضى فيه أعواماً عدة. وترجم له عمر الصالح البرغوثي في جريدة «مرآة الشرق» (٢٢/٩/١٩٢٧) فقال:

«رُبي في حضن أبيه فلقنه الرجولية ودربه على الفتوة وبعث به إلى المدرسة في القدس فأخذ شهادتها وتعين معلماً في إحدى مدارسها. ثم شرهت نفسه إلى ما هو أبعد مدى من التعليم فصار ترجماناً للسياح فوجد في هذه الصنعة الجديدة لذة في العمل وسعة في المكان فاسترسل لها. ثم هجرها وعكف على معاطاة الزراعة واختلط بقبائل البدو الرحالة وأبناء القرى والبوادي فارتاح لتلك المعيشة. فكان يقرأ ويقرىء ويضيف ويضاف وكان عنده من الحراثين والمزارعين والقطارين عدد وافر... فاقتبس لهجتهم الكلامية واقتنى بعض الجياد العربية وتأنق في سروجها وعاشر الطبقات المختلفة. وتغلغل في معرفة أخلاق الفلاح حتى وصل إلى ذريرات دماغه وتقاليده. وتعاطى المحاماة فرافع ودافع ونصر الحق ونكس أعلام الباطل. فكان محامياً ثم انصرف من المحاماة إلى الحرف الحرة أيضاً.»

وارتحل نجيب نصّار إلى حيفا ليلحق بأخويه الدكتور اسبير، طبيب الإرسالية الإنكليزية، وإبراهيم، صاحب فندق نصّار في حيفا. وهناك أسس جريدة «الكرمل»، التي تميزت بدورها الطليعي في محاربة الصهيونية ومشاريعها في فلسطين. وفي كل عدد من أعداد «الكرمل» كان نجيب نصّار ينبه إلى الخطر الصهيوني المحدق بفلسطين. فتعددت حملاته وتعالت صيحاته على صفحات جريدته. واشتكى رؤساء الطائفة اليهودية في حيفا والآستانة من جريدة «الكرمل» وصاحبها، فأقفلتها السلطات مرتين. لكن نجيباً

لم يهادن ولم يتوقف، فاستمر في حملته على الصهيونية ومشاريعها، واهتم بصورة خاصة بقضايا شراء الأراضي، فكان لجريدته دور مهم في فضح مشاريع بيع الأراضي في منطقة العفولة والجفتلك في وادي الأردن وغيرها. وحرض العرب على التنبه إلى بيع الأراضي في مناطقهم فاعتُبر المحرض الأول وأحد مسببي بعض الحوادث بين المستوطنات اليهودية والعرب، مثل حادثة الشجرة في ربيع سنة ١٩٠٩.

وقبيل نشوب الحرب العالمية الأولى تأثر نصّار بالأحداث السياسية العالمية أيضاً، وخصوصاً بالسياسة الألمانية التي أدت دوراً مهماً في جذب الدولة العثمانية إلى جانبها. فجاهر نجيب برأيه في هذا الموضوع، ونصح ببقاء تركيا على الحياد، وإنْ تعذر الحياد فلتضع تركيا يدها بيد الإنكليز لأنهم أصحاب أسطول بحري قوي يحمي شواطىء المتوسط. فلما جهر بمواقفه تلك صار قنصل ألمانيا في حيفا من ألد أعدائه، وخصوصاً بعد أن عرض عليه التعاون والدعاية للسياسة الألمانية فرفض ذلك. وكانت آراء متعارضة مع رغبات المسؤولين العسكريين من الأتراك أيضاً. فلما نشبت الحرب العالمية الأولى، وبدأ جمال باشا ملاحقة رجال الحركة القومية العربية والتنكيل بهم، كان هو على رأس قائمة المطلوبين، واتُّهم بالخيانة العظمى، وأصبح عرضة لدسائس خصومه ووشاياتهم. فتوارى عن الأنظار واختبأ عند أصدقائه في الناصرة ريثما تهدأ الزوابع ليتسنى له الدفاع عن نفسه. وقد ساعده في الاختباء من وجه السلطات الكثيرون من معارفه وأصدقائه، وفي طليعتهم كامل قعوار، وتوفيق الفاهوم، والشيخ وجيه زيد الكيلاني، شيخ الإسلام في جزر الفليبين. ولاحقته السلطات في الناصرة، فتنقل بين بعض القرى والمدن الفلسطينية متخفياً حتى وصل إلى شرق الأردن. وأمضى عامين وثمانية شهور متنقلاً بين الناصرة ومرج ابن عامر وشرق الأردن في زي الفلاحين والبدو حتى أواخر سنة ١٩١٧. وأخيراً قرر تسليم نفسه للسلطات العثمانية عن طريق قائمقام الناصرة فوزي الملكي، الذي دهش لتلك الخطوة. وسيق إلى سجن دمشق في ١ كانون الثاني (يناير) ١٩١٨ بعد أن قابل جمال باشا الصغير، الذي وعده بالمساعدة. وقدم إلى المحاكمة العرفية في عاليه، ولاقى في تلك الأيام المذلة والهوان. ثم أصدرت المحكمة قرارها ببراءته مع مئة سجين عربي آخر. وقابل جمال باشا الصغير وشكره على مواقفه ومساعدته له ثم رجع إلى الناصرة مكرماً معززاً بين أهله وأصحابه.

وبعد الاحتلال البريطاني، نشط نجيب نصّار في الحياة الاجتماعية والسياسية في حيفا وفلسطين. فنادى من على صفحات جريدة «الكرمل»، التي جددت صدورها، إلى تأسيس «جمعية النهضة الاقتصادية العربية». وجرى انتخاب الهيئة الكلية لتلك الجمعية، وعدد أعضائها سبعة، وهم نجيب نصّار، ووديع البستاني، والقس صالح سابا، ومحمد

علي بك التميمي، وعبد الله مخلص، ورشدي الشوا، وتوافيل بوتاجي. وعين ميشال جريس الخوري سكرتيراً لها. كما أسس سنة ١٩١٨ «الحزب العربي» في حيفا. وكان المؤسسون لهذا الحزب هم: أمين عبد الهادي، ونجيب نصّار، وعبد الله مخلص، ورشيد نصّار. واجتمع هؤلاء واتفقوا على تأسيس حزب أطلقوا عليه في رسالتهم إلى الحاكم العسكري في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨ اسم «الحزب العربي الموالي لبريطانيا». ووافق الحاكم العسكري، الميجور نوت، على تأليف الحزب ما دام مرفقاً بـ: «الموالي لبريطانيا». وتوجه نجيب نصّار إلى الناصرة وطبريا وصفد لنشر الدعوة إلى الحزب، وكانت أهدافه اجتماعية ـ اقتصادية، ولم تكن له أهداف سياسية معلنة. ولم يعش هذا الحزب إلا ثلاثة أشهر فقط، وقررت فروعه في ١٥ كانون الثاني (يناير) الانضمام إلى الجمعيات الإسلامية ـ المسيحية التي أقيمت حينذاك في فلسطين. وورد في قرار حل الحزب والانضمام كلياً إلى تلك الجمعيات أنه «من أجل تعميم الفائدة بتوحيد كلمة فلسطين.»

وشارك نجيب نصّار في المؤتمر الفلسطيني الثالث في حيفا (١٣ ـ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٠)، ولحَّ فيه على ضرورة إنشاء الهيئات العمالية والفلاحية. كما حضر المؤتمر العربي الفلسطيني الرابع في القدس في بداية حزيران (يونيو) ١٩٢١. واختير مع عبد اللطيف صلاح ومعين الماضي لتكوين لجنة لمساعدة مندوبي يافا بعد أحداث سنة ١٩٢١ فيها، والتي كانت لجنة هيكرافت تحقق في أسبابها. واستمر نجيب نصّار خلال الانتداب في مكافحة الصهيونية على صفحات جريدة «الكرمل»، لكن دور الجريدة اختلف عما كان عليه قبل الحرب العالمية الأولى، فلم يعد فريداً ولا متميزاً. وعانى أيام الحرب العالمية الثانية من ملاحقة السلطات البريطانية، بعد أن أقفلت تلك السلطات جريدته نهائياً، فلجأ إلى بيسان، عند أنسبائه آل وهبه. وبقي في أواخر حياته يراوح في مسكنه بين بيته في بلد الشيخ، قرب حيفا، وبين بيسان حيث كانت له بيارة موز. وتوفي في مطلع سنة ١٩٤٨، في أوائل حوادث النكبة في الناصرة التي نقل إليها في إثر اشتداد المرض عليه. وبالإضافة إلى دوره في جريدة «الكرمل» وجريدة «الكرمل الجديد» التي أصدرها، ترك عدداً من المؤلفات الأدبية والتاريخية نذكر منها:

١ ـ «في ذمة العرب»، رواية عن حرب ذي قار، صدرت سنة ١٩٢٠.

٢ ـ «نجدة العرب»، أو «شمم العرب»، رواية عن حرب البسوس كتبها مثل سابقتها وهو في مخبئه في الناصرة.

٣ ـ «الزراعة الجافة»، صدرت سنة ١٩٢٧.

٤ ـ «الرجل، في سيرة الملك عبد العزيز آل سعود»، صدرت في يافا سنة ١٩٣٦.

٥ ـ «رواية مفلح الغساني»، ويصف فيها ما جرى له أيام الحرب العالمية الأولى.
٦ ـ «القضية الفلسطينية».
٧ ـ «الأميرة الحسناء».
٨ ـ «الصهيونية، تاريخها، غرضها، وأهميتها» (حيفا، ١٩١١)، والكتاب هذا في الأساس ترجمة عن «الموسوعة اليهودية».

---

(١) بيان نويهض الحوت، «القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧ ـ ١٩٤٨» (بيروت، ١٩٨١).

(٢) خير الدين الزركلي، «الأعلام»، الجزء الثامن (بيروت، ١٩٨٠).

(٣) نجيب نصّار، «رواية مفلح الغساني»، تقديم وإعداد حنا أبو حنا (الناصرة، ١٩٨١).

(٤) يعقوب العودات، «أعلام الفكر والأدب في فلسطين» (عمان، ١٩٧٦).

(٥) يعقوب يهوشوع، «تاريخ الصحافة العربية في فلسطين في العهد العثماني ١٩٠٨ ـ ١٩١٨» (القدس، ١٩٧٤).

(٦) خيرية قاسمية، «نجيب نصار في جريدة الكرمل ١٩٠٩ ـ ١٩١٤»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٢٣ (تموز/يوليو ١٩٧٣).

(٧) Neville Mandel, *The Arabs and Zionism Before World War I* (California, 1976).

النمر، محمد آغا

(توفي سنة ١٢٣٤هـ/ ١٨١٩م)

هو ابن إبراهيم باشا النمر، والي القدس في أواخر القرن الثامن عشر. شارك في مقاومة الفرنسيين سنة ١٧٩٩، وكان أحد أقطاب الصراع مع آل طوقان ـ البكوات. حاول تجنيد المساعدة لصفه من خارج جبل نابلس لكن من دون نجاح، ولقي حتفه سنة ١٨١٩ في الكمين الذي نصبه موسى بك لزعامة آل النمر.

هو محمد آغا بن إبراهيم باشا النمر، الملقب سلطان جبل النار. وأمه السيدة فاطمة بنت الشيخ إبراهيم الحنبلي الجعفري، نقيب أشراف نابلس. نشأ نشأة الفتوة مشبعاً بروح الفروسية وصفاتها. وقاد الجرود النابلسية التي قاومت ناپليون في وادي قاقون، وشارك في معركة مرج ابن عامر على الجيش الفرنسي المحاصِر لمدينة عكا. ثم قاد مجموعة من الفرسان حاولت اختراق الحصار وإنجاد المدينة المحاصرة، فأكبر الجزار فعلته تلك، بحسب قول إحسان النمر. ثم عاد محمد آغا إلى نابلس بعد وفاة الجزار، واشترى قصر آل تقلي (طوقلي)، حكام نابلس سابقاً، القريب من الجامع الكبير، بعيداً عن حارة آل النمر. ونشب نزاع دام بين البكوات من آل طوقان وبين آل النمر راح ضحيتها عشرات من الأشخاص من الجانبين. وفي سنة ١٢٣٤هـ/ ١٨١٨ ـ ١٨١٩م نصب موسى بك طوقان، متسلم نابلس، كميناً لبعض آل النمر، كان محمد آغا بينهم، فقُتل في تلك الحادثة.

(١) إحسان النمر، «تاريخ جبل نابلس والبلقاء»، الجزء الأول (نابلس، ١٩٧٥).

النمر، أحمد آغا

(توفي سنة ١٢٦١هـ/ ١٨٤٥م)

ميرالاي (قائد فرقة جنود الإقطاع السباهية) في لواء نابلس، وقائمقام المتسلم أو وكيله أحياناً. تسلم قيادة جند الإقطاع بعد قتل عدد كبير من أفراد عائلته سنة ١٨١٩ في الصراعات مع موسى طوقان، متسلم لواء نابلس، وكانت له علاقات جيدة مع آل عبد الهادي، فحارب معهم في صف جيش إبراهيم باشا الذي فتح عكا سنة ١٨٣٢. لكنه عاد وتعاون مع الأتراك فنُفي إلى السودان.

هو أحمد بن علي آغا بن عمر آغا النمر. وأمه الست صالحة بنت صالح بك بن حسين باشا الشافعي، أمراء غزة بعد آل رضوان وقبل آل مكي.

تولى أحمد آغا إدارة إقطاع آل النمر في عهد تولي حسن آغا النمر وظيفة الميرالاي. عين في البداية وكيلاً للميرالاي أبو بكر بك، ثم انتخبه الزعماء والسباهية لتلك الوظيفة رسمياً. وصار وكيلاً للمتسلمية وصاحب نفوذ كبير في لواء نابلس في العشرينات من القرن التاسع عشر، وخصوصاً بعد موت موسى بك طوقان.

وبعد القضاء على الإنكشارية في العاصمة العثمانية سنة ١٨٢٦، التفتت الدولة إلى تطبيق ذلك في ولاية الشام، وقام أحمد آغا مع المتسلم مصطفى آغا بتلك المهمة، فوزَّع بعض الإقطاعات التي كانت لرجال الجيش على مشايخ النواحي مثل عبد الهادي وقاسم الأحمد وغيرهما. وجرى ذلك في نابلس سنة ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٦ ـ ١٨٢٧م، فتغيرت بذلك أحوال التجار والإقطاع عما كانت سابقاً.

ولما جاء جيش إبراهيم باشا لفتح بلاد الشام، انضم أحمد آغا إلى صفه، فكان في الجيش المحاصر لعكا سنة ١٨٣٢. لكنه عاد إلى التعاون مع السلطان، فلما جددت الدولة العثمانية حربها على محمد علي في بلاد الشام سنة ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م رفع أحمد آغا بيرق السلطان، وأعلن الجهاد على الجيش المصري. وأرسل إبراهيم باشا فرقة عسكرية قامت بالقبض على أحمد آغا ونفيه إلى مصر. ومن هناك أرسل إلى سنار في السودان، حيث فقد بصره وضعفت أعصابه من شدة الحر.

وعلى هذه الحال عاد إلى نابلس سنة ١٢٥٧هـ/ ١٨٤١م، بعد الصلح بين السلطان عبد الحميد ومحمد علي باشا. واعتزل في آخر أعوام حياته إلى أن توفي سنة ١٢٦١هـ/ ١٨٤٥م.

وكان آخر الأمراء العسكريين النابلسيين، إذ قبضت الحكومة مباشرة على إدارة الأمن والجيش في البلد في إبان التنظيمات العثمانية.

(١) إحسان النمر، «تاريخ جبل نابلس والبلقاء»، الجزء الأول (نابلس، ١٩٧٥).
(٢) أسد رستم، «المحفوظات الملكية المصرية»، الجزء الأول (بيروت، ١٩٤٠).
(٣) سجل المحكمة الشرعية في نابلس.

النمر، عبد الفتاح آغا

أحد أعيان نابلس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. عضو مجلس الإدارة وعضو مجلس بلدية المدينة ثم رئيسها. تجند في الجيش المصري سنة ١٨٣٤، بعد القضاء على الثورة في فلسطين، ورقي فيه حتى أصبح برتبة ميرالاي.

هو عبد الفتاح بن أحمد آغا النمر، وأمه الست يمن بنت حسن آغا النمر. اشترك منذ صغره مع أبيه في تدارك شؤون أسرته. وبعد ثورة سنة ١٨٣٤ قدمه والده إلى إبراهيم باشا ليخدم في الجيش المصري، فرقي حتى بلغ رتبة ميرالاي. وقربه إبراهيم باشا «وأطلعه على كثير من أسرار السياسة المحلية والعالمية»، على حد قول إحسان النمر. وعاد إلى نابلس سنة ١٨٤١، لكنه لم يتقلد الوظائف الإدارية لعلاقاته السابقة بإبراهيم باشا وخدمته في الجيش المصري، على ما يبدو. فاهتم بشؤون العائلة، وأصبح من أعيان المدينة البارزين. وأدى دوراً مهماً في تهدئة الخواطر في حوادث سنة ١٨٥٦، فأكبره أهل نابلس، وعظم شأنه عند رجال الدولة، وحاول عقد صلح بين الأطراف المتحاربة في الحرب الأهلية. وفي سنة ١٢٧٦هـ/ ١٨٥٩ ـ ١٨٦٠م اختلف آل النمر مع ضياء بك، متصرف لواء نابلس، فألقى هذا القبض على عبد الفتاح آغا وعبد القادر آغا، زوج أخته، ونفاهما إلى بيروت. وفي العام التالي عُزل المتصرف وأُخلي سبيل عبد الفتاح آغا وعبد القادر آغا النمر فعادا إلى نابلس بحراً، ونزلا في يافا، فاستقبلهما القائمقام فيها، مصطفى بك السعيد، ثم سار الركب منها إلى نابلس على الخيول، فجرى لهم فيها استقبال منقطع النظير. وفي الستينات أصبح عبد الفتاح آغا من أبرز أعضاء مجلس الإدارة في متصرفية نابلس والبلقاء، وعضو مجلس البلدية، التي أُسست سنة ١٩٨٥هـ/ ١٨٦٨ ـ ١٨٦٩م. ويذكر إحسان النمر أن جده عبد الفتاح آغا كان رابع رئيس بلدية في نابلس.

---

(١) إحسان النمر، «تاريخ جبل نابلس والبلقاء» (نابلس، ١٩٧٥)، الجزآن الأول والثالث.

الهزيل، الشيخ سلمان

شيخ عشيرة الهزيل، صاحب النفوذ والسلطة في المنطقة الممتدة بين جبال الخليل ومنطقة عربه. تم القبض عليه، واقتيد إلى الشام في أواخر القرن التاسع عشر، حيث حكم عليه بالموت ونُفذ الحكم فيه شنقاً.

هو الشيخ سلمان بن علي بن عزام الهزيل. ويعتبر الهزيليون أنفسهم أقدم وأشرف عائلة بين التياهة، ويصل بعضهم حد القول إنهم قادة عربان التياهة كلهم. أما عربان النقب فكانوا يصفونهم بالوحشية وزعامة الإجرام أو بـ «قوّادي الجرائم» أو «سفّاكي الدماء»، بحسب قول عارف العارف.

يقال إن أصل الهزيل من البريكات، من بدو سيناء، وإن بريك، جدهم، كان له ثلاثة إخوة: صقير، وبنية، وشتيوي. وقد أصبح نسل هؤلاء قبائل الصقيرات، والبنيات، والشتيات، التي كانت كلها من عربان التياهة النازلين في سيناء.

كانت سطوة الهزيل قوية في القرن التاسع عشر. وامتد حكم شيخهم سلمان من جبال الخليل حتى وادي عربه. ووصلت سطوتهم درجة أن بدو شرق الأردن الذين كانوا يدخلون جنوب فلسطين في طريقهم إلى غزة، كانوا يحسبون لهم حساباً عندما تطأ أقدامهم وادي عربه؛ فكانوا يقدمون إلى الشيخ الهدايا من السمن والعقيق والذبائح والجمال ليمروا بسلام. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وضمن سياسة التنظيمات العثمانية، قررت الدولة الحد من نفوذ الهزيل، فاستحضرت شيخهم سلمان إلى الشام وشنقته هناك. ويقال إن الحكم بالموت قد صدر على سلمان في إثر الشكاوى الكثيرة التي رفعها كل من الشيخ سليمان بن عطية وحليفه محمد أبو علي الشوا، من كبار ملاكي غزة وأعيانها البارزين. وقد جاء هذا الحكم، عقب المعركة الدامية التي دارت بين التياهة والترابين (١٢٩٣هـ/١٨٧٦ ـ ١٨٧٧م)، وسميت «كونة رخمة»، والتي قتل فيها عشرات الفرسان من الطرفين. وكان الشيخ سلمان، الذي عرف بلقبه الأعرج، في الثلاثينات من العمر حين أُعدم، فانتقلت المشيخة إلى أولاد عمه لكنها عادت إلى حفيده الشيخ سلمان بن علي.

---

(١) نعوم شقير، «تاريخ سيناء» (مصر، ١٩١٦).

(٢) عارف العارف، «بئر السبع وقبائلها» (القدس، ١٩٣٤).

(٣) مقابلة مع الشيخ سلامة سليمان الهزيل، ابن حفيد الشيخ سلمان (تموز/يوليو ١٩٩٤).

الوحيدي، الشيخ عايش

(توفي سنة ١٢٧٣هـ/ ١٨٥٦ ـ ١٨٥٧م)

شيخ عربان التياهة، والترابين، وعرب غزة عامة، في أواسط القرن التاسع عشر. اتصل، بالمصاهرة، بآل الحسيني في غزة وزوّج كريمة عقيلة آغا الحاسي لابنه عيسى.

والوحيدي هو اسم أو لقب غلب على جد هذه العشيرة التي تنسب نفسها إلى عرب الحجاز من قريش. وقد امتدت مضارب عرب الوحيدات بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الميت لتشمل شمال النقب وشرق غزة حتى العريش. وقدر علماء الحملة الفرنسية فرسان هذه العشيرة بثلاثة آلاف في أواخر القرن الثامن عشر. وكانت حملة الحبوب من غزة إلى معان فيهم مع عرب الترابين، ولهم مرتبات من الدولة في مقابل ذلك. ولهذا توطن شيخ العشيرة سليط بن عليان بن فاعور الوحيدي في غزة بالقرب من سوق الحدادين. وقد قُتل هذا بأمر من علي بك، والي مصر، بعد حادثة نهب قافلة الحج التي قادها حسين باشا مكي سنة ١٧٥٧. وكان قتل الشيخ سليط سنة ١١٨٤هـ/ ١٧٧٠م، فهدأت المنطقة بعد ذلك.

والشيخ عايش أحد أفراد هذه العشيرة. ولد في غزة في أواخر القرن الثاني عشر للهجرة. وهو من وحيدات الترابين النازلة في منطقة الفالوجة. اتصلت مصاهرته بعائلة الحسيني في غزة، فزوّج أخته عائشة للمفتي أحمد محيي الدين الحسيني، وهي أم ولده حسين أفندي. وأخذ ابنته لولده الشيخ عيسى، وهي أم ولده الشيخ درويش. وصاهر عقيلة آغا الحاسي قبل ذلك فأخذ ابنته لنجله المذكور أيضاً. وقوّت تلك المصاهرة مركز الشيخ عايش ونفوذ عائلته في غزة، فأصبحت جزءاً من فئة أعيان المدينة. وكانت وفاة الشيخ عايش سنة ١٢٧٣هـ/ ١٨٥٦ ـ ١٨٥٧م، ودفن في مقبرة ابن مروان في غزة. وورثه في ثروته وزعامة العائلة الشيخ عيسى، نجله المذكور الذي توفي سنة ١٢٩٦هـ/ ١٨٧٩م.

---

(١) سجل المحكمة الشرعية في القدس.

(٢) سليم عرفات المبيض، «غزة وقطاعها» (القاهرة، ١٩٨٧).

(٣) عثمان الطبّاع، «إتحاف الأعزة في تاريخ غزة»، الجزء الثاني (مخطوط).

اليافي، الشيخ عمر

(توفي سنة ١٨١٨)

فقيه، ومتصوف، وشاعر أديب. ترجع إليه أسرة أبي النصر اليافي في بلاد الشام. أصله من دمياط، نشأ في يافا وتجول في أنحاء مصر وبلاد الشام والحجاز، وأقام فيها الطرق والأذكار. وعهد إليه بمشيخة الخلوتية في بلاد الشام، وعمّر في بيروت «زاوية أبي النصر»، خلف مقهى «القزاز» في ساحة الشهداء.

هو عمر بن محمد البكري بن عمر اليافي الحنفي. أصل عائلته من المغرب، هاجرت إلى مصر، واستوطنت دمياط، ومنها هاجرت إلى فلسطين. ولد في يافا، ونشأ في حجر والده، ثم رحل إلى مصر في أواخر القرن الثاني عشر الهجري يطلب العلم في الأزهر، على عادة طلاب العلم في ذلك العصر. ثم عاد إلى مسقط رأسه، وجال في أنحاء الشام والحجاز ومصر لإقامة الأذكار ونشر العلم والإرشاد، إلى أن نزل أخيراً في دمشق سنة ١١٩٨هـ/ ١٧٨٤م. فأخذ في دمشق عن جملة من شيوخها، واتخذ له في الجامع الأموي حجرة كبيرة. وكان من كبار المتصوفين. وفي زمانه عُهد إليه بمشيخة الطريقة الخلوتية في بلاد الشام. وهو الذي عمّر «زاوية أبي النصر» في بيروت، الواقعة خلف مقهى «القزاز» في ساحة الشهداء. وكان له علم بفقه الحنفية والحديث والأدب، وكتب بعض الرسائل فيها. وله أشعار جمعها وطبعها حفيده الشيخ عبد الكريم أبو النصر اليافي، نقيب السادات الأشراف في بيروت سنة ١٨٩٣. وتوفي الشيخ عمر في بيروت سنة ١٨١٨، عن عمر ناهز الستين عاماً.

(١) جرجي زيدان، «تاريخ آداب اللغة العربية»، الجزء الرابع (مصر، ١٩٣٧).

(٢) خير الدين الزركلي، «الأعلام»، الجزء الخامس (بيروت، ١٩٨٠).

(٣) عبد الرزاق البيطار، «حلية البشر في أعيان القرن الثالث عشر» (دمشق، ١٩٦١ ـ ١٩٦٣)، الجزء الثاني.

اليشرطي، الشيخ علي

(١٢٠٨ ـ ١٣١٦هـ/ ١٧٩٤ ـ ١٨٩٩م)

شيخ الطريقة اليشرطية المتفرعة من الشاذلية، والتي نشرها في فلسطين خاصة وبلاد الشام عامة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وصل إلى عكا سنة ١٨٥٠ تقريباً، ولاقى نجاحاً كبيراً في نشر طريقته في شمال فلسطين خاصة، فتخوفت السلطات العثمانية من ذلك. نُفي مع بعض أتباعه إلى جزيرة رودس، ثم أُطلق، فتجدد نشاطه في عكا وترشيحا وغيرهما. وعادت السلطات العثمانية إلى ملاحقة أتباعه، ونفت بعضهم إلى قازان. أما الشيخ نفسه فأُنزل في دار الأمير عبد القادر الجزائري في دمشق.

ولد علي نور الدين بن أحمد اليشرطي في مدينة بنزرت التونسية، التي تلقى علومه الأولية فيها. أخذ الطريقة المدنية الشاذلية عن شيخه محمد بن حمزة ظافر المدني في مصراته، من أعمال طرابلس الغرب. وأمضى ثلاثة عشر عاماً في مصراته مع شيخه المدني، ثم عاد إلى بنزرت، مسقط رأسه. بعد وفاة شيخه المذكور بدأ ينشر الطريقة الشاذلية هناك، ثم خرج في رحلة مع تسعة من أتباع الطريقة دامت أعواماً، وهو يتنقل في بلاد إفريقيا وآسيا، ممضياً أربعة أعوام منها في الحجاز. ورحل إلى عكا سنة ١٢٦٦هـ/ ١٨٤٩ ـ ١٨٥٠م واستقر فيها بعد ترحال وتنقل داما نحو أربعة عشر عاماً. نزل أول أمره في جامع الزيتونة في عكا، وهو مسجد صغير بالقرب من السوق في وسط المدينة القديمة. وكان من أول المنتسبين إلى الطريقة الشاذلية في عكا الشيخ قاسم العرابي، والتاجر الكبير أحمد دلال، والسيد أبو أيوب القبلاوي. ثم تبعهم عدد كبير من العلماء والزعماء وأرباب الأعمال وأصحاب الحرف، وغيرهم.

ازداد عدد أتباع الطريقة، فتم إنشاء أول زاوية لها في قرية ترشيحا سنة ١٢٧٩هـ/ ١٨٦٢ ـ ١٨٦٣م، ثم تلتها زوايا كثيرة في عكا والقدس وحيفا ودمشق وبيروت ورودس، وغيرها. وكان الشيخ علي نور الدين يتردد على بيت المقدس مرات عديدة، فينزل ضيفاً على السيد محمد علي أفندي الحسيني، نقيب الأشراف، أو دار الشيخ حامد البديري، وكلاهما من مريديه المخلصين، على حد قول ابنته فاطمة في كتابها «رحلة إلى الحق». وعن طريق العلماء في القدس

وبيروت ودمشق، أقام الشيخ علاقات الود بكبار موظفي الدولة الذين اتبع بعضهم الطريقة اليشرطية.

وتخوفت السلطات العثمانية من ازدياد نفوذ الشيخ علي نور الدين وكثرة عدد أتباعه، فقررت إبعاده من فلسطين أيام حكم راشد باشا في سوريا سنة ١٨٦٧، كما يبدو. وبقي الشيخ علي في منفاه في جزيرة رودس واحداً وعشرين شهراً، فانتشرت الطريقة هناك، وأصبحت لها زاوية في تلك الجزيرة. وتدخل الأمير عبد القادر الجزائري عند الدولة، فأُطلق، وعاد إلى عكا سنة ١٢٨٥هـ/١٨٦٨ ـ ١٨٦٩م. وتجدد نشاط اليشرطية في عكا وترشيحا وفي الزوايا الأُخرى المنتشرة في فلسطين وبلاد الشام عامة. وعادت السلطات العثمانية إلى ملاحقة أتباع الطريقة ثانية فنفت بعض نشيطيها إلى قازان. وأما الشيخ علي فقد أُنزل هذه المرة في بيت الأمير عبد القادر الجزائري بحسب طلبه. وفي دمشق، اجتمع إلى الكثير من علماء المدينة وأعيانها، وتعرف إليهم عن قرب في بيت الأمير عبد القادر، الذي كانت تربطه بعائلته علاقة المصاهرة.

عادت الدولة فسمحت للمبعدين بالعودة إلى فلسطين، فأحيوا زواياهم في فلسطين ولبنان وسوريا. وبقي معقل الطريقة في عكا وترشيحا، لكن أتباعها أقاموا الزوايا في القدس، وبيروت، ودمشق، وإستنبول، ومناطق نابلس، وغزة. وكان من أبرز تلاميذ الشيخ علي في عكا مفتي المدينة الشيخ عبد الله الجزار، وفي دمشق الشيخ محمود أبو الشامات، الذي دخل الطريقة على يديه عدد كبير من الوزراء والأعيان الأتراك. وممن تولوا المقدمية أيضاً قاضي عكا الشرعي الشيخ عبد الله السعدي، وفي بيت المقدس الشيخ حامد البديري، وفي بيروت أحمد عباس الأزهري ومفتيها محمد نجا، وفي حلب إسماعيل اللبابيدي، ثم ولده أحمد، والشيخ محمود سكيك في غزة، وغيرهم.

استمر نشاط الطريقة الشاذلية اليشرطية في عكا وفلسطين بعد زوال الحكم العثماني أيام الانتداب البريطاني. وكان الشيخ علي قد توفي يوم الأربعاء ١٦ رمضان ١٣١٦هـ/٢٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٩٩، ودفن في الزاوية التي أقامها في عكا. وتولى مكانه ولده إبراهيم، الذي عاش بعد والده ثلاثين عاماً، ثم انتقلت المشيخة بعد وفاته إلى نجله الشيخ عبد الهادي.

وكان لحرب فلسطين سنة ١٩٤٨ أثر كبير في توقف نشاط الطريقة اليشرطية في شمال فلسطين، في إثر نزوح أفراد عائلة اليشرطي إلى بيروت. وقد توفيت في بيروت مؤخراً ابنة الشيخ علي فاطمة اليشرطية (١٩٧٩)، التي كانت قد نشرت عدداً من الكتب

والمقالات عن الطريقة ومؤسسها يُعتبر من أهم ما كتب في هذا المجال. وللطريقة اليشرطية أتباع ومؤيدون حتى اليوم في أنحاء مختلفة من فلسطين، والأردن، ولبنان، وغيرها من البلاد العربية.

---

(١) عبد الرزاق البيطار، «حلية البشر في أعيان القرن الثالث عشر» (دمشق، ١٩٦١ - ١٩٦٣).

(٢) ناجي حبيب مخول، «عكا وقراها» (عكا، ١٩٧٩).

(٣) يوسف النبهاني، «جامع كرامات الأولياء» (بيروت، د. ت).

(٤) فاطمة اليشرطية، «رحلة إلى الحق» (بيروت، ١٩٥٤).

(٥) F. De Jong, «The Sufi Orders in the 19th and 20th Century Palestine,» *Studie Islamica*, Vol. 58, 1983, pp. 149-181.

قائِمَة المصَادِر وَالمـَراجِعْ

أ) باللغة العربية

١ ـ أبو حنا، حنا. «دار المعلمين الروسية في الناصرة». القدس: وزارة المعارف، ١٩٩٤.

٢ ـ أبو السعود، طاهر. «سالنامه دهرية مفيدة». الآستانة، ١٣٢٠هـ/١٩٠٢ ـ ١٩٠٣م.

٣ ـ أبو عز الدين، سليمان. «إبراهيم باشا في سوريا». بيروت، ١٩٢٨.

٤ ـ الأسد، ناصر الدين. «محمد روحي الخالدي». القاهرة: معهد البحوث، ١٩٧٠.

٥ ـ أنطونيوس، جورج. «يقظة العرب». بيروت، ١٩٦٦.

٦ ـ الباقر، محمد ومحمد كرد علي. «البعثة العلمية إلى دار الخلافة الإسلامية». بيروت، ١٩١٦.

٧ ـ البحري، جميل. «تاريخ حيفا». حيفا، ١٩٢٢.

٨ ـ البيطار، عبد الرزاق. «حلية البشر في أعيان القرن الثالث عشر». ٣ أجزاء. دمشق، ١٩٦١ ـ ١٩٦٣.

٩ ـ تيمور، أحمد. «أعلام الفكر الإسلامي في العصر الحديث». القاهرة، ١٩٦٧.

١٠ ـ ثريا، محمد. «سجل عثماني ياخوذ تذكره مشاهير عثمانية». مطبعة عامرة، ١٣٠٨هـ/ ١٨٩٠م.

١١ ـ الجبرتي، عبد الرحمن. «عجائب الآثار في التراجم والأخبار». ٣ أجزاء. بيروت، دار الفارس.

١٢ ـ «جريدة الجامعة العربية»، العدد الصادر في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٣٠.

١٣ ـ جودة آل غضية، عبد القادر. «سلالة آل غضية». الطبعة الثانية. القدس، ١٩٩١.

١٤ ـ الحسيني، إسحق موسى. «علم من بيت المقدس». بحث ألقي على مجمع اللغة العربية في القاهرة. شباط/فبراير ١٩٧٦.

١٥ ـ الحسيني، إسحق موسى. «هل الأدباء بشر». بيروت: دار العلم للملايين، د .ت.

١٦ ـ الحسيني، حسن. «تراجم أهل القدس في القرن الثاني عشر» (مخطوط).

١٧ ـ الحسيني، عبد السلام بن عمر. «ديوان شعر» (مخطوط في مكتبة الأقصى).

١٨ ـ الحسيني، محمد صالح. «تمكين النفحة الحبيبية في معرفة الأوقات الشرعية» (مخطوط).

١٩ ـ حماده، محمد عمر. «أعلام فلسطين». الجزء الثاني. بيروت، ١٩٨٨.

٢٠ ـ الحنبلي، مجير الدين. «الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل». عمان: مكتبة المحتسب، ١٩٧٣.

٢١ ـ الحوت، بيان نويهض. «القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١.
٢٢ ـ حوراني، ألبرت. «الفكر العربي في عصر النهضة، ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩». بيروت، ١٩٦٨.
٢٣ ـ الخالدي، أحمد سامح. «أهل العلم بين مصر وفلسطين». القدس: المطبعة العصرية، د. ت.
٢٤ ـ خوري، يوسف. «الصحافة العربية في فلسطين ١٨٧٦ ـ ١٩٤٨». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٦.
٢٥ ـ الدباغ، مصطفى مراد. «بلادنا فلسطين». بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٥ ـ ١٩٧٤.
٢٦ ـ «ذكرى استقلال سوريا». مصر، ١٩٢٠.
٢٧ ـ الراميني، أكرم. «تاريخ نابلس في القرن التاسع عشر». رسالة ماجستير. عمان: الجامعة الأردنية.
٢٨ ـ رستم، أسد. «الأصول العربية لتاريخ سوريا في عهد محمد علي». ٥ أجزاء. بيروت، ١٩٣٠ ـ ١٩٣٤.
٢٩ ـ رستم، أسد. «المحفوظات الملكية المصرية». ٤ أجزاء. بيروت، ١٩٤٠ ـ ١٩٤٣.
٣٠ ـ «زاوية الأشراف وأحياء هذه العائلة». عمان، ١٩٨١.
٣١ ـ الزركلي، خير الدين. «الأعلام». الطبعة الخامسة. بيروت، ١٩٨٠.
٣٢ ـ زعيتر، أكرم. «وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩١٨ ـ ١٩٣٩». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩.
٣٣ ـ زيدان، جرجي. «تاريخ آداب اللغة العربية». القاهرة: دار الهلال، ١٩٣٧.
٣٤ ـ سجل المحكمة الشرعية في القدس.
٣٥ ـ سجل المحكمة الشرعية في نابلس.
٣٦ ـ سجل المحكمة الشرعية في يافا.
٣٧ ـ سركيس، يوسف. «معجم المطبوعات العربية والمعربة». بيروت، ١٩٢٨.
٣٨ ـ سعيد، أمين. «الثورة العربية الكبرى». ٣ أجزاء. القاهرة، ١٩٣٤.
٣٩ ـ شقير، نعوم. «تاريخ سيناء». مصر: دار المعارف، ١٩١٦.
٤٠ ـ الشهابي، حيدر أحمد. «لبنان في عهد الأمراء الشهابيين». ٣ أجزاء. بيروت: ١٨٣٣.
٤١ ـ شولش، ألكزاندر. «تحولات جذرية في فلسطين ١٨٥٦ ـ ١٨٨٢». الطبعة الثانية. عمان: دار الهدى، ١٩٩٠.

٤٢ ـ شيخو، لويس. «الآداب العربية في القرن التاسع عشر». بيروت، ١٩٠٨.
٤٣ ـ الطباخ، محمد راغب. «أعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء». ٧ أجزاء. حلب، ١٩٢٣ ـ ١٩٢٦.
٤٤ ـ الطبّاع، عثمان. «إتحاف الأعزة في تاريخ غزة». جزآن (مخطوط).
٤٥ ـ الطيباوي، عبد اللطيف. «محاضرات في تاريخ العرب والإسلام». الطبعة ٣. دار الأندلس، ١٩٨٢.
٤٦ ـ العارف، عارف. «تاريخ بئر السبع وقبائلها». القدس، ١٩٣٤.
٤٧ ـ العارف، عارف. «تاريخ غزة». القدس، ١٩٤٣.
٤٨ ـ العارف، عارف. «تاريخ القدس». القدس، ١٩٥٢.
٤٩ ـ العارف، عارف. «المفصَّل في تاريخ القدس». القدس، ١٩٦١.
٥٠ ـ عازوري، نجيب. «يقظة الأمة العربية». تعريب وتقديم أحمد أبو ملحم. بيروت، د. ت.
٥١ ـ العباسي، مصطفى. «تاريخ آل طوقان في جبل نابلس». شفاعمرو: دار المشرق، ١٩٩٠.
٥٢ ـ العسلي، كامل جميل. «القدس في التاريخ». عمان، ١٩٩٢.
٥٣ ـ العقاد، أحمد خليل. «الصحافة العربية في فلسطين». دمشق، ١٩٦٧.
٥٤ ـ العودات، يعقوب. «أعلام الفكر والأدب في فلسطين». عمان، ١٩٧٦.
٥٥ ـ العورة، إبراهيم. «تاريخ سليمان باشا العادل». صيدا، ١٩٣٦.
٥٦ ـ القباني، محمد. «الجوهر الدري في ترجمة حسيني زاده صاحب السعادة السيد شكري» (مخطوط).
٥٧ ـ كحالة، عمر. «معجم المؤلفين». دمشق، ١٩٥٧ ـ ١٩٦١.
٥٨ ـ كرمل، ألِكس. «تاريخ حيفا في عهد الأتراك العثمانيين». حيفا، ١٩٧٩.
٥٩ ـ لندمان، شمعون. «أحياء أعيان القدس خارج أسوارها في القرن التاسع عشر». تل أبيب، ١٩٨٤.
٦٠ ـ مبارك، علي. «الخطط التوفيقية». ٢٠ جزءاً. القاهرة: مطبعة بولاق، ١٨٨٧ ـ ١٨٨٩.
٦١ ـ المبيض، سليم عرفات. «غزة وقطاعها». القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧.
٦٢ ـ المحامي، توفيق معمر. «ظاهر العمر». الطبعة الثانية. الناصرة، ١٩٩٠.
٦٣ ـ مخول، ناجي حبيب. «عكا وقراها». عكا: منشورات الأسوار، ١٩٧٩.
٦٤ ـ «مرآة الشرق»، ١٩٢٧/٥/١٢.

٦٥ ـ المرادي، خليل. «سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر»، ٤ أجزاء. بولاق، ١٢٩٠ ـ ١٣٠١هـ/١٨٧٤ ـ ١٨٨٤م.
٦٦ ـ المصري، إبراهيم السيد عيسى. «مجمع الآثار العربية». الجزء الأول. دمشق، ١٩٣٦.
٦٧ ـ مقابلة مع الشيخ محمد أسعد الإمام، وأوراق عائلية في حيازته.
٦٨ ـ مقابلة مع المرحوم توفيق أبو السعود، وأوراق عائلية.
٦٩ ـ منصور، أسعد. «تاريخ الناصرة». القاهرة، ١٩٢٤.
٧٠ ـ «الموسوعة الفلسطينية». ٤ مجلدات. دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٨٤.
٧١ ـ النبهاني، يوسف. «كتاب جامع كرامات الأولياء». بيروت: دار صادر، د. ت.
٧٢ ـ نصّار، نجيب. «رواية مفلح الغساني». تقديم وإعداد حنا أبو حنا. الناصرة: الصوت، ١٩٨١.
٧٣ ـ النمر، إحسان. «تاريخ جبل نابلس والبلقاء». ٤ أجزاء. نابلس، ١٩٧٥.
٧٤ ـ نويهض، عجاج. «رجالات من فلسطين». بيروت، ١٩٦٩.
٧٥ ـ الهواري، عرفان أبو حمد. «أعلام من أرض السلام». حيفا، ١٩٧٩.
٧٦ ـ وثائق وأوراق عائلية في حيازة السيد وفيق طهبوب.
٧٧ ـ وثائق وأوراق عائلية خاصة بآل الحسيني.
٧٨ ـ وثائق وأوراق عائلية في حيازة الشيخ أسعد الإمام الحسيني.
٧٩ ـ وثائق عائلية في المكتبة الخالدية.
٨٠ ـ وثائق من سجل وزارة الخارجية البريطانية (P.R.O.).
٨١ ـ ياغي، عبد الرحمن. «حياة الأدب الفلسطيني الحديث من أول النهضة حتى النكبة». بيروت، ١٩٦٨.
٨٢ ـ يهوشوع، يعقوب. «تاريخ الصحافة العربية في فلسطين في العهد العثماني ١٩٠٨ ـ ١٩١٨». القدس، ١٩٧٤.

ب) باللغة العبرية

١ ـ أساف، ميخائيل. «تاريخ العرب في فلسطين تحت حكم الصليبيين والمماليك والأتراك». تل أبيب، ١٩٤١.
٢ ـ أساف، ميخائيل. «العلاقات بين اليهود والعرب في فلسطين، ١٨٦٠ ـ ١٩٤٨». تل أبيب، ١٩٧٠.
٣ ـ بئيري، أليعزر. «بداية الصراع العربي ـ الإسرائيلي». تل أبيب، ١٩٨٥.

٤ ـ بن أريه، يهوشوع. «مدينة في مرآة عصر». جزآن. القدس، ١٩٧٧ ـ ١٩٧٩.
٥ ـ پورات، يهوشوع. «تطور الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨ ـ ١٩٢٩». تل أبيب، ١٩٧١.
٦ ـ بيري، عودد. «الدولة العثمانية ومؤسسة الوقف في القدس في أواخر القرن الثامن عشر». رسالة ماجستير. القدس: الجامعة العبرية، ١٩٨٣.
٧ ـ شمعوني، يعقوب. «العرب الفلسطينيون». تل أبيب، ١٩٤٧.
٨ ـ «كتاب تراجم شخصيات من فلسطين، ١٧٩٩ ـ ١٩٤٨». تل أبيب، ١٩٨٣.
٩ ـ يزبك، محمود. «حيفا في أواخر العهد العثماني (١٨٧٠ ـ ١٩١٤)». رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة حيفا، ١٩٩٢.

ج) باللغة الإنكليزية

1 - Abu-Manneh, Butrus. «Jerusalem in the Tanzimat Period...,» *Die Welt des Islams,* Vol. 30, 1990, pp. 1-44.
2 - Amery, L. S. *My Political Life,* Vol. I. London, 1953.
3 - Antonious, George. *The Arab Awakening.* London, 1945.
4 - Devereaux, Robert. *The First Ottoman Constitutional Period.* Baltimore, 1963.
5 - Finn, James. *Stirring Times.* 2 vols. London, 1878.
6 - Furlonge, G. *Palestine is My Country: The Story of Musa 'Alami.* London, 1969.
7 - Lynch, W. F. *Narrative of the U.S. Expedition of the River Jordan and the Dead Sea.* Philadelphia, 1849.
8 - Macalister, R.A.S. and E.W.G. Masterman. «Occasional Papers of the Modern Inhabitants of Palestine,» in *Palestine Exploration Fund* (1905), pp. 343-356; (1906), pp. 33-50.
9 - Mandel, Neville. *The Arabs and Zionism Before World War I.* California, 1976.
10 - Ma'oz, Moshe. *Ottoman Reforms in Syria and Palestine, 1840-1861.* Oxford, 1968.
11 - Ma'oz Moshe (ed). *Studies on Palestine during the Ottoman Period.* Jerusalem, 1975.
12 - Scholch, Alexander. «The Decline of Local Power in Palestine after 1856: The Case of 'Aqil Aga,» *Die Welt des Islams,* 23-24, 1984, pp. 458-475.

13 - Spyridon, S. N. (ed.). *Annals of Palestine, 1821-1841.* Manuscript of Monk Neophtos of Cyprus, Jerusalem, 1938.

14 - Tristram, H. B. *The Land of Israel: A Journal of Travels in Palestine.* London, 1865.

15 - Vester-Spafford, Birtha. *Our Jerusalem: An American Family in the Holy City 1881-1949.* New York, 1950.

الكتاب

يملأ هذا الكتاب فراغاً يشعر به الباحثون المعنيون بتاريخ فلسطين، إذ يتناول الحقبة الأخيرة من العهد العثماني التي شهدت تحولاً كبيراً في تاريخ فلسطين، ومع ذلك لم تحظ بالاهتمام الكافي من المؤرخين العرب. كما أن أسماء أعلام وأعيان فلسطين في هذه الحقبة، تكاد تكون أسماء غريبة عن الأجيال العربية في عصرنا. ويوفر هذا الكتاب مرجعاً أساسياً للفترة التي يعالجها، ويعرّف أبناء هذا الجيل إلى تراجم أسلافهم، ويساعدهم في فهم ماضيهم القريب.

المؤلف

عادل منّاع باحث متخصص بتاريخ فلسطين في العهد العثماني، حائز شهادة الدكتوراه في تاريخ الإسلام والشرق الأوسط من الجامعة العبرية في القدس. حالياً، أستاذ محاضر في قسم التاريخ في جامعة بير زيت في فلسطين. شغل بين سنة ١٩٨٧ وسنة ١٩٩٢ مركز أستاذ زائر في جامعات: برنستون في الولايات المتحدة، وأكسفورد في بريطانيا، وإرلنغن في ألمانيا. له عدة مؤلفات، بالعربية والإنكليزية، في مجال تخصصه.

$8.00